



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي نقدي ومالي

بعنوان:

دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

دراسة تحليلية وقياسية 1970-2016

تحت إشراف:

إعداد الطالبة:

د. بوظراف الجيلالي

مهدي حسنية

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	د. بن زيدان حاج
مقررا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	د. بوظراف الجيلالي
مناقشا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر "أ"	د. سدي علي
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	د. محمد عيسى محمد محمود
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	د. يسعد عبد الرحمان
مناقشا	جامعة بشار	أستاذ محاضر "أ"	د. بودي عبد الصمد

السنة الجامعية: 2018/2019

شكر وتقدير

أول الشكر لله الواحد القهار، نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و نشكره على نعمه ظاهرها و باطنها كما ينبغي لجلال وجهه الكريم الذي وفقنا على إنجاز هذا العمل، و نسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه. الإخلاص فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم "من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئون به فادعوا له حتى تروا أن قد كافأتموه" واعترافا بالفضل لأهله، وعملا بهذا الحديث نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذ الدكتور **بوظراف الجيلالي** الذي أطرنا و أشرف على إتمام هذا العمل وتابعنا بأرائه السديدة وإرشاداته القيمة و نصائحه المفيدة، حفظه الله وأطال في عمره و جزاه عنا خير الجزاء.
- أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث و اخص بالذكر الدكتور **بن زيدان حاج** بما أفادني به من نصائحه القيمة، وكذا الأستاذ والدكتور **عياد هيشام** الذي ساعدني في الجانب القياسي.

إلى كل هؤلاء وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم أتقدم لهم بالشكر الجزيل.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى جميع إخوتي حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل الأصدقاء والأحباب.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير-

جامعة مستغانم-

إلى كل من عرفناهم وجمعت بيننا الدنيا،رفقاء الصبا وزملاء الدراسة

والعمل.

وإلى جميع من أعاننا على انجاز هذا العمل أثناب الله الجميع.

أهدي الجميع ثمرة جهدي.

مهدي حسنية

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
I	قائمة الأشكال والجداول
أ-ل	مقدمة عامة.
الفصل الأول :التأصيل النظري للسياسة المالية.	
14	مقدمة الفصل.
15	المبحث الأول :السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.
15	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهدافها.
20	المطلب الثاني:السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي .
21	المطلب الثالث:السياسة المالية في الفكر الكينزي.
22	المطلب الرابع:السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي والكينزي الجديد
25	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
25	المطلب الأول:سياسة الإنفاق العام
32	المطلب الثاني:سياسة الإيرادات العامة.
40	المطلب الثالث:سياسة العجز الموازي.
52	المبحث الثالث:التحليل الاقتصادي للسياسة المالية.
52	المطلب الأول:اتجاهات السياسة المالية.
60	المطلب الثاني:آلية عمل السياسة المالية.
63	المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية.
68	خاتمة الفصل.
الفصل الثاني:تقلبات أسعار النفط.	

70	مقدمة الفصل.
71	المبحث الأول:السوق النفطية والعوامل المؤثرة في أسعار النفط.
71	المطلب الأول:مفاهيم عامة حول النفط.
76	المطلب الثاني:السوق النفطية والأطراف الفاعلة فيها.
87	المطلب الثالث:السعر النفطي،أنواعه،العوامل المحددة له في السوق النفطية.
102	المبحث الثاني:انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول.
102	المطلب الأول:تقلبات أسعار النفط وأثارها على الاقتصاديات الربية.
129	المطلب الثاني:الأسباب والتداعيات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط.
163	خاتمة الفصل.
	الفصل الثالث:دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر.
165	مقدمة الفصل.
166	المبحث الأول:واقع قطاع النفط في الجزائر.
176	المطلب الأول:تطور الاكتشاف النفطي في الجزائر.
178	المطلب الثاني:العوائد النفطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري.
184	المبحث الثاني:تحليل وضعية السياسة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.
184	المطلب الأول:انعكاسات تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة للجزائر.
202	المطلب الثاني:تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط..
209	المطلب الثالث:تقلبات أسعار النفط وأثرها على سياسة العجز الموازي .
224	المطلب الرابع:إجراءات الحد من أثار تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية.
225	المبحث الثالث:قياس أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية.
226	المطلب الأول:الطرق المستخدمة في الدراسة القياسية.
242	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية.
253	خاتمة الفصل.

256	خاتمة عامة.
262	قائمة المراجع.
279	قائمة الملاحق.

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول.

الصفحة	البيان	الرقم
الجداول		
82	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك (2016-2013).	01
83	مراحل تطور دور منظمة أوبك.	02
92	الطلب العالمي الإجمالي على البترول والتغير السنوي خلال الفترة (2009-2016)	03
97	تطور إنتاج النفط في العالم بحسب المناطق في الفترة الممتدة 2003-2014	04
98	الاحتياطي العالمي من البترول المؤكد بحسب المناطق خلال الفترة (1993-2014)	05
121	تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة (1980-2016).	06
122	تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأوردو وأسعار النفط خلال الفترة (2001-2016).	07
124	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2014).	08
135	العوائد البترولية لدول الأوبك خلال الفترة 1973-1975.	09
152	تباطؤ معدلات النمو في العالم خلال الفترة (2012-2014).	10
158	إنتاج النفط الخام الحالي والمتوقع في روسيا، الاستهلاك والصادرات (2013-2035)	11
158	إنتاج النفط الخام الإيراني الحالي والمتوقع، الاستهلاك، الصادرات والقدرات المستدامة، (2009-2035)	12
168	تطور سيطرة سونطراك على القطاع النفطي خلال الفترة 1966-1972	13
170	تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة 1970-2016.	14
171	تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.	15
172	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1971-2016).	16
172	تطور الاستثمار في مجال المحروقات بالجزائر خلال الفترة (1973-1979).	17
174	تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).	18

176	تطور الطاقة التكريرية وإنتاج المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1971-2016)	19
177	تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية في الجزائر .	20
178	تطور العائدات النفطية للجزائر خلال الفترة (1970-2016)	21
180	تطور رصيد الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (1984-2016).	22
182	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1973-2016)	23
185	تطور العلاقة ما بين الإيرادات العامة للجزائر وأسعار النفط خلال الفترة (1970-1991)	24
186	أهم التعديلات الضريبية خلال الفترة (1971-1979).	25
188	أهم التعديلات الضريبية خلال الفترة (1989-1991)	26
190	تطور الإيرادات العامة تبعا لتطورا أسعار النفط (1992-2016).	27
192	تطور هيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات للفترة (2002-2016)	28
194	تطور النفقات العامة للجزائر تبعا لتطورا أسعار النفط خلال الفترة (1970-2016)	29
201	هيكل نفقات التجهيز للفترة (2013-2016)	30
202	تطور العلاقة ما بين أسعار النفط ورصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)	31
209	تطور كل من نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات والصادرات النفطية إلى الناتج المحلي والصادرات النفطية إلى الصادرات.	32
210	الدول النفطية المؤسسة للصناديق السيادية.	33
213	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	34
215	التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	35
216	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	36
218	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2014).	37
219	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2016.	38

221	توقعات FMI لرصيد الصندوق و عجز الموازنة العامة كنسبة من PIB	39
221	تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2000-2016).	40
222	دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض تسديد الدين الداخلي خلال الفترة (2000-2005).	41
223	دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض تسديد الدين الداخلي خلال الفترة (2006-2016).	42
242	اختبار الجذور الوحيدة العليا Augmented Dickey-Fuller unit root : ADF test	43
243	اختبار الجذور الوحيدة Philips-Perron unit root test: PP	44
243	اختبار الجذور الوحيدة Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin unit : KPSS root	45
244	نتائج اختبار التكامل المتزامن	46
245	نتائج اختبار تحديد فترات التباطؤ في النموذج (VAR).	47
246	نتائج التقدير VAR	48
247	نتائج اختبار السببية	49
250	نتائج تحليل التباين	50

قائمة الأشكال.

الصفحة	البيان	الرقم
الأشكال.		
53	أثر زيادة الإنفاق على مستوى التوازن.	01
56	أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمار و الادخار.	02
58	أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمار والاستهلاك.	03
59	أثر تخفيض الإنفاق الحكومي على مستوى التوازن.	04
61	السياسة المالية الانكماشية في معالجة الفجوة التضخمية.	05
63	السياسة المالية التوسعية في معالجة الفجوة الانكماشية.	06
110	المعنى الاشملي لظاهرة المرض الهولندي.	07
111	أثر المداخيل الضخمة لعائدات تصدير المحروقات على التوازنات الاقتصادية الكلية الكبرى لبلد ما.	08
112	الصادرات والواردات والأسعار النسبية لأستراليا.	09
114	النموذج الأساسي Corden	10
116	أثر مستخلص من نمو قطاع المزدهر	11
120	أثار اعتماد على عوائد البترولية في تمويل الاقتصاد	12
132	تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1946-2016.	13
134	الأحداث المتسببة في الصدمة البترولية لسنة 1973.	14
137	الصدمة البترولية الثانية لسنة 1979.	15
139	الأحداث المتسببة في الصدمة البترولية لسنة 1986	16
141	أسعار البترول خلال الحرب الخليج 1990-1991.	17
142	الأحداث المصاحبة للتقلب البترولي لسنة 1997-1998	18
148	حركة أسعار سلة الأوبك و قرارات خفض الحصص سنة 2008	19

150	منحنى هبوط أسعار البترول في سنة 2014 (خام برنت القياسي)	20
151	معدل العرض والطلب العالمي على النفط للفترة (2009-2016).	21
155	تطور إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2004-2015)	22
153	توزيع الاحتياطي العالمي من النفط الصخري.	23
155	المخزون المقارن في كاشينج وأسعار البترول	24
162	قنوات انتقال الصدمات السعرية للنفط	25
182	هيكل الدين الخارجي حسب العملات في 2016/12/31	26
225	المتغيرات المستعملة في الدراسة	27
245	منهجية Toda and Yamamoto لسببية جرانجر	28
249	استجابة المتغيرات لصدمة في السعر النفطي	29

مقدمة عامة

ارتبط تاريخ اقتصاد بعض الدول بما يعرف "بالذهب الأسود" كونه سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية، فأصبح يحظى بمكانة مهمة في التجارة الخارجية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية. وعلى هذا الأساس أصبحت أسعار النفط محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات. ويعبر تقلب الأسعار عن الضبابية التي تمس أسواق النفط باعتبارها أكثر الأسواق تقلبا، ويعزى ذلك إلى مرونة الطلب السعرية للنفط، كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها وهذه التقلبات قد تكون شديدة إما بالارتفاع أو الانخفاض.

لذا تختلف آثاره باختلاف سلوك أسعاره في السوق النفطية العالمية مما تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم، سواء أكانت مصدرة أم مستوردة، مسببا حالة من عدم الاستقرار حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلة بشل اقتصاديات العالم سواء الاقتصاديات الريعية وخاصة الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تنفيذ مشاريعها وبرامجها التنموية أو الإقتصادات القائمة بذاتها ويتضح ذلك من خلال ما مرت به أسعار النفط من تقلبات منذ 1970 إلى يومنا هذا. تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع والتي نتجت عنه آثار سلبية أو إيجابية على التوازنات الداخلية والخارجية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين والمختصين أن اتجاه أسعار النفط هي السبب الرئيسي لتقلبات الدورة الاقتصادية دافعا بالكثير من الاقتصاديات لتحليل الآليات التي تؤثر بها أسعار النفط على مختلف سياساتها الاقتصادية. لذا تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تقف وراء نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية لأي بلد، لكونها المحرك المنظم والمعدل للتوازن الاقتصادي من خلال التكيف الكمي لحجم النفقات الحكومية والتي تتأثر بدورها بحجم إيراداتها والتي تمثل الإيرادات النفطية أهم مصدر لها. ففي حال ما ارتفعت أسعار النفط سيتسبب في ارتفاع الإيرادات المالية مما يدفع إلى التوجه نحو التوسع في الإنفاق، هذه الزيادة يصعب إلغاؤها فيما بعد عند انخفاض أسعار النفط ونقص الموارد المالية مما يدفع الدولة إلى حالة عدم الاستقرار، موضحا أن لارتفاع أسعار النفط آثار لا تقل صعوبة عن انخفاضها، ففي حالة انخفاضه يعني شح المردود والعائد لهذه الأخيرة مما يعني اختلال وإعادة نظر في البرامج المسطرة وتبني إجراءات تقشفية وترشيد الإنفاق الحكومي.

تعد الجزائر مثل بقية هذه الدول التي قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها وإيراداتها العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد إلا أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعل السياسة المالية مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. ويرجع ذلك إلى أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة وهي أن جزء كبير منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط من

جهة، ومن جهة أخرى النفقات العامة ترتبط بشكل رئيسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه لها هذا ما أدى مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط. فخلال فترة السبعينات و الثمانينات اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية بهدف الرفع من الإنفاق الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية النفطية. ولكن مع حدوث الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986 تأثر الاقتصاد الجزائري وظهرت بوادر الاختلال في الاستقرار الاقتصادي الكلي وبالأخص رصيد الميزانية التي شهدت عجزاً، مما اجبر الجزائر القيام بإصلاحات والدخول في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية وذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية. وقد تميزت السياسة المالية لهذه الفترة بزيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع الرسم على القيمة المضافة، إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات، وزيادة الوعاء الضريبي، و من جهة أخرى سعت الجزائر إلى تقليص تطور الإنفاق العام من خلال تخفيض كتلة الرواتب و الأجور و ذلك تجنباً لارتفاع المستوى العام للأسعار، إضافة إلى تخفيض حجم الطلب الكلي والسماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة و تطهير البنوك . و ابتداءً من سنة 1999 عرفت أسعار النفط الجزائري انعاشاً متزايداً، حيث تميزت السياسة المالية بالحذر خلال الفترة 1999-2001، وبعد أن اتضحت الرؤية الإيجابية لسوق النفط العالمي منذ سنة 2000 شرعت الجزائر في تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الإنفاق العام والتي تجسدت بوجه الخصوص في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تسمى بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي التي تهدف أساساً إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري، و قد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

وبناء على ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي :

كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر على المدى الطويل ؟

من خلال طرح التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي أهم محددات والعوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط ؟
- 2- فيما تتمثل طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة المالية وتقلبات أسعار النفط في الجزائر؟
- 3- هل الإجراءات التي إتخذتها السلطات المالية في الجزائر تسمح بقابلية الاستمرار نحو ضمان الاستدامة المالية ؟ وهل يمكن التعويل عليها في المستقبل ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن هذه الإشكالية يتم صياغة مجموعة من الفرضيات بهدف مناقشتها و اختبار مدى صحتها وهي كالتالي:

- 1- العرض والطلب هما المحددان الأساسيان لسعر النفط.
- 2- توجد علاقة سببية بين تقلبات أسعار النفط وأدوات السياسة المالية على الطويل.
- 3- صياغة السياسة المالية وتحمل العجز الموازي لا زالت مرهونة بتقلبات أسعار النفط.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أداء السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط وخصوصا اعتماد الإيرادات العامة للميزانية بشكل كبير على منتج معين مثل النفط يبقى عرضة للصدمات الخارجية والتي تنبع بصفة خاصة من أسعار النفط في الأسواق الدولية ولذلك تسعى الدراسة على إذا ما كانت السياسة المالية في الجزائر ستتأثر بتقلبات أسعار النفط الذي يمثل متغيرا خارجيا وما إذا كانت اتخذت إجراءات وقائية لمعالجة هذه الآثار المحتملة بالإضافة إلى مدى نجاحها والتعويل عليها في المستقبل.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أهم القضايا التي تسعى الدولة المعاصرة إلى تحقيقها من خلال محاولة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية أسعار النفط وربطها بالتغيرات في أداء أدوات السياسة المالية مما يستدعي إمكانية البحث في سبل تجنب هذه الصدمات والآثار الحادة التي تنتج عنها ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به السياسة المالية في النشاطات الاقتصادية.ومن بين أهداف هذه الدراسة:

- 1- التعرف على أهم محددات أسعار النفط، ومسار تطور أسعار النفط.
- 2- التعرف على مسار تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة ورصيد العجز الموازي للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.
- 3- التعرف على الانعكاسات التي يخلفها تقلب أسعار النفط على وضعية السياسة المالية للجزائر.
- 4- محاولة إبراز السبل والآليات العامة القادرة على مواجهه الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على السياسة المالية.
- 5- إبراز العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وأدوات السياسة المالية في الأجل الطويل واتجاه الأثر هذا.

حدود الدراسة: سوف تتمحور دراستنا لهذا الموضوع في التطرق إلى تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية بالجزائر وذلك خلال الفترة 1970-2016 لأن هذه الفترة شهدت صدمات نفطية عديدة بدءا بالطفرة النفطية الأولى سنة 1973 ومرورا بالأزمة النفطية لسنة 1986 وحتى الصدمة النفطية خلال

سنتي 2008 و 2009 والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية. والصدمة النفطية الأخيرة للانخفاض الغير المسبوق لأسعار النفط في سنة 2014. وفيما يتعلق بالإطار المكاني فقد حددنا مجال الدراسة حول الجزائر التي تعد من الدول التي أعطت للسياسة المالية مكانة هامة عن طريق تطبيق برامج تنمية أو سياسات إصلاحية، وتبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة وإنشاء صندوق لاستقرار العائدات النفطية. وبالتالي يتضح ارتباطها وخضوعها أن صح القول إلى التقلبات السعريّة للنفط، إذ يشكل هذا الأخير العنصر الفيصلي لتحديد المشاريع والإنجازات المرجوة مما يجعلها عرضة لأي هزة.

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

سعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفًا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف أدوات السياسة المالية، تقلبات أسعار النفط إضافة إلى تحليل العلاقة و تقييم وضعيتهما في الجزائر، كما سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في البحث، فإن هذه الدراسة تعتمد على المصادر و المراجع الأساسية الخاصة بالموضوع و المقالات العلمية و الملتقيات و التقارير التي تصدرها الهيئات الدولية وكذا المواقع الإلكترونية ذات الصلة الوطيدة بالموضوع إضافة إلى استخدام البيانات و المعطيات الإحصائية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية وكذا إحصائيات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي، و البنك العالمي، كما سيتم استعمال برنامج **Eviews10** كأداة للدراسة القياسية الموجهة لتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر.

الدراسات السابقة: سيتم عرض بعض الدراسات التي لها علاقة مع الموضوع من الناحية العربية والأجنبية وهي كالتالي:

- 1- **دراسة (دراوسي، 2006¹):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تمكن السلطة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، خلال الفترة 1990-2004 محاولة تبيين المراحل الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي تنعكس حتما على السياسة المالية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: تبني الدول النظام الاقتصادي الحر لا يقلل من أهمية تدخل الدولة وهذا ما تؤكد

¹ مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراة دولة جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2006.

زيادة النفقات العامة في المصالح العمومية بالجزائر، كما خلصت ال دراسة إلى أن زيادة النفقات تمثل السبب الرئيسي في عجز الموازنة، كما أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام ونفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام غير الضروري، بالإضافة إلى العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.

2- دراسة (قويدري قوشح بوجمعة، 2009)¹ " تطرقت هذه الدراسة في البحث عن مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة البترولية، خلال الفترة الممتدة بين 1986-2007 باستخدام طريقة المربعات الصغرى لدراسة الأثر قصير الأجل بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في: الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة للدولة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بأن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط مما يؤدي إلى زيادة الفوائض المالية التي بدورها تسبب نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسن الميزان التجاري، وانخفاض الدين، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

3- دراسة (ضالع دليلة، 2009)²: هدفت هذه الدراسة على تحديد مدى فاعلية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري لما لهذه من تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تنعكس بدورها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي حيث تناول فيها تطورات أسعار النفط وطرق تحديدها بالإضافة إلى تطورات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين 1990-2007. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من ضمنها وجود علاقة ترابطية بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية من جهة وأسعار البترول من جهة أخرى رغم الإصلاحات الاقتصادية وحتى بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد والذي لم يرق بدوره الأساسي والمتمثل في ضبط النفقات العامة وتقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها.

4- دراسة (Nese Erbil, 2009)³: قامت هذه الدراسة باختبار التقلبات الدورية لسلوك السياسة المالية في 28 دولة منتجة للبترول خلال الفترة الممتدة بين (1990-2009) من خلال الاعتماد على مجموعة من

¹ قويدري قوشح بوجمعة، "أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، الجزائر 2009.

² ضالع دليلة، "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط _ حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008-2009.

³ Nese Erbil, "Is Fiscal Policy Pro-cyclical in Developing Oil-Producing Countries?" Working Paper, IMF, July 2011.

المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في: مؤشر أسعار المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات، الإنفاق الإجمالي الحقيقي، إنفاق رأس المال الحقيقي، الإيرادات الحقيقية خارج المحروقات، الإنفاق الاستهلاكي والميزانية الأولية غير النفطية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات كلها مسايرة للاتجاهات الدورية في العينة، كما أن النتائج ليست موحدة عبر فئات الدخل، الإنفاق مسايرة للاتجاهات في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، في حين تكون معاكسة للاتجاهات في البلدان ذات الدخل المرتفع كما أن السياسة المالية تتأثر بقيود التمويل الخارجي في المجموعات متوسطة ومرتفعة الدخل، وعليه فان نوعية المؤسسات والبنية السياسية تكون أكثر تأثير في المجموعات ذات الدخل المنخفض.

5- دراسة (Tan Juat Hong 2010¹): هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة أثر صدمات أسعار البترول على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 1970-2008 وقد استخدم الباحثون لدراسة الأثر قصير وطويل الأجل، من خلال المتغيرات الاقتصادية التالية: أسعار البترول، النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وجود علاقة متبادلة بين كل من تقلبات سعر البترول والسياسة الموازنة، حدوث صدمة ايجابية في أسعار البترول ستكون لها أثر كبير على النفقات الحكومية وبالتالي الإيرادات، بينما حدوث صدمة بتروولية سلبية سيكون لها أثر سلبي على الإيرادات الحكومية وبالتالي النفقات الحكومية.

6- دراسة (Amany A. El Anshasy, 2011²): هدفت هذه الدراسة بالتحقيق في اثر التقلبات المرتفعة لأسعار البترول على الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول، لعينة مكونة من 15 دولة مصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة بين 1970-2004 بالاعتماد على البيانات السنوية. وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي مستخدما نموذج (VAR) لتقدير الأثر في المدين الطويل والقصير. وقد توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار البترول لا تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو على المدى الطويل، زيادة على ذلك بعد مراقبة السياسة المالية ارتفاع كبير لأسعار البترول لديه اثر ايجابي بسيط على المدى الطويل على النمو الاقتصادي وعليه فان المورد عبارة عن نعمة وليس لعنة، كما توصلت الدراسة إلى إن السياسة المالية هي عاكسة أو مترجمة لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد.

7- دراسة (داود سعد الله، 2012³): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (2000-2010) مستخدما

¹ Tan Juat Hong, "Impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and Expenditure Evidence for Malaysia", IBBM, 2010.

² Amany A. El Anshasy, "Oil Prices and Economic Growth in Oil-Exporting Countries " Journal of Applied Business and Economics, vol 12(4), 2011.

³ داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)", رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012.

المنهج الوصفي والتاريخي من اجل سرد التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط، والمنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة بعدم استقرار سوق النفط، وأخيرا تم إتباع المنهج التحليلي من خلال وضع نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن يشهدها القرن الواحد والعشرين، وقياس الآثار المترتبة عن تلك التقلبات على أداء السياسة المالية الوطنية، مستخدما نموذج (VAR) لعينة من المتغيرات والمتمثلة أساسا في الإيرادات والنفقات العمومية، ومعدل النمو، ومعدل التضخم ومعدل الفائدة، حيث قام بدراسة مدى استجابة كل هذه المتغيرات الكلية لصدمة في كل من الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية. وقد توصلت الدراسة إلى تقديم جملة من النتائج تستدعي ضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة وذلك بمحاولة استغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي، بالإضافة إلى تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية.

8- دراسة (Mansour, Fereydoon, Rezan) 2012¹): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية في الاقتصاد الإيراني، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة (1996-2007)، وقد استخدم الباحثون نموذج VAR لدراسة الأثر طويل وقصير الأجل، من خلال مجموعة من المتغيرات الإنفاق الحكومي والإيرادات البترولية من خلال أسعار البترول. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للإيرادات البترولية على النفقات الحكومية في مختلف الفترات، وعليه فان الدراسة توصلت إلى وجود علاقة تبادلية قوية بين كل من الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية على مدار فترة الدراسة.

9- دراسة (Sajjad Faraji Dizaji) 2012²): تهدف هذه الورقة البحثية أساسا في العلاقة الديناميكية بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية في الدولة الإيرانية، لمعرفة إذا كانت الإيرادات والنفقات تستجيب لصددمات أسعار البترول وقد استخدم مجموعتين من المتغيرات وفترتين مختلفتين، فبالنسبة للمجموعة الأولى تمثلت في: أسعار البترول، إيرادات البترول بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي النفقات الحكومية بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى متغير وهمي والمتمثل في الحرب على العراق . باستخدام نموذج (VAR) خلال الفترة الممتدة بين 1970-2008 وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية. أما بالنسبة للمجموعة الثانية فتحتوي على المتغيرات التالية: الإيرادات البترولية، النفقات

¹ Mansour Garkaz, Fereydoon Azma and Reza Jafari, "Relationship between oil revenues and government expenditure using wavelet analysis method: Evidence from Iran", Economics and Finance Review, Vol. 2(5) pp. 52 – 61, July, 2012.

² Sajjad Faraji Dizaji, "The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran (as a developing oil-export based economy)", International Institute of Studies, Working Paper No 540, 2012

الحكومية، الإيرادات الحكومية الإجمالية، نفقات رأس المال، عرض النقد، مؤشر أسعار المستهلك باستخدام نموذج (VAR) بالاعتماد على بيانات ربع سنوية للفترة الممتدة بين (1990: 1/2: 2009) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من الإيرادات الحكومية إلى النفقات الحكومية، كما أوضحت الدراسة إلى وجود تأثير لإيرادات البترولية على جميع المتغيرات المدروسة.

10- دراسة (إبراهيم بلقة، 2013¹): هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل وتتبع التطورات التي مست أسعار النفط ومدى انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009. حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال تقديم وصف وشرح للتطورات الحاصلة لكل من أسعار النفط والأسباب الداعية إلى تقلب هذه الأخيرة في فترة الدراسة وما مرت به من ارتفاع وانخفاض بالإضافة إلى تقديم شرح مفصل نوع ما للسياسة الموازنية للدول العربية، بما يتعادل بإيراداتها ونفقاتها. وقد تم تخصيص الدول العربية كعينة للدراسة نظرا لاعتماد أغلبية دولها على القطاع النفطي كدخل يوصف بالأساسي للتدفقات المالية من الخارج كونها دول ريعية تعتمد عليه بصورة أساسية في بناء مخططاتها وسياساتها التنموية. وقد توصلت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج، أهمها الانعكاسات الإيجابية الواضحة والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة، مما نجم عنه ارتفاع التدفقات النقدية الواردة لهذه الدول مما نتج عنها زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق مساهمة بذلك في تحسين أداء النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية والغير ضريبية، والتي تتناسب طرديا مع وتيرة النشاط الاقتصادي. مما كان له انعكاس إيجابي على الموازنة العامة للدول العربية والتي عرفت تطور في رصيدها، غير أن الفرحة لم تدم لتعرف بعد ذلك تراجع حادة نتجت عن انخفاض الأسعار النفطية بسبب تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 لتتنامي المخاوف حول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطررها إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، وتمثلت تلك السياسات بزيادة حجم الإنفاق العام وعليه تكبدت موازنتها العامة انخفاضات كبيرة. لتتوصل الدراسة في الأخيرة إلى ضرورة العمل على كبح وتخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، كأهم عامل لدفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام، بالإضافة إلى وجوب التركيز على التنويع الاقتصادي، والعمل على ترشيد النفقات العامة ورفع كفاءتها.

11- دراسة (شبيبي عبد الرحيم 2013²): تطرقت الدراسة في تقييم الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية بالجزائر ومدى إمكانية استدامة تحمل عجز الموازنة والدين العام خلال الفترة 1965-2010، باستخدام نموذج خطي (نموذج svar)، ولا خطي (نماذج tar, star, msvar). وقد بينت نتائج الدراسة بأن السياسات

¹ إبراهيم بلقة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

² شبيبي عبد الرحيم، "الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام : حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية من خلال ظهور آثار مزاحمة، وهذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، إذ أن معدلات النمو المحققة كانت ضعيفة جدا مع قيم الاستثمارات التي تم رصدها خلال كل هذه السنوات. كما ظهرت أدوات السياسة المالية بالجزائر بمضاعفاتها فعالة في فترات الركود أكثر منها في فترات الرواج مؤكدة بذلك فرضية لا تماثل آثار السياسة المالية. وهذا وقد أسفرت النتائج أيضا على وجود أثر عتبة بعجز الموازنة الجزائري والدين العام (سلوك لاخطي)، مما يدل على أن هناك لا تماثل آثار التعديل السريع، أي وجود تسيير نشط لصناع القرار للدين العام وعجز الموازنة، متى ابتعد هذان الأخيران عن قيمهما التوازنية، حيث تتدخل الحكومات للحد من العجز وتفاقم الدين فقط عندما يفوق هذا الأخير عتبة معينة. وهذا دليل على أن الصدمات الإيجابية والسلبية في رصيد الموازنة والدين العام غير متماثلة. وتوصل الباحث كذلك أن السيورة الكلية لكل من عجز الموازنة والدين العام بالجزائر غير مستقرة وأن الإنفاق الحكومي يزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الإيرادات، أي أن الدولة تميل إلى إنفاق يفوق مداخيلها على المدى الطويل، مما يدعم فرضية عدم إمكانية استدامة تحملها على الطويل.

12- دراسة (Chibi, Benbouziane, Chekouri. 2014)¹: هدفت هذه الدراسة في البحث عن آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي الجزائري، باستخدام نموذج ماركوف لتحويل المتجهات والانحدار الذاتي (MSVAR) الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة إلى غاية الربع الرابع لسنة 2011. واعتمد الباحثون على ثلاثة متغيرات أساسية تمثل في كل من الإيرادات العامة، والنفقات العامة، والنتائج المحلي الإجمالي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود آثار غير متماثلة للسياسة المالية عبر الأنظمة المحددة من قبل الدولة من دورة الأعمال (الازدهار والركود)، حيث أظهرت النتائج مضاعفات إيجابية صغيرة للإنفاق والإيرادات الحكومية على المدى القصير في كلا النظامين، بالإضافة إلى ذلك فإن صدمات السياسة المالية لها تأثير اقوي في أوقات الشدة الاقتصادية مما كانت عليه في أوقات التوسع، والتي تؤكد وترسخ فرضية الآثار الغير المتماثلة. ومع ذلك فإن تأثير الإنفاق الحكومي اقوي من تأثير لإيرادات العامة في فترات الركود، من ناحية أخرى يتفاعل صناع القرار في السياسة المالية مع وجهة نظر ضد كينيزية أي مساندة للتجاهات الدورية لأنها تزيد الإيرادات والنفقات في حالات الازدهار والعكس صحيح في الركود.

13- دراسة (بن رمضان أنيسة، 2015²): تطرقت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية بالجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وذلك باستخدام بيانات سنوية

¹ Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, "The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria", The Economic Research Forum, Working Paper No 845, October 2014.

² بن رمضان أنيسة، "تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة الجزائر"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، جويلية 2015.

للفترة 1970-2014. وقد توصلت في الدراسة التطبيقية إلى أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل كما أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فأن تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها.

14- دراسة (زرواط، بورواحة، 2015)¹: تمحورت هذه الدراسة في البحث عن الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980-2014 مستخدما كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي. وقد توصلت الدراسة من خلال اختبار جرانجر وجود علاقة سببية في المدى القصير بين سعر النفط وإجمالي الاستثمارات من جهة وبين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، ووجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة وإجمالي الاستثمارات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها، تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة، بالرغم من ان التحول عن البترول في المدى القريب والمتوسط غير ممكن لأسباب تقنية واقتصادية، غير أن الضغوط الايكولوجية الدولية والمحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة. بالإضافة إلى تنمية القدرات المحلية اللازمة لإدارة المنشآت والقوى العاملة الفنية والقدرات التكنولوجية لتمكين الجزائر من الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وفي الأخير ضرورة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى بدون أن تنسى الطاقات البشرية وضرورة تأهيلها.

15- دراسة (بن دحمان أمينة وآخرون، 2017)²: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام وأهم المتغيرات الرئيسية للسياسة المالية في الجزائر المتمثلة (الإنفاق الحكومي، نفقات التسيير، نفقات التجهيز) وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط نحو مؤشرات الميزانية العامة.

¹ زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، "أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول حول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2015.

² بن دحمان أمينة، ركراك مونية، عمرياني فاطمة، "اثر صدمات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر-دراسة قياسية 1970-2014"، المجلة الجزائرية لاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017.

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر حيث تطرقت إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية، وتعد هذه الدراسة بصفتها دراسة قياسية جزائية أن تقدم بنتائجها وتوصياتها للاقتصاد الجزائري، وبالأخص على واضعي السياسات الاقتصادية في بناء توجهاتهم المستقبلية في تحسين أداء السياسة المالية التي كانت ولا تزال لصيقة التغير السعري للنفط، من خلال تقدير نموذج قياسي يعكس العلاقات الديناميكية بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الإيرادات العامة، والنفقات العامة، ورصيد الموازنة في المدى الطويل استنادا على منهجية " **Toda and Yamamoto**" مبنية على نماذج الانحدار الذاتي **.var**.

أقسام الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة، قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول :

تم التطرق في الفصل الأول إلى التأسيس النظري للسياسة المالية مقسما إلى ثلاثة مباحث خصص أولها إلى الوصف الشامل ماهية السياسة المالية من حيث التعريف، وتبيان الأهداف المرجوة، وكذا التطرق إلى تطورها في الفكر الاقتصادي، لننتقل بعد ذلك إلى أدوات السياسة المالية، ثم التحليل الاقتصادي للسياسة المالية.

أما الفصل الثاني قد خصص لتقلبات أسعار النفط كونه المتغير الأساسي الذي تقوم عليه الدراسة من خلال توضيح ماهية النفط والسعر النفطي وأنواعه ومحدداته والأطراف الفاعلة في السوق النفطية مع الإشارة إلى التطور التاريخي لاكتشافه مروراً بالأسواق النفطية بالإضافة إلى أهم الصدمات النفطية التي هزت اقتصاديات الدول، ثم تطرقنا كذلك إلى آثاره الاقتصادية على اقتصاديات الدول وبالأخص الربعية التي ظهرت فيها العلة الهولندية مع تشخيص هذا المرض للاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الأخير تم تخصيصه لدراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970-2016، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تم تقديم ملخص عن تاريخ النفط في الاقتصادي الجزائري وأهم ما مر به، بالإضافة إلى الإمكانيات النفطية التي تزخر بها، ثم تناولنا ضمن هذا الفصل تحليل وضعية السياسة المالية للجزائر أي تحليل تطور كل من سياسة الإنفاق العام، والإيرادات العامة ورصيد الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط، مع الإشارة إلى الإجراءات التي انتهجتها الجزائر في الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط وتحليل مدى نجاعتها. وفي الأخير قياس الأثر من خلال دراسة العلاقة الديناميكية بين تقلبات أسعار النفط وأدوات السياسة المالية مع تحديد الطرق المستخدمة في النمذجة القياسية، حيث تم تحديد النموذج المناسب لدراسة السببية والمتمثل في منهجية **"Toda and Yamamoto"** مبنية على نماذج الانحدار الذاتي **.var**.

الفصل الأول : التأصيل

النظري للسياسة

المالية

مقدمة الفصل:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى في الفكر المالي والاقتصادي الحديث، وقد ازدادت أهميتها بسبب المتغيرات المتعددة التي طرأت على المجتمعات الحديثة سواء المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. ويعود الإسهام الكبير للاقتصادي جون مينارد كينز في مؤلفه "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، في تأسيس قاعدة معرفية حول أهمية السياسة المالية مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دوراً أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلاً عن ما لها من أثر في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الأخذة في النمو، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاماً عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني.

وعلى هذا الأساس يسعى البحث في الفصل الأول إلى بيان وضبط مفاهيم للسياسة المالية وجاء تحت عنوان التأصيل النظري للسياسة المالية وتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي للسياسة المالية.

المبحث الأول: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.

السياسة المالية تعتبر أداة من أدوات لسياسة الاقتصادية العامة للدولة وتحتل موقعا هاما بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق مختلف أهداف الاقتصاد الوطني، حيث تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة، والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة أخرى. وبناء على ما سبق سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية والتعرف على مجمل أهدافها المرجوة تحقيقها، ضف إلى ذلك لا بد فهم أي سياسة اقتصادية من خلال فهم الفكر التي تستند إليه، لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر عليها وعلى هذا الأساس تم تناول دراسة السياسة المالية في إطار تحليل أفكار مفكرين اقتصاديين.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية و أهدافها.

أولا: تعريف السياسة المالية.

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة¹. وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور **Alain. H. Hanse**، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العام ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها، ولكن نظرا لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.

لإعطاء تعريف للسياسة المالية فنجد أن الفكر المالي يزخر بعدة تعريفات مختلفة لمفهومها على سبيل ذلك نذكر من بينها:

تعرف السياسة المالية " بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف."²

¹ طارق لحاج، "المالية العامة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص201.

² محمود حسين الوادي، عزام أحمد زكرياء، "مبادئ المالية العامة" دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص212.

"أنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة. بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق، والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج القومي، والتشغيل، والادخار، والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.¹"

تعرف أيضا بأنها توجيه السلطات العامة لبلد ما للإيرادات والنفقات الحكوميتين، وبما يضمن التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة، خلال فترة زمنية تكون عادة سنة واحدة.² وتتضمن الإيرادات الحكومية مجموعتين رئيسيتين إحداهما: دورية تتقدمها غالبا، الضرائب والرسوم ثم عوائد الملكية العامة والأخرى غير دورية وهي تشمل القروض العامة (الداخلية والخارجية) والإصدار الجديد للبنك المركزي. وتشمل النفقات الحكومية كافة النفقات المعتمدة في الميزانية العامة (الاستهلاكية منها والاستثمارية) والتي تتركز في مشتريات السلع والخدمات لمختلف المرافق والدوائر والمؤسسات العامة بالإضافة إلى المدفوعات التمويلية المختلفة لدفع المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لمواجهة آثار التقلبات وخاصة البطالة.

السياسة المالية هي "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وهي تتضمن تكييفا كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذلك تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة بطبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.³" أي هي دراسة لجميع النشاطات المالية للدولة وهي مرتبطة كذلك بالمجودات المبذولة من طرف الدولة للتسيير الأمثل للإيرادات والنفقات العامة من أجل الرفع من مستويات النشاط الاقتصادي وتحقيق استقراره.

إن السياسة المالية "برنامج تخطيطه و تنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.⁴"

وهناك تعريف آخر للسياسة المالية حيث أنه باستخدام تغيرات رصيد الميزانية و تغيير - بالزيادة أو بالنقص - معدلات الاقتطاعات الإجبارية والتحويلات المالية العامة، فإن السياسة المالية تعتبر أداة رئيسية في يد السلطات

¹ إياذ عبد الفتاح النصور، "أساسيات الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص152.

² عباس كاضم الدعيمي، "السياسات المالية والنقدية وأداء الأسواق المالية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص50

³ عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص12.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، "السياسة المالية" الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2002، ص15.

العامة للوصول إلى أهدافها المتمثلة في الأربع مؤشرات و المتمثلة في : معدل التضخم ، و البطالة، و نمو الناتج المحلي الإجمالي، وصيد الميزان الجاري¹.

وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة، المتصلة بمستوى نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.²

وفقا مما سبق، فإن مجمل التعريفات تتفق أن "السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، وهي السياسة التي بفضلها تستعمل الدولة برامج نفقاتها، وإيراداتها العامة، والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج، والتوظيف، أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".

ثانيا: أهداف السياسة المالية.

من خلال التعريفات السابقة الذكر فإن السياسة المالية هي جزء هام من السياسة الاقتصادية تهدف إلى تنمية الاقتصاد وتحقيق استقراره والواقع أن السياسة المالية وهي تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف إنما تؤثر في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن مجمل أهدافها هي كالتالي:

1- تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي: ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على نمو معدل حقيقي مناسب في الناتج القومي³. فالتشغيل الكامل لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وإنما التقليل النسبي لها، وخلق الفرص العمل المتاحة المنتجة، كما يجب الحد من التغيرات النسبية الكبيرة والمفاجئة في أسعار السلع والخدمات من جهة وزيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج (سلع وخدمات)، يعتبر مقياسا للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين وهذا هو هدف النمو الاقتصادي والذي يتوفر من توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها.

¹ Claude Jessua, Christian Labrousse, Daniel Vitry : " Dictionnaire des sciences économiques", P.U.F, Paris, 2001, p.77 -78.

² ENCYCLOPEDIE ECONOMIQUE, Tendances Actuelles, Economica, PARIS, 1984, P. 708

³ عبد المجيد عبد المطب، "أساسيات الاقتصاد على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية، مصر، القاهرة، 2003، ص255.

- 2- **تحقيق الكفاءة الإنتاجية:** السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وأن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، وذلك بالاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية.
- 3- **تحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة:** وهي تمثل عملية توزيع الموارد المادية والبشرية المتاحة في الدولة بين الأغراض أو الحاجات أو النشاطات المختلفة، بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للإفراد و المجتمع¹. و يشمل التخصيص العديد من التقسيمات:
- تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع الخاص.
 - تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
 - تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الخاص.
 - تخصيص الموارد بين الخدمات العامة و الخدمات الخاصة.
- 4- **تحقيق العمالة الكاملة:** السياسة الحكومية تلعب دورا فعالا في تحقيق مستوى العمالة، ومستويات الأجور والأسعار، تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.
- 5- **تحقيق العدالة في توزيع الدخل:** أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع، بل زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، هدف رئيسي للسياسة المالية.
- 6- **تحقيق التنمية الاقتصادية:** فالتنمية وإن كانت تعني النمو الاقتصادي إلى أنه ليس مرادفا لها تماما، فرغم كونه عنصر أساسي لها إلا أنه لا يكفي وحده لضمان تحقيقها لأن النمو يعبر عنه بأنه الزيادة الإجمالية في إنتاج السلع والخدمات بمعدلات أسرع من نمو السكان بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل أيضا على التغيرات في هيكله القطاعي². إن أهمية المبالغ المعدة للاستعمال في موازنة الدولة وتعدد أوجه إنفاقها وكذا تنوع طرق إنفاقها، كل ذلك أدى إلى جعلها أداة في خدمة التنمية الاقتصادية ففيما يخص النفقات يتوجب على الدولة أن تجعل استعمالها متيحا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي يجب أن تساهم النفقات التي تجرئها الدولة في إعادة تكوين الدخل الوطني، أما فيما يخص الإيرادات يجب أن تتأكد الدولة من إنتاجيتها وتجنب الاقتطاع الذي يسعى إلى تكوين رأس المال أو تنمية الإنتاج.
- 7- **تحقيق العدالة الضريبية:** إن واجب الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن خلاله تحقيق العدالة الضريبية ولا ننسى أن العدالة الشاملة التي تهيمن على تنظيم علاقات التبادل الخاصة، تفسح المجال للعدالة التوزيعية التي ينبغي لها أن تعطي كل فرد حقه من الحاجات الضرورية، فليس للدولة أن تقطع من دخول الأفراد مقابل ما

¹ كمال حشيش، "أصول المالية العامة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص42

² محمود حسين الوادي وآخرون، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص326.

تؤديه لهم من خدمات بل عليها أن تقيم هذا الاقتطاع على أساس قدرة مساهمة كل فرد فيها وهذا يعني إعادة توزيع الدخل الوطني لتلبية مستلزمات العدالة الاجتماعية وكذلك مستلزمات الاستقرار الاقتصادي، أما المسلك الذي يجب على الدولة في نطاق العدالة الضريبية فهو مراعاة للحد الأدنى الضروري للفرد في تلبية حاجاته وحاجات عائلته فلا تتناول الضريبة على دخل هذا الجزء المخصص لتلبية تلك الحاجات، بل تصيب ما زاد عنه ولذلك يفترض أن تصلح الدولة عن طريق التوزيع العادل للدخل¹.

8- علاج معدلات التضخم: يعتبر التضخم أحد المشاكل الاقتصادية التي تتسبب في عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية، لذلك تتدخل السياسة المالية بأدواتها من أجل التقليل من معدلاته المرتفعة، للحد الذي لا يعرقل حركة التنمية فجد أنها تتدخل من خلال سياسة الضرائب بامتصاص القوة الشرائية التي تتمثل في حجم الطلب الزائد عن حجم العرض لتحقيق التوازن فيما بينهما، وقد تتدخل بسياسة الإنفاق عندما يكون الاقتصاد لم يصل بعد لحالة التشغيل الكامل².

9- التقليل من معدلات البطالة: البطالة تعني وجود قوة بشرية في المجتمع بدون عمل، وعلى الرغم من أن البطالة لها أنواع مختلفة مثل البطالة الاحتكاكية والبطالة الموسمية والبطالة المقنعة والبطالة الهيكلية، إلا أن كل هذه الأنواع تكون بسبب سوء حالة الاقتصاد وتردي الهياكل الإنتاجية في الدول النامية لذلك فإن تدخل الدولة بسياساتها الإنفاقية على الاستثمار لزيادة حجم الطاقة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة³، أي أنه كلما احتاجت العملية الإنتاجية، إلى مزيد من القوة العاملة، وبالتالي يقل معدل البطالة، كما أن البطالة الهيكلية التي تكون بسبب انتقال حالة الاقتصاد من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى في تقنية النتائج المترتبة عنها تتجلى في أن الاستغناء عن العمالة الغير المؤهلة فنيا، تجعل تلك العمالة تسعى جيدا إلى المستوى المهارة والفني المطلوب للحصول على فرصة العمل المناسبة طالما كانت الطاقة الإنتاجية تستوعب تلك الزيادة.

10- المحافظة على مستوى الأسعار: يمكن المحافظة على مستوى الأسعار من خلال تدخل الدولة لتحليل واقع الأسعار وتحديد المؤشرات السعرية وأسباب ارتفاع أسعار السلع والإجراءات التي تقوم بها الدولة لمعالجة ظاهرة ارتفاع الأسعار سواء من خلال الرقابة على حركة الأسواق أو ضبط جودة المنتج لتتدخل السياسة المالية لتحديد العلاقة فيما بين الدخول والأسعار، فإذا ما وجدت أن هناك فجوة فيما بين الدخول والأسعار فإنها تتدخل بسياسة الإنفاق التوسعي، لزيادة دخول الأفراد بالقدر الذي يتوازن مع مستوى ارتفاع الأسعار⁴.

¹ عبد الله حبابة، "أساسيات في الاقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص16.

² سعيد الحضري، "السياسة المالية"، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص114.

³ أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص301.

⁴ وحيد مهدي عامر، "السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010، ص255.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي.

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر إنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها، عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي فهتم النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون، فتدخلها في غير المجالات المعهود إليها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وضمان المرافق العام تبديد وضياح لجزء من الموارد الاقتصادية، لهذه الأسباب أمنت النظرية الكلاسيكية مبدأ (الحياد المالي) في ظل مفهوم الدولة الحارس¹.

ومن الطبيعي كى يضمن الاقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ (الحياد المالي) لا بد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارس والتي عرفت، فضلاً عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة، فلم يكن للضرائب مثلاً أن تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية، كذلك يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، وفي الوقت ذاته يرفضون مسألة وجود العجز في الموازنة العامة وبشكل أشد من الفائض فيها، ذلك لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز الأمر الذي يتنافى مع الفروض الكلاسيكية، إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية كذلك وجود الفائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب ويؤدي هذا إلى الآثار السابقة نفسها، ولذا لم يكن للموازنة أية أهمية اقتصادية، فلم تكن إلا وثيقة للموازنة الحسابية السنوية، إذ كان للتساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة جداً في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة موازنة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة، لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام، طالما اعتقد الكلاسيك أن الأخير يتحقق تلقائياً، وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي، وقصر دورها على تحقيق التوازن الحسابي، وهكذا نجد أن السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر كالتالي²:

¹ هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 297.

² هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 280.

- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف أن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات وتحدد حجمها وهذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي.
- تقليص الميزانية إلى اقل حجم ممكن، إذ اعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجماً أكثرها سلامة.
- ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنوياً.
- تفضيل الضرائب على الاستهلاك وعلى الادخار، طالما أن الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال، إذ يفترض إن الادخار يتحول إلى استثمار وان خير الضرائب تلك التي تميز من العلاقات القائمة فيما بين الدخل أو فيما بين الثروات.

خلاصة ما تقدم يمكن أن نلاحظ أن المفكرين الكلاسيك قد فصلوا بين النظرية المالية والنظرية الاقتصادية من جهة وبين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا يعد من أوجه النقص في النظرية التقليدية، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة المالية المحايدة لم تجد التطبيق الدقيق في أية مرحلة مع أنها كانت مسؤولة عن عدم تدخل الدولة للحد من المتغيرات الانكماشية والتضخمية التي شهدتها العالم أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إذ كانت سلبية هذه السياسة سبباً في الخروج عليها وإتباع سياسة مالية إيجابية.

المطلب الثالث: السياسة المالية في الفكر الكينزي.

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على أنه لا وجود للكساد، أبرزت مدد الاختيار الاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي، فقد كان من غير المتصور أمام النتائج السيئة أن تقف السياسة الاقتصادية ومنها المالية موقفها الحيادي التقليدي وكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي، إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة (حالة الحياد) وأفسحت المجال لوجه نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة وإعادة الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف، بمعنى أنه يمكن أن يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة، إذا كان هذا علاجاً للكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي.¹

تلك الفكرة التي نادى بها الاقتصادي كينز متصدياً للتحليل الكلاسيكي بالنقد، إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد، وأن السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من (الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام) رافضاً بذلك قانون "ساي للأسواق" وما تفرغ عنه من

¹ محمود فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 176.

مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية، وفيها الإيمان باتجاه النظام الرأسمالي تلقائياً نحو التوازن الاقتصادي، بل على العكس من ذلك أوضح أن اقتصاديات الرأسمالية تميل لإحداث الإختلالات الدورية ونوبات الركود المزمنة.

ومضى كينز في تحليله وبكل قوة إلى استنتاج أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية)، لذا أكد كينز للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات ومنها ما كان في مجال السياسة المالية خفض الضرائب وزيادة الإنفاق أو كلاهما معاً وخصوصاً في مجال الخدمات والأشغال العامة، وهنا سيفعل المضاعف فعلة، وبالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو أدى ذلك إلى عجز في الموازنة العامة، لذلك دافع كينز بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد، وبذلك تخلى عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذاً وأتباعه مفهوماً جديداً لها يتمثل في (المالية الوظيفية أو المحضرة) بدلاً من مفهوم المالية المحايدة وأصبحت أداة رئيسية للتأثير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائياً، بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها عن الحيد التقليدي، والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يلي¹:

- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي غاية للسياسة المالية.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

المطلب الرابع: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي والكينزي الجديد.

أولاً: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي الجديد.

يرى الكلاسيك الجدد بأن السياسة المالية أداة غير فعالة لتلافي أو لتقليل حدة التقلبات، حيث يقلل هؤلاء من تأثير زيادة الإنفاق الحكومي وتقليل الضرائب أي من تأثير عجز الميزانية الحكومية على الطلب الإجمالي أثناء الركود. وهم يبنون رأيهم هذا على فكرة مسبقة مفادها (أن قرارات الادخار الخاصة بالأسر مستقلة عن التوقعات بشأن الضرائب مستقبلاً وذلك عند حدوث أي عجز في الميزانية الحكومية).

¹ محمود فوزي أبو السعود، ص 180.

وأكثر من هذا أكد رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة وهو توماس سرجنت T.Sargent في العام 1995 أن دافعي الضرائب سيقبلون من إنفاقهم الاستهلاكي وسيزيدون بالمقابل من إيداعاتهم، عندما يتوقعون فرض ضرائب أعلى في المستقبل، وكلما تعرض عليهم سندات حكومية لقروض إضافية فإنهم يقللون من استهلاكهم لاقتناء هذه السندات للحصول على المزيد من المكاسب المالية منها، وبذلك لا يؤثر العجز في الميزانية الحكومية على أسعار الفائدة الحقيقية.

وهكذا - حسب رأي هؤلاء الكلاسيك- لا تستجيب الأسر في إنفاقها الاستهلاكي للتغيرات التي تحدث في المعدلات الجارية للضرائب، لأن هذه التغيرات لا تعوض المكاسب المتوقعة من شراء السندات الحكومية. فقد أشار هؤلاء الاقتصاديون إلى أن الأسر لا تزيد من مستويات استهلاكها حتى مع انخفاض الضرائب الشخصية الصافية T_n وذلك لزيادة دائيتها وبالتالي لا يحفز عجز الميزانية الحكومية الطلب الإجمالي (AD) كما يتوقعه الكينزيون.

وبما أن إيداعات الأسر تزداد مع تقليل الضرائب المفروضة، إنها قد تكون كافية لتمويل العجز وبالتالي لا يظهر بسببه أي تغيير مؤثر في أسعار الفائدة. فيسود مبدأ **D.Ricardo** في (تكافؤ الضرائب الصافية مع التمويل بالعجز) واعتماد على هذا المبدأ أن عجز الميزانية الحكومية لا يؤثر في الطلب الإجمالي (AD) وبالتالي فإنه (بمجرد تعويض ضرائب المستقبل بـضرائب حالية).

ولاشك أن نماذج التوقعات العقلانية لروبرت لوكاس **R Lucas, Muth** منذ نهاية ستينات القرن الماضي بشأن الأسواق المالية وحركات أدوات الإنفاق والضرائب وقد مدت المستثمرين والمستهلكين بتحليل كمي (قياسي) يعتمد على وضع أوزان لكافة المؤشرات المتاحة لبناء توقعاتهم بما فيها تلك المتعلقة بالتأثيرات المختلفة لبعض السياسات الاقتصادية كالمالية والنقدية على تصرفات الناس تجاه الاستهلاك والإدخار والاستثمار.

لقد ميز هؤلاء بين العوائد المتوقعة المثلى والعوائد التوازنية والعوائد الفعلية وذلك من خلال اعتماد المعلومات السابقة وبالذات في الأسواق المالية بالإضافة إلى استخدام معلومات حالية ومن ثم بناء التوقعات حسب أحدث المعلومات عن طريق الأساليب القياسية المعروفة. فقد بين أصحاب نماذج التوقعات العقلانية بأن العوائد المتوقعة المثلى إذا كانت أكبر من العوائد التوازنية فإن العوائد الفعلية تزداد وبالنتيجة فإن العوائد التوازنية ترتفع لتبلغ العوائد المتوقعة المثلى وبالعكس عندما تكون العوائد المتوقعة المثلى أقل من العوائد التوازنية فإن العوائد الفعلية تهبط وحتى تؤدي بالعوائد التوازنية إلى الانخفاض لتبلغ العوائد المتوقعة المثلى.

وهنا عندما تكشف تغييرات في عرض النقود والتي تحدث في بضعة أشهر أخيرة عن ارتفاع ملموس في المستوى العام للأسعار وذلك بعدة سنوات من بطؤ نمو كل من عرض النقود والمستوى العام للأسعار فإن صناعات القرار

يواجهون أية سياسة حكومية بهدف خلق العجز أو التوسع في الميزانية، مسبقاً وحسب المعلومات الجديدة، مع القبول بhamش لعشوائية القرارات .

لقد أسهمت التطورات التحليلية السابقة للتوقعات العقلانية في تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية خلال العقدتين الأخيرين من القرن الماضي.

ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكينزي الجديد.

وقد شارك في هذا الفكر وتطويره من عرفوا بالكيتريين الجدد ومن بينهم "هانس Alvin Hansen"، "Sidney Weintraub"، و"هيكس Hicks" وبول سامويلسون "Paul Samuelson". ومن بين ما برز في هذا المجال نموذج هانس. لقد أضاف هانس في تحليل نظرية كينز مستخدماً معادلة الدخل الوطني التالية:

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي} + (\text{لصادرات} - \text{الواردات}).$$

وبتحليل هذه المعادلة هاجم هانس الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية، فقام بانتقاد مبدأ الحياد المالي، وأوضح تدخل الدولة عن عمد في النشاط الاقتصادي واهتم اهتماماً شديداً بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفض مبدأ توازن الميزانية ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية واستخدام الأساليب التمويلية بالعجز أو الفائض وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

وفي نفس السياق لا بد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة هانس وبالتحديد في الأربعينيات من القرن الماضي استناداً إلى النظرية الكينزية (نظرية الموازنة الوظيفية، إذ تبنت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى مع المفهوم الوظيفي لها ألا وهي السياسة التعويضية) في القواعد الأبية:

- إذا سادت البطالة الإجبارية فإن السياسة التوسعية سوف ترفع من الطلب الكلي وصولاً إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل.
- إذا ساد التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الإنفاق الكلي وصولاً إلى حجم الناتج مقاساً بالأسعار الثابتة دون التضخم.
- إذا ساد الاستخدام والاستقرار في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

لقد اتضح مما تقدم أن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا يتضح أن هناك ثلاثة أدوات أساسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية وهي: سياسة الإنفاق العام، سياسة الإيرادات العامة، سياسة الموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام.

لعل من الضروري الإشارة إلى الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزداد أهمية دراسة النفقات العامة مع تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية لكونها الأداة التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها، لكن المجال لا يفسح بإلقاء الضوء تفصيلاً على كل الجوانب الخاصة بالإنفاق العام أو الحكومي إلا أنه يمكن تناول النقاط التالية:

1- مفهوم الإنفاق العام هو " مجموع النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.¹ وتعرف "النفقة على أنها مبلغ من النقود، يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة، وهؤلاء الأشخاص هم الدولة أو أحد هيئاتها أو واحد الأشخاص العاملين فيها.²"

وبالتالي فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية، وهو احد أوجه السياسة الاقتصادية التي تعتمد في التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. كما يعبر عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتشمل النفقات العامة جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، سواء كانت لإغراض جارية أو رأسمالية وتندرج النفقات العامة تحت مجموعة من التقسيمات على النحو التالي³:

- أ- **حسب جهة الإنفاق:** وهنا تنقسم إلى مركزية أو نفقات الهيئات المحلية (اللامركزية).
- ب- **حسب التكرار:** وهي تنقسم إلى نفقات عادية (جارية) كالرواتب والأجور، وفوائد القروض والإعانات، والمنافع الاجتماعية، ومخصصات القطاع العسكري، والبعثات العلمية، أما النفقات غير العادية (غير متكررة) فتشمل النفقات الرأسمالية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص173.

² محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص65.

³ حباة عبدا لله، مرجع سبق ذكره، ص87-90.

ت- حسب الشكل: وتتمثل في الأجور و الرواتب، ونفقات المساعدات والمنح الاجتماعية وكذلك نفقات خدمة الدين العام.

ث- حسب الغرض: وتقسم بموجب ذلك إلى نفقات عمومية تذهب للإدارات الحكومية في الدولة، ونفقات الرفاه العام التي تذهب لصالح بناء المستشفيات والمدارس والحدائق العامة والشوارع... إلى وأخيرا نفقات الأمن العام.

ج- حسب الآثار الاقتصادية: وتقسم إلى نفقات منتجة تولد عائدا مثل الطيران والبريد ونفقات غير منتجة مثل شق الطرق الزراعية. كما قد تكون نفقات استثمارية ونفقات تحويلية .

2- محددات الإنفاق الحكومي: تختلف سياسة الإنفاق العام من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف العوامل المحددة لهذا الإنفاق ومنها ما يلي:

أ- قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة: تتمتع الدولة بنوع من المرونة في قدرتها على تحقيق الإيرادات العامة؛ وذلك لكونها تتمتع بقوة القانون الذي يمكنها من فرض الضرائب السيادية على القطاعات الأخرى، والحصول على القروض والإصدارات النقدية. هذه الإيرادات تمكن الدولة من تحديد حجم إنفاقها، التي قد تكون أكبر أو أقل من الإيرادات المتحصل عليها.

ب- مستوى النشاط الاقتصادي: يتأثر الإنفاق الحكومي بمستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، ففي فترات الكساد ينخفض مستوى الطلب الكلي وتزداد معدلات البطالة وهنا تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي وتنشيط الوضع الاقتصادي لرفع مستوى الإنتاج، أما في حالات التضخم الاقتصادي فتقوم الدولة بتخفيض معدل الإنفاق الحكومي، للحفاظ على معدلات متدنية من الأسعار والمحافظة على الاستقرار السعري.

3- أسباب نمو الإنفاق العام: تشهد النفقات تزايدا مستمرا بسبب التزايد المستمر للنشاط الحكومي واتساع دورها في الحياة العامة، وتبين الأدبيات وجود مجموعة من الأسباب المباشرة التي تعزى إليها هذه الزيادة أهمها¹:

أ- الأسباب الاقتصادية: حيث يعتبر شكل النظام الاقتصادي، ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من الأسباب الرئيسية لزيادة النفقات العامة وبرامج الإصلاح الاقتصادي، والعملة الاقتصادية، تعد حاليا جميعها من أبرز ما يؤثر على نمو حجم هذا الإنفاق أيضا.

ب- الأسباب الاجتماعية: ويبرز في مقدمتها زيادة عدد السكان، وما رافقه من تطور في الحاجات الاجتماعية العامة، والجرائم، والسرقات السلب والنهب.

¹ أحمد عبد السميع غلام، "المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2012، ص45.

ت- الأسباب السياسية: إن المشاركة السياسية على مستوى الدولي، وزيادة سياق التسلح واتساع نفقات الأمن إضافة إلى مظاهر عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن الحروب والثورات تعتبر من أبرز ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

ث- الأسباب الإدارية والمالية: فتوسع دور الدولة يرافقه توسع الهيكل الإداري بسبب اتساع مستوى التنظيم الإداري للدولة.

ج- أسباب أخرى وتشمل: ارتفاع المستوى العام للأسعار والفساد المالي والإداري والأزمات الاقتصادية العالمية.

4- اوجه الإنفاق الحكومي: تستخدم النفقات العامة في الاقتصاد في مجموعة من المجالات وهي كالآتي:

أ- الإنفاق على إنشاء المرافق العامة في قطاعات التعليم والصحة والتدريب من خلال إنشاء المستشفيات والجامعات والمدارس والحدائق والمرافق العامة.

ب- الإنفاق على التأمينات الاجتماعية مثل إعانات الفقر و البطالة وبرامج الحماية الاجتماعية ونفقات التقاعد.

ت- دعم بعض السلع الأساسية الموجهة لشريحة كبيرة من السكان مثل الأدوية والقمح والأرز، وتقديم المعونات العينية والنقدية لهم.

ث- الإنفاق على شراء المستلزمات الرأسمالية التي تحتاجها الأجهزة الحكومية المختلفة كالأثاث والسيارات.

ج- توفير الرواتب والأجور للعاملين في المؤسسات الحكومية والعسكرية وبدلات التنقل والسفر وغيرها من النفقات لتسيير أعمال شؤون الدولة.

ح- إنشاء بعض المشروعات أو المؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح والتي توفر خدمات عامة للسكان مثل دائرة المرور والأحوال المدنية والجوازات والبلديات والكهرباء والمياه والبريد.

5- الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي:

لكي تقوم النفقات العامة بهذا الدور الإيجابي الفعال لابد من أن ترسم السياسة الإنفاقية العامة وفقا لما يترتب عليها من آثار. وهكذا تصبح السياسة الإنفاقية المثلى هي تلك التي تساعد على تحقيق أهداف المجتمع عن طريق اختيار عناصر السياسة الإنفاقية (نوع وحجم وتوقيت ومكان وطريقة تنفيذ النفقة) التي تتفق آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تلك الآثار المرغوبة لتحقيق أهداف المجتمع، -أداة لتأدية وظيفة معينة ووسيلة لتحقيق غاية محددة، فإذا انتقى الهدف الوظيفي منها انتقت الحكمة من انتقاها-.

ومن هنا تبدو أهمية الدراسة المتعمقة لآثار السياسة الإنفاقية (الإنفاق العام) في متغيرات النشاط الاقتصادي وإغفال مثل هذه الدراسات لابد وأن يؤدي إلى فشل الدولة في تحقيق أهداف المجتمع وإلى عجز القائمين بشؤون الاقتصاد العام عن أداء واجباتهم الأساسية ويكفي دليلا على معرفة الآثار تعتبر مهمة جدا لوضع السياسة المالية

حيث أنها تتمكن من الاختيار المناسب للأداة اللازمة لعلاج المشكلة التي يواجهها أو تمكنه من تحقيق هدف معين. أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الوطني والتي يؤثر عليها الإنفاق العام¹:

أ- **مستوى الإنتاج**: تغير الإنفاق العام سوف يؤثر على مستوى الإنتاج الكلي، وهذا يتوقف على عدة عوامل وهي مصدر تمويل الإنفاق ونوعه وكيفية استخدامه.

(1) مصدر تمويل الإنفاق العام: إن تأثير زيادة حجم الإنفاق على مستوى الإنتاج يتوقف على مصدر تمويل هذه الزيادة في الإنفاق العام. يتم تمويل الإنفاق العام من موارد أفراد المجتمع عن طريق الضرائب (الاقطاعات المالية) وهذه الموارد تكون بحوزة الأفراد إما تكون معدة للاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي)، أو تكون معدة للاستثمار (على شكل مدخرات) إنفاق استثماري.

والدولة عن طريق الاقتراع الضريبي تحول جزءاً من هذه الموارد إلى الاستعمال العام قد يكون إما في مجال استهلاكي أو استثماري.

في هذه الحالة إذا فرضت الدولة الضريبة على موارد الأفراد المعدة للاستهلاك واستخدمت الدولة الموارد المقتطعة في مجال الاستهلاك فإنه لا يكون تأثير يذكر على الناتج الوطني. أما إذا استخدمت الدولة تلك الموارد المقتطعة في مجال استثماري فإن هذا يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالتالي يوسع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد وهنا يكون للإنفاق العام أثر إيجابي على مستوى الناتج الوطني. أما إذا فرضت الدولة على مواد الأفراد المعدة والمخصصة للاستثمار وبالتالي تستخدم الدولة هذه الموارد في مجال استهلاكي فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى الإنتاج لأنها تخفض من حجم الاستثمار المتاح للقطاع الخاص. وفي حالة ما إذا استخدمت الدولة تلك الموارد في مجالات استثمارية فإن أثر الإنفاق العام هنا يعتمد على مدى كفاءة استخدام تلك الموارد. أي إذا كانت الدولة أكثر كفاءة من القطاع الخاص كان الأثر موجبا على مستوى الإنتاج، وبالتالي يحدث توسع في الإنتاج وفي حالة العكس القطاع الخاص أكثر كفاءة من الدولة في استخدام تلك الموارد المقتطعة فإن الناتج الوطني سوف ينخفض.

(2) نوع الإنفاق العام: ويتضح أثره فيما يلي:

- الإنفاق الفعلي الذي تشتريه الدولة مقابله سلع وخدمات له آثار مباشرة على مستوى الناتج الوطني.
- الإنفاق الاستثماري له فعالية أكبر من الإنفاق الاستهلاكي على مستوى الناتج الوطني (زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد).

¹ وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية -"، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 95.

- الاستثمار العام في مجال البنية الأساسية يؤدي إلى: *تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الخاص.* إزالة بعض العقبات والاختناقات الموجودة. *تحرير حركة عناصر الإنتاج الجمود.* كفاءة في استخدام عناصر الإنتاج. *زيادة الإنتاج كما ونوعا.

(3) **كيفية استخدام الإنفاق:** إذا استخدم الإنفاق العام على المنتجات المحلية فإن أثر الإنفاق يكون أكبر عما إذا انفق على الواردات ويتضح أثر استخدام الإنفاق فيما يلي :

- نتائج الإنفاق على شراء سلع وخدمات محلية سوف يرفع من مستوى الطلب الكلي.
- ومن ثم يساعد في نمو الصناعات المحلية وزيادة النشاط الاقتصادي .
- زيادة مستوى العمالة والتوظيف.

ب- **مستوى الاستهلاك:** مستوى الاستهلاك يرتبط طرديا مع مستوى الدخل، وهذا مرتبط بمستوى الإنتاج في الاقتصاد، فمثلا إذا ارتفع مستوى الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل تأثير إيجابي أي يزداد مستوى الاستهلاك الكلي كلما زاد حجم الإنفاق العام.

أثر الإنفاق العام على مستوى الاستهلاك يتوقف على قيمة الميل الحدي للاستهلاك. (العلاقة طردية بين الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك)، مقدار التغير في الاستهلاك يعتمد على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع.

الإنفاق العام الذي يرفع مستوى دخول الفقراء سوف يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق الذي يستفيد منه أصحاب الدخل المرتفعة. مثلا الإعانات الاجتماعية أهم أنواع الإنفاق تأثيرا على مستوى الاستهلاك ثم الميل الحدي للاستهلاك. وتتضح آثار الإنفاق العام المباشر على زيادة الإنفاق الاستهلاكي من عدة طرق أهمها:

(1) **زيادة الإنفاق العام الاستهلاكي:** وهذا واضح من الأتي:

- تشتري الدولة سلعا وخدمات استهلاكية من أجل تسيير الأجهزة، كلما زاد حجم الإنفاق العام من هذا النوع زاد مستوى الاستهلاك الكلي في الاقتصاد.
- بالإضافة إلى جزء من الإنفاق العام الاستهلاكي للدولة يكون على شكل أجور ومرتبات تدفعها مقابل خدمات تلزم لفرض إشباع الحاجات العامة وأن جزءا مهما من هذه الدخول سوف ينفق على الاستهلاك من المستفيدين لشراء سلع وخدمات وهذا معناه زيادة الطلب الكلي.

(2) **زيادة الإنفاق الاستثماري:** ويتضح هذا في الأتي:

- يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين الذين ينتجون السلع الاستثمارية وأجور العاملين في المشروعات الاستثمارية. وهذا يزيد من مستوى الاستهلاك في القطاع الخاص نتيجة ارتفاع مستوى دخولهم.

(3) زيادة المدفوعات التحويلية الاجتماعية: كجزء من الإنفاق العام ويتضح من الآتي:

- يزيد من مستوى الإنفاق لأنه سيزيد الميل الحدي للاستهلاك.
- تدفع هذه الإعانات لأصحاب الدخل المنخفضة (الشيخوخة، العجزة، المتقاعدين... الخ)
- ت- مستوى الادخار: يرتبط الادخار طرديا بمستوى الدخل كلما ارتفع مستوى الدخل زادت المدخرات. الإنفاق العام يؤثر على مستوى الادخار عن طريق تأثيره على مستوى الدخل، ومن ثم على الميل الحدي للادخار. مدى تأثير الإنفاق العام على مستوى الادخار يتوقف على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع. الإنفاق العام كثيرا ما يكون على شكل الخدمات العامة الضرورية (الصحة، التعليم... الخ) وإعانات لدعم أسعار السلع الغذائية.

وهذا يؤدي إلى رفع الدخل الحقيقية للأفراد والمجتمع وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفضة مما يستدعي زيادة مدخراتهم وبالتالي زيادة حجم الادخار العام، والذي يؤثر على الاستثمار.

ث- مستوى الأسعار: يؤثر الإنفاق العام على الأسعار على النحو التالي¹:

عن طريق تأثيره على قوى العرض والطلب للسلع والخدمات التي يتم تبادلها في الأسواق المحلية، زيادة العرض مثلا من خلال الإجراءات التنظيمية التي تتخذها الدولة في هذا الخصوص كسياسة مالية أحيانا.

فإذا كان أثر الإنفاق على زيادة عرض السلع والخدمات أكبر من الأثر على زيادة الطلب الكلي تكون النتيجة انخفاض مستوى الأسعار وذلك لزيادة العرض أكثر من الطلب. أما إذا زاد الطلب الكلي بمقدار أكبر من العرض فإن مستوى الأسعار سوف يتغير ويرتفع. وبالتالي الإنفاق العام يؤثر على مستوى الأسعار إما بخفضها أو يرفعها.

- في حالة خفض مستوى الأسعار: إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وكان الجهاز الإنتاجي عالي المرونة أي هناك طاقات إنتاجية فائضة في الاقتصاد وهناك سرعة استجابة للتغير في الطلب الكلي، فإن زيادة الإنفاق العام في هذه الحالة تؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج، وإذا كانت هذه الزيادة في الطلب فلا شك أن مستوى الأسعار سوف ينخفض. (الزيادة في الإنتاج أكبر من الزيادة في الطلب، تخفض الأسعار).

قد تتخذ الحكومة سياسات مالية تستدعي زيادة حجم الإعانات الاقتصادية وبالتالي تخفض من تكاليف الإنتاج ومن ثم تنخفض الأسعار، حيث أن التوسع في حجم الإعانات الاجتماعية يجعل الأسعار في متناول أصحاب

¹ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق" دار وائل للنشر، الطبعة السابعة، عمان، 2005، ص 45

الدخول المنخفضة. الإعانات الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا مهما في السيطرة على الضغوط التضخمية ومنع ارتفاع الأسعار.

• في حالة رفع مستوى الأسعار: إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية أو في مرحلة قريبة من ذلك فإن العرض يكون عديم المرونة وأن أي زيادة في الإنفاق سوف تزيد من حجم الطلب الكلي بأكثر من زيادة الإنتاج أو لا يكون زيادة نهائيا مما يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار. بمعنى (زيادة الإنفاق تزيد الطلب والعرض لا يزيد ومن ثم ترتفع الأسعار).

ج- مستوى توزيع الدخل الوطني: لمعرفة أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل يجب أن نفرق بين النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية.

(1) أثر النفقات التحويلية: يقصد بالنفقات التحويلية بأنها "تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج الوطني، والتي تقتصر على تحويل جزءا من الدخل الموجودة بين الفئات الاجتماعية المختلفة أو بين فروع الإنتاج المختلفة".¹ والنفقات التحويلية تنقسم من حيث عرضها لثلاثة أقسام: النفقات الاجتماعية الاقتصادية، المالية. النفقات التحويلية أداة هامة من أدوات إعادة توزيع الدخل والثروة وتزداد أهميتها بازدياد حجمها.

(2) أثر النفقات الحقيقية: النفقات الحقيقية تؤدي بطريقة مباشرة إلى زيادة الدخل الوطني، أي إيجاد دخول جديدة ومعنى ذلك أن النفقات تساهم في التوزيع الأولي للإنفاق العام. النفقات الحقيقية تؤدي إلى إعادة التوزيع بطرق ثلاثة.²

- النفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية مثل النفقات التعليمية والثقافية والصحية، إضافة إلى ما تؤدي إليه من زيادة الدخل الوطني، ومن توزيع دخول جديدة إلى إعادة توزيع الدخل الوطني، وذلك إما قامت الدولة بتوزيع الخدمات المترتبة عليها مجانا أو بأثمان منخفضة جدا. وهذه النفقات تساهم في إعادة توزيع الدخل.

- النفقات الحقيقية قد تشمل الأجور والمرتبات التي تمنحها الدولة على نفقة تحويلية في جزء منها، وذلك إذا ما تعدت هذه الأجور والمرتبات قيمة الخدمات المدفوعة مقابلها، وهذا يستلزم معرفة القيمة السوقية للخدمات المدفوعة مقابلها هذه النفقات .

- قد تؤدي النفقات العامة الحقيقية والتحويلية إلى رفع المستوى العام للأسعار وهذا يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي، وما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني ولصالح الدخل على حساب الدخل الثابتة أو التي تزيد ببطء، وهذا يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح المدينين وعلى حساب الدائنين.

¹ محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص28.

² عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص55.

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام. وقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي والمالي حيث اقتضت الإيرادات العامة عند التقليديين على كيفية تزويد الخزنة العامة بالأموال اللازمة لها من أجل تغطية الإنفاق اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية. أما في المدرسة الحديثة فبجانب كون الإيرادات العامة أداة للحصول على الأموال العامة، إلا أنها أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تزايد أهمية الإنفاق العام كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

- 1- **تعريف الإيرادات العامة:** تعرف الإيرادات العامة "بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة."¹
- 2- **تصنيفات الإيرادات العامة:** يمكن تصنيف الإيرادات العامة إلى إيرادات عامة عادية وإيرادات عامة غير عادية.²

أولاً: الإيرادات العامة العادية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية مثل الضرائب، الرسوم، دخل الدومين.

أ- **الإيرادات الضريبية:** يعتبر هذا النوع من الإيرادات من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث. فالضرائب من أهم أدوات السياسة المالية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ولهذا أخذ مفهوم الضريبة مكانة مهمة في دراسة علم المالية العامة.

(1) **تعريف الضريبة:** هي اقتطاع مالي من دخول و ثروات أفراد المجتمع تقوم به الدولة جبراً من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد.³ أو "وهي اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله المكلف ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقاً لمقدرته على الدفع مساهمة منه في الأعباء العامة أو لتدخل الدولة لتحقيق أهداف معينة."

¹ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 139

² عبدا لله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

³ هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية- بين النظام المالي الإسلامي والمعاصر-"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 171.

أما السياسة الضريبية فهي: "تعبّر عن مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.¹ تستعمل السياسة الضريبية في الأساس كأداة تمويلية، لكن بعد أن تخلت الدولة عن حيادها أصبحت تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

(2) أنواع الضرائب: يمكن تقسيم الضرائب إلى ما يلي²:

✓ الضريبة على الأشخاص وعلى الأموال: الضريبة على الأشخاص تفرض على الأفراد اعتبار لوجودهم في الدولة تحت رعايتها، أما الضريبة على الأموال فتفرض على الأموال والممتلكات التي يجوزتها الأشخاص كأرض أو عقار أو سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية (أسهم وسندات).

✓ نظام الضريبة الواحدة والمتعددة: يقصد بهما كالآتي:

- نظام الضريبة الواحدة: يقصد بنظام الضريبة الوحيدة إن تقتصر الضرائب التي تفرضها الدولة على ضريبة وحيدة وإلى جوارها بعض الضرائب القليلة الأهمية.

- نظام الضريبة المتعددة: يعني نظام الضريبة المتعددة إخضاع المولدين لأنواع مختلفة من الضرائب فحسب هذا التعريف تعتمد الدولة على أنواع مختلفة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون ومن ثم تتعدد الضرائب وتختلف الأوعية الضريبية، يقلل من التهريب الضريبي بحيث إنه إذا افلح الممول من التهريب الضريبة الوحيدة يستحيل عليه التهريب من كافة الضرائب.

✓ الضرائب المباشرة وغير المباشرة: ويمكن تقسيمها من حيث تحمل عبئها إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة.

❖ الضرائب المباشرة: هي التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه. والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المكلف. ويمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة³. وهي:

➤ ضرائب على الدخل: وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عند اكتسابها أي عند دخول الأموال في ذمة المكلف.

➤ ضرائب على رأس المال: وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عندما يملكها المكلف أي بعد حيازة الأموال وتكوين ثروتها.

¹ عبد المجيد قادي، "السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية-"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 139.

² محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ السيد عطية عبد الواحد، "مبادئ اقتصاديات المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 222.

من مزايا الضريبة المباشرة تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع لأنها ترتبط مع القدرة على الدفع (ضرائب تصاعدية) وتعتبر من الأدوات الفعالة في إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، ومن عيوبها عدم المرونة الكافية لعدم إمكان التحكم في حصيلتها، ثقل عبئها على المكلف لأنه يشعر بها نتيجة لوضوحها.

❖ **الضرائب غير المباشرة:** ترتبط هذه الضرائب باستخدام الأموال أو إنفاقها ويطلق عليها اسم ضرائب الإنفاق وذلك لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه، لذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة، حيث انه من الممكن نقل عبئها ودافع لضريبة هو الذي يتحملها مثل، ضريبة المبيعات، الضرائب على الإنتاج، الضريبة على القيمة المضافة، الضرائب على الواردات أو الرسوم الجمركية¹.

➤ **الضريبة على المبيعات:** تعرف بأنها الضريبة التي تفرض على حجم المعاملات في الاستهلاك والإنتاج والتصدير والاستيراد.

➤ **الضرائب على الإنتاج:** وهي ضرائب تفرض على أنواع معينة من السلع المنتجة أو المستهلكة محليا وتسمى بالضرائب الانتقائية على المبيعات، وتفرض من أجل المنفعة المتحققة من الخدمات العامة والهدف منها هو تغطية النفقة أو تكاليف الخدمة مثل ضريبة وقود السيارات أو تذاكر السفر.

➤ **الضريبة على القيمة المضافة:** تفرض على الإنتاج في جميع مراحلها. ولكن تصيب القيمة المضافة التي تتمثل بالزيادة في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحلها عن قيمتها في بداية هذه المرحلة. وبعبارة أخرى زيادة قيمة الإنتاج المباع في نهاية كل مرحلة عن قيمته المشتري في بدايتها، وهذه الضريبة تتميز بصعوبة التهرب منها وأنها ذو رقابة عالية ولكن من عيوبها إجراءاتها مطولة ومعقدة.

➤ **الضرائب على الواردات أو الرسوم الجمركية:** وتفرض على السلع المستوردة عند دخولها إلى البلاد وتشكل نسبة جيدة من إيرادات الدولة النامية بسبب ارتفاع نسبة الواردات من السلع في تلك البلدان بالإضافة إلى ارتفاع معدل استهلاكها. ويمكن تقسيم الضرائب الجمركية:

- **الضرائب القيمة:** هي الضرائب التي تفرض على السلعة بنسبة معينة من قيمتها.
- **الضرائب النوعية:** وهي التي تفرض على السلعة بمقدار معين على الوحدة من السلعة أو وحدة من الوزن أو الحجم. ومن مزايا الضرائب غير المباشر تتسم بالمرونة الكافية وسهولة دفعها، ولكنها مكلفة من حيث مراقبتها وتحصيلها.

(3) **أدوات السياسة الضريبية:** تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية "بالإنفاق الضريبي" وهي عبارة عن تخفيضات تسمى المعايير الجبائية وتصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الضريبية إلى²:

¹ سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص180.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص172، 173.

- التخفيضات الضريبية: وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة.
- الإعفاءات الضريبية: هي إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سداده مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة.
- تأجيل مواعيد الدفع.

(4) الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية:

إن البحث في الآثار الاقتصادية للضرائب يتناول آثارها بعد استقرارها أي بعد نقل عبء الضريبة واستقرارها على التأثير النهائي. وبما أن السياسة الضريبية المثلى هي جزء من السياسة المالية التي يقصد بها تحقيق أهداف المجتمع فإنه لا بد من دراسة آثار الضرائب الاقتصادية للحكم على سلامة السياسة الضريبية القائمة أو للمساعدة في رسم سياسة ضريبية جديدة. كما أن الضريبة ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر على مجرى النشاط الاقتصادي في المجتمع، وبالتالي فالسياسة الضريبية لا تعمل في فراغ ولذلك فإن الآثار النهائية للسياسة الضريبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأثر السياسة الإنفاقية، والسياسة الائتمانية وبأسلوب ربط وتحصيل الضرائب. وفيما يلي يتم توضيح هذه الآثار على بعض الجوانب الأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بالضرائب.

- **أثر الضريبة على استعمالات الدخل الفردي وعلى الاستهلاك:** كما معروف بأن الدخل الفردي يوجه للإنفاق وللاادخار والضريبة هنا تؤثر هذا التوزيع وبالتالي أعادت استعمالات الدخل. ويتوقف أثر فرض الضريبة على نوع الطبقة التي ينتمي إليها الفرد. فإذا كان الفرد من الطبقة ذات الدخل المرتفع والتي تحرص على الاحتفاظ بمستواها المعيشي ناظرة إلى الادخار كفائض بعد استيفاء كافة حاجاتها الاستهلاكية فإنه من الأرجح أن يدفع الضريبة من الجزء الذي كان موجه للاادخار. أما إذا كان الفرد من ذوي الطبقة الدنيا من الدخول التي لا يكاد دخلها يكفي حاجاتها الضرورية فإنه سيدفع الضريبة على حساب نقص إنفاقه الاستهلاكي بالإضافة إلى ضريبة الإنتاج التي تؤثر بشكل سلبي على استهلاك السلعة لأن الأسعار تزداد¹.
- **أثر الضريبة على توزيع الدخل:** تلعب الضرائب التصاعدية دوراً كبيراً في إعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع لصالح الطبقات الفقيرة وذات الدخل المنخفض وبالتالي التقليل من التفاوت في توزيع الدخل أي أن يدفع ذوي الدخول المرتفعة مبالغ أكبر من تلك المفروضة بموجب الضريبة التصاعدية.
- **أثر الضريبة على التضخم:** التضخم هو إحدى المشكلات المزمنة في التاريخ الاقتصادي وهو ارتفاع أسعار السلع وذلك من خلال زيادة الضرائب على الإنتاج. وتعتمد السلطات العامة بالحد من ارتفاع الأسعار وذلك

¹ محمود حسين الوادي وركرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 93.

من خلال زيادة الضرائب على الإنتاج، وخفض الإنفاق العام أو كلا الوسيلتين والتي تتجه لزيادة الاستهلاك ومن ثم تفاقم مشكلة التضخم¹.

● **أثر الضريبة على الاستثمار:** تعتبر الأرباح عائد الاستثمارات، فهي مصدر تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، وبغرض تشجيع الاستثمار تلجأ الدول النامية إلى عدم إرهاق هذه الأرباح بالضرائب، لأن ذلك سيشكل خطراً على النمو اللاحق إلا في حالة ما إذا كان معدل الاستثمار كبير جداً، تلعب الضريبة دوراً هاماً كأداة للتأثير على ميل الاستثمار لذلك زيادة الضرائب المباشرة، نسبية كانت أم تصاعديّة تؤدي إلى تخفيض الاستثمار خاصة تلك الاستثمارات حديثة النشأة لذلك يجب استخدام الضرائب حسب الغرض المنشود والمتمثل في توجيه وتشجيع الاستثمار عن طريق الإعفاءات الضريبية الدائمة والمؤقتة من خلال التخفيضات في مبالغ الضرائب بغية توجيه الاستثمار إلى فروع الإنتاج المرغوب في ترقيتها وتكثيفها وهذا تماشياً مع السياسة الاقتصادية أما الضرائب الغير المباشرة فلها أثر بالغ الأهمية فهي تستخدم كأداة للتخفيض من تكاليف الاستثمار ومن ثم تشجيعه عن طريق الإعفاء والتخفيض من الضرائب على السلع والخدمات، من رسوم على رقم الأعمال ورسوم جمركية عند استيراد السلع الاستثمارية.

● **أثر الضريبة على الإنتاج:** إن الضريبة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الإنتاج وبالتالي أسعار البيع ومهما يكن فإن فرض الضرائب المباشرة يؤدي إلى ارتفاع نفقة الإنتاج وهنا نميز حالتين² :

➤ حالة المنافسة الكاملة في السوق فإن المنتج لا يستطيع تعويض ما دفعه كضريبة لزيادة الأسعار في منتجاته عن مستوى الأسعار السائدة في السوق.

➤ أما في حالة ما نجد أن بعض المشروعات تخرج من الصناعة نظراً لنقص أرباحها وبالتالي نقص الإنتاج أي نقص عرض السلع وبالتالي زيادة سعرها وهذا يؤثر بطريقة غير مباشرة على المستهلك وهذه النتائج تعتمد بصفة أساسية على درجة مرونة الطلب فكلما انخفضت مرونة الطلب كلما كان احتمال الرجوع إلى مستوى الربح السابق قبل فرض الضريبة والعكس عندما تكون مرونة الطلب مرتفعة، أما في الاحتكار فيجب فرض ضرائب مرتفعة تعتبر كحواجز على السوق.

ويمكن للضريبة أن تمارس آثاراً توسعية في الإنتاج وهو ما يعرف بالضريبة الحافزة، وفي هذه الحالة تكون ضريبة ليست عبء بل حافز تشجع الإنتاج وتدفع العامل إلى بذل مجهود إضافي قصد تعويض ما اقتطع منه عن طريق الضريبة ويترتب على ذلك زيادة الإنتاج.

¹ عبدا لله خياطة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 33.

● **أثر الضريبة على العمالة:** يرتبط حجم العمالة الكلية بحجم الإنفاق الاستثماري وهذا ينجر عليه أن أية ضريبة تعمل على التقليل من الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى خفض العمالة، وتستعمل الضريبة كأداة لتوجيه العمالة، إذن الضريبة المرتفعة المفروضة على نتائج صناعية معينة، تنقص من حجم العمالة في تلك الصناعة كذلك الضرائب التي تزيد العمل كضريبة الدفع الجزائي على الكتل الأجرية قد تشجع المؤسسات إلى استعمال الآلات محل اليد العاملة خاصة إذا كان هناك تفاوت في الأسعار الضريبية، كما أن الضرائب التي تخفض من تكاليف إنتاج سلعة معينة من شأنها أن تعمل على تشجيع العدالة في القطاعات التي تنتج سلعة بديلة ومن بين وسائل تدخل الدولة لترقية العمالة هي¹:

➤ منح مزايا ضريبة للمؤسسة الصغيرة من أجل تشجيع إحداث مناصب.

➤ تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات بصفة عامة.

➤ التمييز في المعاملة الضريبية عند استيراد تجهيزات الإنتاج، كحالة الإعفاء من الرسوم الجمركية عند الاستيراد

ب- **الرسوم:** هو "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبواً إلى الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد على جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل".²

وكان للرسوم سابقاً أهمية كبيرة في موارد الدولة، ومع تقدم الاقتصادي فقدت هذه الأهمية نظراً لتحديد الرسم في حدود تكلفة إنتاج الخدمة أو أقل ولكن ومع ذلك مازالت تشكل نسب من الإيرادات العامة يمكن استعمالها كوسيلة من وسائل توجيه الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

ت- **الدومين (دخل أملاك الدولة):** "ويقصد به الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء كان ملكية عامة أو خاصة تخضع لأحكام القانون".³ ويمكن تقسيم الدومين إلى الدومين العام و الدومين الخاص.

- **الدومين العام:** ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة تخضع لأحكام القانون وتؤدي للنفع وحيث لا يمكن التصرف فيه أو بيعه، ولا يكون محلاً للملك من طرف الأفراد كالطرق، الموانئ، الحدائق العامة... الخ.

- **الدومين الخاص:** ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع لأحكام القانون الخاص شأن ملكية الأشخاص ويدر هذا الدومين إيرادات على عكس الدومين العام ويشكل مورداً دائماً للإيرادات العامة ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام تبعاً لنوع المال الذي يتكون منه:

¹ محمد طاقة وهدى العزاوي، "اقتصاديات المالية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 38.

² محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 323.

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

➤ الدومين العقاري(الزراعي): يتكون من الأراضي الزراعية والغابات، وهو من أهم أنواع الدومين الخاص ويعرف بالدومين التقليدي، ودخل هذا النوع من الدومين يأتي من ثمن بيع المنتجات أو من الأجرة التي يدفعها المستأجرون.

➤ الدومين الصناعي والتجاري: يتكون هذا الدومين مما تملكه الدولة من مشروعات صناعية وتجارية أي المشروعات العامة للدولة ذات الطابع التجاري والصناعي.

➤ الدومين المالي: يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية (الأسهم والسندات) المملوكة لها والتي تحصل منها على أرباح تدخل ضمن إيرادات الدولة من أملاكها.

ثانياً: الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة):

تعتبر القروض العامة أو ما يطلق عليها بالإيرادات الائتمانية من أهم المصادر حيث تلجأ الدولة إليها وذلك عندما تكون المصادر الأخرى غير كافية لتغطية نفقاتها العامة، وأيضاً من بين المنافذ الأساسية للدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة ويعتبر إحدى أدوات السياسة المالية للدولة. قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل الدولة على الأموال المطلوبة، وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئاً من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، وتلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين :

- حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.
- الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

1- **تعريف القروض العامة:** "هي مبالغ من الأموال سواء كانت نقدية أو عينية تدفع للدولة أو لأحد أشخاص القانون العام من وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية وبصورة اختيارية وبموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض وسداد أصل القرض.¹"

2- **أنواع القروض:** تتعدد صور وأشكال القروض ويمكن النظر إليها من عدة زوايا:

- ✓ من حيث فترة السداد: وتنقسم إلى ثلاث أقسام:
 - قروض قصيرة المدى: لا تتعدى فترة سدادها سنة واحدة.
 - قروض متوسطة المدى: تنحصر فترة سدادها بين 2-7 سنوات.
 - قروض طويلة المدى: تكون فترة تسديدها من 7 سنوات ما فوق.
- ✓ من حيث استعمالها: تنقسم إلى قسمين:

¹ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2007، ص 239.

- قروض استهلاكية: توجه لتغطية استهلاك من المواد الغذائية وغيرها.
 - قروض استثمارية: توجه لتكوين رأس المال وخلق استثمارات جديدة.
 - ✓ من حيث مصدر الحصول عليها: تنقسم إلى قسمين:
 - القروض الداخلية: تنقسم إلى قرض حقيقي وقرض ظاهري:
 - القرض الحقيقي: هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها، وتمثل تلك المدخرات جزءاً من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد وبالتالي تؤدي إلى حدوث انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
 - القرض الظاهري: هو اقتراض الدولة من البنك المركزي، وهو أن يدفع البنك المركزي مبالغ من الأرصدة المجمدة لديه للحكومة مقابل سندات دين تصدرها الحكومة.
 - القروض الخارجية: يكون هذا حين تقترض الدولة من وحدات اقتصادية أجنبية، وفي العادة تلجأ الدولة على هذا النوع من الاقتراض حين لا تكفي المدخرات المحلية لتمويل المشروعات التي تسعى الدولة في إقامتها وذلك لتحقيق أهداف التنمية.
- هذه القروض تساعد الدولة في الحصول على عملات أجنبية تتمكن بها من شراء سلع وخدمات من الخارج. يتم دفع القرض وفوائده بالعملات الأجنبية. قد تثير مشكلات بين الدائن والمدين حين تعجز الدولة عن سداد الدين وعدم الوفاء بالتزامها وهنا قد يتم اللجوء إلى القانون الدولي لحلها. وأحياناً تتدخل الدولة الدائنة في الشؤون الداخلية للدولة المقترضة. إذا استخدم القرض الخارجي في أغراض استهلاكية فإنه سوف يشكل عبئاً على الاقتصاد بدلاً من أن يكون وسيلة هامة للتنمية.
- 3- الآثار الاقتصادية لسياسة القروض العامة: إن الدول لا تلجأ للقروض العامة إلا بمجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخرى فقد تكون القروض العامة لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة أو من أجل التأثير في البنية الاقتصادية وتسريع النمو الاقتصادي، أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية مثل هذه المشاريع وينجم عن القروض آثار متعددة من أهمها:
- أ- أثر على التضخم: تؤدي القروض العامة إلى التضخم عن طريقين:
 - ✓ يؤدي إلى تدهور الإنتاج الوطني وزيادة النفقات العامة غير المنتجة وهذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.
 - ✓ إن تلجأ الدولة إلى تسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي والذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وبالتالي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.
 - ب- أثر على الاستهلاك والادخار: تؤثر القروض العامة على الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤديه من إعادة توزيع الدخل الوطنية حيث يتم هذا التوزيع وذلك لصالح الميل للادخار على حسب الاستهلاك والسبب

راجع إلى التسهيلات التي تقدم للمدخرين من أجل لاكتتاب في سندات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك.

ت- **اثر على توزيع الدخل الوطني:** تؤدي القروض العامة إلى سوء توزيع الدخل الوطني وذلك من خلال :
 ✓ أن التضخم في حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل الوطني فيزيد الغني غنى ويقل الأغنياء، ويزداد الفقير فقرا ويزداد عدد الفقراء.

✓ أن حملة السندات الحكومية من الطبقات الغنية وان نفقات خدمة القرض وسداده تمول عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة التي تتحمل الطبقات الفقيرة عبؤها الأكبر فيزيد ذلك من سوء توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع.

ث- **اثر على الأجيال القادمة:** تؤدي القروض العامة من زيادة العبء الضريبي على أبناء المجتمع لزيادة الجزء الثابت من إيرادات الميزانية والذي يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة الدين، الحقيقية أن القروض لعامة ضرائب مؤجلة يقع عبؤها على الأجيال القادمة.

المطلب الثالث: سياسة العجز الموازي.

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الوسيلة التي تحدد الدولة من خلالها لسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها وتحقيق أهدافها ومن أهم أدوات السياسة المالية وبالتالي الميزانية العامة ما هي إلا انعكاس دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أولاً: سياسة الموازنة العامة.

1- **تعريف الموازنة العامة:** "هي بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية، كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة."¹

وعلى هذا فإنّ الموازنة العامة للدولة ما هي إلا خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجاً مالياً يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

¹ محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص157.

2- القواعد العامة في إعداد الموازنة: تقضي القواعد العامة لعلم المالية بضرورة تقييد الدولة بعدد من القواعد الأساسية عند تحضيرها للموازنة العامة وتتضمن هذه القواعد ما يلي¹:

أ- قاعدة الوحدة: تقضي هذه القاعدة بضرورة وضع موازنة واحدة تدرج فيها جميع نفقات الدولة ووسائل تمويلها. وهذا يعني أن يكون للدولة الواحدة موازنة عامة واحدة وذلك لتبسيط معرفة الخطة المالية للدولة بمجرد النظر إليها.

وترجع أهمية وحدة الموازنة من ضرورة إيضاح الحالة المالية للدولة وهذا بدوره يحقق فائدتين أساسيتين:

(1) إيضاح إساءة استخدام الأموال، فاستخدام موازنات متعددة تخفي عملية تسوء استخدام الأموال العامة وتبذيرها.

(2) تمكين السلطة النيابية من مباشرة سلطتها الكاملة على الرقابة المالية العامة فعرض موازنة عامة شاملة على السلطة النيابية يمكنها من إجراء مفاضلة بين كافة وجوه الإنفاق بحيث تقر ما تراه مناسباً وتستبعد ما لا يرى ضرورة له.

ب- قاعدة عمومية: تقوم هذه القاعدة على أساس عدم إتباع طريقة الموازنة الصافية وهذا يستلزم إدراج جميع النفقات والإيرادات دون إجراء المقاصة بينهما. أي عدم إتباع طريق الناتج الصافي التي لا يسجل فيها إلا فائض الإيراد على النفقة بالنسبة للوزارة...

طريقة الموازنة الصافية تقوم على أساس إجراء مقاصة بين الإيرادات وبين المصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول عليها، كما تجرى مقاصة بين النفقات وبين الإيرادات التي ترتبت عليها. أما الطريقة الإجمالية فتبني على أساس إدراج كافة النفقات والإيرادات دون إجراء أية مقاصة.

ت- قاعدة التخصيص: تقضي هذه القاعدة أن لا يتم تحديد إيرادات معينة في الموازنة لأوجه إنفاق محددة بل تجمع كافة الإيرادات في جانب واحد ويقابلها في الجانب الأخر قائمة بالنفقات تدرج فيها كافة المصروفات المتعلقة بالسنة المالية. فتخصيص إيرادات معينة لجهة معينة يؤدي إما إلى زيادة الأموال المتوفرة لديها وقد يزيد على احتياجاتها مما يؤدي إلى الإسراف والتبذير.

لذلك فإن قاعدة عدم التخصيص تساعد على الحصول على أكبر فائدة ممكنة من استخدام الموارد المالية المتوفرة للدولة وذلك لمواجهة احتياجاتها طبقاً لأهمية أوجه الإنفاق في سلم الأولويات.

¹ علي خليل، سليمان اللوزي، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة، الأردن، 2013، ص 307.

ث- قاعدة السنوية: يقصد "بها أن تكون المدة بها التي تغطيها الموازنة سنة واحدة مع عدم اشتراط اتفاقها مع السنة الميلادية وإنما تحدد السنة تبعاً لظروف كل دولة على حدة. ومن الملاحظ بأن تاريخ بداية السنة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لنظامها الإداري والتشريعي.¹"

ج- قاعدة توازن: "يقصد بتوازن الموازنة العامة أن لا تزيد الإيرادات عن النفقات أو العكس. وهذا يعني أن الموازنة تعتبر متوازنة إذا تعادلت الإيرادات مع النفقات وتعتبر الموازنة في حالة عجز إذا زادت النفقات عن الإيرادات مما تضطر الدولة إلى تمويل ذلك العجز إما عن طريق الاقتراض العام الداخلي أو الخارجي أو استخدام الاحتياطات، أو أية أساليب أخرى لتمويل العجز في الموازنة.²"

3- مراحل الموازنة العامة: تمر الموازنة العامة للدولة بأربعة مراحل وهي على النحو التالي³:

أ- مرحلة التحضير والإعداد: من المتفق عليه أن تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة العامة وإعدادها ويرجع ذلك إلى العديد من المبررات:

تقع مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادي والاجتماعية على السلطة التنفيذية، وللدولة أن تضع من البرامج والسياسات ما تراه كفيلاً بتحقيق الأهداف المرجوة، ولها أن تطلب ما تراه ضرورياً لتنفيذ برامجها وسياساتها والقيام بوظائفها.

للدولة أجهزة وإمكانات فنية وإدارية قادرة على تحديد مقدرة القطاعات والنفقات على تحمل الأعباء المالية الأمر الذي يمكنها من اختيار الإيراد.

السلطة التنفيذية أقدر على معرفة حاجات المجتمع، لذلك تتولى الدولة مهام تحضير الموازنة وتبدأ هذه المرحلة عادة على مستوى أصغر الوحدات الحكومية. حيث تتولى كل مؤسسة أو هيئة أو وزارة إعداد تقديراتها لما يلزم من نفقات وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المطلوب إعداد موازنتها.

في مرحلة التحضير والإعداد للموازنة تسترشد الدولة بمجموعة من المبادئ العامة وعدد من الأساليب الفنية والخبراء والمستشارين.

ب- مرحلة الاعتماد: يبدأ المجلس النيابي بمناقشة المصروفات المقترحة في مشروع الموازنة ثم اعتمادها قبل النظر في جانب الإيرادات حتى يمكن تقدير هذه المصروفات على أساس حاجات المجتمع العامة ودون التقييد بقرار المحدودية الإيرادات.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 392

² عبدالله خيابة، مرجع سبق ذكره، ص 179

³ علي خليل وسليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 326.

بعد ذلك تركز المناقشة حول مقترحات الإيرادات المختلفة لإجراء المفاضلات بين البدائل لتمويل تلك النفقات وتعتبر موافقة البرلمان على الموازنة إجازة ينبغي الحصول عليها قبل البدء في تنفيذ الموازنة، أي قبل بداية السنة المالية. لذلك تنص الدساتير على ضرورة تقدم مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية بفترة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة شهور على الأقل للسلطة التشريعية.

ت- **مرحلة التنفيذ:** يقصد بتنفيذ الموازنة إجراء تحصيل الإيرادات ودفع النفقات التي أدرجت في هذه الموازنة بعد اعتمادها من قبل السلطات المختصة. إن أخطاء الإيرادات قد تعوض بعضها البعض. بحيث يزيد الإيراد في بعض البنود كما كان مقدراً ويقل في البعض الآخر. أما بالنسبة للنفقات فأخطاء التقدير لا تعوض إلا في حدود ضيقة وهذا يختلف من دولة لأخرى وحسب الضرورة.

والواقع أنه لعامل المرونة الذي ينبغي أن تتسم به الموازنة العامة أثره على التنفيذ وهي ضرورية لضمان نجاح مرحلة التنفيذ.

ث- **مرحلة الرقابة والمراجعة:** تتحقق الرقابة المالية للسلطة التشريعية عن طريق قيامها بمناقشة مشروع الموازنة العامة قبل اعتماده وذلك للتأكد من استخدام الأموال العامة في الصالح العام. وتتواصل عملية الرقابة عند تنفيذ الموازنة وذلك للتأكد من أنها لا تنحرف عن السياسة المرسومة وإن الإعتمادات التي تم إقرارها تستخدم في الأغراض التي أدرجت من أجلها.

مرحلة الرقابة تبدأ مع بدء أول مراحل الموازنة العامة (مرحلة الإعداد) وتصاحب مرحلتها الاعتماد والتنفيذ وتتعاقب بعد ذلك مرحلتها الاعتماد والتنفيذ بعد ذلك من خلال مرحلة الحساب الختامي.

4- **الأثر الاقتصادي للموازنة العامة:** باعتبار الموازنة العامة تتكون من النفقات العامة والإيرادات العامة فأى سياسة تنتهج من جانبها فهي تمس الموازنة العامة من حيث الفائض أو العجز الذي ظل محل جدل كثير بين الاقتصاديين هل هو ضروري أم أنه مشكلة اقتصادية يتوجب علاجها فذلك فالسياسة الميزانية قد تحدث أثارا تبعا لأثارها التي تحدثها سياسة الإنفاق الحكومي أو سياسة الإيرادات العامة ونذكر من هاته الآثار:

أ- **الموازنة العامة كعامل ثبات واستقرار:** إن الحياة الاقتصادية تعرف تقلبات عديدة يمر النشاط الاقتصادي فيها لفترات توسع وانكماش تتخذ قرارات اقتصادية وبالتالي فعاليتها تبرز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المعبر عنها في الغالب بدرجة استقرار الأسعار وهذا لتحقيق حدة الضغوط التضخمية، فاستخدام سياسة خاصة بالميزانية بجانبها الإرادي ولإنفاقي بالتأثير على الضرائب والنفقات العامة بما يتماشى، والتقلبات التي تطرأ على الدخل الوطني تعتبر أساسية في تشجيع وتثبيت هذا الاستقرار الاقتصادي فعند ارتفاع الدخل الوطني سترتفع الإيرادات الضريبية فتمتص من الدخل المتاح للجمهور وفي نفس الوقت ستخفض النفقات

من جراء تخفيض الإعانات وهذه العوامل تعمل على كبح زيادة الطلب ومنه التقليل من حدة الضغط التضخمي كما إن زيادة الإيرادات من خلال الارتفاع في مستوى الدخل معناه القيام بنفقات جديدة.

ب- الموازنة العامة كمحفز للاستثمار: إن الفكر الكينزي قد اظهر تدخل الدولة كشرط أساسي وفعال في التأثير على الطلب الكلي وهذا إما أن يكون بطريقة مباشرة فيما يخص الإنفاق الحكومي وهذا على محورين إثنيين استهلاكي واستثماري أو بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في معدلات الضريبة أو امتيازات ضريبية. وبالتالي هذه الزيادات في الإنفاق الحكومي من شأنها أن تحفز المستثمرين لامتنعاص هذه الفجوة التي كان مصدرها نتيجة ارتفاع الطلب. وبإمكان الدول أن تقوم بإجراءات أخرى ذات صلة بالميزانية حتى الاستثمار وهذا لمنح قروض لفترات طويلة وبأسعار فائدة منخفضة رغبة منها إما تشجيع للاستثمار أو قطاعات أخرى وبإمكاننا توجيه الاستثمار إلى قطاع أو منطقة بهدف انتعاش وترقية الصادرات.

ثانيا: عجز الموازنة العامة:

ويمثل عجز الموازنة أحد المتغيرات الاقتصادية والمالية الهامة. فعجز الموازنة يحدد اتجاه وحجم النشاط الحكومي في الاقتصاد الكلي. كما أنه أحد محددات الطلب الكلي. فالعجز بين ما إذا كان الطلب الكلي في حالة توسع أم في حالة انكماش. وعندما يتزايد عجز الموازنة فإن ذلك يعني اتجاهات توسعية للسياسة المالية، أما إذا إنخفض العجز فإذن ذلك يدل على الاتجاه الانكماشى للسياسة المالية، بيد أن هذا ليس دائما صحيحا فقط يحدث العجز بسبب حالة الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد، حيث ينكمش عندها ومن ثم الإيرادات الضريبية بينما تزيد النفقات الاجتماعية والتحويلية وفي الإقتصاديات الريعية فإن العجز يحدث بسبب انخفاض المفاجئ أو غير المتوقع في الإيرادات الريعية (إيرادات النفط) ومن جهة أخرى، فإن عجز الموازنة له صلة وثيقة بالاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي فحجم العجز وطريقة تمويله لها آثار على معدل التضخم، استقرار قيمة العملة الوطنية وسعر الفائدة ويرتبط العجز كذلك بتطور حجم الدين العام المحلي والخارجي ومن بينهم عن ذلك من عبء تتحمله الأجيال القادمة.

1- تعريف العجز الموازني: " يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، فهو ناتج عن الفرق بين إجمالي النفقات العامة (الحكومية) وإجمالي الإيرادات العامة¹."

2- العجز الموازنة العامة بين المدارس الاقتصادية:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكرى، ص 201.

يعدّ عجز الموازنة العامة أحد القضايا التي لاقى اهتمام المدارس الاقتصادية بداية من الكلاسيك وصولاً للاقتصاديين الكينزيين ولا تزال قضية عجز الموازنة أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة وتوضع كمعيار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

أ- المدرسة الكلاسيكية والعجز المالي: تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ حياد الدولة، وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، أي حياد السياسة المالية، مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة، وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة ويرجع تبنى هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي إلى العديد من الحجج منها¹:

- إن اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية، وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص _ الاستثمار الخاص) للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.
- إنّ اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلاً حيث تنقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض للموازنة العامة في السنوات المقبلة.
- عدم توازن الميزانية يساهم في نمو الإنفاق الحكومي، وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلته الضرائب.
- إنّ وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، ولما كان هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود وبالتالي سوف تنخفض قيمتها، وبالتالي زيادة الأسعار مما يؤدي إلى استمرار العجز أي الدخول في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني وتعميد عجز الموازنة.

ب- الفكر الكينزي والعجز المالي: رفض كينز قانون ساي للأسواق، وهو أحد معتقدات الكلاسيك، وأشار إلى عدم وجود نظام أو آلية تستند إلى اليد الخفية التي تؤمن بها الكلاسيك، كما أقر بواقعية البطالة الإجبارية ومن ثم الخطأ بافتراض التشغيل الكامل الذي وضعه الكلاسيك كأساس للتحليل، وأنّ الأسعار والأجور لا تتسم بالمرونة التي افترضها الكلاسيك وأرجع ذلك إلى نمو نقابات العمال، ولهذا اقترح كينز تدخل الدولة لتحقيق التوظيف الكامل وإيجاد التوازن للدخل الوطني من خلال السياسات المالية والسياسات النقدية. فقد نادى كينز بتدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي وتفعيل السياسة المالية وعدم توازن الموازنة العامة وذلك من أجل استعادة هذا التوازن، وبهذا فإنّ كينز قد أباح عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة، وإنّ عجز الموازنة يكون مرغوباً فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والناتج، عند حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض يتعرض الاقتصاد لحدوث البطالة، فإنّه يمكن القضاء على هذه البطالة وإحلال التوازن الاقتصادي العام من خلال التمويل بالعجز (عجز الموازنة)، من خلال زيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار وأيضاً

¹ مسعود درواسي، "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2005، ص 146.

عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنه بالإمكان القضاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار.

مما سبق نخلص إلى أنّ الفكر الكينزي يؤمن بفاعلية الموازنة العامة وعدم حياد السياسة المالية، وبإمكانية إحداث عجز الموازنة العامة أي عدم توازن الموازنة العامة في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

3- أسباب العجز الموازني: يحدث العجز الموازني نتيجة عدة عوامل يمكن تصنيفها في سببين هما¹:

أ- مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام: ونجد ضمنها عدة سلوكيات منها:

الأخذ بنظرية العجز المنظم، وهذه النظرية هي تعبير لأفكار كينز وميردال والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات وخاصة الكساد، يحدث تأثيراً مباشراً في الدخل القومي، وذلك كون الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة يتميز بمرونة تمكنه من زيادة عرض السلع والخدمات، فضلاً عن وجود مواد طبيعية مهيأة للاستغلال، وعوامل إنتاج وآلات عاطلة نتيجة انخفاض الطلب. إن معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الإنفاق العام مسألة هامة كونها تعمل على زيادة التشغيل، حتى وإن أدى إحداث تضخم، فحسب هذه النظرية يجب أن لانخاف منه طالما لم يبلغ الاقتصاد مستوى العمالة الكاملة وتؤدي الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الضرائب على المداحيل وعلى الأرباح مما يمكن من القضاء لاحقاً على العجز، خاصة وأن هذا الوضع يسمح للدولة بالكف أو على الأقل بالتقليل من منح الإعانات للعاطلين.

ب- مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية: وتتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم

الثالث حيث يمكن أن نخلط منها ما يلي:

- ضعف الجهد الضريبي الذي يعتمد تحديده أساساً على حجم الدخل القومي الذي يعتبر ضعيفاً في الدول النامية.

- ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الموازني من جهة ولضعف تأهيل الإدارة الضريبية.

- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية

- اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة (كأسعار المواد الأولية) وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة.

4- مشكلة قياس عجز الموازنة: لا يوجد اتفاق حاسم بين الاقتصاديين على مقياس أو مفهوم واحد لعجز

الموازنة فكل مقياس له هدف معين في تسليط الضوء على طبيعة واتجاه العجز، ولذلك يمكن النظر إلى مقاييس

¹ . عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

عجز الموازنة من زوايا مختلفة أو تصنيفها وفقا لمعايير معينة منها، ومن جانب آخر تستخدم مقاييس عجز الموازنة كأداة لتقييم كفاءة وفاعلية السياسة المالية وتحديد مدى اختلال هذه السياسة وكيفية تصحيحها، ومن هذه المعايير ما يلي¹:

أ- معيار الشمول: وفقا لهذا المعيار هناك مفهوم العجز التقليدي والعجز الشامل.

(1) العجز التقليدي: هو الفرق بين إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة باستثناء تغيرات حجم المديونية.

حيث $D = G - T$ حجم العجز. و T الإيرادات العامة (الضرائب بشكل رئيسي). و G النفقات العامة

وعموما العجز المالي التقليدي يلخص بصورة شاملة الوضع المالي الكلي للحكومة.

(2) العجز الشامل: هو يتضمن عجز الأجهزة الحكومية المركزية + السلطة المحلية + مؤسسات القطاع العام أي أن

الإيرادات العامة - الإيرادات الحكومية المركزية + مؤسسات القطاع العام + السلطة المحلية.

النفقات العامة - نفقات الحكومة المركزية + نفقات مؤسسات القطاع العام + السلطة المحلية.

العجز الشامل هو الفرق بين إجمالي النفقات العامة مطروحا منها الإيرادات العامة. ويتكون من جزأين العجز الجاري والعجز الرأسمالي.

ب- معيار أثر الفوائد والتضخم على العجز:

(1) مفهوم العجز الأساسي: الذي يساوي الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات مع استبعاد فوائد الدين الخارجي

لأنها مرتبطة بعجزات الفترة الماضية ولا تمثل الأنشطة المالية للفترة الجارية. أي أن العجز الأساسي يبين الوضع المالي للحكومة بمعزل عن الأوضاع المالية. وبصورة عامة فإن مفهوم العجز الأساسي لا يعبر بدقة عن فاعلية السياسات المالية لأنه يستبعد فوائد الدين الخارجي الذي يمثل مشكلة للدول النامية.

العجز الأساسي = العجز الجاري - الفوائد على القروض المتعاقد عليها مسبقا.

(2) العجز التشغيلي: يعبر عن العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي آثار

التضخم، حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري).

¹ محمود الأفندي، "النظرية الاقتصادية الكلية"، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014، ص 222.

(3) العجز الإجمالي: يساوي العجز الأساسي+العجز الثانوي. ويقصد العجز الثانوي مدفوعات الفوائد على الدين المحلي والخارجي للفترة السابقة.

ت- معيار العلاقة بالإختلالات الاقتصادية:

(1) العجز الهيكلي:(العجز اللاربعي)

هو مقياس للعجز في فترات الإختلالات الاقتصادية أو العجز المحتمل استمراره ما لم تتخذ سياسة اقتصادية لإزالته أو تصحيح الإختلالات المسببة للعجز،ومن أمثلة الإختلالات الاقتصادية اعتماد الإيرادات الحكومية على مصدر أساسي كإيرادات النفط أو إختلالات الأسعار أو إختلالات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي.

ويعتبر العجز اللاربعي أبرز مثال العجز الهيكلي وهذا المقياس يستخدم في الإقتصادات الربعية التي تعتمد على مصدر ريعي في الإيرادات العامة مثل إيرادات النفط في الجزائر حيث يمثل 98% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة وفي هذه الحالة يمكن العجز اللاربعي الذي يساوي الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة غير النفطية.ويظهر هذا العجز حجم الجهود المطلوبة لتنويع مصادر الدخل والإيرادات العامة التي تتسم بالاستمرارية،بدلا من الاعتماد على المصادر الإيرادية المؤقتة والمتقلبة أسعارها عالميا كإيرادات النفط.

5- آثار سياسة العجز الموازي:يمكن لسياسة العجز الموازي إحداث مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية.

أ- الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازي :أخذ كينز مبدأ المضاعف لإظهار فعالية العجز الموازي،زيادة الإنفاق العام تشجع في نفس الوقت الاستهلاك،الإنتاج،وكذلك الاستثمار فالسياسة الميزانية هي سياسة طلب وتتناقض مع السياسة الليبرالية التي تسمى سياسة العرض والتي من أهدافها الحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض تكاليف الإنتاج.

(1) الأثر على تدعيم استهلاك العائلات.

(2) الأثر على إنعاش استثمارات المؤسسات:يعتقد كينز أن ارتفاعا في الاستثمارات يؤدي إلى زيادة الإنتاج،والعمالة ويسمح الاستثمار الإضافي برفع الإنتاج والدخل بحيث أن الادخار الإضافي يوازن الاستثمار الإضافي الذي تم ضخه في القناة الاقتصادية.

ب- الآثار السلبية لسياسة العجز الموازي:إذا كانت سياسة العجز الموازي تحدث مجموعة من الآثار الإيجابية عند توفر بعض الشروط فإنها بالمقابل تؤدي إلى إحداث آثار سلبية،أهمها:

(1) أثر الإزاحة(المزاحمة):يعبر أثر الإزاحة عن ذلك الأثر الناجم عن تمويل العجز الموازي عن طريق المدونية العمومية،إذ يحد ذلك من إمكانية لجوء الخواص إلى الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بفعل زيادة احتياجات تمويل الاقتصاد،إذ تقوم السياسة الميزانية التوسعية(العجز الموازي)إلى تكثيف الأنشطة بشكل يجعل الأعوان في حاجة أكثر إلى وسائل الدفع لإجراء معاملاتهم. وإذا لم يزداد عرض النقود فإن هذا الضغط على

طلب النقود يدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع إلى الدرجة التي يتحقق فيها توازن سوق النقود. في حين يتجاوز الاستثمار سلبيا مع هذا الارتفاع لأسعار الفائدة وبالنظر إلى انعكاساته النقدية يؤدي التدخل العمومي إلى إزاحة الاستثمار الخاص. وفي اقتصاد مفتوح يمكن التخفيف من أثر الإزاحة عن طريق دخول رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة بارتفاع أسعار الفائدة.

(2) **تدهور الحسابات الخارجية:** العلاقة القائمة بين العجز الموازي وعجز الحساب الجاري، نجد أن العجز الموازي يمكن أن يتزامن مع عجز في الحساب لميزان المدفوعات. ويسمى هذا الشكل بالعجزات التوأم التي تشيرها في ظل نظام سعر صرف مرن، الحركية لرؤوس الأموال. فدخول رؤوس الأموال الأجنبية بفعل ارتفاع معدلات الفائدة، نتيجة العجز الموازي، يدفع سعر صرف العملة الوطنية إلى التحسن وهو ما يؤدي إلى تدهور التنافسية عن طريق الأسعار للمنتجات الوطنية.

6- طرق تمويل العجز الموازي وأثار كل منها:

عندما تستهدف السياسة المالية نتيجة الظروف والأوضاع الاقتصادية إحداث عجز مالي، فإنه على السياسة المالية والتي تقوم بتطبيقها السلطات المالية إيجاد سبل لسد هذا العجز، فهي أمام مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويله والتي يمكن تحديدها من خلال زيادة الضرائب، اللجوء إلى الاقتراض العمومي، الإصدار النقدي. ولقد اختلف الاقتصاديون حول نظرية التمويل بالعجز وظهرت ثلاثة اتجاهات¹:

✓ **الاتجاه الأول:** المؤيد لنظرية التمويل بالعجز ويعتقد أصحاب هذه النظرية أنّ هذا التمويل يحقق ما يلي:

- تشجيع الاستثمار ويسرع معدلات النمو الاقتصادي.
- يخلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية مصدر هذا التمويل.
- التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل.

✓ **الاتجاه الثاني:** ويمثل الفريق المعارض للتمويل بالعجز، وتبريرهم لذلك هو أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظرا لأنّ البلدان التي تلجأ إليه غالبا ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيفا، والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعا، وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة، ضعف الادخار، وتردي مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الضعيفة (المحدودة) ومنه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع. لما نادى أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي لأنّ ذلك يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من بؤس الطبقات الفقيرة.

¹ الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقير والإنفاق العام، دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثرها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص22، 20.

✓ **الاتجاه الثالث:** المعتدلون في نظريتهم إلى سياسة التمويل بالعجز، ويرى هؤلاء الاقتصاديون أنّ التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، وأنّ يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج. كما يمكن لعجز الموازنة أن يمول بكما يلي¹:

أ- **الإصدار النقدي:** عندما تتراد النفقات العامة عن الإيرادات العامة فإنّ الدولة قد تلجأ للإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والتوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي، ومن الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تمّ إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات، فمعنى ذلك أنّ كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى هذا الأمر بالتضخم النقدي وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم بالتضخم المالي.

وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها أو غير حقيقية ويعد الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة، وتلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة، عند عجزها عن الاقتراض أو زيادة حصيلة الضرائب، ولتفادي الآثار السلبية الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد، ويمكن ذكر شروط إنجاح الإصدار النقدي الجديد فيما يلي:

- تميّز الجهاز الإنتاج بالمرونة وعدم الجمود.
- توجيه الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار الجديد فيما بعد.
- ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وفي جرعات صغيرة.
- تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الذي يسببها الإصدار النقدي.

مما سبق يمكن أن نقول أن العجز الناجم بالموازنة العامة للدولة في الدول النامية عادة ما يحدث كنتيجة لجمود حصيلة الضرائب وعدم قدرتها اللحاق بالنمو السريع للإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المحلية والذي يمكن تسويته من خلال الموارد المحلية (زيادة الإصدار النقدي، زيادة حصيلة الضرائب)، وكذلك عجز موارد النقد الأجنبي

¹ إبراهيم متولي حسن المغربي، "الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، ص 49.

عن تمويل السلع والخدمات المنتجة بالخارج، الأمر الذي يتم تسويته من خلال الديون الخارجية والإعانات الخارجية أو جذب الاستثمارات الأجنبية.

ب- **الاقتراض العام:** تقوم الحكومات إلى اللجوء إلى الاقتراض العام لتمويل العجز الموازي سواء من خلال طرح أوراق مالية للاكتتاب العام أو الاقتراض من المؤسسات الدولية. ويستند البعض في اللجوء في الاقتراض على نظرية الاستهلاك الذاتي للقروض والتي مفادها أن القروض تمحو نفسها بنفسها بمرور الزمن نظرا لكون العبء الحقيقي للقرض يتناقص بصفة مستمرة بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان وفي حجم الثروة القومية وبسبب تدهور قيمة النقود.

ويثير التمويل بالمدىونية مجموعة من القضايا:

✓ هناك من يطرح فكرة الجيل الذي يتحمل العبء الحقيقي وأثر المدىونية باعتبارها عبئا حقيقيا على الاقتصاد. إذ هناك اتجاه يذهب إلى كون الجيل المستقبلي هو الذي يتحمل عبء المدىونية ممثلا في الأقساط والفوائد ويتم من خلال دفعه للضرائب وهذا يجعل الأجيال المستقبلية معاقبة بأعباء لم تستند منها.

✓ أما هناك اتجاه آخر ينظر إلى العبء على أنه الانخفاض الحاصل في رأس المتاح للقطاع الخاص نتيجة الاقتراض العام، وهذا ما يحدث أثار مزاحمة، ذلك أن الأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار أو بناء المنازل أو زيادة الاستهلاك الذي من شأنه حفز الإنتاج، وضمن هذا المنظور فغن العبء يقع في أن واحد على الجيل الحالي والجيل المستقبلي، ذلك أن الجيل المستقبلي لا يصله إلا مبلغ أقل من رأس المال وكذلك الجيل الحالي لا يتمتع إلا برأسمال أقل.

✓ أما الكينيون فيرفضون فكرة تحميل الأعباء ما بين الأجيال، فالعبء يحدد حسبهم على أنه النقص الحاصل في الاستهلاك الناجم عن القرض العمومي وبالتالي الجيل الذي يقترض هو الذي يتحمل كليا انخفاض الاستهلاك. صحيح أن الأجيال اللاحقة سوف تتحمل الفوائد والأقساط، إلا أنها في النهاية لا تتحمل إلا عبئا ضئيلا يغطي عمليات التحويل بين الوحدات الاقتصادية.

ت- **الضريبة:** تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل العجز. ذلك أن زيادة الإنفاق العام تقتضي الزيادة في معدلات الضريبة، وتوسيع الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تناسب مقدار العجز. ويمكن لهذه الزيادة في المعدلات أن تجعل من وعائها الأرباح الصافية لمؤسسات القطاع الخاص أو الأجور والمرتببات. فإذا تم تمويل هذا العجز من خلال الزيادة في الضرائب على أرباح المؤسسات الخاصة، فإن القطاع الخاص يمكنه أن يقرر تحويل هذه الزيادة إلى المستهلكين برفع الأسعار حتى يحافظ على مستويات الربح السابقة، وبالتالي يكون قد تحمل أعباء هذه الضريبة العاملون من خلال ارتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات، وهذا ما يدفع بهم إلى المطالبة برفع الأجور بمقدار يكافئ الارتفاع في الأسعار مما يعمل على تقليص هوامش ربح المؤسسات الخاصة.

النتيجة من زيادة الضريبة أنها تعمل على الحد من قدرات التمويل الذاتي لمؤسسات القطاع الخاص لاستثماراتها وهذا ما يدفع بها إلى اللجوء إلى إصدار الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب، مع تحمله هذه الصيغة من بعض المخاطر.

المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي للسياسة المالية.

السياسة المالية تهتم بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي الإنفاقي والإيرادي. وميزانية الدولة وقياسها بعمليات الاقتراض وكيفية استخدامها لهذه الأنشطة في التأثير على الوضع التوازني وعلى مستوى الاقتصاد الوطني، وبالتالي تكمن آلية عمل السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة، رفع معدلات نمو الناتج الوطني استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل. من خلال ذلك سيتم توضيح كيفية عمل أدوات السياسة المالية من خلال اتجاهين توسعي وانكماشية، ومعالجة فجوتين التضخمية والانكماشية ومدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية ضمن المطالب المالية:

المطلب الأول: اتجاهات السياسة المالية.

أولاً: السياسة المالية التوسعية: عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح، من السلع والخدمات في الاقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، عند مستوى أقل من التشغيل الكامل). يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة وهنا تقوم الدولة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب¹.

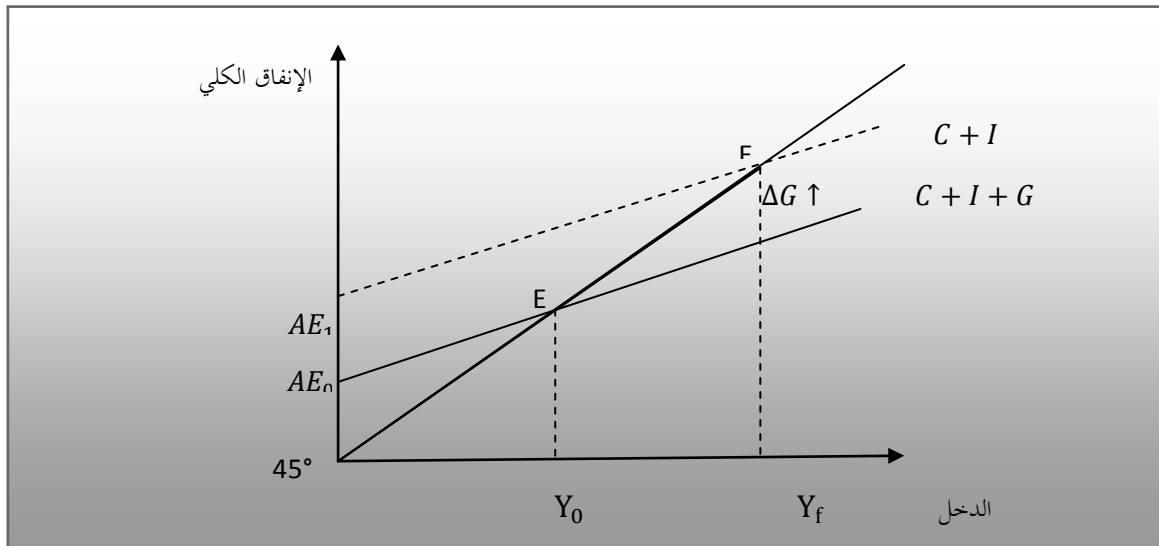
هذا التحفيز قد ينتج عنه إقامة المشروعات العامة وشق الطرق الجديدة وإنشاء المدارس والجامعات والمستشفيات أو أنها قد تقوم بمنح إعانات اجتماعية لشرائح معينة من السكان مثل إعانات البطالة والشيخوخة. جميع تلك الإجراءات تزيد من القوة الشرائية للأفراد ولقطاع الأعمال وهو ما يزيد من حجم الطلب الكلي وبالتالي يزداد حجم الاستثمار ويزداد الطلب على العمال وهو ما ينعكس في رفع معدلات التشغيل في الاقتصاد عموماً. وعليه فإن إجراءات السياسة المالية التوسعية تتضمن إجراءات²:

¹ إباد عبد الفتاح النصور، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003،

- أ- زيادة الإنفاق الحكومي (G) وهذا ما يساهم مباشرة في رفع الطلب الإجمالي (AD) ويضمن مستويات معيشية معينة للعاطلين وذوي الدخل المنخفضة.
- ب- تقليل الضرائب والرسوم من حيث المعدل /أو المجال وهذا ما يزيد من متوسط الدخل الفردي للتصرف مما يشجع على زيادة الإنفاق الخاص (الاستهلاكي والاستثماري) ويقلل الضغط على المستوى الأسعار وبالتالي يحفز النشاط الاقتصادي بشكل عام.
- 1- أثر زيادة الإنفاق الحكومي: إن زيادة الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل أو الناتج حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أثر زيادة الإنفاق على مستوى التوازن.



المصدر: نزار سعد الدين العيسى، "الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 304.

من الشكل يتبين أن الاقتصاد يتوازن في النقطة (E_0) إذ يتساوى الإنفاق الكلي (AE_0) مع الناتج الكلي (Y_0) عند تقاطع دالة الإنفاق الكلي مع خط (45°)، وهذا يعني أن مستوى الناتج (Y_0) أقل من مستوى الاستخدام (Y_f) وهذا يتطلب زيادة الإنفاق الكلي ليصل إلى النقطة (E_1) التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل لإنتاج (Y_f)، وهذا يمكن أن يحقق بزيادة الإنفاق الحكومي من (G) إلى (G_1) كما هو مبين في الشكل، والذي يؤدي إلى زيادة الناتج من (Y_0) إلى (Y_f) وهي زيادة مماثلة للإنفاق الكلي من (AE_0) إلى (AE_1) حيث التغيير في مستوى الناتج (Y) هو أكبر من التغيير في الإنفاق الحكومي كنتيجة لتأثير المضاعف*، لذلك فالحديث على فعالية السياسة المالية يقودنا للحديث على المضاعف، للتوسع المالي الحكومي خاصة الناتج من زيادة الإنفاق العام سواء في صورته الكاملة أو الجزئية، بصورة شديدة على مدى حساسية

الاستثمار لسعر الفائدة، فكلما كان الاستثمار مرنا بالنسبة إلى سعر الفائدة وإذا ترتب على زيادة الإنفاق الحكومي آثار في سعر الفائدة (بالارتفاع بطبيعة الحال) فإن ذلك يضعف من تحقق الأثر الكامل للتوسع المالي¹.

وكذلك يمكن رفع مستوى الطلب الكلي عن طريق تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى تزايد الدخول المتاحة وتخفيف الاستهلاك والاستثمار وبالتالي حل مشكلة البطالة وهذا ما دعى إليه الاقتصادي "كينز" لتحفيز الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام مع الإبقاء على الضرائب كما هي، فعندما يزيد الإنفاق الحكومي بمقدار (ΔG)، فهذا سوف يرفع منحني الطلب الكلي من ($C + I + G$) إلى ($C + I + G_1$).

2- أثر المزاخمة: إن أي زيادة في الإنفاق الحكومي ترفع من مستوى الطلب الكلي ويترتب على ذلك ارتفاع الدخل والنتاج الكلي، إن هذه الظاهرة تسمى مزاخمة (إبعاد) الإنفاق الحكومي لإنفاق الخاص وهذه المزاخمة تكون جزئية لأن مقدار انخفاض الدخل اقل من مقدار الزيادة "فالمزاخمة هي انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري الناتجتين عن زيادة الإنفاق الحكومي الذي يرفع الطلب الكلي وفي نفس الوقت أسعار الفائدة". إن آلية انتقال تأثير رفع الإنفاق الحكومي يتم على الشكل التالي:

$$\Delta G > \rightarrow \Delta Y_1 > 0 \rightarrow \Delta r > 0 \rightarrow \Delta C < \text{et} \Delta I < 0 \rightarrow \Delta(DG) < 0 \rightarrow \Delta Y_2 < 0$$

إذا كان الاقتصاد مفتوحا بدرجة كبيرة فإن أثر المزاخمة يؤثر على الصادرات، إن ارتفاع سعر الفائدة نتيجة الزيادة في الإنفاق الحكومي يغري رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها في البنوك المحلية فبالتالي سعر صرف العملة الوطنية ينتعش وتصبح الأسعار المحلية أقل تنافسية للأسعار الأجنبية يترتب على ذلك انخفاض الصادرات.

ملاحظة: إن مقدار الزيادة الأولى في الدخل نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي أكبر من مقدار الانخفاض الثاني نتيجة أثر المزاخمة $\Delta Y_1 > \Delta Y_2$.

3- مزاخمة القطاع الخاص: إن أثر مزاخمة للقطاع الخاص يمكن أن يتحقق من خلال قناتين:

أ- قناة المزاخمة المباشرة: يحدث عندما يكون الإنفاق العام بديلا للإنفاق الخاص مثل الإنفاق على الصحة والتعليم.

ب- قناة المزاخمة من خلال:

- أثر الإنفاق على عجز الموازنة.

* يقصد بالمضاعف هو عبارة عن تحلل الوضعيات الاقتصادية عن طريق الآثار التي تخلفها التغيرات في الإنفاق الحكومي والزيادة في الاستثمار.

¹ عبد الله شحاتة خطاب، "الحزم التحفيزية في الدول العربية ومواجهة الأزمة المالية العالمية، رؤية تحليلية لفعالية السياسة المالية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي العاشر حول الإقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية لبحوث الاقتصاد، بيروت، لبنان، ص 03.

- أثر تمويل العجز على أسعار الفائدة.
- أثر تمويل العجز على الائتمان المتاح للقطاع الخاص.

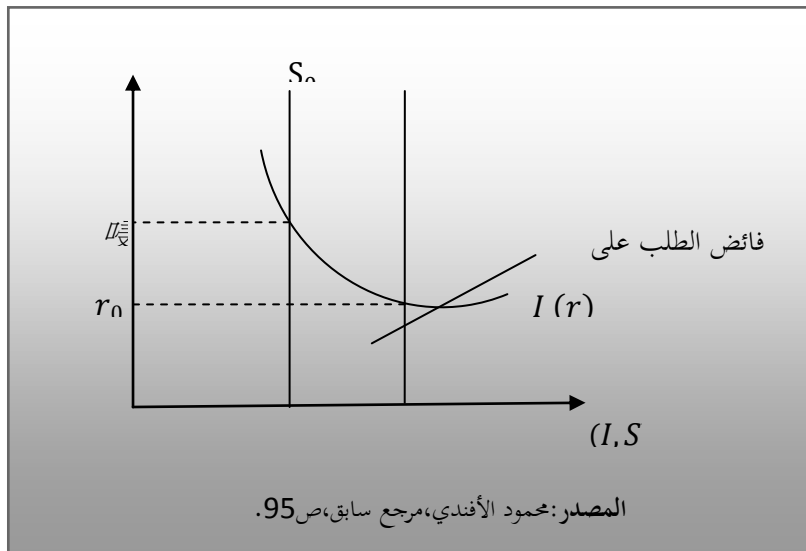
في حالة قررت الدولة مثلاً زيادة الإنفاق الحكومي أي زيادة مشترياتها من السلع والخدمات فإن الطلب الكلي يرتفع أي (G) ← الطلب الكلي $\Delta AD = \Delta G$ أن \uparrow فإن بما أن الناتج ثابت عند \bar{Y} فإن زيادة (G) ستكون على حساب تخفيض عنصر آخر من عناصر الطلب الكلي وهو الاستثمار. الإنفاق الاستهلاكي لن يتأثر لأن الدخل المتاح ثابت $Y_d = \bar{Y} - \bar{T}$ وعندئذ تكون معادلة التوازن كما يلي:

$$\bar{Y} = C(\bar{Y} - \bar{T}) + \uparrow (G) + \downarrow (I)$$

انخفاض الاستثمار الخاص لان الضرائب ظلت ثابتة (\bar{T}) وبالتالي لم يتم زيادة الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي. وإنما لجأت الحكومة إلى الاقتراض من خلال تخفيض الادخار العام. ومن ثم فإن الادخار الوطني انخفض من (S_0) إلى (S_1) في سوق راس المال وبالتالي إنتقل منحنى الإدخار يساراً وهذا يعني ان الأرصدة المعروضة لإقتراض إنخفضت، بسبب فائض طلب على الأرصدة المتاحة للإقراض عند (r_0) مما أدى إلى إرتفاع سعر الفائدة إلى (r_1) وإنخفاض الاستثمار حيث أصبح (r_1) هو سعر الفائدة التوازني الجديد ولكن $r_1 > r_0$ عند نقطة التوازن 2.

الخلاصة هناك مزاحمة الاستثمار الخاص ناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي $\uparrow \Delta G = \downarrow \Delta I$

الشكل رقم (02): أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمار و الادخار.



تخفيض الضرائب وظاهرة مزاحمة الاستثمار مرة أخرى: عندما تقرر الدولة تخفيض الضرائب (T) فإن الدخل المتاح

$(Y_d - T = Y)$ \uparrow ومن ثم يزيد الإنفاق الاستهلاكي $\uparrow C$ بمقدار التغير في الضرائب مضروباً في الميل الحدي

للاستهلاك (a_1) أي ان: $\uparrow \Delta T \rightarrow \Delta Y_d \rightarrow \uparrow \Delta C = \uparrow \Delta T \cdot a_1$

وبما أن الدخل الثابت عند (\bar{Y}) فإن الإدخار الوطني ينخفض لأن $\downarrow S = \bar{Y} - \uparrow C(\bar{Y} - T \downarrow) - \bar{G}$

وعندما ينخفض الادخار فإن الاستثمار ينخفض مقابل زيادة الاستهلاك في ظل دخل ثابت (\bar{Y}).

لاحظ أن انخفاض الادخار وانتقال منحنى الادخار الأرصدة المعروضة للاقتراض يسارا بسبب فائض طلب على الأرصدة المتاحة للاقتراض ومن ثم يرتفع سعر الفائدة مسببا في النهاية انخفاض حجم الاستثمار الخاص. ومرة أخرى فإن ظاهرة المزاحمة للاستثمار الخاص تحدث بسبب تخفيض الضرائب.

خلاصة الأمر فإن السياسة المالية التوسعية هي زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب تسبب انخفاض الادخار ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص دون أن تؤثر هذه السياسات على الدخل إلي يظل ثابتا وفق التحليل الكلاسيكي.

4- ظاهرة المزاحمة الشاملة للاستثمار والاستهلاك للقطاع العائلي:

لا يقتصر مزاحمة الحكومة في النموذج الكلاسيكي للنشاط الخاص على الاستثمار وإنما تشمل وتمتد إلى الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي: ولتوضيح ذلك نفرض أن الادخار المحلي يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الفائدة. أي أن

$S = S(r)$ حيث $\partial S / \partial r > 0$ ومن ثم الإنفاق الاستهلاكي يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة أي أن

$C = C(\bar{r})$ حيث $\partial C / \partial r < 0$.

وبالتالي يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$\bar{Y} - \bar{G} = I(r)$$

$$I(r) = S(r)$$

بافتراض أن السياسة المالية للدولة تقتضي أن تزيد الإنفاق الحكومي وإن هذا سيؤدي على زيادة الطلب على الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب على الأرصدة المتاحة للاقتراض، مما يسبب انتقال منحنى الطلب على الأرصدة المتاحة إلى جهة اليمين في الشكل (03) مسببا ارتفاع سعر الفائدة التوازني من r_0 إلى r_1 .

إن ارتفاع سعر الفائدة يسبب انخفاض الاستثمار من (I_0) إلى (I_1) . المسافة (a) حيث: $\partial I / \partial r < 0$ ويسبب أيضا زيادة الادخار من (I_0) إلى (I_1) المسافة b حيث $\partial s / \partial r > 0$ أي أن زيادة الطلب على الأرصد المتاحة للاقتراض (بسبب زيادة الإنفاق الحكومي) قد اقترن أيضا زيادة الطلب على الأرصد المعروضة من الأرصد المتاحة للاقتراض (الادخار) الناجمة عن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي $\partial c / \partial r < 0$ أي أن:

$$\uparrow \Delta S = \Delta C \downarrow$$

ومن ثم فإن انخفاض الاستثمار مضافا إليه انخفاض الاستهلاك يساوي الزيادة في الإنفاق الحكومي أي:

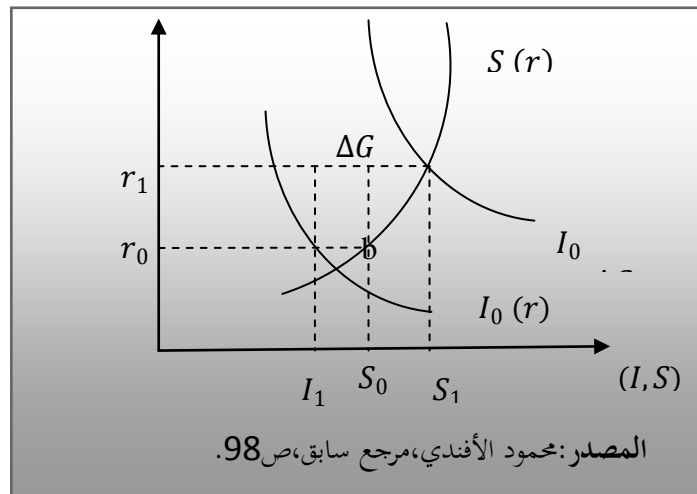
$$\uparrow \Delta G = \downarrow \Delta I + \downarrow \Delta C = a + b$$

وبمعنى آخر فإن السياسة المالية ليس لها تأثير على الدخل وإنما فقط تترجم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. أي أن زيادة الإنفاق قد سعت ظاهرة المزاحمة للقطاع الخاص والعائلي ويشمل كلا من الاستثمار والاستهلاك. وذلك لسبب الأثر العكسي لسعر الفائدة على استهلاك القطاع القابض وفي هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية للتوازن

$$T = \downarrow C \downarrow I(r) + \uparrow G$$

تظهر كما يلي:

الشكل رقم (03): أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمار والاستهلاك.



ثانيا: السياسة المالية الانكماشية: عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندما يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع من المستوى العام للأسعار نحو الأعلى وهنا تقوم الدولة ممثلة بوزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوط عبر أدوات السياسة المالية¹.

فالسياسة المالية الانكماشية تشمل الإجراءات الآتية¹:

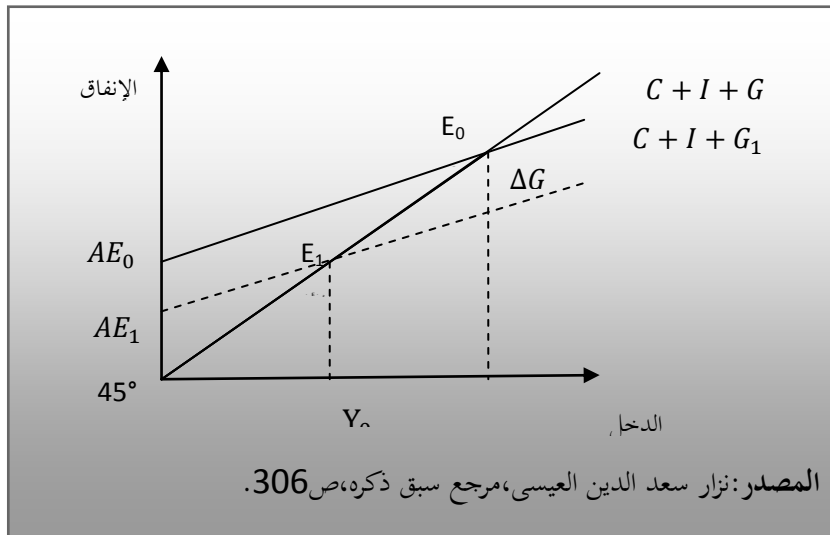
¹ إياذ عبد الفتاح النور، مرجع سبق ذكره، ص 164.

أ- تخفيض الإنفاق الحكومي (G) وذلك توفير المجال الأوسع أمام النفقات (الإستهلاكية والإستثمارية) الخاصة للترشيد ولدفع العاطلين للقبول بفرض العمل المتاحة ولتقليل الطلب الإجمالي (AD) مباشرة بإعتبار الإنفاق المذكور جزء هام من هذا الطلب في أسواق السلع والخدمات والموارد.

ب- زيادة الضرائب والرسوم لتقليل الدخل القابل للتصرف (Y_d) بالإضافة إلى زيادة موارد الملكية الحكومية وذلك بما يؤثر في المستوى العام للأسعار (P) ويساهم في تقليل الطلب على السلع والخدمات .

1- أثر تخفيض الإنفاق الحكومي: من خلال الشكل الموالي يوضح أثر تراجع مستوى الطلب الكلي وذلك نتيجة تخفيض مستوى الإنفاق مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك، مع رفع مستوى معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخل المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي.

الشكل رقم (04): أثر تخفيض الإنفاق الحكومي على مستوى التوازن.



من الشكل البياني يتضح أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة E_0 وهذا يعني أن مستوى الإنفاق الكلي يفوق مستوى الاستخدام الكامل Y_f وبالتالي لابد من تراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة E_1 التي تحق التوازن عند مستوى الاستخدام المتاح للإنتاج Y_0 .

ويمكن خفض مستوى الطلب الكلي برفع معدلات الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وكذلك الاستثمار مع تخفيض الإنفاق الحكومي.

¹ عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص337.

إتباع سياسة مالية انكماشية،(زيادة الضرائب ،تخفيض الإنفاق الحكومي) يؤدي إلى زيادة فائض الميزانية أو التقليل من العجز فيها وهذا يساهم بدوره في تخفيض الطلب الكلي ومن ثم معدل التضخم.

وهنا يجري الاختيار بين هاتين السياستين الماليتين(توسعية،انكماشية)،حسب الهدف الإستراتيجي في التأثير في حجم الدخل الوطني وفي كيفية توزيع هذا الدخل بين الفئات المختلفة أو بين الاستهلاك والادخار والاستثمار من جانب والتأثير في مستويات الأسعار في أسواق السلع والخدمات من جانب آخر.

ومهما يكن في الأمر فإن زيادة الإيرادات العامة وخاصة الضرائب والرسوم تؤدي إلى تغيير خط إنفاق المستهلكين والمستثمرين إلى الأسفل حيث ينفق هؤلاء أقل عند كل مستوى من الناتج وبالمقابل أن زيادة النفقات العامة (G) (وخاصة الإعانات الحكومية) تدفع بخط الإنفاق الإجمالي (AD) إلى الأعلى حيث ينفق المستهلكون والمستثمرون أكثر عند كل مستوى للناتج (AE).

المطلب الثاني:آلية عمل السياسة المالية:

لاشك أن أدوات السياسة المالية ستستخدم إما لمعالجة وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد وهنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية :

أولاً: الفجوة التضخمية:

1- مفهوم الفجوة التضخمية:يقصد بالفجوة التضخمية عندما يفوق الإنفاق الوطني إجمالي الإنتاج الوطني عند مستوى الاستخدام الكامل وهذا يعني زيادة إجمالي الطلب (الطلب الكلي)على السلع والخدمات المختلفة عن إجمالي الإنتاج الذي يمكن أن يحققه الاقتصاد في حالة التوازن مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات بمعدلات تتزايد نسبتها كلما اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنفاق وإجمالي الإنتاج وهذا ما يسمى بالتضخم الاقتصادي¹.

2- السياسة المالية ومعالجة الفجوة التضخمية:في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فهنا تستخدم سياسة مالية انكماشية وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الحكومي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وارتفاع الأسعار. ويتم علاج الفجوة التضخمية بإحدى الأسلوبين التاليين²:

أ- الأسلوب الأول: ويعتمد على الدور التلقائي الذي يمكن لفائض الطلب أن يلعبه،من خلال ارتفاع الأجور النقدية في إزالة الفجوة التضخمية،وتعتمد على آلية التكاليف التلقائية في هذه الحالة على انتقال العرض

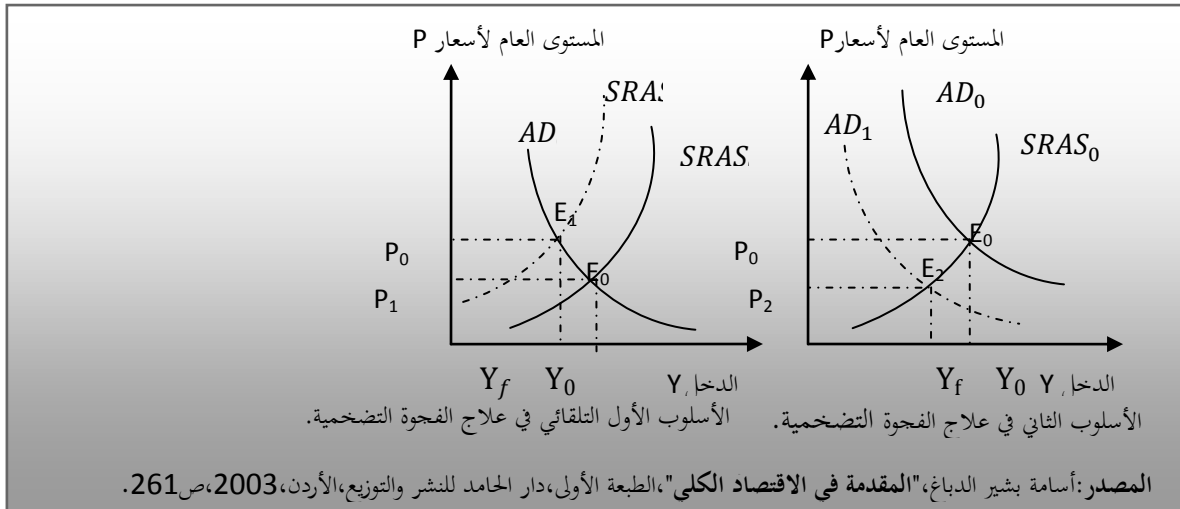
¹ محمود حسين الوادي،وكريناء أحمد عزام،مرجع سبق ذكره،ص216.

² خالد واصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي،مرجع سبق ذكره،ص327.

الكلي (SRAS) إلى اليسار (بفعل الإرتفاع في الأجور النقدية)، وبالتالي استعادة التوازن عند مستوى الإنتاج (Y_f)، إلا ان هذا الأسلوب لا يخلو من محاذير، فاستعادة التوازن عند مستوى الاستخدام التام سوف يرافقها عادة في المستوى العام الأسعار.

ب- **الأسلوب الثاني:** ويعتمد على الدور الذي يمكنه أن يلعبه انتقال منحنى الطلب الكلي (AD) إلى جهة اليسار في إزالة الأجور التضخمية واستعادة عند مستوى الاستخدام الكامل (Y_f)، ويمكن للسياسة المالية من خلال زيادة الضرائب أو من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أن تساعد على إنكماش الطلب الكلي وإزالة الفجوة التضخمية، ولعل من فوائد هذا الأسلوب هو تجنب الإرتفاع في الأجور والأسعار، ومع ذلك فهذا الأسلوب لا يخلو هو الآخر من محاذير، فقد يبالغ القطاع الخاص في فهم بعض مؤشرات السياسة المالية الانكماشية مما يدفع هذا القطاع إلى تخفيض إنفاقه بصورة كبيرة، وقد يؤدي ذلك بالتالي إلى تراجع الإنفاق الكلي إلى مستوى قد يقل بكثير عن المستوى الذي يتطلبه التوازن عند الاستخدام الكامل (Y_f) وينتهي الإقتصاد بذلك إلى الخروج من الفجوة التضخمية للوقوع في فجوة انكماشية.

الشكل رقم (05): السياسة المالية الانكماشية في معالجة الفجوة التضخمية.



من خلال الشكل أعلاه يمكن توضيح معالجة الفجوة التضخمية تلقائياً عن طريق انتقال منحنى العرض الكلي (SRyS) من موقعه إلى جهة اليسار، أو عن طريق سياسة مالية انكماشية تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي (AD).

تمثل النقطة (E_0)، وضع التوازني الابتدائي لكل من الدخل (Y_0) والمستوى العام للأسعار (P_0) بحيث تعكس المسافة ($Y_f - Y_0$) مقدار الفجوة التضخمية التي تنشأ عندها الوضع التوازني.

يوضح الأسلوب الأول إمكانية إزالة الفجوة التضخمية من خلال حركة منحني العرض الكلي إلى جهة اليسار من $(SRAS_0)$ إلى $(SRAS_1)$ ، وهذه الحركة لمنحني العرض الكلي $(SRAS)$ يمكن أن تتم بصورة تلقائية كاستجابة لارتفاع الأجور النقدية والأسعار، وتؤدي مثل هذه الحركة إلى استعادة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل (Y_f) ، كما تؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للإسعار (P_1) .

يوضح الأسلوب الثاني معالجة الفجوة التضخمية من خلال انتقال منحني الطلب الكلي إلى جهة اليمين من (AD_0) إلى (AD_1) ، وقد يرجع هذا الانخفاض في الطلب إلى تراجع طبيعي في الإنفاق لدى القطاع الخاص (استهلاك واستثمار) أو سياسة مالية انكماشية، وفي جميع الأحوال يؤدي انخفاض الطلب الكلي (AD) إلى إستعادة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل (Y_f) ، إلا أنه في هذه الحالة سيؤدي إلى إنخفاض المستوى العام للأسعار إلى (P_2) .

ثانيا: الفجوة الانكماشية:

- 1- مفهوم الفجوة الانكماشية: عندما يقل الطلب عن إجمالي الإنتاج الوطني مما يتسبب في انخفاض مستويات أسعار السلع والخدمات المختلفة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وتعرف هذه الحالة بالركود أو الكساد الإقتصادي¹.
- 2- السياسة المالية ومعالجة الفجوة الانكماشية: أي عندما يكون الاقتصاد دون مستوى الطاقة الإنتاجية الكامنة يقترح النموذج الكينزي سياسة مالية توسعية أي زيادة (G) وتخفيض الضرائب (T) وهنا يزداد عجز الميزانية الحكومية ولتمويل العجز يمكن الاقتراض من مصادر محلية أو أجنبية، وهذا يحفز الطلب الكلي الإجمالي على توجيه الاقتصاد نحو التشغيل (Y_p) .

وكذلك يمكن علاج الفجوة الانكماشية بإحدى الأسلوبين وهما كالآتي²:

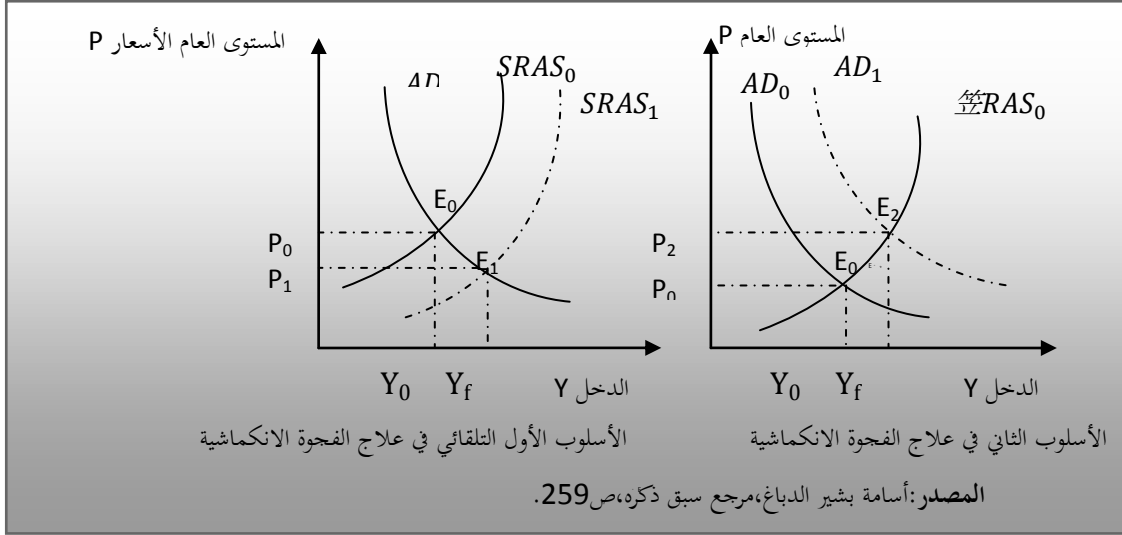
- **الأسلوب الأول:** ويعتمد على الدور التلقائي الذي تلعبه الفجوات الانكماشية عادة في تخفيض الأجور النقدية، والأسعار بدرجة كافية تسمح بانتقال منحني العرض الكلي على المدى القصير إلى جهة اليمين، وبالتالي إعادة الاقتصاد إلى التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل، وهذه الطريقة تحتاج إلى فترة طويلة من الزمن لكي تؤتي ثمارها بالكامل.

¹ محمود حسين الوادي، وركرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 217.

² خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 328.

- الأسلوب الثاني: ويعتمد على الدور الذي يلعبه انتقال منحني الطلب الكلي إلى جهة اليمين في إزالة الفجوة الانكماشية وفي استعادة التوازن عند الاستخدام الكامل ($\frac{Y_f}{P_1}$)، ويمكن تحقيقها أيضاً بالسياسة المالية التوسعية من خلال الرسم الموالي يبين كيفية علاج الفجوة الانكماشية بالأسلوبين المذكورين.

الشكل رقم (06): السياسة المالية التوسعية في معالجة الفجوة الانكماشية.



من خلال الشكل يتضح أنه يمكن إزالة الفجوة الانكماشية من خلال انتقال منحني العرض الكلي ($SRAS$) ببطء جهة اليمين، أو من خلال سياسة مالية توسعية تؤدي إلى زيادة العرض الكلي (AD).

تمثل النقطة (E_0)، وضع التوازني الابتدائي لكل من الدخل (Y_0) والمستوى العام للأسعار (P_0) بحيث تعكس المسافة ($Y_f - Y_0$) مقدار الفجوة الانكماشية التي تنشأ عند ها الوضع التوازني.

يوضح الأسلوب الأول إمكانية إزالة الفجوة الانكماشية من خلال حركة منحني العرض الكلي إلى جهة اليمين من ($SRAS_0$) إلى ($SRAS_1$)، وهذه الحركة لمنحني العرض الكلي إلى جهة اليمين من ($SRAS$) يمكن أن تتم بشكل تلقائي وذلك إذا افترضنا توفر مرونة كافية في الأجور النقدية والأسعار نحو الانخفاض، كنتيجة للفجوة الانكماشية، وتؤدي حركة منحني العرض الكلي ($SRAS$) هذه إلى استعادة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل (Y_f)، كما تؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار إلى (P_1).

يوضح الأسلوب الثاني معالجة الفجوة الانكماشية من خلال انتقال منحني الطلب الكلي إلى جهة اليمين من (AD_0) إلى (AD_1)، وقد ترجع هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة في الطلب لدى القطاع الخاص (استهلاك أو استثمار، أو إلى سياسة مالية توسعية)، وتؤدي مثل هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى استعادة التوازن عند مستوى الدخل (Y_f)، كما تؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار إلى (P_1).

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية.

أعطت معظم المقاربات النظرية لآثار السياسة المالية بمدى تأثيرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكيفية انعكاس ذلك على كل من الدخل الشخصي وأصناف الإنفاق الكلي الأخرى، وما مدى تأثير الضرائب على أرباح الشركات وإعانات الاستغلال المالية القديمة لها على حجم الاستثمار الخاص، بالإضافة على المتغيرات الموازنة المالية على كل من سعر الفائدة ومستوى العام للأسعار.

أولاً: من ناحية الطلب.

فإذا تفحصنا السياسة المالية في المدى القصير يمكننا التمييز ما بين الآثار الكينزية التقليدية، وبين الآثار اللاكينزية التي تتبناها كل من النقديين انطلاقاً من فرضية التوقعات التكيفية، والكلاسيكيين الجدد انطلاقاً من فرضية التوقعات العقلانية، وأيضا نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية الخاصة¹.

1- ضمن المقاربات الكينزية التقليدية: يكون للسياسة المالية التوسعية تأثير مضاعف يفوق الواحد صحيح، وعليه سيؤدي بالضرورة انتهاج سياسة مالية انكماشية أو تقشفية إلى انخفاض في الناتج الإجمالي. هذا ومع العلم بان مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب. في هذا الصدد قد ينتج عن السياسة المالية التوسعية آثار المزاحمة في حالة ما ارتفعت معدلات الفائدة إلى الأعلى، أين سيؤدي ذلك إلى انخفاض في الاستثمار الخاص ومن ثم انخفاض التأثير الكلي في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى النقيض من ذلك، في حالة انتهاج سياسة مالية انكماشية قد تنتج بعض آثار الجذب والتكامل، إذ أن التخفيض من الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انخفاض في معدلات الفائدة مما سيرفع من حجم الاستثمار الخاص بشكل يعمل على التقليل من الآثار الانكماشية للسياسة المالية التقشفية.

2- ضمن النموذج الكينزي: (الحديث مع مرونة في الأسعار): تؤدي السياسات المالية التوسعية إلى الارتفاع عام في الأسعار مما سيخفض من عرض النقود، وهذا ما سينجر عنه ارتفاع في معدلات بدورها الفائدة التي ستؤدي بدورها إلى مزاحمة الآثار الإيجابية على الناتج الإجمالي. والعكس صحيح في حالة السياسة المالية الانكماشية، إذ أن التخفيض من عجز الموازنة سيؤدي إلى التخفيض من الأسعار ومن معدلات الفائدة، وبالتالي تحسن ظروف الاستثمار.

3- ضمن اقتصاد مفتوح وقابلية انتقال رؤوس الأموال: تعمل معدلات الفائدة المرتفعة على جذب المزيد من رؤوس الأموال من الخارج. ففي حالة أسعار الصرف مرنة، الرفع من قيمة العملة وأثار المزاحمة يستكملان بعدم مرونة الأسعار، فحين سيكون هذا الأثر اقل من حجما في حالة مرونة الأسعار، إذ سيعمل على تخفيض قيمة

¹ Long, J and r.C Plosser, "Real Business Cycles", Journal of Political Economy, Vol.91.N.1, 1983, p39.

العملة من الأسعار، وعلى النقيض من ذلك في حالة السياسة المالية الانكماشية التي ستعمل على تخفيض معدلات الفائدة وانخفاض في قيمة العملة. ويمكن هنا لأثار الانكماشية إما كليا عن طريق الأسعار غير المرنة أو جزئيا بالأسعار المرنة. أما إذا كانت أسعار الصرف ثابتة مع عدم مرونة في الأسعار، ستحول تدفقات رؤوس الأموال دون أي ارتفاع في معدلات الفائدة وهذا ما سيمنع من ظهور آثار المزاحمة، وبالتالي سيكون لأي توسع (انكماش) مالي تأثير إيجابي (سليبي) قوي على الناتج الإجمالي. أما إذا كانت الأسعار مرنة فإنه سيتم التخفيض من حدة هذه الآثار تدريجيا. بالمقابل، تستند الآثار اللاكينية على فرضيات: التوقعات العقلانية، المكافئ الريكارد، والمصدقية. إذا تبني الأفراد توقعات عقلانية، سيقودهم انتهاج سياسة مالية توسعية مستمرة إلى توقع ارتفاع مستمر في معدلات الفائدة التي ستعيق الاستثمار، مما قد يؤدي إلى مضاعفات سلبية. نفس الشيء في حالة وجود مصداقية وتماسك في القرارات المالية، أين سيتوقع الأفراد تخفيضا ثابتا في معدلات الفائدة التي بدورها ستشجع الاستثمار مما قد يخفف الأثر الانكماش السليبي على الناتج الإجمالي بشكل ملحوظ إلى درجة تحوله إلى أثر إيجابي. علاوة على ذلك في انخفاض الإنفاق الحكومي سيتوقع الأفراد انخفاض الاقتطاعات الضريبية المستقبلية مما يعني الزيادة في دخل عمرهم (ثروتهم)، وهذا ما يدفعهم إلى الزيادة في استهلاكهم الحالي¹.

غير أنه في بعض الحالات قد تؤدي التوقعات إلى الآثار اللانكماشية للرفع من الضريبة في حالة ما إذا أعتبر المستهلكون أن الزيادة في الضريبة تدل على تغيير في النظام في كل واحدة من الأحداث، إذ أنهم لن يتوقعوا ثروة مستقبلية كثيرة من شأنها تخفيض زيادات الضرائب، ولذلك سيحافظون على مستوى استهلاك عيش بدون تغيير.

بشكل وثيق، ترتبط فرضية المكافئ الريكادي بمفهوم التوقعات العقلانية ففي حالة التخفيض من الضرائب ومعرفة الأفراد أن الحكومة لها قيد مالي وملتزمة بقواعد واتفاقيات معينة مثلا (معيار التقارب) سيجعل منهم يتوقعون زيادات مستقبلية في الضرائب التي ستعمل على تخفيض ثروتهم لذلك سيعيدون النظر في استهلاك عمرهم، يرفعون ادخارهم لتمويل الاستهلاك المستقبلي، مع تخفيض استهلاكهم الحالي. وعلى النقيض من ذلك إذا انخفض الإنفاق الحكومي فسيوقع الأفراد انخفاضا في الضرائب المستقبلية مما سيدفعهم إلى الزيادة في استهلاكهم الحالي.

ثانيا: من جانب العرض.

بالإضافة لتأثيرات السياسة المالية من جانب الطلب المذكورة، نجد لهذه الأخيرة بعض الآثار من جانب العرض أي على سوق العمل والتي أكده Alesina و Perotti وآخرون². من هذا المنظور تمارس الضرائب تأثيرا فقط على عرض العمل، إذ أن الزيادة في الضرائب ستؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي مما سيؤدي إلى الزيادة في عرض العمل

¹Alesina, and Ardagna, "Fiscal adjustment Why they can be expansionary", Economic Policy, 1998, p489.

²Alesina, Perotti, and Ardagna, "Fiscal Policy, Profits and investment", American Economic Review, Vol 92, 2002, N.3, p 571.

لحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك من جهة أخرى، يمكن الزيادة في الضريبة أن تؤدي إلى المطالبة في الأجور (في نقابة عمالية) والتخفيض من الضرائب على الأجور مما سيحد من المنافسة وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي، أي أن هناك آثار متباينة. أما بالنسبة للإنفاق الحكومي، ترتبط التأثيرات السلبية على الناتج بالتوظيف الحكومي، الأجور، التحويلات الحكومية، إذ أن وجود مستوى عالي للتوظيف الحكومي سيزيد من قوة الاتحادات العمالية، وعلى حد سواء ستزيد معونات البطالة من الأجور المحمية بشكل قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور التوازنية مما سيحد أيضا من المنافسة وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي.

1- بالنسبة لأثر السياسة المالية على مستوى الاستهلاك الخاص:

تجمع نظريات الاقتصاد الكلي أن ضرائب الدخل ومساهمات الضمان الاجتماعي تعمل على تخفيض الدخل المتاح المخصص للاستهلاك. فمن وجهة نظر الاستهلاك وفق فرضية دورة الحياة، يعتمد هذا الأخير على ثروة المستهلكين، أي القيمة الحالية لدخل المستهلك الحالي والحالي من الضرائب. وبالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار تغيرات السياسة الضريبية والتوقعات التي من شأنها تعديل ثروة المستهلكين من جهة أخرى، يجب أن تمنح التحويلات الاجتماعية بشكل يسمح بالحفاظ على مستوى الاستهلاك في حالة انخفاض الدخل الجاري. أما ضمن فرضية المكافئ الريكاردني فإن تخفيضات الضريبة لن تؤدي إلى أي زيادة في الاستهلاك منذ أن يعلم المستهلكون بأن الحكومة سترفع من الضرائب الشيء الذي سيدفعهم إلى الإدخار من أجل الحفاظ على الإستهلاك المستقبلي عند نفس المستوى. بنفس الطريقة إذا زادت الحكومة من التحويلات الاجتماعية، فإن المستهلكين يدركون بأن الحكومة سترفع من الضرائب المستقبلية لأجل التمويل مما سيدفع الذين لا يلتقون بالإعانات الاجتماعية إلى المزيد من الادخار، وبالتالي قد لا يزيد حجم الاستهلاك في الاقتصاد ككل.

2- بالنسبة لأثر السياسة المالية على حجم الاستثمار:

تجمع نظريات الاقتصاد الكلي على أهم قناة للتأثير على الاستثمار تكون عبر معدل الفائدة، إذ أن أي سياسة مالية غير محكمة من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في معدلات الفائدة في المدى القصير، وأن تتسبب في ظهور بعض الضغوط التضخمية في المدى المتوسط، وهذا ما سينتج عنه نوع المزاحمة للاستثمار الخاص. القناة الثانية تركز على كيفية تأثير أدوات السياسة المالية مثل الضرائب على أرباح الشركات، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، والإعانات المالية على قرار الاستثمار. فإذا افترضنا بأن مؤسسة ما قررت القيام باستثمار من منطلق أن تكون الأرباح الناتجة عن هذا المشروع الاستثماري أكبر من تكلفته.

- ✓ يجب مراعاة الأرباح الحقيقية التي ستحصل عليها بعد اقتطاع الضرائب على الأرباح، أي أن حجم الأرباح سيرتبط بشكل كبير على نظام الضرائب على الدخل.
- ✓ تحسب الأرباح عن طريق طرح تكلفة الإنتاج من قيمة المبيعات، غير أن تكلفة الإنتاج تتضمن الأجور التي تحتوي بدورها على اقتطاعات الضمان الاجتماعي والضريبة على الأجور، وعليه أي زيادة في هذه الاقتطاعات ستؤدي لا محالة إلى انخفاض في الأرباح. إذن أي قرار استثمار لا بد فيه من مراعاة التكلفة المالية التي لا يمكن حسابها من متغيرات حتمية فقط، بل طبقاً للتوقعات المستقبلية لمعدلات الفائدة، معدلات التضخم، ومعدلات الضريبة، والتي ترتبط بدورها بالإشارات الحكومية عن طبيعة السياسات المالية المنتهجة. أما الآثار الإيجابية التي يمكن أن يمارسها الاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص من وجهة نظر وظيفة الإنتاج، أين يمارس الاستثمار الحكومي نوعاً من الأثر التكاملي بإنتاجه لبعض السلع الجماعية وإنشاء وتطوير الهياكل القاعدية، إضافة إلى تكوين وتأهيل رأس المال البشري، كل هذا سيعمل على رفع فعالية عنصر العمل وزيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

3- تأثير السياسة المالية في معدلات الفائدة: هناك سببين رئيسيين يؤديان بعجز الموازنة إلى الرفع من معدلات الفائدة الاسمية هما¹:

- ✓ سينتج عن عجز الموازنة العمومي انخفاض في الادخار الكلي بشكل لا تريد فيه المدخرات الخاصة الأخرى بنفس الكمية (وهذا في ظل غياب فرضية المكافئ الريكاري) مع غياب تدفقات رأس مال أجنبي معوضة، هذا ما سيؤدي لا محالة على انخفاض في عرض رؤوس الأموال.
- ✓ سينتج عن عجز الموازنة زيادة في أسهم الدين العمومي بشكل يخفض من دفع مبالغ السندات الحكومية (نسبة إلى الأصول المالية)، وهذا ما يستدعي ظهور أثر المحفظة المالية أي الزيادة من معدلات الفائدة في السندات الحكومية من أجل تحفيز المستثمرين على امتلاك المزيد منها.

ومما لاشك فيه أن أي حكومة تعاني من عجز موازني دائم ستلجأ عاجلاً أم آجلاً إلى تمويل هذا العجز بالإصدار النقدي مما سيولد ضغوط تضخمية، عدم الاستقرار السياسي، الاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي سيزداد الاعتماد على الضريبة التضخمية². من جهة أخرى قد يتسنى للنشاط المالي التأثير في مستويات الأسعار عن طريق تكييف عبء الضرائب النسبي على السلع المختلفة وما تدفعه الحكومات من إعانات نقدية أو عينية للمنتجين أو المستهلكين، وكذا عن طريق التسعير المباشر لما ينتجه القطاع العام من سلع وخدمات.

¹ GAIE ,ORSZAG ,”Economic effects of sustained budget deficit”, National Tax Journal,vol,56, 2003 ,p.463.

² Catao Luis and Marco Terrones ,”Fiscal deficit and inflation”, Journal of Monetary Economics, vol. 52, 2005,p529

خاتمة الفصل:

مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محط أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف القطاعات الاقتصادية بغية تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي.

تم التوصل من خلال هذا الفصل بأن السياسة المالية تعني استخدام الدولة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا يتضح أن هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية هي: الإيرادات العامة والإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي إما زيادة أو إنقاص الضرائب، زيادة أو إنقاص الإنفاق العام أو استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة. وعلى هذا الأساس تأخذ السياسة المالية شكلين اثنين، وذلك تبعا لمتطلبات الاقتصاد، إما سياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية والهدف الأساسي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي محاربة الانكماش و التضخم. أما عن موقع السياسة المالية في الفكر الاقتصادي، تجلّى بوضوح الاختلافات الجوهرية بين المدارس الاقتصادية المختلفة، فالفكر الكلاسيكي يرى بأن السياسة المالية تتمثل في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك الأفراد يعملون بحرية، وأنها سياسة محايدة كون الدولة مجرد دولة حارسة، لتأتي بعدها المدرسة الكينزية لنتنقد مبدأ الحياد المالي للدولة وأصبح ضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية، ثم سادت أسس جديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات من القرن الماضي حيث ازدهر الفكر الكينزي المالي وانتشرت قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية الوظيفية.

الفصل الثاني: تقلبات

أسعار النفط

مقدمة الفصل:

يرجع الحديث عن كل من النفط والتقلبات إلى فترة السبعينات مع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام سنة 1973، ومنذ تلك الحقبة وأسعار النفط عرفت تحولات جوهرية تزايدت أهميتها وتأثيرها في الحياة الاقتصادية بتزايد الأهمية التي احتلها هذا الأخير ولا يزال في الاقتصاد العالمي والحياة البشرية جمعاء، والناعبة من مدى ما يوفره هذا العنصر الحيوي من مواد طاقوية مستخدمة في بناء قاعدة صناعية قوية وجد متقدمة، فقد كان ولا يزال يعتبر وقودا للتقدم التكنولوجي، الذي يغذي هذا النمو الاقتصادي المذهل، ليكون بمثابة علاج للحرمان ما جعل عملية التنمية ترتبط ارتباطا مباشرا وواضحا باستهلاك الطاقة.

زيادة على ذلك كل ما تشهده هذه الأسعار من عوامل أدت ولا تزال على جعلها غير مستقرة سريعة التقلبات أهم ما يميزها عدم إمكانية التنبؤ بها على المدى المتوسط والطويل نتيجة وجود عدة عوامل جيوسياسية منها وبيئية وغيرها، فعلى قدر الأهمية والدور الكبيرين الذي يلعبه هذا الذهب الأسود على قدر صعوبة التحكم في أسعاره هذا ما يجعل تلك الدول رهينة لما يحدث في هذه السوق.

وعليه سنقوم بتتبع أهم التقلبات أو الصدمات النفطية التي هزت السوق النفطية حيث تميزت الفترة من 1970 إلى 2016 بكثرة التقلبات والصدمات مما أدى إلى عدم استقرار أسعار النفط، وكذا تأثيرها على الاقتصاديات الربعية وخاصة الجزائر التي تعاني من خطر تقلبات أسعار النفط فهي تواجه صدمات نفطية تؤثر على مختلف سياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية وهذا راجع لارتباط مداخيلها بمصدر واحد مهدد بالنضوب والزوال. ووفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لمناقشة أهم العوامل المحددة لسعر النفط و التطورات والأزمات التي شاهدها أسعار النفط وذلك كما يلي:

المبحث الأول: السوق البترولية والعوامل المؤثرة في أسعار النفط.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول.

المبحث الأول: السوق البترولية والعوامل المؤثرة في أسعار النفط.

يمثل النفط المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، فهو من أهم المعايير الرئيسة التي لها تأثير عالمي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وهو من الدعامات التي تركز عليها الحضارة الإنسانية، ومن بين جميع مصادر الطاقة الأخرى يعد النفط من أكثر السلع الإستراتيجية تداولاً عالمياً كما يساهم البترول بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي، وفي إيرادات الدولة، وميزان المدفوعات، والصادرات، وله دور أساسياً في إنشاء صناعات وخدمات أخرى من أهمها الصناعات البترولية والكهرباء. يتسم سعر النفط بالتذبذب صعوداً وهبوطاً بين الحين والآخر بسبب ربط سعر برمبيل النفط بقوى العرض والطلب وآلية السوق الحرة فمن جانب العرض يتحدد سعر النفط بالسياسات النفطية للدول المنتجة والمصدرة و منظمات أوبك وأوابك، أما من ناحية الطلب فهنالك دور كبير لمعدلات النمو الاقتصادي والكثافة السكانية والعوامل الاقتصادية المؤثرة على أسعار النفط من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط والسوق النفطية والعوامل المؤثرة في تسعيره.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول حيث احتل النفط مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية وغيرها، ليصبح النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان عبر الزمن فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل شيء في العالم المعاصر. سيتم من خلال هذا المطلب إلى مفاهيم المتعلقة بالنفط، ونشأته وأهميته.

أولاً: تعريف النفط: لا بد أولاً في الإشارة بأن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدًا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأنها أصل لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي، فيستخدمون كلمة نفط بدلاً من بترول وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين . وبالرجوع إلى معجم مصطلحات النفط والصناعة النفطية نجد أن كلمة "النفط" تعني "البترول" أو "زيت البترول".¹ وبالتالي نستنتج بأن البترول هو نفسه النفط، يمكن القول ويهدف توحيد المصطلحات برمبيل البترول= برمبيل النفط.

¹ أحمد شفيق الخطيب، "معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية"، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، الطبعة الجديدة، 1990، ص323.

إن كلمة البترول هي في الأصل كلمة لاتينية **Petroleum** وتعني **Petr** صخر + **Oleum** زيت أي بمعنى زيت الصخر. "يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها. فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية وكل جزيئ يتألف من ذرات."¹

ويعرف أيضا انه "مادة سائلة وهي مادة الهيدروكربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام. وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس."²

النفط يختلف في مظهره وتركيبه وتفاوته بشدة من مكان لآخر وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهام للغاية وهو المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية بما فيها الأسمدة ومبيدات الحشرات. ويمكن أن يمثل النفط الخام خلأئط من المواد الهيدروكربونية السائلة، ويصنف النفط الخام كالآتي:

نفط خفيف، نفط متوسط، نفط ثقيل، وهذا يتوقف على كثافة الخلائط. إن هذا الاختلاف والتباين في أنواع المادة النفطية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي النفطي ومن أبرز هذه التأثيرات:³

- التأثير على قيمة وسعر النفط.
- التأثير على الكلفة الإنتاجية من حيث تفاوته وكذا على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.
- التأثير على العرض النفطي من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع النفطي أي ما يتعلق بمرحلة المصب الخاصة بالصناعة البتر وكيماوية. وتقاس الكثافة بجاذبية الثقل الموضوعه من قبل معهد البترول الأمريكي (API)⁴ هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة نوعية وجودة النفط. فدرجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1 و 60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية، دلت على كون النفط ذلك من نوعية جيدة (أي نفط خفيف) وهذا ما يؤدي لزيادة سعره وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة، كان النفط من نوعية منخفضة أو غير جيدة أي كونه نفطا ثقيلًا، مما يجعل سعره منخفضًا.
- النفط الخفيف الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية تفوق 35 درجة (استخراجه نوعا ما سهل).

¹ حسين عبدالله، "البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، 2003، ص10

² محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص8.

³ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص14.

⁴ American Petroleum Institution

- النفط المتوسط الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية بين 28 و 35 درجة (استخراجه صعب).
- النفط الثقيل الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية اقل من 28 درجة (استخراجه صعب جدا). ويحتوي النفط الخام الثقيل على نسبة أكبر من الهيدروكربونية الأطول والأوسع وكثيفا وسميكا جدا مما يجعل إنتاجه ونقله للسوق أمرا صعبا، ومعالجة النفط الخام الثقيل ضمن المنتجات القيمة مثل الغازولين هي عملية مكلفة جدا، وبالتالي يباع برمبيل النفط الخام الثقيل بسعر أقل بكثير من النفط الخام الخفيف لكن البرميل منه يزن أكثر من برمبيل النفط الخام الخفيف¹. إن الاختلاف في أسعار النفط لمختلف مناطق العالم يرجع إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية، بحيث أنها كلما كانت درجة الكثافة النوعية للنفط مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة و العكس صحيح.

ثانيا: نشأته:

يشير استخدام المواد البترولية إلى أن المصريين القدماء استخدموا الزيت (البتروال الثقيل والزلج) لتشحيم محاور العربات، ويعد الصينيون الأوائل من استخدم الغاز الطبيعي الذي كان يتسرب من باطن الأرض، حيث جهزت محاور من القصب لنقل الغاز لمسافات قصيرة لاستخدامه لغلي الماء، وفي القرن السابع عشر أعلن المبشرون بأمريكا عن العثور على سائل قابل للاشتعال يطوف في الخلجان والذي استخدمه الهنود والمستعمرون الأوائل للأغراض الميكانيكية. وفي أوائل القرن التاسع عشر كان يستخدم زيت الحوت بكثرة كوقود لإضاءة، ولكن لم يكن يعتمد عليه بشكل رئيسي بسبب كميته المتضائلة وبدا الناس باستخدام زيوت الإضاءة بديلة تسمى الكيروسين أو زيت الفحم المستخرج من الفحم والإسفلت والنفط الخام الذي يتم الحصول عليه من سيلان النفط.

وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكان النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي 1830 تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية واكتشف مكن النفط في روسيا سنة 1856، وآخر في رومانيا سنة 1858.

ولكن أول اكتشاف تجاري في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قام "إدوين دريك" في 1859 بحفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض وقد عثر دريك على الزيت الخام على عمق 69,5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20-30 برمبيل في اليوم، وأخذ الإنتاج يتزايد ببطء، حتى اشتد الطلب على البترول على إثر اختراع المحرك ذي الاحتراق الداخلي الذي يدار بالبنزين، فساعد هذا على استخدام البترول ومشتقاته المختلفة في كثير

¹ حسين القاضي، سمير الريشاني، "محاسبة البترول"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص33.

من أوجه الصناعة، وفي سنة 1895 ظهرت أول سيارة ذات محرك يدار بالاحتراق الداخلي، وفي سنة 1898 بدء استخدام المازوت في تسيير البواخر¹.

لقد اختلفت وتباينت آراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط من جيولوجيين وكيميائيين حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة. وهذه الآراء أو النظريات متعددة ومتنوعة، بعضها يركز ويستند على أن نشأة وتكوين النفط كان من عناصر غير عضوية مع تنوع تلك الآراء. والبعض الآخر يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة. وكل فريق من هؤلاء له أسانيد وبراهينه وتنقسم تلك النظريات إلى نظريتين رئيسيتين وهما:

■ **النظرية اللاعضوية:** وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول أهمها نظرية القلووية ونظرية الكبريد والإنفاق البركاني والنشوء المائي ونظرية تدخل الحرارة العالية، فتجمع هذه النظريات على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية. كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلاً أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، وينشأ من اتحادهما مادة مشابهة للأستيولين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكامن من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلاً على صحتها كما تمكنوا نظرياً ومخبرياً من تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو النفطية كالبنزين والأستيولين والميثان... الخ².

بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم إن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلاً وإنما هو مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي.

■ **النظرية العضوية:** بالاستناد إلى الأدلة المباشرة وغير المباشرة الكثيرة فقد قبل العلماء النظرية العضوية لنشوء البترول والغاز، وتعتمد الفرضية المنطقية الأساسية لهذه النظرية على أن النفط الغاز قد تكونا للتغيرات الكيماوية الحاصلة للنباتات وبقايا الحيوانات، ويعتقد أن أغلب المواد الهيدروكربونية قد نشأت من الحجم الكبير للعوالق والطحالب والبكتيريا المتواجدة في الأحواض. التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين تستند هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرز هذه الأدلة³:

¹ فتحي أحمد الخولي، "اقتصاديات النفط"، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، جدة، 1992، ص 64.

² نبيل جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص 17.

³ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- وجود كميات ضخمة من المواد العضوية نباتية أو حيوانية والهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية.
- وجود عناصر البورفين والنيروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.
- النشاط الضوئي للبتترول حيث يتم نتيجة لوجود مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي من البترول.

إن الدليل الداعم للنظرية العضوية لتشكيل البترول والغاز يتضمن حقيقة أن قاع الترسبات غنية بالمواد العضوية، وأن بعض المكونات الكيماوية للنفط هي نفسها الموجودة في النباتات والحيوانات، ومن الممكن للنفط الخام أن يكسر الضوء المستقطب وهي ظاهرة ممكنة الحدوث فقط عندما يعبر الضوء من خلال المواد العضوية، بالإضافة إلى ترافق أغلب حقول النفط والغاز مع الصخور الرسوبية ذات المنشأ البحري .

ثالثاً: أهميته: ولعل أهمية النفط و مكانته المتميزة التي يحظى بها نابعة أساساً من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير وتقدم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر، وتنعكس أهمية البترول في جوانب رئيسية متعددة المتمثل في:

- 1- **النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة:** تعتبر الطاقة أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية فهي عامل جوهري في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي بل هي أحد عناصر العملية الإنتاجية. فدون توفر واستعمال الطاقة لا يمكن أن يتم الإنتاج المادي للإنسان. قد أصبحت الطاقة مظهراً ومؤشراً عاماً، لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمع الإنساني مع تحديد نوع ذلك التطور والتقدم¹. فإذا كانت الكميات المستهلكة من الطاقة بمقادير كبيرة ومن أنواع حديثة، عكست وأعطت المؤشر الإيجابي عن المستوى التطوري العالي والكبير لذلك البلد أو المنطقة وعكس ذلك يكون تماماً.
- 2- **النفط مادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع:** النفط مادة خام أولية وطبيعية إلا أنه تميز عن بقية المواد الخام الأخرى والموارد الطبيعية التي عرفها واستغلها الإنسان بكونها مادة لا يمكن استعمالها واستهلاكها إلا بعد إجراء أو القيام بعدة عمليات إنتاجية صناعية مرحلية، كل منها تتميز وتختلف عن الأخرى. فالمرحلة الصناعية الإنتاجية الأساسية متميزة ومختلفة عن المرحلة الإنتاجية والصناعية اللاحقة أو المكمل لها، بل ومستقلة عنها رغم كون المادة الأساسية لنشاطها الصناعي هو البترول ومنتجاته. فمثلاً: الصناعة النفطية في الأقطار العربية النفطية (المنتجة والمصدرة) تساهم بحوالي نسبة بين (60-90%) من مجموع الإنتاج والدخل الوطني لهذه الأقطار العربية.

¹ حافظ البرجاس، "الصراع الدولي على البترول العربي"، بيسان للنشر، الطبعة الأولى، سنة 2000 ص75.

مع العلم بأن هناك نشاطا صناعيا نفطيا آخر يعتمد أساسا على المنتجات النفطية .وهي صناعات حيوية وحديثة،وهي الصناعات البتروكيمياوية. والتي يتزايد عددها باستمرار و بصورة غير محدودة ولتجاوز مجموعها إلى أكثر من عشرات من الصناعات الأساسية الكبرى وفي أبرزها : (صناعة الأسمدة الكيماوية، صناعة المطاط الصناعي، صناعة الجلود الصناعية، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المنظفات والمذيبات الكيماوية... وغيرها من الصناعات. حيث تساهم هذه الصناعات في كمية وقيمة السلع الصناعية المنتجة من مجموع الإنتاج الصناعي بصورة خاصة أو في مجموع الإنتاج الوطني بصورة عامة أو بمقدار ما تساهم به في الدخل الوطني.

3- النفط مصدر تمويل للاقتصاد: يعتبر النفط مصدرا لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع النفطية بأشكالها المختلفة .فالقيمة المضافة النفطية، تكون عالية وإن تباينت في ذلك من مرحلة إنتاجية إلى أخرى .فتكون القيمة المضافة في مرحلة السلعة خامة ومنخفضة محدودة مقارنة بارتفاعها في حالة قيمة السلعة المصنعة كمنتجات نفطية أو بصورة أكبر من ذلك في حالة المنتجات البتروكيمياوية فمثلا: (بلغ متوسط سعر السلعة النفطية خاما في سنة 2009 حوالي 61 \$/B) أما سعر السلعة كمنتجات نفطية أو بتروكيمياوية فقد بلغ حوالي 82 \$/B). أي قيمته مصنعا تفوق دوما السلعة الأولية بصورة المادة الخامة. يتمثل الجانب المالي للنفط فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية نفطية بصورها وأنواعها المختلفة سواء أكانت بصورة مباشرة خاصة للبلدان المنتجة والمصدرة له أو للبلدان المستوردة والمستهلكة للسلعة النفطية.

4- النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري: للبتروول دور مؤثر وفعال في عملية تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري وسواء أكان على النطاق الدولي أو المحلي فالسلعة النفطية بصورتها خاما أو كمنتجات نفطية سيتم تبادلها وتحركها إلى جميع مناطق وبلدان العالم. وتكون نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة أو من بين مجموع المصادر الطاقوية أو من مجموع السلع نفطية المنتج.

المطلب الثاني: السوق النفطية والأطراف الفاعلة فيها.

باعتبار النفط سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية وهامة للتجارة الدولية، وأساس للتبادل التجاري للحصول على الموارد المالية اللازمة، لذلك فإن دراسة السوق البترولية العالمية تعتبر مجموعة من المبادلات بين قوى العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص سلعة وخدمة أو أي مورد اقتصادي في الإستخدامات المختلفة.

أولاً: تعريف السوق النفطية:

يمثل السوق المكان الفعلي أو الاسمي لتفاعل (مباشرة أو عبر وسطاء) لكل من المشتريين والبائعين، حيث تعمل قوى العرض والطلب، لتجارة السلع والخدمات، أو العقود أو الصكوك، من أجل المال أو المقايضة. كما يتكون من عملاء حاليين ومختملين الذين هم في حاجة لها، ومستعدين لدفع ثمنها. ويتضمن السوق آليات أو وسائل لتحديد ثمن السلعة المتداولة، وإيصال المعلومات المتعلقة بالأسعار، وتسهيل الصفقات والمعاملات وتفعيل التوزيع.¹

وبالمثل فسوق النفط هو كباقي الأسواق كما يدرج ضمن أهمها باعتباره يتداول سلعة أساسية وجد مهمة على النطاق العالمي، والذي يتم تداولها وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى جيوسياسية واقتصادية ومناخية وعسكرية... الخ.

فالسوق النفطية هي "السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية".²

وتعرف أيضاً بأنها "عبارة عن سوق هيكلية مكونة من عدد قليل أو محدود من البائعين الذين يقدمون سلعة متشابهة أو متطابقة، كما يميز أو يعرف عنهم بأنهم صناع للأسعار".³

من المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون و المشترون و السلعة محل التداول والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف في طبيعة السوق ويمكن تقسيم الأسواق وفقاً لهذا الاختلاف إلى نوعين: (أسواق المنافسة التامة وغير التامة و الأخيرة تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها الاحتكار المطلق والمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة، وبالطبع لا تخرج السوق النفطية عن هذا النطاق، حيث أن النفط الخام مع اختلاف درجات كثافته فهنالك إلى حد ما تجانس متقارب بين أنواع النفوط، وهذا الحال يجعل من سوق احتكار القلة.⁴

ينطبق إلى حد كبير على السوق النفطية العالمية. تتميز السوق البترولية العالمية بثلاث خصائص وهي⁵:

¹ Steven T.Call and William L.Holahan, "Micro economics", Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, second edition, united states of America, 1983, P11.

² سارة حنين منيمنة، "جغرافية الموارد والإنتاج"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص38.

³ N. Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, "Economics", Thomson Learning, UK, 2006, P320.

⁴ نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، "العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببته" جامعة القادسية، ص15.

⁵ قويدري قوشيح بوجمة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص55.

- سوق احتكار القلة: ويقصد به وجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم حجما كبيرا في الناتج الكلي بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بنظر الاعتبار عند تحديد سياسية الإنتاجية أو السعريّة سياسيات تنافسية أي أن كل منهم له القدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو تخفيض منتجاته.¹ " يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

- الاتجاه نحو التكامل الرأسي: حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

- الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاتها إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

والسوق النفطية تفرعت إلى أسواق تختلف في مبادئها وطريقة عملها والتي كانت نتاجا لتغيرات وتطورات مست الصناعة النفطية بمرور الزمن يمكن التوغل فيها وتوضيح ما تستند عليه وكيف انبثقت هذه الأخيرة بشكل أدق فيما يلي.

ثانيا: أنواع الأسواق النفطية: إن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية بعد تغيير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة للبترول، أدى إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق البترول الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية والأسواق الآجلة.

1- الأسواق الفورية: إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري، ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتوجات، وفي حالة إذ لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، وهذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة.

وعليه السوق الفوري "هو سوق الذي يبحث فيه كل من المشتري والبائع عقد صفقة في فترة محددة، وبسعر محدد لشحنة محددة ومتاحة في مكان معين. هذا النوع من الأسواق يعمل على أساس ميكانيزمات قانون العرض

¹ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الجزئي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص45.

والطلب تحت مسمى السوق الحرة. المواجهة بين عرض البائعين وطلب المشترين للنفط في السوق الفوري أو الحر يساهم في تحديد السعر الفوري للنفط والسوق الحر ليس له مكان محدد ويعمل على مدار 24 ساعة.¹

إن المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثير فهي تمتاز بالخصائص التالية²:

✓ تعامل بترولي مكثف.

✓ إضافة إلى المنتجين المستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق.

إن متعاملين السوق الفورية للبتروال الخام هم المكرون والمنتجون أما المنتجات التامة الصنع فإن المشترين هم التجار أو كبار المستهلكين، أما البائعون فهم المكرون. يرتبط التوازن العام لأسعار الخام والمنتجات البترولية فهذه السوق بالوضع المحلي للعرض والطلب، إلا أنه يمكن لمنتوج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين تكلفة النقل من سوق لأخر، وفي هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق وذلك بإعادة البيع في السوق المرحة شحنات اشترت من سوق متدهورة، هذا من جهة، تساهم في إشاعة تقلبات سوق على سوق أخرى وكذا الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة. من جهة أخرى. أما فيما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق لأخرى، فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر، يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة، وتتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة ما بين المتعاملين، يتم الدفع غالبا 30 يوما بعد عملية الشحن بينما تقل الآجال بالنسبة للمنتوجات البترولية.

2- الأسواق الآجلة: نظرا لخطورة تقلبات الكبيرة في سعر البترول، ومن أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون البتروليين سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، وهو ما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة، وتعدد وظائف هذه السوق حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار، التسيير الحسن للمخزون، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجا بأسعار السوق المتعامل، تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة البترولية وبكل شفافية، ويوجد شكلا من هذا النوع من الأسواق هي السوق البترولية المادية الآجلة والأسواق البترولية المالية الآجلة.

¹ Haoua Kahinam , " L'impact des Fluctuations du Prix du Pétrolé sur Les Indicateurs Economiques en Algerie", Mémoire en Vue de l'OBTENTION DU Diplôme de Magister Option Monnaie Finance Banque, Université Mouloud Mammeri, Tisi Ouzou, Alger, 2012, P21..

² هشام حريز، "دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة"، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، ص 80.

أ- الأسواق البترولية المادية الآجلة:

موازاة للأسواق الفورية التي تخص شحنات متوفرة خلال فترة 15 يوم تطورت المبيعات إلى تسليمات بعيدة تدعى بالأسواق البترولية الآجلة، تعمل بالتدقيق كالأسواق الفورية لكن بأجال أطول ومع بعض العمليات ذات النمط الموحد. تتم التعاملات التجارية بالتراضي لسعر معين مع تسليم أجاله شهر، فإذا استطاع المشتري للخام أن يشتري شحنة لتاريخ معين في أجال أقل من 15 يوم تستطيع كذلك شراء البترول الخام للشهر الموالي أو لأجال أبعد من ذلك. لا يعرف تاريخ التسليم بالتدقيق مسبقا إلا بشهر إذ تستطيع شراء برنت جانفي في شهر فيفري وبرنت فيفري في شهر مارس... إلخ تسمى هذه السوق بالبرنت الخمسة عشر يوم والشحنات تكون بحجم 500.000 برميل $\pm 5\%$ بحيث ترغم قواعد السوق المشتري بتحديد الحجم، والبائع بتحديد تاريخ توفر الشحنة في أجال أدناه 15 يوم، وهذه المبيعات لا تخص إلا عدد قليل من المواد الخام والمنتجات في أوروبا، البرنت، بتريت بدون رصاص، زيت الديزل ووقود الطائرات.

ب- السوق البترولية المالية الآجلة: السوق البترولية المالية الآجلة هي "عبارة عن سوق مالية (بورصة) وهذا معناه أن المعاملات لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية، وهذا معناه أنه في هذه السوق يتم بيع وشراء البترول الخام والمنتجات البترولية عن طريق التزامات، وتعتبر هذه السوق مكتملة للسوق المادية وأهم هذه الأسواق هي:

- سوق نيويورك للتبادل التجاري (NIMEX).
- سوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا (IPS).
- سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي (SIMEX).

توجد ثلاث عمليات مهمة في هذه السوق وهي¹:

(1) **التغطية:** التعاملات في السوق المالية البترولية تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق برمبل، فيمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يد إلى يد أخرى قبل الوصول إلى اجل الاستحقاق، وهذا من اجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة، ويمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين والمشتريين في نفس الوقت.

(2) **المضاربة:** المضاربة على العموم، معرفة بأنها مرحلة انتقالية لتحقيق ربح، فقط من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة إن المضاربين لا يبنون قرارا مهم على الواقع وإنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة، فمدخلات المضاربين أدت إلى تضخم في المعاملات في الأسواق الآجلة وبالتالي التأثير على تغيرات

¹ Jean Bile, " Marche a terme et gestion de l'économie pétrolière", economica, paris, 1984, P211.

الأسعار. كان الغرض من التطرق إلى هذا النوع، إبراز أن المضاربة حاضرة بشكل أو آخر في تقدير السعر والتأثير فيه مما يجعلها تتأرجح بين الهبوط والصعود. وعندما يقل العرض ترتفع الأسعار كما يعرف في الاقتصاد، وحين يكون هناك عرضاً متزايداً يتوجه السعر نحو النزول.¹

(3) الموازنة: تؤدي عمليات الموازنة إلى التسويق والاتصال بين مختلف الأسواق، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار، وهذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار لمنتوج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر.

ثالثاً: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية: السوق النفطية كباقي الأسواق تعتمد أساساً على عناصر فاعلة فيها تعد العمود الفقري والمحرك الأساسي لها، وهي كالتالي:

1- من ناحية الدول المنتجة: تتمثل فيما يلي:

أ- **منظمة الأوبك:** لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبتروول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية، بحيث محور الخلاف تعلق أساساً حول مطالبة الدول المنتجة للبتروول بتحسين مداخلها من العوائد البترولية، غير أن الشركات البترولية لم تعط أهمية لذلك وبقية مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول، في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيون لسوق البترول العالمية، فنزويلا، العراق، إيران، الكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبتروول، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبتروول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة، والتي بلغت 15%، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية حيث انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي قطر (1961)، ليبيا، واندونيسيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973)، الغابون (1975)، ثم انسحبت أنغولا سنة (1995)². وهكذا فإن المنظمة تضم حالياً في عضويتها 13 دولة ومقرها فيينا النمساوية، وتهدف هذه المنظمة إلى³:

¹ حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 115.

² www.opec.org.

³ ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبتروول (أوبك)"، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 41، السنة 14، شتاء 2008، ص 73.

- زيادة مداخيل الأعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات نمو إقتصادي متناسب مع التطورات والتغيرات الحاصلة في الداخل والخارج، وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية.
- تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول لدول الأعضاء.
- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أو جماعية.
- تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية.

كما تتكون سلة الأوبك من مزيج الصحراء(الجزائر)، وجيراسول(أنجولا)، وأورينت(الإكوادور)، وميناس (إندونيسيا)، و إيران الثقيل (جمهورية إيران الإسلامية)، والبصرة الخفيف(العراق)، والكويت تصدير (الكويت)، وفاق سدر (ليبيا)، وخام بوني الخفيف (نيجيريا)، وقطر البحرية (قطر)، والعربي الخفيف (السعودية)، وموربان (الإمارات) ميري(فنزويلا). والجدول الأتي يوضح متوسط الأسعار الفورية لبعض سلة خامات الأوبك.

الجدول رقم (01): متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك (2013-2016). (دولار/البرميل)

البصرة العراقي	البحري القطري	السدر الليبي	خام الكويت	موربان الإماراتي	العربي الخفيف	خليط صحراء الجزائر	سلة خامات الأوبك
103.7	105.4	108.4	105.1	108.3	106.6	109.4	2013
94.4	96.3	98.4	95.2	99.3	97.1	99.6	2014
47.9	50.7	51.4	48.2	53.9	49.9	52.8	2015
39.4	41.4	42.6	39.2	44.8	40.9	44.2	2016

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

إن المنظمة أنشأت أساساً لغرض تنسيق مواقف الدول المؤسسة لها تجاه الشركات البترولية التي تسيطر على عمليات الإنتاج في تلك الدول، لم يتوقع مؤسسها أن يكون لها ذلك الدور الهام في العلاقات الاقتصادية وعلاقات الطاقة الدولية. وبالرغم من تقلبات السوق وغير علاقاته عبر الزمن، واتساع عضوية المنظمة وتضارب مصالح أعضائها أحيانا وازدياد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، إلا أنها استمرت لأكثر من خمسين عقود بسبب وزنها العالمي من الاحتياطي والصادرات البترولية وبسبب دور النفط في ميزان الطاقة العالمي. وكان انحسار الطلب العالمي البترولي والإنتاج وزيادة الإنتاج من خارج المنظمة وبالتالي انخفاض حصتها في السوق من أوائل تلك التحديات، إن تغير دور المنظمة راجع إلى تغير ظروف السوق كما يوضح الجدول (02) بان السوق النفطية قد

مرت بدورات عدة لعل أهمها انخفاض إنتاج أوبك من نحو 30 مليون برميل يوميا في سنة 1979 ونسبة 45% من الإنتاج العالمي إلى 15.8 مليون برميل يوميا ونسبة 28% من الإنتاج العالمي سنة 1985، ليتعافى إنتاجها وحصلتها بعد ذلك. وقد مرت السوق البترولية طوال تاريخها بتلك الأنماط كان آخرها سنة 2008-2009 إبان الأزمة المالية حيث خفضت أوبك إنتاجها بنحو 4.2 مليون برميل يوميا للتعامل مع أزمة انخفاض الطلب حينها وكذلك الحال إبان الأزمة الآسيوية خلال 1998-1999 حيث خفضت نحو 2.5 مليون برميل يوميا. إن ديناميكية السوق وتجاوب أوبك معها والاستفادة من تجاربها شيء والجزم بانتهاء دورها لأنها قررت نهاية سنة 2014 عدم ممارسة دور قامت به إبان الفترة 1980-1985.

الجدول رقم (02): مراحل تطور دور منظمة أوبك.

الفترة الزمنية	خصائص المرحلة	السعر بداية ونهاية الفترة القيمة النقدية بأسعار 2013	الإنتاج بداية ونهاية الفترة (م ب ي)	متوسط الحصة في السوق %
1973-1960	- بناء الأجهزة وتحديد الوضع القانوني. - قبول الشركات تنفيذ الربيع - التفاوض مع الشركات حول الأسعار وتوسيع العضوية	3.3-1.9 17.3-14.9	29.5 - 8.3	47
1981-1974	- تحديد سعر زيت الإشارة العربي الخفيف وفروقاته. - الإنتاج متغير حسب السعر	35.9- 11.6 92.1-49.9	20.9-29.2	45
1986-1982	- تحديد سعر وفروقات ثابتة. - تحديد سقف وحصص إنتاج. - أسعار مرنة بمعدلات مرتبطة بزيوت مرجعية	13.7-32.9 29.1-79.6	17.0-17.3	30

39	30.7-16.8	59.7- 35.1	50.2-17.2	-أسعار مستهدفة 18 و19 و22-28 دولار برميل -تحديد سقف وحصص إنتاج	2005-1987
43	30.1-30.6	95.8-70.3	97.2-61.1	-مرتبطة بزيوت مرجعية وسقف حصص إنتاج	2014-2006

المصدر: ماجد عبد الله، "تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقة أسواقه، ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي لجمعية اقتصاد السعودية، الرياض يومي 7، 9، 2015، ص30.

ب- الدول المنتجة خارج الأوبك: بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة، غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط، حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا، والصين وشاركت كولومبيا مترددة، وهكذا أكدت أنها موزعة في اجتماع لندن بأنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية وأن حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب أخذ مواقف إيجابية بالتنسيق مع أوبك، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي، والذي أطلق عليه "اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول" وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنة الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة، بل يكفي الاجتماع بصفة دورية كل ستة شهور وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة¹.

معظم دول المنتجة خارج الأوبك هي عبارة عن دول صناعية متقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا والنرويج، ودول منتجة ومستوردة التي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ثم تليها بريطانيا والصين والهند، ودول منتجة ومصدرة أبرزها روسيا والمكسيك والنرويج، أيضا إلى جانب العديد من البلدان العالمية إلا أنها تغطي كل أو جزء من حاجاتها الداخلية وربما تبيع كميات محدودة جدا من النفط الأخرى التي تنتج كميات قليلة من النفط على معيار الأسواق للخارج. تمثل هذه الدول ما نسبته 65% من الإنتاج العالمي النفطي، كما تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أما احتياطها فهو أقل من 20% من الاحتياطي النفطي العالمي مما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة للدول الأوبك. فخلال مؤتمر " الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2016 والذي عقد في لندن، تحت عنوان " النفوذ، الأمن وأسواق الطاقة قراءة في الأسواق والتطورات السياسية والتحديات

¹ حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص28

الأمينة. " أشار البدري أن الفترة من 2008 حتى 2014 تميز بارتفاع إنتاج الدول المنتجة للنفط خارج " أوبك " والتي وصلت إلى 6 مليون برميل يوميا ، لتصل سنة 2015 إلى 1.2 مليون برميل يوميا.

2- من ناحية الدول المستهلكة:المتمثلة في :

أ- وكالة الطاقة الدولية:هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية،وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن،والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية،وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترو،ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترو،وقد أنضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى29دولة،وإضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة ،قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجاز¹:

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية .
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية،وتنمية المصادر البديلة للبترو من ناحية أخرى.
- إحلال المصادر البديلة محل البترو في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العلمي لتنتائجها.
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.
- وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات البترولية.
- تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية على أن يترك لكل دولة عضو حرية انتهاج الطريقة التي تناسب مع ظروفها الخاصة.

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترو، وكذلك تشجع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترو،تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلّة العرض البترو. أما أما المجالات التي تركز عليها وكالة الطاقة الدولية أربعة هي:الأمن الطاقوي،التنمية الاقتصادية،الوعي البيئي،المشاركة مع جميع أنحاء العالم.

¹ سالم عبد الحسن رسن، " اقتصاديات النفط"، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1999، ص25

ب- **الشركات العالمية للنفط**: تنفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها، حيث سيطرت على النفط العالمي قرابة خمسين عاما تقريبا، وكان أول ظهور لها سنة 1870 من طرف الأمريكي **روكفلر**، الذي قام بتشكيل أولى شركات النفط في تلك الفترة أطلق عليها اسم **شركة ستاندار أويل**، بحيث ركزت هذه الشركة جهودها لعدة سنوات على الاحتكار شبه الكامل للسوق العالمية، واستمر هذا الاحتكار حتى سنة 1911 بحيث كسر احتكار **ستاندار أويل**، فقسمت الشركات إلى عدد من الشركات النفطية الكبرى ومن أهم هذه **ستاندار أويل أوف نيو جيرسي** (الآن اكسون) **ستاندار أويل أوف نيويورك** (الآن موبيل)، **ستاندار أويل أوف نيو كاليفورنيا**، **ستاندار أويل أوف ستاندار أوهايو**، **ستاندار أويل أوف أنديانا**. الثلاثة الأولى بالإضافة إلى **غولف وتكساسو ورويال دوت ش / شل وبريتيش بتروليو م** التي تألفت كشركة **أنجلو إيرانية** في أوائل القرن العشرين لإدارة امتياز نفطي بريطاني في إيران¹.

ويعتبر رجل الأعمال الإيطالي "أنتريكوماتي" أول من أطلق مصطلح **الشقيقات السبع** على هذه الشركات في سنة 1950 وهذا لوصفها باعتبارها أكبر شركات النفط العالمية، والتي تهيمن على صناعة النفط العالمية منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. و في سنة 1973 كانت هذه تتحكم في 85% من الاحتياطي العالمي للنفط، غير أنها واجهت ولا تزال تواجه الأوبك وتنامي قدرات الشركات النفطية الوطنية في بعض الدول الناشئة².

تتميز الشركات العالمية للنفط بصفات مميزة لها عن مثيلاتها من الشركات الأخرى إذ أن بعض هذه المميزات ترتبط بطبيعة المادة النفطية نفسها وكذلك بالنشاط القائم لاستغلالها والبعض الآخر من الصفات ارتبط بطبيعة المرحلة والظروف التي رافقت تطور الشركات النفطية ونشاطها الاقتصادي ومن أبرز هذه الخصائص:

- ميزة التكامل الاقتصادي في النشاطات الاقتصادية الصناعية النفطية سواء أكان ذلك التكامل عموديا للفعاليات النفطية أو تكاملا أفقيا في نشاطات مكملة ومرتبطة بالصناعة النفطية أو الاثنين معا.
- ميزة الاحتكار للنشاط الاقتصادي والصناعي النفطي سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي أو الخارجي أو الاثنين معا.
- ميزة تنوع وتوسع النشاط الاقتصادي للشركات الاحتكارية الكبرى ليشمل استغلال مصادر الطاقة المختلفة البديلة عن النفط والمنافسة له كالفحم الحجري، اليورانيوم، رمال القار وكذلك مصادر الطاقة المتجددة.

¹ السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص213.

² قصي عبد الكريم إبراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010، ص 72.

تطبق الشركات العالمية للنفط في الوقت الحالي إستراتيجيات متعددة للحفاظ على مكانتها الرئيسية في السوق العالمية للنفط وفي هذا المجال يمكن تقسيم هذه الإستراتيجيات إلى ¹:

- **الإستراتيجيات القصيرة الأجل:** تتمثل الإستراتيجيات القصيرة الأجل فيما يلي:
 - الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق مثل الولايات المتحدة وكندا وبحر الشمال بصفة أساسية وذلك لدوافع سياسية.
 - التوسع في البحث عن النفط في مناطق خارج دول الأوبك.
 - التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية.
 - التلاؤم مع التخفيض في درجة التكامل الرأسي والسيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.
 - السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج البترول حيث عملت الشركات العالمية المنتجة للبترول على نقل سيطرتها إلى مراحل أخرى من مراحل الإنتاج وبالذات مرحلتى التكرير والتوزيع.
- **الإستراتيجية طويلة الأجل:** تتمثل هذه الإستراتيجيات أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات العالمية للنفط تركيز استثماراتها بصفة أساسية في كل من النفط والفحم والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك، تحاول أن تضمن "السيطرة على تكنولوجيا المستقبل" التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل.

وبالتالي يمكن القول أن الأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم، جعلت سوق النفط غير حرة بالمعنى الاقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق فقط، فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول وبين الدول النامية المنتجة له وكذا بين الهيئات والمنظمات التي تمثل كل طرف ولاسيما من ناحية تحديد الأسعار.

المطلب الثالث: السعر النفطي، أنواعه، العوامل المحددة له في السوق النفطية.

لقد تطور السعر النفطي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق النفطية، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار البترول و هذا في ظل احتكار قلة الذي ساد السوق البترولية ليتجدد بعدها في الموانئ حيث تم اتساع صناعة البترول في بلدان عديدة لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات للسوق البترولية التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب و العرض و هذا لدخول بلدان منتجة للنفط السوق البترولية إن إبراز تعريف سعر النفطي وكذلك مختلف أنواع الأسعار تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الحاضر، وبسبب الانفتاح أو التحول الاقتصادي الذي عرفته السوق النفطية العالمية.

¹ علي لطفي، " التنمية والطاقة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010، ص74.

أولاً: تعريف السعر النفطي:

السعر في مفهومه العام هو "عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج".¹ ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن **السعر النفطي** هو القيمة النقدية أو الصورة النفطية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبر بالوحدة النقدية الأمريكية، وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة السوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي.²

وهناك تعريف آخر يعرف بأنه "تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة البترولية خلال مدة معينة و محددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها".³ من هذا التعريف تبرز تركيبة سعر البترول وهي:

- كمية البترول الممكن عرضها بسعر معين.
- كمية البترول المطلوبة بسعر معين.
- تركيبة سوق البترول.
- نوعية المعلومة لدى المشتريين والبائعين (درجة الثقة أو الخطر).

بعد التطرق إلى تعريف سعر النفط يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواعه و ذلك لأنه يوجد العديد من المصطلحات السعرية البترولية، حيث كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين، ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى. ابن خلدون حلل ظاهري ارتفاع وانخفاض الأسعار لمجموعات سلعية رئيسية خلال النمو رابطاً بين عملية النمو، وما يتبعها من زيادة الدخل، والرفاه وانخفاض أسعار البترول.⁴

ثانياً: أنواع أسعار النفط: تشير التغيرات التي طرأت على تطور الصناعة البترولية بأن السعر النفطي لم يخضع لتوتيرة ثابتة، إنما كان يتم وفقاً لمصالح الشركات البترولية مما ساهم في تعدد أنواعه ويمكن التمييز بينهما كالآتي:

1- السعر المعلن: مع ظهور النفط في القرن 19 كانت الشركات البترولية تبيع بترولها بسعر تعلن عنه وعليه بدأت تسمى بالأسعار المعلنة (الأسعار الرسمية) لأنها صادرة من مؤسسات رسمية، ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة "ستاندر اندوايل"، أنه سعر نظري لا يجسد تفاعل

¹ محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 197.

² أحمد حسين الهيتي، "إقتصاديات النفط"، دار الكتاب للطباعة والنشر، الطبعة، الطبعة الأولى، العراق، 2000، ص 73.

³ Antoine, "Pétrole : marché et stratégie économique", Edition Economica, 1987, p.16 .

⁴ حاج بن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 103

قوى العرض والطلب كما أن الدول المنتجة لم يكن لديها أي دور يذكر في تحديده وقد استخدم كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة وتحديد الضرائب على الأرباح¹.

2- **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفين البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع أو السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري². لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات عملت به الشركات البترولية الأجنبية وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

3- **سعر الإشارة:** من منظور الدول البترولية يعتبر استعمال سعر الإشارة رغبة في دعم مداخيلها، هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات حيث بعد الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من اجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إذ هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من الدول البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا 1965، و حددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار، كما طبقته فترويا سنة 1967 حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أرضها على احتساب العوائد الحكومية و ليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابق³.

4- **السعر السوقي (الحقيقي):** هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة علية الكارتل الدولي، حيث يتم الإنفاق عليه من طرفين يتمتعان باستغلاله التام وقد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت من كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات البيع وشراء النفط، ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كما ازدادت المنافسة في عمليات البيع⁴.

5- **السعر الفوري:** هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحرة للبترول بصورة فورية أو أنية، وقد برز هذا السعر مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على

¹ محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص198.

² المرجع السابق، ص199.

³ مرجع نفسه، ص199-200.

⁴ نبيل جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، دار أحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص103.

البتروال الخام فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.¹

6- سعر التحويل: هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تباع شركة واحدة، وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حد أدنى، ويمكن أن يستعمل عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم كأن تباع أكسون لاستخراج الخام إلى أكسون للتكرير، وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر والتعامل كأساس لاحتساب لإيراداتها النقدية من النفط.²

7- سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إليه قيم ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائد للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة. بمعنى سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الدولة (الضريبة + الربح) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية.³

8- سعر السوق: يمثل السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي أي بين الشركات النفطية.⁴ ومن المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، ونظرا لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات النفطية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة.

9- سعر البرميل الورقي: وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في السوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية، وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي أحد المستثمرون يبيعونها ويزيدون عليها و يتداولونها بين المضاربين.⁵ وعملة المضاربة على النفط قد تكون من أحد أهم الأسباب التي تقف وراء ارتفاع أسعار النفط بعيدا عن الأسباب الحقيقية والسياسية.

10- السعر الاقتصادي: قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، ويعتبر السعر الاقتصادي هو السعر

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص 193.

³ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 201.

⁴ محمد زهر السماك، عبد الحميد باشا، "اقتصاديات النفط و السياسة النفطية، المكتبة الوطنية"، الموصل - العراق، الطبعة الأولى، 1979، ص 225.

⁵ نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية، مثل (القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعية، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، وتحتوي نفس المواصفات)¹. لذلك فإن السعر الاقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي أو الموضوعي، يمكن أن يتحدد في ضوء ثلاث معايير أو مبادئ سبق إقرارها في اتفاقية نفطية دولية*، وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات لم تعد سارية، فإن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على النفط ما زال يصلح أساساً لتدريج السعر حفاظاً على قيمته الحقيقية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة والمحددة للأسعار النفطية.

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، وترجع العوامل المؤثرة على الأسعار إلى العديد من العوامل من بينها العوامل الجيولوجية حيث أن الدول النفطية الكبرى وصلت إلى ذروة إنتاجها ولا تتوفر فيها احتياطات نفطية جديدة يمكن استغلالها كذلك بعضها إلى أسباب اقتصادية منها المستخدم في الصين والهند، وهناك عدة أسباب مؤثرة على ارتفاع أسعار النفط ضمن معسكر المنتجين والمستهلكين، كذلك الاختلاف في الرؤيا والمصالح بينهما، ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى. وتتمثل هذه العوامل التي تؤثر في أسعار النفط فيما يلي:

1- العوامل الاقتصادية: إن الاستقرار في السوق البترول العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل:

أ- الطلب العالمي على النفط ومحدداته: يعرف الطلب في الاقتصاد على وجه العموم بأنه الكميات التي يرغب يقدر المستهلك على اقتنائها من سلع أو خدمات (الرغبة والقدرة). يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.²

¹ عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 331.

* اتفاقية طهران المبرمة مع شركات النفط العالمية سنة 1971، إتفاقية جنيف الأولى سنة 1971، إتفاقية جنيف الثانية سنة 1973.

² هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد، 1992، ص 32.

ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط¹.

(1) الطلب النفطي: يقصد به "هو مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية-كخام أو منتجات بترولية -عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية مثل البنزين أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات البترولية."²

وعليه يمكن القول أن الطلب النفطي هو الكميات المطلوبة من النفط الخام أو مشتقاته من مواد إنتاجية أو استهلاكية أو صناعية، أو بتروكيماوية بغرض تلبية الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية (خام أو منتجات مكررة) عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة. وفيما يلي الجدول يوضح إجمالي الطلب العالمي على النفط.

الجدول رقم (03): الطلب العالمي الإجمالي على البترول والتغير السنوي خلال الفترة (2009-2016)

الوحدة: مليون برميل في اليوم.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الطلب العالمي	84.8	87.3	88.1	88.9	89.9	91.4	93.4	95.4
التغير في الطلب (م ب/ي)	1.3-	2.5	0.8	0.8	1.0	1.1	2.3	1.7
نسبة التغير (%)	1.5-	2.9	0.9	0.9	1.1	1.3	2.5	1.8

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون،، 2015، ص76، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون، ص48.

(2) محددات الطلب البترولي: يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة بعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر ثانويا وتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- **مستوى النمو الاقتصادي:** يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما على ارتفاع الطلب العالمي على البترول وبالتالي ارتفاع السعر وفي المقابل فإن انخفاض

¹ حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية، تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 المجلد 41، مصر، أبريل 2006، ص34.

² محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص147.

أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط. أي هناك علاقة طرية بين النمو الاقتصادي والطلب على البترول¹.

- **سعر النفط، أسعار المنتجات النفطية وأسعار الطاقة البديلة:** يمثل السعر عنصراً أساسياً ومهماً في تحديد الكميات المطلوبة من أي سلعة، وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على السلعة وسعرها، فارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب والعكس صحيح، وهذا ما يمكن إسقاطه على الطلب البترولي كون البترول يعد كسلعة اقتصادية مهمة. فبالنسبة للسعر البترول الخام يعتبر من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب عليه، ويتجسد ذلك التأثير التغيري للسعر على الطلب بصورة علاقات عكسية فيما بينهما حيث كلما كان السعر منخفضاً فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاعه وعكس ذلك يكون في حالة ارتفاع السعر وتزايدده. ويمكن الإشارة إلى أن النفط سلعة طلبها يعتبر عديم المرونة في الأجل القصير وكبير المرونة في الأجل الطويل حيث أن تغير الأسعار لا يحدث تأثير كبير على الطلب من النفط في الأجل القصير، أما إذا استمر التغير لفترة طويلة فإن الاستجابة تكون كبيرة في الأجل الطويل².

باعتبار أن الطلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية المكررة، فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على البترول. الزيادة في أسعار النفط قد يكون له تأثير سلبي على أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى الطويل كونه سيكون بمثابة ارتفاع في تكلفة الإنتاج والتي سيتحملها المستهلك الأخير.

أما عن أسعار سلع البديلة هي تلك السلعة التي تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها السلعة النفطية، كالطاقة الشمسية، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية المتولدة من عدة مصادر... إلخ. تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجاباً أو سلباً على الطلب العالمي للنفط، إيجاباً في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلباً في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالبترول.

¹ و صاف سعيدي وبنونة فاتح، "سياسة امن الإمدادات النفطية وانعكاساتها"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 7-8 افريل، 2008، ص60.

² أشرف حمدان يوسف، "أثر المنظمات ووكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر"، أطروحة دكتوراة في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004، ص66.

- **النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد السكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط¹.
- **الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية:** يبرز أثر الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية على الطلب على النفط كلما ازدادت تقلبات الطلب النفطي، وذلك في ظل زيادة درجة حساسية الطلب على النفط لأي أبناء تتردد حول أية مخاطر قد تهدد بانقطاع الإمدادات النفطية بفعل تلك الظروف، وذلك على خلفية المخاوف من تلاشي الطاقات الإنتاجية الفائضة.
- **التغيرات المناخية:** تؤثر التغيرات المناخية على مدار العام في مستويات الطلب على النفط، حيث لوحظ ارتفاع الطلب على البترول في المناطق والفصول الباردة بينما يلاحظ انخفاض في مستوى الطلب في المناطق الحارة وفي الفصول الحارة من السنة. مع العلم أن تأثير هذا العامل على الطلب النفطي هو تأثير نسبي ومكمل للعوامل الأساسية².
- **المضاربات في الأسواق الآجلة للنفط:** تعتبر المضاربات في السوق البترولية الآجلة من الأسباب التي ليس لها ارتباط بأساسيات السوق التقليدية، والتي تتمثل في تحول البترول في هذه السوق إلى وسيلة مالية للربح السريع، الاحتفاظ بعقوده الآجلة كوسيلة مالية آمنة ضد التقلبات في الوسائط المالية كالأسهم والسندات والعملات مما يؤدي إلى خلق طلب وهمي يساهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط، فيلجأ المستهلكون لزيادة طلبهم على النفط بغرض التخزين والتحوط من ارتفاع الأسعار مستقبلا.
- **الهشاشة والاختلال في الأنظمة المالية:** لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة بوضوح أن هناك عوامل مؤثر من خارج السوق النفطية، مثل الهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية، والتي يمكن أن تكون ذات تأثير حاد وطويل الأمد على الطلب على النفط، ويأتي تأثير تلك العوامل على السوق النفطية من خلال إنعكاساتها

¹ صباح نعوش، " إلى أين أسعار النفط "، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص 03. متوفرة على الموقع الإلكتروني www.moer.gov.ae بتاريخ الإطلاع 2017/07/20.

² بوفليح نبيل، " دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق حالة الجزائر"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 74.

على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، وحجم الناتج والعمالة، أو من خلال تأثيرها على سلوك المستهلك وعلى التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على سعر البترول¹.

- **سياسات الدول المستهلكة:** تبنت حكومات الدول المستهلكة للبترول طيف واسع من السياسات الرامية إلى التقليل من الاعتماد على النفط، والمحرك الرئيسي لهذه السياسات في كثير من الأحيان هو قضية أمن الطاقة والاهتمامات المتزايدة حول قضية التغير المناخي وهما في واقع الأمر قضيتان مترابطتان ترابطا وثيقا. تتمثل هذه السياسات في²:

✓ **الضرائب المفروضة على النفط:** وكان من أهم الأدوات التي لجأت إليها الدول المستهلكة الرئيسية، فرض الضرائب المرتفعة على استهلاك النفط لتحقيق فوائض مالية عالمية على حجم وارداتها من النفط من جهة، وكبح جماح طلبها المحلي على النفط من جهة أخرى. حيث تجاوز متوسط قيمة الضريبة المفروضة على البرميل في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الو.م.، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، اليابان) متوسط سعر البرميل الذي استوردته دول هذه المجموعة شاملا للتأمين والشحن على امتداد فترة 1990-2010 حيث قفزت الضرائب بحوالي 49.3 دولار للبرميل في حين لم تتعد الزيادة في الأسعار 18.1 دولار للبرميل خلال سنة 2010 بعد التراجع الذي شهد سنة 2009 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على أسواق البترول.

✓ **تشجيع مصادر الطاقة البديلة:** احتل موضوع مصادر الطاقة، وألوية في سياسة الطاقة في الدول الصناعية منذ عقود واعتبرته بعض الدول مطلب ضروري لتحقيق أمن إمداداتها بالطاقة، وأمنها القومي أيضا، وبالتالي فهو مبني على اعتبارات اقتصادية في أن واحد. وقد تجسد ذلك بوضوح في توجهات الدول الصناعية في تشجيع تطوير واستخدام بدائل النفط، الفحم والطاقة النووية والغاز الطبيعي والطاقات المتجددة. وقد تركزت سياسات الدول الصناعية في اتجاهين رئيسيين، تمثل الأول في تشجيع تقنيات تخفيض استهلاك وقود النقل ودرجة كفاءة استهلاكه، وإصدار تشريعات بتشديد مواصفات الغازولين والديزل وفق معايير بيئة صارمة وفرض الضرائب المرتفعة على استهلاك المنتجات البترولية ويهدف هذا إلى كبح جماح طلبها المحلي على النفط. بينما تمثل الاتجاه الثاني في تقديم الدعم الحكومي السخي للبدائل المحتملة للنفط كوقود للنقل والتي تشمل الوقود الحيوي، غاز البترول المسال، الهيدروجين... إلخ. ويهدف هذا الاتجاه إلى تنويع مصادر الطاقة وتشجيع إحلال محل هذه المصادر محل النفط، ومن أنواع الوقود البديل التي اكتسبت أهمية وألوية في سياسة الطاقة للدول المستهلكة هو الوقود الحيوي.

¹ كريستوف آلسوب وبسام فتوح، "تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية (1-2)", مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 135، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، حريف 2010، ص 37.

² الطاهر الزيتوني، "الأفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته"، مجلة عربية تهم بدراسة دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية والتعاون العربي، العدد 2012، 139، ص 35، 37.

ب- العرض العالمي على النفط ومحدداته: إن نظرية العرض تقوم باستعراض جانب مهم من السوق ألا وجود جانب الذي يمثل المنتجين أو البائعين الذين لا بد أن تتوفر لديهم القدرة للقيام بمهامهم الإنتاجية للعمل على تحقيق هذه النظرية.

إن المعنى الاقتصادي لعرض النفط هو عبارة عن الكمية أو الكميات النفطية من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم ويشمل عرض النفط الخام وعرض المنتجات النفطية.¹ أما فيما يخص مرونة العرض النفطي فهي متغيرة ومتنوعة فهي مرنة في المدى القصير والمدى المتوسط ومعدومة المرونة أو قليلة المرونة في المدى البعيد.²

(1) تعريف العرض النفط: يقصد به الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، وقد يتضمن العرض النفطي كل النفط المنتج أو معظمه، وقد يضاف إليه جزء من الاحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية.

إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، بسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل.³

والكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة وسعر النفط هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس.

منذ اكتشاف النفط حقق إنتاجه العالمي زيادات مطردة، ويعود ذلك إلى السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود، ليس من طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من طرف الدول النامية. وهذا بالرغم من اختلاف توزيعه الجغرافيين من منطقة إلى أخرى عبر السنين، بمعنى أنه عندما تنخفض القدرات الإنتاجية في مكان تنتقل الشركات إلى من منطقة إلى أخرى عبر السنين، بمعنى أنه عندما تنخفض القدرات الإنتاجية في مكان تنتقل الشركات إلى مناطق أخرى غنية بالنفط

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 162

² المرجع السابق، ص 115.

³ محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، "أثر تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، ص 201.

داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة. ويوضح الجدول الآتي تطور إنتاج النفط العالمي بحسب المناطق المختلفة.

الجدول رقم (04): تطور إنتاج النفط في العالم بحسب المناطق في الفترة الممتدة 2003-2014
الوحدة: مليون برميل/اليوم.

المناطق	2003	2009	2014	الوزن النسبي 2014
أمريكا الشمالية	14.16	13.44	18.72	20.5%
جنوب أمريكا ووسطها	6.69	7.35	7.61	9.3%
أوروبا	17.04	17.82	17.2	19.8%
الشرق الأوسط	23.50	24.73	28.56	31.7%
إفريقيا	9.43	9.91	8.26	9.3%
آسيا باسيفيك	7.82	9.03	8.32	9.4%
المجموع	77.64	81.26	88.67	100%
دول الأوبك	31.23	33.98	36.59	41%

Source: BP Statistical review of world energy, June 2015, p. 08

2) محددات العرض النفطي: من أبرز المحددات المؤثر تتمثل فيما يلي:

- **الطلب النفطي وسعره:** يعد الطلب على البترول من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، انطلاقاً من فكرة أن الطلب يخلق العرض، فكلما زاد معدل الطلب على السلعة البترولية، يؤدي هذا بطبيعة الحال إلى زيادة عرض السلعة النفطية في السوق. إذاً فزيادة حجم الطلب على النفط تؤثر إيجابياً في العرض البترولي. إن للسعر دور فعال في تحديد مقدار العرض البترولي، فارتفاع سعر السلعة النفطية يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها بكميات متفاوتة ترجع تقديراتها إلى الأطراف الفاعلة في السوق من جانب العرض، والعكس في حالة انخفاض السعر. (وعلاقته طردية مع العرض، في الأمد القصير والبعيد، لأن ارتفاع السعر يسمح لإنتاج نفوط بتكاليف اعلي من ذي قبل).
- **الاحتياطيات والإمكانات الإنتاجية:** إن لكل من الاحتياطيات النفطية والإمكانات الإنتاجية المتاحة دور مهم وفعال في تحديد العرض البترولي في السوق العالمية للبترول، فزيادة الاحتياطيات المؤكدة من البترول تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط. وفيما جدول يوضح الاحتياطي العالمي المؤكد من البترول بحسب المناطق مختلفة.

الجدول رقم (05): الاحتياطي العالمي من البترول المؤكد بحسب المناطق خلال الفترة (1993-2014)

الوحدة مليار برميل

المناطق	1993	2003	2012	2014	الوزن النسبي 2014
أمريكا الشمالية	120.5	22508	229.9	232.5	13.7%
جنوب أمريكا ووسطها	80.7	100.4	328.6	330.2	19.4%
أوروبا	78.3	115.5	147.4	154.8	9.1%
الشرق الأوسط	661.9	745.7	808.7	810.7	47.7%
إفريقيا	61.2	106.2	130.6	129.2	7.6%
آسيا باسيفيك	38.8	40.5	42.1	42.7	2.5%
المجموع	1041.4	1334.1	1687.3	1700.1	100%

Source: BP Statistical review of world energy, June 2015, p. 06.

- **التكاليف:** أنفا كانت التكاليف من المتغيرات الفاعلة في تعيين حجم الاحتياطيات، وهنا تعامل التكاليف ضمن متغيرات دالة العرض، فيقال يرتبط العرض طرديا مع السعر بثبات اثر العوامل الأخرى وأهمها التكاليف، وهي المسؤولة عن التحولات في دالة العرض. وهنا يميز بين التكاليف الكلية وضمنها كافة النفقات الرأسمالية للتطوير وما يصيب البرميل المنتج منها إضافة على تكاليف التشغيل، والتكاليف الحدية في الأمد القصير. والأخيرة هي الكلفة المتغيرة لإنتاج برميل إضافي في الحقول المنتجة. وبهذا المعنى فإن التكاليف الرأسمالية ثابتة وقد تحققت بغض النظر عن قرار الإنتاج الآن او في المستقبل، وأغلب تكاليف التشغيل متغيرة وتتضمن بعض التكاليف الثابتة في الأمد القصير بسبب التزامات تعاقدية او لأنها ترتبط بالتشغيل وليس بحجم الإنتاج بالذات.
- **مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها:** إن مقدار توفر المصادر البديلة المختلفة للنفط له تأثير كبير على عرض السلعة النفطية سلبيا بتقليص حصته وإيجابيا بتزايد وارتفاع حصته في السوق الدولية، ففي حالة توفر المصادر البديلة بكميات كبيرة وأسعار منخفضة فإن لذلك تأثير سلبى على عرض النفط، وأسعاره، والعكس يكون في حالة توفر المصادر البديلة بكميات صغيرة وبأسعار عالية.
- **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

2- **العوامل السياسية:** (الجيوپوليتيكية): تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً ومؤثراً في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبقة ومن أمثلة ذلك¹:

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها.
- التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والذول الأوروبية مزيد من العقوبات على إي ارن، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط الخام.
- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال أفريقيا، ولاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا.
- التوترات الجيوسياسية (عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة.

في الواقع أن الأعمال الإرهابية، وإن كانت لم تستهدف منشآت نفطية إلا أن الخوف من أن تنتقل هذه الأعمال الإرهابية إلى المنشآت النفطية التي تجعل الأسواق النفطية في حالة من التوتر وعدم الاستقرار، وذلك يساعد على ارتفاع أسعار النفط.

3- **العوامل النفسية:** تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في سوق النفط لا تختلف كثيراً في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكلا في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، كذلك توقع حدوث الاضطرابات، وتحولها إلى نزاعات أو أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ومن هذه العوامل²:

- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط (الإيران العراق، فلسطين، السودان، اليمن، مصر وغيرها من الدول العربية) الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية المضاربين للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط.

¹ زياد عربية، "ارتفاع أسعار النفط (الاسباب، التداعيات)"، مجلة الشؤون العربية، الملف الاقتصادي، العدد 134، جامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 2008، ص 117.

² هند مصطفى علي، "أزمة انهيار أسعار النفط واقتصاديات مجلس التعاون الخليجي"، دراسات إستراتيجية خليجية، العدد 10، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1998، ص 17.

- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع المستثمرين إلى استخدام النفط ملاذاً آمناً في مواجهة ضعف الدولار.
 - التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في نيجيريا، حيث طلبوا شركات البترول بوقف إنتاجها مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث أن نيجيريا خامس دولة مصدرة للنفط في أوبك.
 - تهديد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية مما جعل في أذهان محلي السوق والمضاربين اعتقاداً بأنها تخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يومياً الذي تقوم بإنتاجها إلى النصف.
- 4- العوامل النقدية:** إن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة "أوبك" ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج، لقد برز آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوروبية، لذا فإن التحول الكبير عن السوق الأوروبية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتاً كبيراً يستمر الدولار ضعيفاً أمام اليورو والإسترليني.

وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات ومسارات أسعار البترول وغالباً ما تكون أشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات أكبر من العوامل الأخرى حتى اعتبر البترول وبسبب أهميته الدولية والإستراتيجية (سلعة مسببه) وهذا من شأنه يؤثر تأثيراً كبيراً في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول النفط المصدرة مثلما في الدول المستوردة للنفط. ومن هنا ظهر ما يسمى بخطر السعر البترولي وما ترتب عليه من مخاطر وإشكاليات عديدة لبلدان الدول المصدرة والتي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية اعتماداً كلياً.

إن الإيرادات النفطية للدول المصدرة هي دالة لأسعار البترول وعدد البراميل المصدرة من البترول الخام ويمكن التعبير عليها $R = F(P, Q)$ حيث $R =$ إيرادات البترول، $P =$ أسعار البترول، $Q =$ عدد البراميل المصدرة من النفط الخام. أي $R = Q * P$. وتزداد الإيرادات النفطية وتنخفض تبعاً للعلاقة (P, Q) مع العلم أن P و Q تتأثران بالعديد من العوامل فمن الطبيعي أن تكون إيرادات البترول عرضة للتقلبات، وهكذا عدم استقرار الإيرادات النفطية تؤثر في جميع القرارات الاقتصادية والسياسية للدولة المصدرة عامة وميزانيتها خاصة. وهذا ما ينجم عنه خطر سعر البترول وهو "الخطر الناجم من التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط العالمية، وتخلق عدم توازن في السياسة الاقتصادية للدول المتأثرة فيها".¹ ويشير خطر سعر النفط باتجاهين رئيسيين هما²:

❖ **خطر سعر النفط على الدول المصدرة للبترول:** وهو خطر احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار البترول دون ما هو متوقع، مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات البترولية للدول المنتجة والمصدرة

¹ Daniel james, "Hedging government oil risk price", international monetary fund, 2001, P03.

² سهام حسين، سميرة فوزي، "مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل

الغير النفطية - دراسة تحليلية -"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 06.

للبنترول، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها وناتجها الوطني بدرجة كبيرة على إيرادات البنترول التي تصل أحيانا على سبيل المثال الجزائر 98% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويكمن هذا الخطر في تأثيره على أوضاع المالية العامة إذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة.

❖ **خطر سعر البنترول على الدول المستوردة:** وهو احتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة ذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار البنترول مما يؤدي إلى حدوث إختلالات في تنفيذ خطط في الإنفاق العام، وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول.

وبالتالي يمكن القول أن خطر سعر البنترول هو "عبارة عن حاصل الجمع بين الخطرين أي خطر سعر البنترول = خطر التصدير + خطر الاستيراد." بشطريه يؤثر في الموازنة العامة للدولة المصدرة والمستوردة للبنترول، وخطر سعر البنترول على مستوى أي دولة ثلاثة أبعاد هي (الخطر السياسي، الاقتصادي، المالي) ويقاس هذا الخطر بمقاييس إحصائية بحتة مثل (مقاييس التشتت المطلقة والنسبية) أي هناك علاقة بين خطر سعر البنترول والأخطار التي ترافقه في كل دولة ويسمى بالخطر القطري المركب، أي الخطر القطري المركب = الخطر السياسي + الخطر الاقتصادي + الخطر المالي وإعطاء وزن الخطر السياسي 50% باعتبار البنترول سلعة مسببه ولكل من الخطر الاقتصادي والمالي 25% ويمكن التعبير عن الخطر المركب للبنترول لدولة ما = 25% + 25% + 25% = 100%. من كل ما تقدم تم التوصل أن خطر سعر البنترول كان ولا يزال وسيظل طالما بقي البنترول المصدر الرئيسي للطاقة المؤثر الأكبر في السياسات الاقتصادية عامة وفي السياسة المالية خاصة حيث يمثل الوزن النسبي الأعلى كل من الإيرادات والنفقات العامة والدول المصدرة والمستوردة على حد سواء.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول.

تتسم سوق النفط الدولية بعدم استقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة لتأثيرها بالعديد من العوامل وخاصة أن النفط سلعة دولية له أهمية إستراتيجية بالنسبة لجميع دول العالم، مهما كان مستوى تقدمها باعتبارها دولا مستهلكه للنفط وان كانت بدرجات متفاوتة، تقابل مجموعة محدودة من الدول منتجة ومصدرة للنفط. يصبح من البديهي القول، بان ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة و المصدرة، حيث تزداد عوائدها النفطية أساس وارتدتها المالية، مما تؤثر ايجابيا فيها، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها، مما يؤثر فيها، و يكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات. وبالتالي فان جميع دول العالم تواجه خطرا واحدا اسمه (خطر سعر النفط) و ترتب على هذا الخطر العديد من المخاطر والإشكاليات للدول المصدرة للنفط خصوصا وان التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة و مثيرة للقلق على المستوى العالمي، تؤثر في معظم الدول المنتجة و المصدرة للنفط أو التي

يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق مواردها المالية بالعملة الصعبة. وهذا ما سيتم توضيحه في المطالب الموالية.

المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط وأثارها على الاقتصاديات الريفية.

إن استمرار التقلبات الحادة في أسعار النفط وعدم قابليتها للتنبؤ سيكون النمط الذي سيسود السوق النفطية على المدى المتوسط والبعيد حسب توقعات المراقبين، كما إن العوامل الجيوسياسية سيكون لها دور أكبر في تحديد الأسعار، وحالة كهذه جعلت اغلب البلدان المصدرة للنفط لما يجري في السوق النفطية، ففي حالة ارتفاع الأسعار يزداد الإنفاق الاستهلاكي والترفيه وفي حالة الانخفاض تعيش تلك البلدان حياة تقشفية، وهذا يعكس ظهور ما يعرف بالأدبيات الاقتصادية "بالممرض الهولندي Dutch Disease" وتظهر أعراض المرض الهولندي من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية (لاسيما النفط) والتدني التي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الصناعة، أن الزيادة في الدخل الناتج عن هذه الموارد الطبيعية يعمل على تعطيل الصناعة عن طريق رفع قيمة العملة المحلية مما يجعل القطاع الصناعي أقل تنافسية في التجارة العالمية. وبما أن يعتبر النفط من الموارد الاقتصادية الناضبة لأنه ذو طبيعة استنفاذية، (مصدرا غير متجدد). إلا أنه يشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدولة النفطية حيث يمثل نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي من جهة، ونسبة أكبر من إجمالي صادراتها الوطنية وهذا يضفي الطابع الريفي للعائدات النفطية (نموذج يتجسد كل مدلولات الاقتصادي الريفي).

أولاً: مفهوم الربيع والدولة الريفية.

الربيع مفهوم متعدد الجوانب حيث تطور عبر الزمن، ولكنه بقي محافظاً على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره وفي هذا الصدد اختلفت آراء الاقتصاديين حول موضوع الربيع، وعليه سيتم إعطاء مفهوم الربيع في النظرية الاقتصادية وتحديد مختلف سمات الاقتصاديات الريفية.

1- مفهوم الربيع في النظرية الاقتصادية: بالرجوع إلى معاجم اللغة لمعرفة الربيع نجد أم أكثر المعنى مرتبطة بالزيادة والنمو ولكن للعمل في الأرض، أما اصطلاحاً بمفهومه الواسع ينصرف إلى كافة أشكال الدخول التي تعود إلى هبات الطبيعة كالمناجم والمعادن والنفط¹، ويختلف الربيع عن غيره من أثمان خدمات عناصر الإنتاج الأخرى، من حيث كونه يتعلق بالموارد الطبيعية ذات الطبيعة الخاصة النادرة، المتمثلة في كونها محدودة الكمية ولا يمكن زيادتها عن طريق دفع أثمان أخرى كما أنه لا توجد نفقة إنتاج لها. ولقد تعددت آراء النظريات الاقتصادية في تناولها لمفهوم الربيع عبر تاريخ الفكر الاقتصادي من أهمها:

¹ لبيب شقير، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، 1986، ص 184.

أ- المدرسة الكلاسيكية: إن ارتفاعات أسعار القمح التي عرفته إنجلترا في القرن الثامن عشر أدى ذلك باهتمام المنظرين بما يسمى "الريع الاقتصادي"، ومن رواد هذه المدرسة نجد آدم سميث ودافيد ريكاردو وليام بيتي.

بالنسبة لأدم سميث حيث ذكر ريع الأرض في كتابه ثروة الأمم (1723-1790) أن الثروة تجد مصدرها في العمل الإنساني، فالريح الذي يدره منجم على صاحبه لا يتناسب مع مطلق خصوبته، وإنما يتناسب مع ما يمكن أن نسماه الخصوبة النسبية أخذين بعين الاعتبار تفوقه على غيره من المناجم ومن نفس النوع¹. كما يؤكد أدم سميث أهمية التمييز بين الأجر أو الريع كعناصر تدخل في تكوين السعر والريع الذي ينتج عن السعر بمعنى يدخل الريع في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن الأجور والريح، فإذا كان ارتفاع أو انخفاض الأجور والأرباح يعتبر سببا لارتفاع أو انخفاض الأسعار فإن ارتفاع أو انخفاض الريع يعتبر نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار، وهذا الوصف يشير إلى اختلاف الريع اختلافا جذريا عن صور الدخل الأخر. أما بالنسبة لدافيد ريكاردو الريع هو ذلك الجزء من منتج الأرض الذي يعود لمالك الأرض مقابل استغلال إمكانات الإنتاج والأرض، أي هو تلك القيمة الناتجة عن خصم نفقات الإنتاج من الإيراد الكلي². أما عن كيفية تحديد الريع فقد بين ريكاردو أن ذلك يتوقف على درجة التفاوت في الخصوبة أو من حيث الموقع. أما مسألة الريع عند ويليام بيتي من خلاله تعريفه له بأن الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض، ذلك الجزء يساوي في رأي وليام بيتي الناتج الكلي مطروحا منه الأجور والبذور فهو يمثل الفائض المتحقق من الإنتاج الزراعي (الصافي) بين الأجور (أي ما يحصل عليه العمال) والريع (ما يحصل عليه ملاك الأراضي)³. بالإضافة إلى ذلك نجد عند بيتي ما يعرف بفكرة الريع الفرقي هذا الريع راجع إلى سببين اختلاف الأرض في الخصوبة واختلاف الأرض في موقعها (قربا أو بعدا من السوق).

ب- المدرسة النيوكلاسيكية: مفهوم الريع عند المدرسة النيوكلاسيكية يتمثل في كل ما يدفع لعناصر الإنتاج التي يكون عرضها عديم المرونة، وبالتالي فإن ريع الأرض لا يحكمه قانون خاص، فالأرض مال اقتصادي شأنه في ذلك شأن الأموال الأخرى، وبالتالي يؤكد النيوكلاسيك أن منتجات باطن الأرض تحدد لها كلفة آخر وحدة منتجة والريع العقاري يدفع لندرة الأرض ومن أجل توضيح نظرة النيوكلاسيك لقيمة الثروة البترولية والباطنية بصفة أعم يعتبر مارشال أهم رواد هذه المدرسة والذي قدم فكرة شبه الريع، والتي يقصد بها الريع الذي يرد على انعدام مرونة عنصر الإنتاج بالنسبة لثمنه عندما ينتج انعدام المرونة وذلك لعدم استجابة العرض في الزمن القصير. فشبه الريع لمارشال لا يغطي فقط الإنتاج وإنما تكلفة الإنتاج وكذلك تكلفة تهيئة حقل بترولي بما

¹ مصطفى حسين مصطفى، "تطور نظرية الريع"، جامعة المنوفية، الطبعة الأولى، مصر، 1990، ص 81.

² محمد الدويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، منشورات الجبلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2000، ص 214..

³ المرجع السابق، ص 219.

يتناسب مع اكتشاف كميات جديدة من البترول، مقابل الكميات التي استخرجت أو ما يسمى بتكلفة النضوب.

ت- المدرسة الاشتراكية الماركسية: الربيع في نظر كارل ماركس هو ذلك الجزء فائض القيمة الذي ينتج في الزراعة، ويزيد على ذلك على أنه يمثل شيئاً فوق متوسط معدل فائض القيمة الذي يتوقع المزارع الرأسمالي- شأنه في ذلك شأن أي رأسمالي آخر- الحصول عليه من استخدامه لرأسماله. وحسب ماركس فإن معدل القيمة المنتج في الزراعة يفوق معدل فائض القيمة المنتج في فروع النشاطات الأخرى وذلك ناتج من أن الملكية الخاصة للأراضي (التي تكون محدودة) تحول دون الانتقال الحر لفائض القيمة من الزراعة إلى النشاطات الأخرى، والزيادة في فائض القيمة المنتج في الزراعة لا تذهب إلى الرأسمالي وإنما تذهب إلى ملاك الأراضي لما لهم من احتكار والذي يمكنهم من رفع الربيع كلما زاد مقدار فائض القيمة المنتج في الزراعة. ويميز ماركس بين نوعين من الربيع وهما الربيع الإختلافي والربيع المطلق، فالربيع الإختلافي هو فائض الربح الذي يتم الحصول عليه في الزراعة التي تكون فيها ظروف الإنتاج أكثر ملائمة بالنسبة للربح المتوسط، فهو إذن يمثل الفرق بين السعر العام لإنتاج كما تحدده أوضاع الإنتاج على الأراضي الأكثر سواءا والسعر الفردي للإنتاج على الأراضي المتوسطة والأراضي الأكثر خصوبة. أما بالنسبة للربيع المطلق فهو الربيع الذي يحصل عليه مالك الأرض بصرف النظر عن درجة خصوبة تربتها (يدفع كربيع مطلق على مدى توفر الأرض الزراعية والطلب على سلعها).

2- **الدولة الربعية والاقتصاد الربعي:** يعتبر المصدر الخارجي للربيع أمراً أساسياً في تحديد مفهوم الاقتصاد الربعي ذلك أن وجود شكل للربيع الداخلي المحلي و إن زادت نسبته لا تساعد على وضوح النمط الخاص للاقتصاد الربعي إذ لا بد أن يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية بحيث تشارك العناصر الربعية في الاستيلاء على جزء من هذا الناتج المحلي فالربيع الداخلي هو في حقيقة الأمر نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات تتمتع ببعض المزايا الخاصة وبالتالي فإن إطلاق وصف الاقتصاد الربعي على مثل هذه الأوضاع سيكون بالضرورة وصفاً جزئياً للاقتصاد في مجموعه يشير إلى بعض الفئات دون الأغلبية أما في حالة الربيع الخارجي خاصة إذا كان يشكل نسبة مرتفعة من الناتج الوطني فإنه يشير إلى تحويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض قطاعات إنتاجية محلية مهمة لهذا فإن استخدام اصطلاح الاقتصاد الربعي يشير بشكل رئيسي للأحوال التي يلعب فيها هذا الأخير دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية وبخصوص الدولة الربعية فيمكن النظر إليها باعتبارها حالة خاصة من الاقتصاد الربعي وهي الحالة التي يؤول فيها الربيع الخارجي أو نسبة مرتفعة منه إلى فئة صغيرة تعيد توزيع هذه الثروة الربعية على الغالبية من السكان¹. وعليه يمكن التفرقة بين المفهومين **فمصطلح الدولة الربعية** ظهر لأول مرة للكاتب الإيراني حسين مهديوي سنة 1970

¹ مشدن وهيبة، "اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود مالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 67.

اختصت في النموذج الإيراني والتي كان يقصد بها توصيف الدول المعتمدة على الإيرادات البترولية¹، إذ عرف الدولة الريعية "بأنها الدولة التي على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء كان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو إستخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه"². وقد تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخل الريعية أو الدولة الريعية، إلا أن هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعية، وعلى هذا الأساس فالدول الريعية هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد الدول المصدرة للنفط والمواد الخام لاسيما البلدان العربية من الخليجية، الجزائر، ليبيا والعراق دول ريعية. ويمكن القول أن الدولة الريعية هي تلك الدول التي تعتمد في إيراداتها لشؤون الدولة على عائدات من الخارج سواء حصلت على هذه العائدات من جراء بيع مادة خام أو لقاء تقديم خدمات إستراتيجية أو عن طريق فرض ضرائب على حوالات المغتربين في الخارج.

ومفهوم الاقتصاد الريعي هو "اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا، ولهذا فالاقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يعطي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية"³. وتعتبر الدول العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدول بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية. وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع وأجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصا للعمل.

وبناء على ما سبق يمكن التمييز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، فالدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي وهي الدولة التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل والدولة تتحكم في توزيعه وإنفاقه على أفراد المجتمع بينما الاقتصاد الريعي فهو يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع واستغلاله إذن هو اقتصاد تداولي وليس اقتصاد إنتاجي وبذلك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي وهذا الأخير هو الأساس في تكوين الوسيط بين القطاع المنتج للريع والقطاعات الأخرى من خلال الإنفاق. فالعلاقة بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي تتحدد أساسا بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد الذي يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية وبذلك فإن الريع الخارجي وصفا للدولة الريعية والاقتصاد الريعي على السواء.

¹ Hossein Mahdavy, «Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran», in : M. A. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London New York: Oxford University Press, 1970), p. 429

² مايج شبيب أشمري، "تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 15، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص 03..

³ صالح ياسر، "ورقة سياسات: النظام الريعي والبناء الديمقراطي: الثنائية المستحيلة حالة العراق"، مؤسسة فريديش إربرت، بغداد، العراق، 2013، ص 4.

ومن أبرز السمات التي تتميز بها الاقتصاديات الريفية أو الدول التي تعتمد في اقتصادها على تصدير سلعة وحيدة وهي النفط تتمثل كما يلي :

- الربح الخارجي كمصدر أساسي للدخل.
- ضعف الإيرادات الضريبية ضمن هيكل إيرادات الدول.
- ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب.
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريفي.
- ضعف حلقات القطاع النفطي.
- الدور المتعاضم للدولة في الاقتصاد.
- توليد دخول ريفية مشتقة كنتيجة لإعادة تدوير الربح.

3- **الدراسات التجريبية:** إن الدراسات التي اهتمت بموضوع سلوك البحث عن الربح كثيرة، أهمها :

- **دراسة (Leamer et al (1999):** ركز على تأثير عائدات الموارد الطبيعية على اللامساواة في توزيع الدخل وقد توصلت إلى ان وفرة الموارد الطبيعية يمكن ان تؤدي إلى غياب المساواة كما أكد على ان استغلال الموارد لا يتطلب الكثير من رأس المال البشري، قوة العمل في الاقتصاديات الغنية بالموارد غير مهيأة لظهور صناعات كثيفة استخدام رأس المال البشري، وكنتيجة لذلك قد تشهد هذه الاقتصاديات اللامساواة الدخل لفترة أطول من الاقتصاديات فقيرة. الموارد ووفقا لـ **Gylfason & Zoega 2003** الاعتماد على الموارد يقود إلى كل من انخفاض النمو وتصاعد اللامساواة.
- **دراسة (1999) Leite & Weidmann** لعلاقة إحصائية قوية بين صادرات الدول من النفط نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي ومستوى الفساد لعينة تتكون من 72 دولة خلال سنة 1970 حيث أثبتت النتائج أن درجة اعتماد الفساد على وفرة الموارد الطبيعية ومدى تركيز السلطة البيروقراطية من جهة، وكذا آثار اكتشاف الموارد الطبيعية والسياسات المناهضة للفساد من جهة أخرى، تعتمد بشكل حاسم على مدى تنمية اقتصاد البلد¹.
- **دراسة أخرى (2010) Omgba** لعينة من الدول الإفريقية أظهرت وجود علاقة عكسية بين الربح النفطي ومراقبة الفساد، إلى جانب ذلك أكد² **Arezki & Brückner (2009)** باستخدام عينة مكونة من 31 بلد مصدر للنفط خلال (1992-2005) أن ربح النفط يزيد بشكل كبير ومعنوي درجة الفساد؛ مثال آخر حول حالة نيجيريا أين تم هدر الثروة النفطية بسبب الفساد وأشكال أخرى من سلوك البحث عن الربح في دراسة قدمها **Herbst & Olukoshi. (2004)**.

¹ C.Leite & J.Weidmann, Does Mother Nature Corrupt ? Natural Resources, Corruption And Economic Growth, IMF working paper 99/85, july 1999, pp1-34

² R.Arezki & M.Brückner, Oil Rents, Corruption And State Stability : Evidence From Panel Date Regressions IMF working paper 09/267, december 2009, pp 1-28.,

- لقد أشار (Sokoloff & Engerman (2000): أن وفرة الموارد تؤثر على بقاء اللامساواة من خلال تطور مؤسسات رديئة في هذا السياق، تميل النماذج السائدة في سلوك البحث عن الربح (إلى التركيز فقط على التنافس من أجل الحصول على كسب) جائزة (ثابت) دون الأخذ بعين الاعتبار آثار التوازن العام فنماذج نقمة الموارد الطبيعية غالبا ما تقف في تناقض عن طريق دمج إطار التوازن العام لمعالجة مسائل النمو الاقتصادي، ففي بعض النماذج تستخدم الحكومة القوة التعسفية لنقل الثروة من القطاع الخاص نحو القطاع العام بهدف تحقيق مصالح خاصة (1996) و (Tornell & Lane (1999) وفي حالة ارتفاع أسعار الموارد أو الاكتشاف الجديد على سبيل المثال يمكن للبلد ان يشهد المزيد من الارتفاع النسبي الملحوظ في هذه التحويلات، وبالتالي تباطؤ النمو.
- فئة أخرى من النماذج تستحضر آلية تحويل ريادة الأعمال، حيث تصبح ثروة الموارد نقمة من خلال تحويل موهبة المشاريع بعيدا عن خلق الثروة بالتصنيع ونحو سلوك البحث عن الربح¹ (Mehlum (2006) ، Torvik (2002)² إذن دور المؤسسات السياسية أمر أساسي لجميع نماذج سلوك البحث عن الربح (التبرج)، وفي مضمون نقمة الموارد على الأقل، تختلف توقعات هذه النماذج اعتمادا على مدى فعالية المؤسسات السياسية في منح السلوك الريعي أو العادلة في إعادة توزيع المكاسب بين مختلف القطاعات والأفراد³.
- دراسة Lisa Anderson أن الدول الموسومة بالريعية تكون عادة دولا تسلطية، ويرجع هذا الطابع الخارجي للإيرادات النفطية وعلى هذا الأساس، يمكن تفسير الطابع التسلطي لهذه الاقتصاديات بالنظر إلى ما في حيازتها من إمكانات مالية هائلة تمكنها من تمويل مؤسسات قمعية وعدم الاستجابة لمتطلبات الحوكمة الرشيدة⁴. ويمكن تلخيص آثار الموارد المتأتية من الخارج وخاصة تلك المتعلقة بصادرات النفط والغاز في ثلاثة آثار وهي أثر الضرائب وفي هذه الحالة عن توافر موارد مالية مهمة تمكن الحكومة من تخفيف العبء في لكن لا تجري في المقابل الاستجابة لطلبات المواطنين استجابة واسعة وأثر النفقات ويتمثل في ظهور طبقة من المستفيدين من الربح تقوم بإضعاف المؤسسات وتقليل الضغط للقيام بالإصلاحات أما الثر الأخير يتمثل في اثر تشكيل المجموعات بحيث يكون الحكومة أن تمنع نشوء مجموعات اجتماعية مستقلة عن الدولة واستعمل مفهوم الربح بما يحمله من معاني تتعلق بالسلوكات المشينة كالفساد والكسل ومقاومة التغيير لإظهار أو حتى للتنديد بإختلالات النظام الريعي⁵. وأصبح الربح مرد جميع المشكلات والإختلالات.

¹ Halvor Mehlum, "Institutions and the Resource curse", Economic Journal, vol 116; n508, 2006; PP1-20.

² Ragnar Torvik, "Learning by doing and the Dutch ", European Economic Review, n45, 2001, pp285-306.

³ Robert.T.Deacon & Ashwin Robe, Rent Seeking And The Resource Curse, paper prepared for edited volume on rent seeking, pp 9-10

⁴ Lisa Anderson, "The State in the Middle East and North Africa", Comparative Politics, vol 20, N01, 1987, P7.

⁵ Fatiha Talahite, "Réformes et transformtions économiques en Algérie", Rapport en vue de lobtention du diplôme d'habitation à diriger des recherches, Université Paris 13-Nord, UFR de Sciences économiques et de gestion, 2010 ; P59.

ثانيا: الإطار النظري للمرض الهولندي: إن ظاهرة المرض الهولندي هي ميزة البلدان المصدرة والمنتجة للمواد الأولية، حيث تتزايد وتنشأ في فترات الطفرات النفطية وهي فترات تتميز بتحقيق الدول النفطية لمداخيل قياسية ناتجة إما عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أو زيادة الكمية في مستوى الصادرات النفطية علما أن هناك تفاوت في مستوى ومدى إصابة كل بلد بأعراض هذا المرض وذلك حسب درجة ارتباط اقتصاد البلد بالقطاع النفطي.

وما المرض الهولندي إلا درس يجب فهمه وأخذه في الاعتبار أكثر من اللازم، فهو يعبر عن حالة اقتصاد الدول الريعانية أكثر مما يعبر عنه هوبرت في قمة الإنتاج . فكيف لليابان أو سويسرا البلدان الفقيرة من حيث الموارد تصل إلى تحقيق نمو اقتصادي يفوق ذلك لدى الأغنياء بالموارد الطبيعية الناضبة، وبالضبط البترولية كالجائر، روسيا.¹

1- مفهوم المرض الهولندي: إن مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار الغير المرغوب بها في القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 حيث تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال، والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماشاً في قطاع الصناعات التحويلية خاصة، فكانت المجلة البريطانية **The Economist** الصادرة في أحد أعدادها سنة 1977 هي أول من أطلق تسمية المرض الهولندي على هذه الأعراض التي ظهرت في الاقتصاد الهولندي، وهذا ما دفع العديد من الاقتصاديين حينها محاولة فهم هذه الظاهرة الغريبة التي تلخص في التأثيرات السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى وخاصة قطاع المنتجات الصناعية.²

إن تعبير المرض الهولندي، **syndrome hollandais**، أو **mal hollandais**، "dutch disease" أو كما تفسره بعض المراجع العربية بلعنة الموارد أو نقمة الموارد الطبيعية، رغم تعدد التسميات لكن المعنى واحد إذ تعرف "بأنها حالة انفجار **Boom** في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر أن زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع الغير تجارية وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية.³ وتعرف أيضا انعكاس للتأثير العكسي الناتج عن حالة توسع مفاجئة في قطاع الموارد الأولية أو ما يعرف بالقطاع الغير إنتاجي على القطاع الإنتاجي والممثل في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فالزيادات الكبيرة في العائد الناتجة عن القطاع الغير

¹ حاج بن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 115

² شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص: نفود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص12.

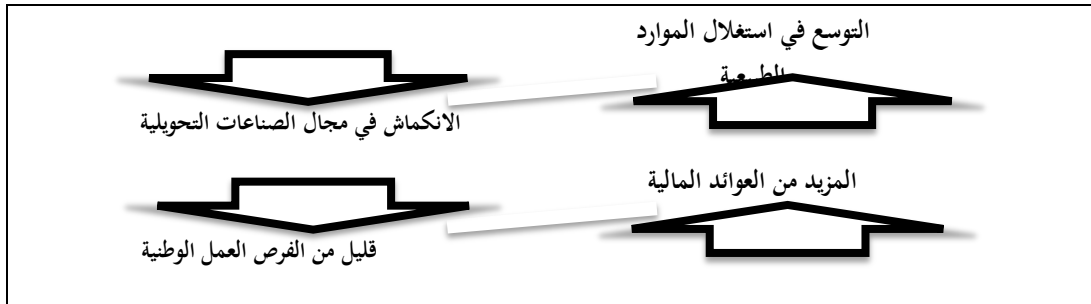
³ Marc-antoine adam, "la maladie hollandaise: une étude empirique appliquée a des pays en développement exportateurs de pétrole", université de montréal, 2003; p8.

إنتاجي، سيسبب في سوء التقدير لسعر الصرف الحقيقي.¹ وتعرف كذلك " بأنها الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الدخل والناجم عن ارتفاع موارد طبيعية ضخمة، أو الارتفاع الكبير لأسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية الموجودة سيؤدي على آثار وخيمة على القطاعات الإنتاجية وخاصة الأنشطة الزراعية والصناعية مما يؤدي إلى تدهورها وتراجع إنتاجها.²

وقدم صندوق النقد الدولي تعريف للظاهرة "هي مجموعة من الآثار الاقتصادية السلبية، التي تنشأ من حدوث زيادة الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز، فإذا كان هذا الإنفاق موجهًا أساسًا إلى سلع منتجة محليًا، يمكن أن ترتفع السلع المحلية وترتفع قيمة سعر الصرف، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال والعمالة إلى إنتاج سلع غير تجارية، وإلى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد غي النفطي.³

من خلال التعاريف تم التوصل إلى تعريف أشمل يوصف هذه الظاهرة المتمثل في العلاقة التي تربط بين التوسع في استغلال الموارد الطبيعية وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية، وهي نفس العلاقة التي تقضي إلى مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية، وربما مزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة في ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي تفقد مزاياها النسبية من جهة، ولا تكاد تصمد للمنافسة السعرية في أسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى. "والشكل الموالي يبرز توضيحًا أكثر لهذا التعريف المستخلص .

الشكل رقم (07): المعنى الأشمل لظاهرة المرض الهولندي.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على التعريفات السابقة.

¹ David Rudd, "An Empirical Analysis of Dutch Disease: Developing and Developed Countries" spring 1996, P 3.

² يوسف علي عبد، ميثم عبد الحميد، "تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 37، 2014، ص 40.

³ سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي "اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد"، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، أبريل، 2010، ص 13.

2- آثار ظاهرة المرض الهولندي على التوازنات الاقتصادية الكلية الكبرى: على أساس ما سبق فإن ظاهرة المرض الهولندي توضح أن اكتشاف مورد طبيعي غالباً ما يكون له تأثير سلبي على التنمية والتنافسية، ويمكن إبراز أهم آثار الناجم عن ازدهار صادرات المورد الطبيعي على التوازنات الاقتصادية الكلية المبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم(08): أثر المداخيل الضخمة لعائدات تصدير المحروقات على التوازنات الاقتصادية الكلية الكبرى لبلد ما.



Source : J.P.Angelier : Réflexions sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures. Conférence donnée à la faculté des sciences économiques et des sciences de gestion de l'université Mentouri /Constantine,2004 , p13

3- النماذج المفسرة للمرض الهولندي: تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي "Dutch Disease" لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات و أسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية خاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد غير أن من بين أهم النماذج المبتكرة يمكن حصرها في ثلاثة أعمال كانت السبابة والأكثر إقناعاً، ويمكن توضيح هذه النماذج بشكل من التفصيل في ما يلي:

أ- نموذج Gregory 1976: عالج الاقتصادي Gregory في نموذجه مستدلاً بأن الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع نسبي في القطاعات الاقتصادية و خاصة قطاع المنتجات الصناعية، حيث

اهتم بالتركيز على الاقتصاد الأسترالي بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم، حيث وضع Gregory نموذج وضع فيه أثر السعر المحلي على عرض الصادرات وطلب الواردات. ويمكن توضيح النموذج الذي وضعه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): الصادرات والواردات والأسعار النسبية لأستراليا.

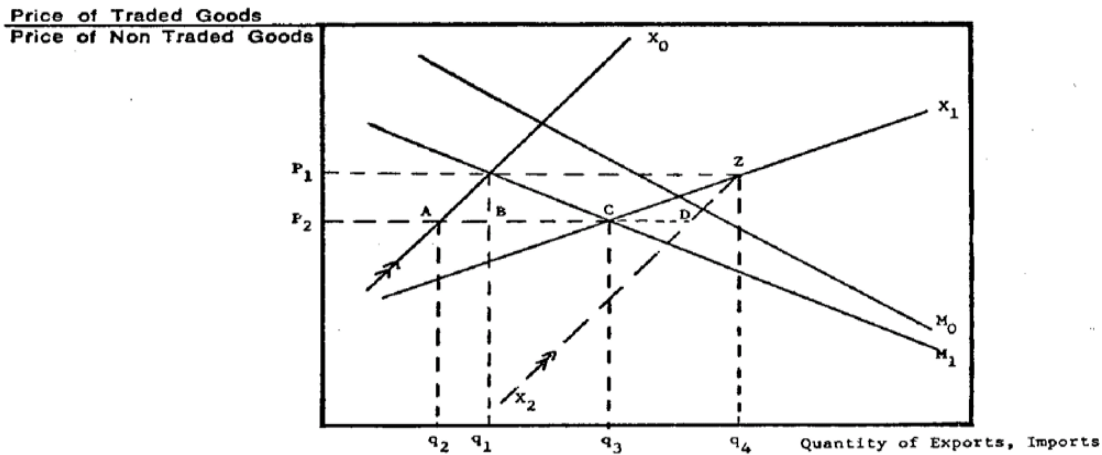


FIGURE 2
Exports, Imports and Relative Prices

Source:..Gregory,R..G," Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economics 20 Aout 1976 , P74..

من خلال الشكل المحور العمودي يمثل أسعار السلع المتداولة مقسوما على سعر السلع غير المتداولة (السلع المنتجة/السلع الغير منتجة). أما المحور الأفقي فيقيس كمية البضائع الأسترالية المصدرة والمستوردة من السلع. بالإضافة إلى ذلك فإن المستقيم (M) على الشكل يمثل الطلب على الواردات بالأسعار النسبية. في أي مجموعة معينة من الإحداثيات الحدة في المنحنى توضح ضعف مرونة الطلب على الواردات. كما يمثل المستقيم (M)، منحنى العرض التصديري. وانحدار المنحنى في أي مجموعة من الإحداثيات، يوضح قلة مرونة المعروض من الصادرات أما ما يسود في الميزان التجاري هو نسبة السعر P، في الكمية q في ظل ظروف التجارة الحرة وعليه فإن (X₁) يمثل منحنى العرض المعادن (الغير منتجة)، أما (X₀) فيمثل الصادرات التقليدية (المنتجة). يتضح من خلال الشكل أن تسجيل حالة مفاجئة في الجانب التصديري لقطاع المعادن (X₁) في تراجع الأسعار النسبية للسلع المتداولة على السلع الغير متداولة وعليه سينتقل السعر من P₁ إلى P₂ (سعر التوازي الجديد). هذا الانخفاض سعري سيكون له آثار واضحة على قطاع التصدير التقليدية حيث ستنخفض الكمية المنتجة من q₁ الى q₂ أي من النقطة B إلى النقطة A، بالإضافة ارتفاع الكميات المستوردة من السلع المطلوبة منتقلة من q₁ الى q₂ أي من النقطة B الى C

أما الفرضيات التي انطلق على أساسها Gregory لتوضيح نظريته فقد كانت تتمثل أساسا¹:

¹شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

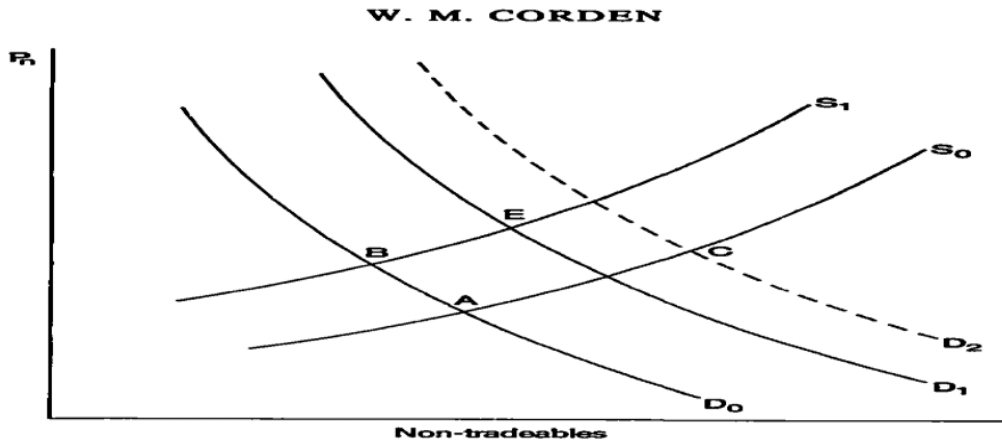
- ثبات محددات التبادل التجاري الدولي.
 - وحدات الصادرات و الواردات تم اختيارها على أساس أن كل وحدة صادرات تبادل بوحدة.
 - النموذج يلغي حركة رؤوس الأموال و يتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري.
 - الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية دون أن يكون للاقتصاد الأسترالي تأثيرا عليها ، وبالمقابل فإن السلع خارج التبادل التجاري الدولي يتحدد سعرها في السوق المحلي بتقابل كل من الطلب والعرض المحلي.
- و خلاصة ما توصل إليه **Gregory** هو أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية و المنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات و بالتالي إلى فائض في ميزان المدفوعات و ينجم عن هذا الفائض إما ، ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري ، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي.
- ب- نموذج **Corden 1984**: وضع **Corden** وضع نموذجا جديدا يشرح من خلاله ظاهرة المرض الهولندي و قد أطلق على هذا النموذج تسمية النموذج الأساسي **The Core Model** يهتم هذا النموذج بإبراز الآثار السلبية على القطاع الصناعي للدولة إثر حدوث صدمة خارجية من خلال الارتفاع المستمر لسعر الصرف الحقيقي ينطلق هذا النموذج من فرضيات تمثل أساسا في¹:
- وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات: القطاع المزدهر **(B) Booming Sector**: الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (المناجم والبترو)، القطاع المتأخر **(L) Lagging Sector**: يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها الطبيعية والذي يشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية والقطاع الفلاحي، قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري **(N) No Tradeble Sector**: هو ذلك القطاع الذي لا يكون فيه إنتاجه محل مبادلة خارجية ويتمثل خاصة في قطاع الخدمات ومختلف الأشياء التي يصعب إستردادها وتصديرها تتحدد الأسعار فيه محليا بتقابل كل من العرض و الطلب
 - . الأسعار **(B)** ، **(L)** في تكون مقيمة مع أسعار السوق العالمية.
 - الأسعار في **(N)** تكون مقيمة من خلال حركة العرض والطلب في السوق المحلي.
 - المخرجات على مستوى كل قطاع تنتج مجموعة من العوامل الخاصة للقطاع الخاص (الموارد الطبيعية)، رأس المال الخاص قصير الأجل (العمل ثابت) وهذا بواسطة عامل (العمل غير المؤهل) والتحويل على مستوى القطاعات لثلاثة.

¹ بملول لطيفة، "نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2012، ص87.

■ أسعار العوامل هي مرنة (من أجل الاستخدام التام) ومخزونان العوامل في الاقتصاد المحلي ثابتة وهذا ما يؤثر إلى عدم وجود تحولات عملية لرأس المال والعمل.

ويمكن توضيح عمل هذا النموذج في المخطط البياني الممثل في الشكل الموالي :

الشكل رقم (10): النموذج الأساسي Corden



Source: Corden, M., "Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation", Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, Nov.1984, P 361.

حيث يمثل المحور العمودي P_n أسعار N المرتبطة بأسعار L أما المحور الأفقي فهو يمثل السلع الغير تبادلية. أما المنحنيات فالمنحنى S يمثل العرض من القطاع غير قابلة للتداول N بينما منحنى الطلب فهو D والدال على الطلب على N وبأسعار مختلفة من N عند تساوي الإنفاق الدخل دائما.

وقد توصل Corden أن توسع القطاع المنتعش (المزدهر) والحلال التصنيع في اقتصاد صغير ومنفتح نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين بارزين وأساسيين في المدى القصير، و هما ¹: أثر الإنفاق Spending Effect و أثر تنقل عوامل الإنتاج Resource Movement Effect أو حركة الموارد.

➤ أثر الإنفاق Spending Effect : يحدث أثر النفقات بسبب ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع Booming Sector (B) وإذا ما تم إنفاق جزء من هذا الفائض من المداخيل سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين و إذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N موجبة أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري ، و هذا يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و زيادة الطلب على منتجات القطاع (N) . ينعكس هذا في المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من D_0 إلى D_1 و بالتالي ارتفاع الأسعار P_n و تحول الموارد من القطاعين Booming Sector (B)، Lagging Sector (L) لصالح القطاع No Tradeable Sector (N).

¹ عبد القادر دربال، دقيش مختار، "العللة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد، 2011، 11، ص 113.

➤ **أثر حركة الموارد Resource Movement Effect**. يؤدي إلى انتعاش القطاع B إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه ويترتب عنه تحول في اليد العاملة من طرف القطاعين L و N نحو القطاع B ويؤدي هذا التأثير حسب **Corden** إلى أثرين مهمين:

- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع المزدهر B يجعل إنتاج القطاع L ينخفض ويسمى هذا الأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي وهو مباشر لأن القطاع N لم يكن له دخل، وهذا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

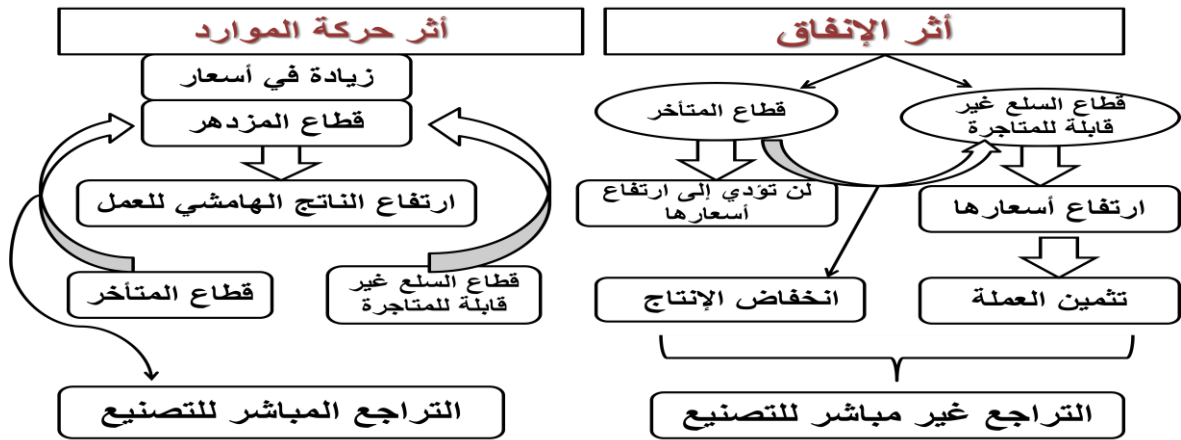
- كذلك هناك تحول لليد العاملة من القطاع N نحو القطاع المنتعش بسعر الصرف الحقيقي ثابت، وفي هذه الحالة يؤدي أثر الموارد على تحرك منحنى العرض من S_0 إلى S_1 (إنخفاض إنتاج القطاع N بسبب تحول نحو القطاع (B) وبالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري N يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات، ويظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى S_2 . ويتولد عن الجمع بين الأثرين تحول في اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع N وبالتالي ظهور ما يسمى بالأثر الغير مباشر لتراجع القطاع الصناعي والذي يكمل أثر تراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول العمل من القطاع المتأخر L نحو القطاع B.

وخلاصة ما توصل إليه نموذج **Corden** هو أن انتعاش قطاع الموارد الطبيعية هي الحالة التي لا يستخدم فيها هذا القطاع عامل إنتاج متحرك في باقي الاقتصاد وعليه فإن الأثر الوحيد الذي سينتج هو أثر الإنفاق كذلك الحالة التي يشمل فيها القطاع المتأخر L القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود قطاع فلاحي مصدر للخارج ستؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي و الفلاحي، فإن الأثر هو أثر حركة الموارد، وبالتالي يكمن فعالية وهيمنة كل أثر من الأثرين (النفقات وحركة الموارد) بالنسبة للأخر تعتمد على عدة متغيرات، ففعالية أثر النفقات تتوقف على مدى الميل لاستهلاك الخدمات في الاقتصاد ، وأما أثر حركة الموارد فإن تأثيره يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكثافة تتوقف استخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية فإذا كان قطاع الموارد الطبيعية يتميز مثلاً بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط ، ففي هذه الحالة فإن أثر النفقات سوف يهيمن على أثر حركة الموارد. والجمع بين الأثرين في اقتصاد سوف يؤدي إلى:

- ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.
- ارتفاع مخرجات القطاعات الغير مصدرة (البناء و الخدمات).
- انخفاض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية.
- تنخفض صادرات القطاع الصناعي.

والشكل التالي يلخص هذين الأثرين ناجمين من ازدهار قطاع المورد الطبيعي:

الشكل رقم (11): أثر مستخلص من نمو قطاع المزدهر



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نموذج Corden .

استخلاصاً لما سبق فإن تداخل الأثرين (أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد) يدفع إلى انتقال العمل من القطاع المتأخر (L) نحو قطاع السلع غير التجارية (N)، فيخلق أثر "التراجع غير المباشر للتصنيع" الذي يكمل أثر "التراجع المباشر للتصنيع" الناتج عن انتقال العمل من القطاع المتأخر (L) نحو القطاع المزدهر (B)، أين نلاحظ أن إنتاج قطاع السلع غير التجارية (N) يمكن أن يكون أكثر قوة أو أكثر ضعفاً مقارنة بما كان عليه في البداية، حيث أن تأثير إنتاج هذا القطاع غير مؤكد، فتأثير الإنفاق يميل إلى زيادة وتطوير إنتاج هذا القطاع، في حين أن تأثير حركة الموارد يميل إلى تخفيضه.

ت- نموذج أثر النقدي: قد بينت دراسة كل من Corden و Gregory، أن التوسع في القطاع المصدر للطاقة يؤدي في الحالة العامة إلى ارتفاع حقيقي في العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)، زيادة الإنتاج في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري و تراجع العمالة و الإنتاج في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، ويحدث هذا التحول في الاقتصاد من خلال أثرين مهمين هما أثر حركة الموارد و أثر النفقات. وبالإضافة إلى هذا التأثير على الاقتصاد الحقيقي، فإن لانتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية، في المدى القصير أثر نقدي هام "Monetary Effect" يؤثر أيضاً على سعر الصرف الحقيقي و من بين أهم الدراسات التي تناولت الأثر النقدي للمرض الاقتصادي الهولندي على قطاعات الاقتصاد الأخرى فنجد أعمال كل من الاقتصاديين S.Edwards (1985)، و Wjinbergen J.P. neary & S.Van (1986).

1) نموذج 1985 (Sébastien Edwards): فهذا النموذج الذي جاء به Edwards يشدد على آثار التغيرات في السعر التصديري للسلع الأساسية على خلق النقود والتضخم وقد تم اختيار الاقتصاد الكولومبي كعينة للدراسة، حيث يؤكد المصدرون أن التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية في كولومبيا يتم

تحديدها عن طريق تحركات أسعار البن العالمية، مؤكدين عواقب تغير سعر القهوة على خلق النقود ومعدلات التضخم. أما الفرضيات التي انطلق على أساسها **Edwards** لتوضيح نظريته فقد تمثلت أساساً في:

- اقتصاد صغير سائر في طريق النمو.
 - عدم وجود أسواق مالية محلية، وفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال
 - تكون الاقتصاد من جانبين نقدي وحقيقي.
- ❖ **الجانب النقدي:** عبر عنه **S.Edwards** بكل من الطلب و عرض النقود في الاقتصاد في المعادلات التالية:

• تتمثل معادلة عرض النقود $M_T = \alpha \sum_{t=0}^T DR_t$.

M_t : معدل نمو عرض النقود DCR_t : معدل نمو القروض المحلية المقدمة للاقتصاد. R_t : الاحتياطات الأجنبية معبر عنها بالعملة المحلية.

تبين معادلة عرض النقود أن الاقتصاد يعتمد على كل من احتياطات الصرف المتراكمة لدى البنك المركزي والقروض الممنوحة للاقتصاد، فزيادة R_t تعني زيادة في عرض النقود المحلية كما أن ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد يزيد في نمو الكتلة النقدية لأن معظم الدول النامية تلجأ إلى آلية خلق النقود من خلال مضاعفة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد كأهم مصدر لتمويل النفقات الحكومية.

• تتمثل معادلة طلب على النقود $M^d_t = \sigma Y_t + P_t$

P_t : معدل النمو في المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم في الاقتصاد. Y_t : الدخل الحقيقي.

إن الطلب على النقود يعتبر دالة لمستوى الدخل الحقيقي، حيث أن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات

❖ **الجانب الحقيقي للاقتصاد:** مثله بمعادلة الدخل الحقيقي.

$$Y_t = g\rho[P_t^{*c} - P^*_{Tt}]$$

g : معدل نمو المخرجات (الإنتاج) في المدى الطويل

P_t^{*c} : أسعار السلع المصدرة بالعملة الأجنبية معبر عنها بما يعادلها من العملة المحلية.

P^*_{Tt} : معدل التغير في أسعار الصادرات معبر عنها بالعملة الأجنبية.

تبين معادلة الطلب على أن التغير في الأسعار الحقيقية للسلع المصدرة $[P_t^{*c} - P^*_{Tt}]$ يؤدي إلى تغير في الدخل الحقيقي في المدى الطويل، و هذا يعني أن لتغير أسعار السلع المصدرة تأثير على عائدات البلد. أما سعر الصرف الحقيقي فيعرف على أنه السعر النسبي للسلع الغير القابلة للتبادل التجاري إلى سعر سلع التبادل التجاري.

وخلاصة ما توصل **Edwards** من خلال نموذجيه في الجانب النقدي إلى أن ارتفاع أسعار السلع المصدرة للخارج و ما يرافقها من ارتفاع في الدخل الحقيقي و في أسعار السلع الغير متاجر بها سوف يؤثر في كل من الطلب و عرض النقود(زيادة الدخل الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود) و حدوث هذا الارتفاع في الطلب على النقود كنتيجة لانتعاش القطاع المصدر، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الأسعار المحلية و يحدث هذا في الحالة التي لا يتغير فيها عرض النقود بعد الانتعاش و بالتالي فإن التوازن النقدي يتحقق فقط إما بانخفاض المستوى العام للأسعار أو بتراجع في الدخل الحقيقي، أما أثر نقدي الثاني يخص عرض النقود فإن انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات و بالتالي زيادة تراكم الاحتياطات الأجنبية و إذا تم تحويل هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية فإن هذا سوف يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية و زيادة عرض النقود، و في هذه الحالة فإن الأثر النهائي على الاقتصاد يكون ارتفاع الأسعار المحلية و التضخم و يؤدي بدوره هذا الارتفاع في الأسعار إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير. أما بالنسبة لتأثير توسع القطاع المصدر على الاقتصاد الحقيقي فإن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي و زيادة في الطلب على مخرجات القطاع الغير مصدر، و بدوره يؤدي هذا الفائض في الطلب إلى ارتفاع في الأسعار النسبية للسلع خارج التبادل التجاري، و يحدث هذا بفعل أثر النفقات.

(2) نموذج J.P. Neary & S.Van Wijnbergen 1986: يوضح نموذج الاقتصاديان من خلال معالجة الأثر

النقدي لانتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد وذلك من خلال دمج الجانب الجانب الحقيقي للاقتصاد والذي تم تمثيله بالتوازن في سوق السلع الغير قابلة للتبادل التجاري جانبا نقديا يتمثل في سوق النقود فبالنسبة للجانب الحقيقي فإن تأثير الانتعاش ينتقل للاقتصاد بواسطة أثري حركة الموارد و النفقات أما في الجانب النقدي فيرتفع الطلب على النقود نتيجة زيادة الدخل الحقيقي.

و قد توصل هذان الاقتصاديان أنه في إطار اقتصاد مفتوح و مهما كانت طبيعة نظام الصرف المطبق فإن الأثر النقدي (أثر السيولة) يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، مما يضعف تنافسية القطاع المصدر، و في حالة نظام الصرف الثابت فإن الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف يصاحبه انخفاض في المستوى العام للأسعار، أما في حالة نظام الصرف المرن فيصحب ارتفاع الصرف الحقيقي نمو في معدل التضخم.

توضح النماذج المذكورة سلفا أن الآثار الحقيقية للمرض الهولندي (أثري حركة الموارد و النفقات) أو الآثار النقدية (زيادة الطلب و العرض على النقود) كلها تفضي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و عجز في النشاط الإنتاجي الصناعي بالذات و ضعف تنافسية صادرات المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية و ميل المستهلك المحلي نحو الواردات التي تصبح أقل سعرا.

ثالثا: تشخيص أعراض المرض الهولندي لاقتصاد الجزائري.

إن الاقتصاد الجزائري واحد من اقتصاديات النفطية، يمثل قطاع المحروقات حتى اليوم أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بأكثر من 50%، كما يمثل نسبة تتراوح ما بين 95% و 98% من عائدات الدولة من العملة الصعبة، كما أن ما بين 60% و 70% من موارد ميزانية الدولة تأتي من الجباية النفطية، فبرامج التنمية في الاقتصاد الجزائري تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع أسعارها دوليا؛ كل هذا أدى إلى زيادة الاستهلاك الاستيرادي، والسعي وراء زيادة إنتاج المحروقات، ورفع الصادرات لزيادة المداخيل، مما أدى الهيكل الاقتصادي من اقتصاد يقوم على أنشطة متنوعة نسبيا إلى هيكل اقتصادي أحادي التصدير "Mono-Exportateur"، ويكاد يكون أحادي المنتج "Mono-Producteur"، يعتمد كلياً على نمو قطاع المحروقات والجباية البترولية، ويقلل في المقابل الاعتماد على نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى والجباية العادية من مختلف المصادر.

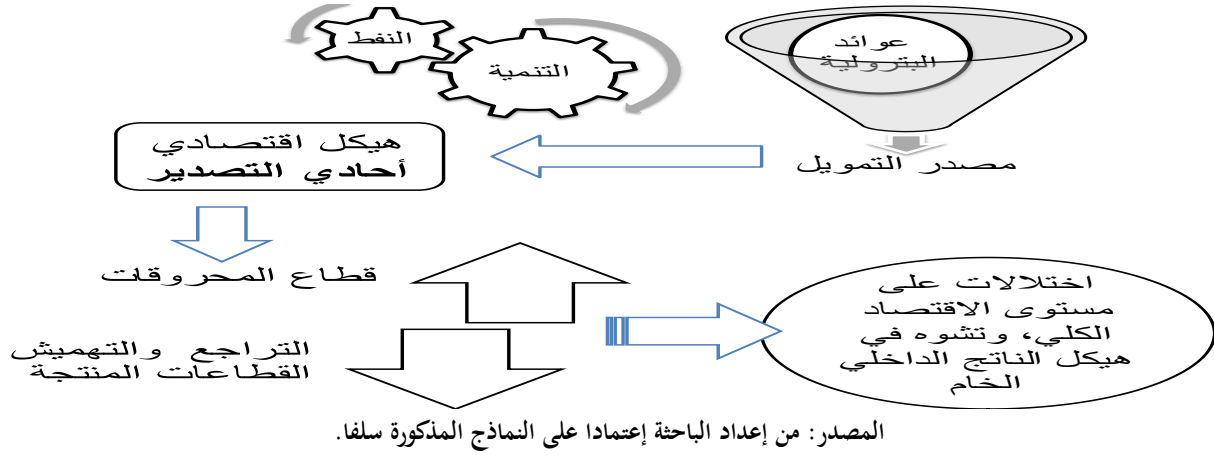
كما أن ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا، يؤدي إلى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، ثم التحلي عنهما تدريجيا.

بالنظر إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالموارد الطبيعي -المحروقات-، واعتماده الكلي على إيرادات النفطية، إلا أن هذا المورد تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية في الاقتصاد مثل إنتاجية العمل ورأس المال فأهميتهما محدودة وهامشية، فهو إذن "اقتصاد توسعي" (Economie expansive) يبحث عن زيادة الصادرات، أكثر مما هو "اقتصاد مكثف قوي" (Economie extensive)¹.

والشكل الموالي يشرح كيف أدى اعتماد الدولة الجزائرية في تمويلها للاستراتيجيات المطبقة على عوائد البترولية إذ كنت تنظر إلى هذا القطاع على أنه فرصة تاريخية للمساهمة في الخروج من حالة التخلف، فاعتبرت النفط كمحرك للتنمية، وفي الوقت الذي كان ينتظر منه أن يحصن النظام الإنتاجي إلى أن يبلغ أشده، حظي بأولوية في السياسات التنموية الوطنية، واحتكر على النصيب الأوفر من الامتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية. ما أدى إلى ظهور هيكل اقتصادي أحادي التصدير ويكاد يكون أحادي المنتج، يعتمد كلياً على نمو قطاع المحروقات والجباية البترولية، ويقلل في المقابل الاعتماد على نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى والجباية العادية من مختلف المصادر، وهذا ليس بالنظر إلى الوزن الثقيل لقطاع المحروقات في تشكيل الناتج الداخلي الإجمالي فحسب، بل أيضا بالنظر إلى تراجع وتهميش القطاعات المنتجة خاصة الزراعة والصناعة، ما افرز عن ظهور اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، وتشوه في هيكل الناتج الداخلي الخام.

¹ Ammar BELHIMER , "La dette extérieure de l'Algérie", casba Edition , Alger,1998, p08.

الشكل رقم(12): آثار اعتماد على عوائد البترولية في تمويل الاقتصاد.



وعلى أساس نظرية المرض الاقتصادي الهولندي التي تعبر عن انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج وصادرات القطاع الصناعي وارتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة (الخدمات، الأشغال العمومية والبناء) وضعف المؤسسات والفساد ومن خلال هذا العنصر سيتم معرفة وجود أو غياب المرض الهولندي من خلال مطابقة هذه أعراض الاقتصاد الجزائري :

1- ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري: إن العلاقة بين الموارد الطبيعية مع باقي الاقتصاد ونسبة السعر الحقيقي للصرف، كانت موضوع دراسات عديدة في الأدبيات الاقتصادية التي تعالج ظاهرة العلة الهولندية. ومعظم الدراسات تعرف سعر الصرف الحقيقي بالنظر إلى مكوناته الأساسية إلى جانب سعر الموارد الطبيعية نجد عامل ارتفاع الدخل الدائم، النفقات على السلع الغير تبادلية، ارتفاع في تدفق رؤوس الأموال بالإضافة إلى عوامل أخرى التي يتم إدماجها في حساب سعر الصرف الحقيقي. ويتأثر هذا السعر بكل ما يحدث في الاقتصاد من اختلالات، ما يستوجب التفرقة بين النسبة التوازنية والتباين عن هذه النسبة من بلد لآخر، تبعا لهيكل الاقتصاد. ففي الجزائر وبالإضافة إلى ارتباط هذا السعر بسعر المحروقات وبالإنتاج فإن النفقات الحكومية تشكل عامل أساسي ضمن الحساب، وهذا ناتج عن تبعية القطاع للدولة. وعليه فإن السلوك الاستهلاكي للدولة سيؤثر بشكل واضح على سير السعر التوازني. كما يلعب انفتاح البلد على المبادلات الخارجية أثرا بالغا على سعر الصرف الحقيقي، فكلما البلد منغلق أمام التجارة الدولية كلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي لان العراقيل المفروضة على السلع المستوردة تجعل من سعرها مرتفعا، الشيء الذي يوجه الاستهلاك وبالتالي عوامل الإنتاج نحو القطاع الغير تبادلي، ومن هنا يرتفع مستوى سعر الصرف الحقيقي، والعكس صحيح.

الجدول(06): يوضح تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة (1980-2016).

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
س. ص	313.4	374.	363.	381.4	415.5	447.5	413.1	365.5	301.9	258.8
ف. ح	3	58	62	2	2	3	9	9	7	2
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
س. ص	218.8	130.	134.	160.8	138.8	116.4	118.7	128.1	134.4	124.2
ف. ح	8	58	01	8	8	1	5	7	4	6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
س. ص	118.1	122.	113.	102.0	102.3	97.80	97.64	96.40	100.6	99.53
ف. ح	9	09	33	2	9				6	
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
س. ص	100	99.4	104.	103.2	105.4	100.8	99.38			
ف. ح	2	82	9	0	6					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

عرف سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري تغيرات كبيرة تراوحت بين الارتفاع والانخفاض وأدى الارتفاع الكبير لسعر صرف الدولار في النصف الأول من سنة 1980 إلى ارتفاع محسوس في القيمة الحقيقية للدينار الجزائري (حوالي 50% خلال الفترة 1980-1985) وهو ما أثر سلبًا في تنافسية الصادرات خارج المحروقات وحفز الواردات¹. في سنة 1994 و ضعت السلطات برنامجًا للتعديل كان يهدف إلى تصحيح الارتفاع الحقيقي في سعر صرف الدينار الجزائري، الذي تم تخفيض قيمته على مرحلتين بين أبريل وسبتمبر 1994 ارتفع الهامش بين سعر الصرف في السوق الموازي و السوق الرسمي بأكثر من 200% في هذه قد كانت سياسة الصرف في هذه المرحلة ترمي إلى المحافظة على استقرار صرف الدينار لأن الهدف الرئيسي من نظام الصرف هذا هو تجنب التأثيرات السلبية لارتفاع الصرف الحقيقي و احتواء التضخم من خلال التنسيق مع السياسة النقدية، في سنة 1995 تم تنفيذ نظام تعويم محكوم من خلال تحديد جلسات بين بنك الجزائر والبنوك التجارية، أنشئ سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بجرية لصالح زبائنها كما تم إلغاء نظام الحصص المحدودة و قد ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري بين سنتي 1995 و1998 بأكثر من 20% تليها انخفاض 13% بين سنتي 1998 و2001². تواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرًا منذ أوائل سنة 2002، وفي سنة 2003 قام البنك الجزائري بتخفيض قيمة الدينار الجزائري

¹ سي محمد فايزة، "اختلال سعر الصرف الحقيقي -فعالية سعر الصرف الموازي-دراسة قياسية لحالة الجزائر(1974-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي بنكي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2014-2015، ص 87.

² خالد منه، "انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الربيعية الجزائر مثلًا"، مجلة عمران، العدد 2016، ص 18، ص 142.

بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% هذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية وبسبب ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في النصف الثاني من سنة 2003 من اجل إعادة تنظيم سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه السابق في نهاية سنة 2002¹. وما بين سنتي 2002 و 2003 انخفض سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 17%. وفي سنة 2005 اتخذ بنك الجزائر سياسة التعويم الموجه للدينار مقابل العملات الأجنبية كما قام البنك بتثبيت سعر الصرف في السداسي الثاني من سنة 2008 في ظرف شهدت فيه أكبر اقتصاديات الدول تقلبات جد هامة في عملاتها المحلية². وفي سنة 2009 بدأ الدينار الجزائري يفقد قيمته تدريجيا، لينتقل من 64.6 دينار مقابل دولار واحد خلال 2008 إلى 72.65 سنة 2009.

ولكن منذ أزمة انهيار أسعار البترول الأخيرة وهبوط مداخل البلاد بأكثر من النصف، قامت السلطات بإجراء تخفيض كبير في سعر الصرف بتاريخ 17 أوت 2015، حيث انخفض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الدولار والأورو عند 105 دج و 117 دج على الترتيب وكان مبرر السلطات من وراء هذا التخفيض هو كبح نمو المفرط في الواردات التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات مابين سنتي 2000 و 2013، وفي سنة 2014 تراجع سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 80.56 دج لكل دولار ليصل إلى 110.19 دج لكل دولار في 22 ماي 2016، انخفاض بلغ 36.38%. كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو وأسعار النفط خلال الفترة (2001-2016).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدينار مقابل الدولار	77.26	79.68	77.36	72.06	73.36	72.64	69.36	64.65
الدينار مقابل الأورو	69.2	75.35	87.46	89.64	91.3	91.24	94.99	94.86
سعر البرميل	23.12	24.36	28.2	36.05	50.59	61	69.04	94.04
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
الدينار مقابل الدولار	72.40	74.40	72.85	75.55	79.38	80.56	102.93	110.19
الدينار مقابل الأورو	101.29	99.19	102.20	102.16	105.43	106.90	114.56	123.6
سعر البترول	60.86	77.38	107.46	109.45	105.45	96.29	49.49	40.68

المصدر: اعتمادا على إحصائيات متنوعة من بنك الجزائر، www.dollarpricetoday.com/algeria/، www.opec.com

¹ koranchelian Taline., "The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience," IMF , Working Paper 05/135, International Monetary Fund., 2005 , P.45.

² سي محمد فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

من خلال الجدول توضح الأرقام أن هناك علاقة طردية بين سعر البترول وقيمة الدينار الجزائري منذ سنة 2014، أي أنه كلما إنخفض سعر برميل النفط، كلما أعقبه تخفيض أكثر في قيمة الدينار، في محاولة من الدولة رفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية، أما في السوق السوداء فقد تجاوزت قيمة الدينار بشكل كبير مقارنة بالسعر الرسمي مقابل أهم العملات الأجنبية، حيث بلغ سعر صرف الدينار 181.5 دج لكل واحد أورو في 07 جويلية 2016 كما هو مبين في الجدول:

العملة	الرمز	سعر الشراء	سعر البيع
الأورو	EUR	181.50	180.
الدولار الأمريكي	USD	164.	.163
الجنيه الأسترليني	GBP	212	210
الدولار الكندي	CAD	125	124
الدينار التونسي	TND	78	76
الليرة التركية	TRY	55	53
الدرهم الإماراتي	AED	44	42
الريال السعودي	SAR	43	42
اليوان الصيني	CNY	24	22

المصدر: موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، آخر تحديث 07 جويلية 2016 ، على الموقع الإلكتروني:

<http://iqtissad.blogspot.com/p/oil-price.html>

ومن بين الدراسات التي تناولت محددات سعر الصرف الدينار الجزائري، دراسة صندوق النقد الدولي سنة 2008 تتعلق بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني ، فقد تبين أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يرتفع مع ارتفاع أسعار البترول ، و أن زيادة قدرها 1% البترول الحقيقية تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بحوالي 0.3%¹. ودراسة Koranchelian سنة 2005 حيث توصل إلى أن سعر البترول يعتبر من بين محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري و يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و هذا الارتباط بين سعر البترول و سعر الصرف الحقيقي يدعم إلى حد كبير فرضية المرض الاقتصادي الهولندي في الجزائر.

2- تراجع قطاعات الصناعة و الفلاحة وتوسع قطاع الخدمات: يؤدي المرض الاقتصادي الهولندي إلى تراجع قطاعات سلع التبادل التجاري خارج قطاع الموارد الطبيعية، أي تراجع كل من القطاع الصناعي و القطاع الفلاحي هذا بالإضافة إلى عدد من التأثيرات السلبية، بالنسبة إلى الجزائر كانت واضحة فمعظم المؤشرات

¹ IMF, (2008), "Algeria: Algeria: Selected Issues", IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International Monetary Fund Washington, D.C.

تدل على تراجع مساهمة قطاعي الصناعة و الفلاحة في الإنتاج الوطني و في الصادرات على عكس قطاع الخدماتي . وهذا ماسيتم توضيحه كالآتي:

3- الجدول رقم(08): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(1970-2014).

السنوات	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2014-2000
قطاع الفلاحة	8.83	9.87	10	13.15
قطاع الصناعة	12.97	12.94	10.88	9.14
قطاع الخدمات	39.84	38.04	39.04	50.17

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات ONS

- قطاع الصناعة: مع بداية سنة 1970 تبنت الجزائر إستراتيجية صناعية أدت إلى تطور سريع في القطاع الصناعي حيث سجل ارتفاعا بنسبة 12.97% خلال الفترة (1970-1979)، بالإضافة إلى تركيز السلطات لمعظم الاستثمارات فقد استفاد القطاع الصناعي من استثمارات ففي المخطط الرباعي الأول (1970-1974) تم توجيه 54% من مجموع الاستثمارات العمومية كما ارتفعت نسبة الاستثمارات العمومية الموجهة للقطاع الصناعي في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) إلى 56%، كذلك الصناعات الخفيفة هي الأخرى نالت حصة كبيرة من الاستثمارات العام 36.2% سنة 1975 هذا بسبب اعتماد الجزائر لنموذج الصناعات المصنعة و رغبتها في تكوين قاعدة صناعية سميت "باقتصاد التصنيع انطلاقا من الموارد الطبيعية"، مع بداية 1980 أصبح القطاع الصناعي الجزائري يغطي أنشطة متنوعة و أصبح القطاع العام الصناعي يوظف أكثر من 60% من اليد العاملة و يساهم بحوالي 65% في الناتج الداخلي الخام كما كان لصناعات الثقيلة دور مهم في دعم القطاع الصناعي الجزائري ففي سنة 1988 تجاوز إنتاج هذا القطاع 25 مليار دينار منها 12 مليار كقيمة مضافة و وصلت مساهمته في الصادرات خارج المحروقات 74%، وعرف مؤشر الإنتاج الصناعي نموا قدره 36% خلال ثلاثة سنوات حيث انتقلت قيمته من 147.1 سنة 1980 إلى 273.4 سنة 1983، أما معدل النمو المتوسط في القطاع الصناعي عامة فقد كان في حدود في الفترة (1980-1889) سجل 12.94% بالرغم من تراجع أسعار البترول (الصدمة البترولية 1986) فقد استمر القطاع الصناعي في تحقيق معدلات نمو جيدة بسبب استمرار التأثير الإيجابي للصناعة الكثيفة لسنوات السبعينات على مجمل الأنشطة الصناعية في الجزائر. غير أنه مع بداية التسعينات واجه القطاع الصناعي الجزائري مشكلتين أساسيتين وهما: انخفاض إيرادات الدولة و تقلص حجم الواردات أدى إلى انخفاض مدخلات القطاع الصناعي المحلي، اعتماد الجزائر سياسة تحرير الاقتصاد و تحرير التجارة الخارجية أدت إلى تعرض القطاع الصناعي لمنافسة أجنبية قوية بالإضافة إلى العامل التقني و التأثيرات على قائمة المنتجات التي

انتهت لكونها قديمة و غير تنافسية مما اعتبر عائقا ليس فقط لتنمية الصناعة ولكن أيضا لوجود المؤسسات ، و النتيجة كانت تراجع عام في القطاع الصناعي الجزائري و انخفاض حاد في نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-1999) بـ 10.88%، ومع بداية الألفية عرف القطاع معدلات نمو متدنية حيث بلغت مساهمته 7.5% سنة 2000، ثم ارتفعت سنة 2001 و 2002 بنسبة 8% و 8.1% على التوالي، إلا أنها بدأت بالتراجع خلال الفترة 2003 و 2008، حيث بلغت 7.3% سنة 2003 ثم تراجعت إلى 6.8% سنة 2004 إلى أنها وصلت إلى 5% سنة 2008، وبالرغم من ارتفاعها سنة 2009 إلى 6.2% (تراجع قطاع المحروقات)، إلا أنها تراجعت خلال سنتي 2010 و 2011 حيث بلغت 4.8% سنة 2012 وبلغت نسبة 5.2% مع سنة 2014، وذلك على الرغم من تبني سياسة مالية توسعية تنموية تتمثل في برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين والبرنامج الحماسي المعتمد خلال الفترة (2010-2014) لكن نسبة مساهمة القطاع في المتوسط بلغت 9.14%.

- **قطاع الفلاحة:** عرف القطاع الفلاحي تراجعا مع بداية السبعينات فالاستثمارات العامة المخصصة للقطاع الفلاحي عرفت انخفاضا تدريجيا في سنة 1974 بـ 7.7% من الاستثمارات العامة لتتخفف هذه النسبة إلى 3.1% سنة 1978 رغم تطبيق إصلاح الثورة الزراعية سنة 1971 إلا أن القطاع الفلاحي بقي منخفضا وهذا راجع إلى تركيز السلطات لمعظم الاستثمارات و الجهود لصالح قطاعي الصناعة و المحروقات أدى إلى إهمال للقطاع الفلاحي وتراجع أدائه بشكل كبير خلال هذه الفترة (1970-1979) حيث سجل نسبة مساهمته في الناتج المحلي 8.83%، إن مساهمة قطاع الفلاحة في الإنتاج بقيت جد ضعيفة ومستقرة عند مستويات منخفضة إذا ما قورنت بإمكانيات البلد الزراعية، حيث لم تتعد نسبة مساهمته 987% إلى 10% في الفترتين (1980-1989)، (1990-1999)، مع بداية الألفية عرف القطاع تحسنا معدلات نموه الإيجابية خلال الفترة 2000-2004 والتي بلغ متوسطها 10.08%، ويعوز هذه النسبة إلى تطبيق برنامج المخطط الوطني لدعم الفلاحة خلال الفترة 2000-2004، بالإضافة إلى المبالغ التي خصصت لهذا القطاع والتي قدرت 110 مليار دينار جزائري في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، وفي ذات السياق خصص لهذا القطاع أزيد من 6312 هذه الفترة إلى تقهقر مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات (2001، 2002، 2003)، بينما عرفت 2005-2009 تراجع في مساهمة هذا القطاع حيث بلغ متوسط الفترة نسبة 8.26% أي تراجع 18.08% وبالرغم من تخصيص ما يقارب 300 مليار دج في إطار برنامج التكميلي لدعم النمو ولتحسن وضعية القطاع خصص نحو 1000 مليار دج في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014، حيث بلغت نسبة المساهمة في المتوسط 13.15%.

- **قطاع الخدمات :** مساهمة قطاع الخدمات فقد كانت شبه مستقرة حيث تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 39% خلال الفترات (1970-1999)، وبلغت نسبة مساهمته 32.9% و 35.5%

36.3%، مع بداية السنوات (2000 و2001 و2002)، ثم تراجعت نسبة المساهمة إلى 34.32%، 33.43% و30.43%، 29.5 خلال السنوات (2003 و2004 و2005 و2006)، وشهد القطاع خلال سنة 2008 انخفاضا قدرت نسبة مساهمته بـ30.69% بسبب الأزمة المالية العالمية، وشهد ارتفاع ملحوظا قدر حوالي 41.54% و43.37% خلال سنتي 2013 و2014، بالمقارنة مع الفترات فنجد الفترة (2010-2014) أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 50.17% وذلك نتيجة للتسارع القوي الذي عرفته الجزائر في تنمية قطاع الخدمات والتي تشمل خدمات التجارة والنقل والهيئات العمومية.

من خلال التحليل نستخلص أن تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري واضحاً، حيث تظهر أعراضه من خلال التقسيم الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات المزدهر (قطاع المحروقات) وقطاع السلع التجارية (الصناعة والزراعة) وقطاع السلع الغير التجارية، وهذا بتراجع مساهمة سلع التبادل التجاري في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بزيادة وتوسع القطاعات خارج التبادل التجاري، غير أن هذا التأثير لم يكن من خلال تأثير سعر الصرف الحقيقي بالدرجة الأولى وهذا راجع تدخل الدولة حالها حال الدول المصدرة للبتروول هي المسيطر والمتحكم في هذا القطاع فهي تلعب دور المستثمر والمنظم وكذلك الموزع للمداخيل البترولية، وهنا تكمن المفارقة بين الاقتصاد الوطني ونموذج المرض الهولندي في تامين العملة الوطنية، وهذا راجع إلى كون الإجراءات الإدارية لا تفضل تامين العملة، لأن السلطات لا تسمح للعملة الوطنية أن ترتفع للمحافظة على التوازنات.

وبالنظر لدور الدولة في الاقتصاد نجدها تأخذ دور المقاول الأساسي في الاقتصاديات النفطية، كما هو الحال لطبيعة تدخل الدولة الجزائرية، وهذا قبل وبعد التوجه إلى اقتصاد السوق، نظرا إلى الوقت الذي برزت فيه أعراض العلة الهولندية بالاقتصاد الوطني، والقرار الذي اتخذته الدولة في نهاية الثمانينيات، بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كحل مختار من طرفها للخروج من الأزمة آنذاك، كان السبب الذي أدى إلى استمرار ملامح ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد، فقد كان منتظرا من الدولة الجزائرية بعودتها إلى الواجهة الاقتصادية في الألفية الثالثة، أن تغير من طبيعة تدخلها وتعمل على توجيه الاقتصاد بما يخدم السوق الوطني، ويعالج الاقتصاد من الظاهرة، وهو ما لم تنجزه الدولة بسبب ارتباطها الدائم بقطاع المحروقات. فالفوائض البترولية عملت على توجيه السياسة التنموية للدولة الجزائرية، حيث أدت إلى تبني الحكومة لبرامج تنمية كبيرة اشتملت على معدلات إنفاق عام مرتفعة، تهدف إلى توفير خدمات عامة بدون مقابل، فكان نتيجة ذلك أن عمقت من أعراض الظاهرة في الاقتصاد وغيرت مساره إلى جانب أو تفسير سياسي.

إن ظاهرة المرض الهولندي لن تختفي آليا، أو بمجرد تبني بعض الحلول السهلة، كتوظيف الأموال في الخارج كما هو الحال بالنسبة للدولة الجزائرية، أو من خلال زيادة ومراقبة الإنفاق في القطاعات المولدة للوفورات الخارجية (خاصة المتعلقة بقطاع الخدمات)، أو باللجوء إلى الاستثمار المباشر الأجنبي، إنما يستدعي الموقف تصورا استراتيجيا للسياسة الاقتصادية، يستند على إدكاء دور الدولة الاقتصادي والسياسي في ضبط الأمور على

مستويات مختلفة، ولن يكون كذلك إذا لم يتم تجاوز "النظام الربيعي" برمته، وإحلاله بنظام يعطي للعمل المنتج مكانة محورية في المجتمع، ويكون ذلك بإتباع نمط من "الموجبات غير الاقتصادية".

رابعاً: آليات مواجهة آثار المرض الهولندي: إن إدارة إيرادات النفط الضخمة والمتقلبة يمثل تحدياً رئيسياً بالنسبة للدول المصدرة للنفط، وذلك لتجنب آثار ظاهرة المرض الهولندي ولعنة الموارد، ويمثل دعم الأسس المالية واحداً من التحديات الرئيسية في سبيل تحقيق ذلك، من خلال خفض الإنفاق الجاري وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي، والتقليل من اعتماد الإنفاق على إيرادات النفط، وكذا تنسيق السياسة النقدية المتصلة بسعر الصرف، وفيما يلي أهم الآليات في مواجهة آثار المرض الهولندي¹:

1- إدارة سعر الصرف الثابت: يمثل اعتماد سعر صرف ثابت طريقة فعالة للحيلولة دون ارتفاع القيمة الاسمية للعملة والذي يمكن أن يقوض قدرة السلع غير النفطية التجارية على المنافسة²، حيث لا يوجد تبرير اقتصادي لأسعار الصرف المرنة، تيسر تحقيق سياسة نقدية فعالة، إذ أن الوظيفة الأساسية لأسعار الصرف المرنة هو الدور الذي تلعبه في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات في الأجل القصير، وتخصيص الموارد في الأجل الطويل، ونظراً إلى أن صادرات البلدان المنتجة للنفط لا تحددها الأسعار المحلية فلا يكون هناك جدوى لاعتماد سعر صرف مرّن.

2- فرض قيود تجارية وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات: تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع التجارية غير النفطية (السلع القابلة للتبادل) من التأثيرات السلبية المحتملة للمرض الهولندي (خاصة من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) من خلال فرض قيود تجارية وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة مقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية، و من شأن هذا الإجراء أن يقلل من تنافسيتها أمام المنتجات المحلية. إلا أن فرض حصص على واردات بعض السلع القابلة للتبادل التجاري فقط دون غيرها يترتب عليه تركيز كل التأثير العكسي للارتفاع الحقيقي لسعر الصرف على ربحية الصناعات التي لم تفرض حصص على المنتجات المنافسة لها، ويكمن البديل عن هذه السياسة، إما بإلغاء كلياً حصص الواردات و تعويضها بالرسوم على السلع المستوردة، أو بتعميم حصص الواردات على عينة كبيرة من السلع المنافسة للصادرات المحلية.

3- توخي الحرص في إدارة إنفاق عائدات النفط الضخمة: من الممكن تخفيف أثر هذه الظاهرة من خلال توخي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية، فإذا تجر إدارة النفقات العامة بحذر ولم تصمم

¹ بلقة إبراهيم، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، 2014-2015، ص 183-184.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكو 2006-2007 الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 11.

كما يجب، فيمكن أن تشكل السبب الرئيسي للإصابة بآثر المرض الهولندي، لذا فإنه ينبغي أن تجري إدارة إنفاق عائدات النفط الضخمة تماشياً مع المبدأين التوجيهين التاليين:

✓ يتعين أن يكون المستوى المطلق للعائدات متوافقاً مع النمو القوي واستقرار الاقتصاد الكلي، وترتبط مسألة تحقيق المستوى الملائم من الإنفاق بإدارة الطلب الكلي، إذ يشكل صندوق النفط الآلية الرامية إلى إدارة الطلب حيث تراكم الأموال عندما تكون تدفقات عائدات النفط مرتفعة، وتحرر الأموال عندما تكون تدفقات العائدات منخفضة.

✓ يكتسب توزيع النفقات العامة بين الاستهلاك والاستثمار أهمية بالغة لتخطي آثار الداء الهولندي، فالقسم الأعظم من النفقات العامة يصرف على السلع والخدمات غير التجارية، ونتيجة لذلك تميل النفقات العامة من خلال رفع مستوى الطلب على هذه السلع إلى رفع أسعارها وتكثيف الضغوط لتحقيق ارتفاع حقيقي في قيمة سعر الصرف، ومن شأن تصميم النفقات العامة بكل حذر أن يجد في الأجل الطويل من هذه الآثار، وذلك من خلال خفض كلفة السلع والخدمات التجارية. وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري فيجب على الدول العربية أن تضخ كمية أولية من رأس المال كي ترتفع الاستثمارات العامة والخاصة بالتوازي، وتمنح للاقتصاد فرصة جديدة للنمو، غير أنه قبل ذلك لابد من خفض مخاطر الاستثمارات الخاصة طويلة الأجل إلى أقصى حد ممكن، كما ينبغي أن يخضع الاستثمار العام للمساءلة ويتحلى بالكفاءة.

4- **سياسة التعقيم التدفقات الغير مرتقبة للعمليات الأجنبية:** ينجم عن ارتفاع الدخل الحقيقي الناتج عن أثر النفقات في الدول الغنية بالموارد الطبيعية بشكل عام وبالنفط بشكل خاص زيادة في الطلب على النقود وتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي للبلدان الغنية بالنفط عندما يتجاوز عرض النقود الطلب عليها وبما أن أسعار السلع القابلة لتبادل التجاري تتحدد في الأسواق العالمية فإن مصدر الضغوط التضخمية في هذه البلدان هو قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري الذي يؤدي الانتعاش فيه إلى ارتفاع أسعار منتجاته مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وفي هذه الحالة ينبغي أن تتدخل السلطات النقدية لغرض تعقيم النمو السريع في السيولة النقدية لأجل احتواء الضغوط التضخمية. وتهدف سياسة التعقيم الحد من ارتفاع الطلب على السلع الغير قابلة للتبادل التجاري و الخدمات لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار و التضخم، و تتطلب عملية التعقيم بالإضافة إلى سياسة نقدية صارمة تكوين احتياطي أجنبي للصرف¹.

5- **الشفافية المالية ودورها في تحسين إدارة إيرادات موارد النفط:** إن إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يوفر الأساس السليم لتأمين الدعم العام لاختيارات الحكومة الصعبة المعنية بالإنفاق،

¹ Sid Ahmed, Abdelkader, "Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques", Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman, ORSTOM, Paris, 1991, p :31.

والتي أحيانا ما تدعو الحاجة إليها في الأجل الطويل من جهة، وتعزيز كفاءة استخدام الأموال والحد من مخاطر السياسات الاقتصادية الكلية غير المستقرة، وزيادة الثقة في عملية إعداد الموازنة من جهة ثانية.

المطلب الثاني: الأسباب والتداعيات المترتبة عن تقلبات أسعار النفط.

أولا: مفهوم تقلبات أسعار النفط.

مصطلح التذبذب أو التقلب يعبر عن انتشار جميع النتائج الممكنة لمتغير غير مؤكد باحتمالية معينة، فهو بذلك مؤشر لقياس حالة من عدم الاستقرار، وعدم الثقة. فالمقصود من تقلبات أسعار البترول هو إلى أي مدى ارتفعت أو انخفضت الأسعار خلال فترة من الزمن. ففي سوق كفاء تعكس الأسعار الظروف الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تغير في كل موازين العرض والطلب ومحدداتهما. أما التغيرات التي تحدث في أسعار السوق فهي تميل لتعكس التغيرات في الأسواق الحالية أو المتوقعة مثلا عندما تميل أسعار السوق لتغيير كبير على مدى فترة زمنية قصيرة نسبيا، فإن السوق سيعرف تذبذبات كبيرة، بينما في حالة ما إذا سادت أسعار مستقرة نسبيا، فإن السوق سيكون معرضا لتقلبات منخفضة. وتقلبات الأسعار هو نتيجة حتمية لاقتصاد قائم على السوق حيث تستثمر الشركات على أساس توقعات حول الأسعار والتقلبات السعوية العالية مما يخلق حالة عدم اليقين والمخاطر، وارتفاع علاوات المخاطر والتعويض.¹

وبالتالي مفهوم التقلب في الأسعار يرتبط بمفهوم المخاطرة، لكنه لا يعبر عنه، ففي حين يرتبط مفهوم المخاطرة بالعائد السالب أو غير المرغوب، يعبر تقلب الأسعار عن الضبابية التي تنتج أحيانا في عوائد موجبة. وتعتبر أسواق النفط من أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مرونة الطلب السعوية للنفط، كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها، وعلى المدى المنظور في قطاعات رئيسية مثل قطاع النقل والمواصلات، ومن جانب العرض أيضا، يتطلب زيادة الطاقات الإنتاجية فترات زمنية طويلة وتدفقات استثمار عالية تتوفر في ظل أسواق مستقرة.²

وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة نفطية وهي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناجمة عن اختلال في محددات العرض أو الطلب والتي تؤدي إلى حدوث تقلبات حادة في الأسعار النفطية أما بالارتفاع أو الانخفاض.³ وتعرف الصدمة النفطية بأنها الزيادة في أسعار النفط بما فيه الكفاية لإحداث ركود

¹ Crude Oil Price Volatility, a Deeper Look into Interesting Trends in Energy Security Data. Institute for 21st Century Energy, Metric of Themonth: May 2012, P1.

² أبو الشعور شريفة، "أثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1980 إلى 2011"، رسالة ماجستير في كلية

إدارة المال و الأعمال قسم اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012، ص22.

³ جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، "أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري"، بحوث اقتصادية عربية، العدد

71، صيف 2015، ص44.

عالمي أو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي العالمي أي انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من المعدلات المتوقعة من قبل بما يعادل 2 إلى 3 نقطة مئوية.

وبالتالي يمكن القول أن مصطلح تقلب الأسعار يستخدم بشكل عام لوصف تقلبات الأسعار لسعلة ما ويقاس ذلك التقلب بالنسبة للفروقات اليومية أو الأسبوعية في أسعار السلعة الأساسية. فالسوق المتقلبة تعرف بدرجة الاختلاف في الأسعار وليست بمستوياتها. ومن الناحية النظرية، وحيث أن السعر هو دالة في العرض والطلب فذلك يعني أن التقلب هو نتيجة لأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق.

وقد تم اللجوء إلى استخدام أهم مؤشر لقياس تلك التقلبات وهو الانحراف المعياري للوغاريتم، التغير في الأسعار الأسبوعية حيث يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تعكس درجة تقلبات في أسعار النفط.

فمصطلح التقلب (**volatility**) يعتبر مؤشر لقياس حالة من عدم الاستقرار وتعتبر تقلبات الأسعار في الأسواق المالية عن درجة الضبابية وعدم الثقة في مستقبل الأسواق كما تعكس درجة المخاطرة في العائد على السعر return on price وتقاس إحصائياً بالانحراف المعياري، $(\hat{\sigma})$ للعائد على الأسعار¹.

$$\hat{\sigma} = \sqrt{\frac{1}{T-1} \sum_{t=1}^t (r_t - u)^2}$$

$$r_t = \ln\left(\frac{P_t}{P_{t-1}}\right) - \ln(P_t) - \ln(P_{t-1})$$

حيث r_t : يمثل العائد على السعر، ويعرف بالفرق بين اللوغاريتم الطبيعي للأسعار على فترتين زمنيتين كما يلي:

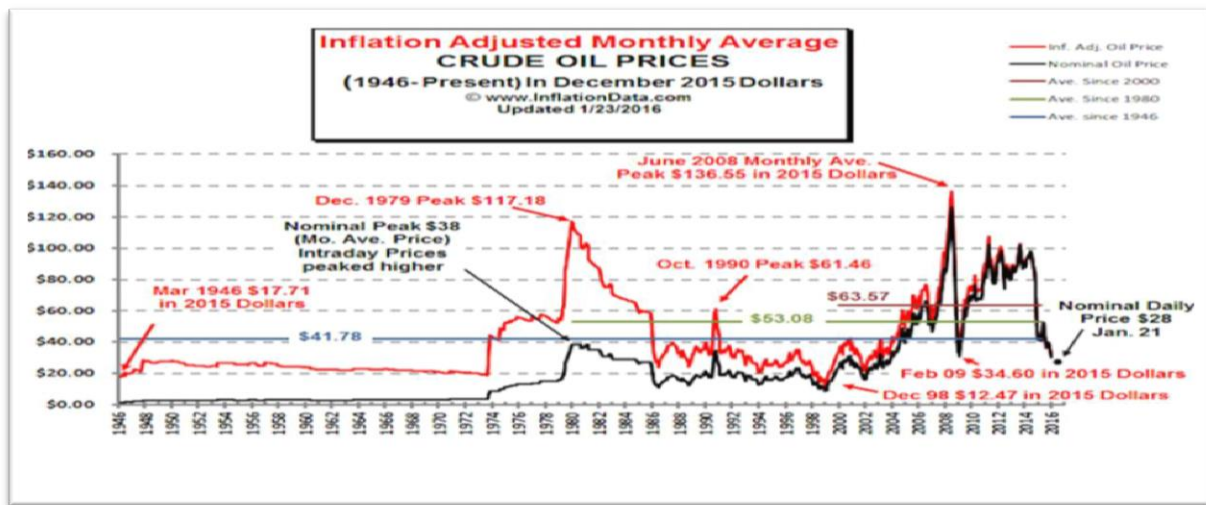
u : تمثل متوسط العائد خلال فترة زمنية t من الأيام ويستخدم التباين والذي يمثل مربع الانحراف المعياري، كمؤشر آخر لقياس درجة التقلبات و لا يشكل استخدام أي من المؤشرين فارق من الناحية الرياضية عند مقارنة درجة التقلبات لسلعتين إلى أن أفضلية استخدام الانحراف المعياري تبرز في كون وحدة قياسه هي نفس وحدة قياس المتوسط أي أنه لو كانت وحدة قياس المتوسط هي الدولار فإن وحدة قياس الانحراف المعياري تكون الدولار أيضاً.

¹ عبد الفتاح دندني "الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 140، 2012، ص 26.

ثانيا: تفسير أسباب تقلبات أسعار النفط.

تتسم أسعار النفط بالتقلب الشديد على الأمد القصير، ولكن على الأمد الطويل (على مدى العقود الأربعة الماضية) شهدت سوق النفط خمس دورات (صعودا وهبوطا) رواج وكساد كبيرة فحسب. واستمرت نوبات الصعود الثلاث الكبيرة لأسعار النفط 6 سنوات لكل منها في المتوسط. ففي سنة 1974 قفز سعر برنت الخام أربعة أضعافه (بسبب حظر النفط العربي) من 2.80 دولارا للبرميل قبل ذلك بسنة. وبعد مرور أقل من ست سنوات زادت أسعار النفط مرة أخرى ثلاثة أضعاف لتصل إلى 32 دولارا للبرميل في سنة 1976 متأثرة بالتوترات الجيوسياسية الناجمة عن الثورة الإيرانية وبدء الحرب بين إيران والعراق وظلت الأسعار حول ذلك المستوى قبل أن تهبط أكثر من النصف في سنة 1986 ولم تبدأ أسعار النفط بالانتعاش إلا في سنة 2005، لتصل إلى ضعفي مستواها في سنة 1999 وتتجاوز 100 دولار للبرميل لمدة ثلاثة سنوات 2011-2013 ونجحت نوبات الصعود الثلاث في معظمها عن تطورات جيوسياسية وتوقعات حدوث انخفاض مفاجئ للمعروض من النفط وحدثت نوبتا هبوط كبيرتان للأسعار في سنتي 1986 و2014 واستمرت الأولى 18 عاما، واستمرت الثانية قرابة ثلاثة سنوات (حتى الآن) وتعزى نوبتا الهبوط كلاتهما 1986 و2014 إلى عوامل تتصل بالمعروض، سببها زيادة في إنتاج النفط في بلدان غير أعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وكذلك إجراءات اتخذتها بلدان أوبك في سعيها للحفاظ على حصتها في السوق، مع استمرار ضعف الطلب. وفضلا عن نوبتي الهبوط هاتين حدث انخفاض قصير الأجل للأسعار دفعت إليه عوامل الطلب في سنة 2008 في بداية الركود العظيم، لكن سرعان ما انتعشت الأسعار مع صعود الطلب العالمي على الوقود.

الشكل رقم(13): تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1946-2016.



source : <http://inflationdata.com.consulte> le25/06/2017.

لتفسير حجم التقلب في سوق البترول فحسب مؤشر للتقلب خلال الفترة 1946-2016، يأخذ اتجاه مؤشر تقلب أسعار البترول في العادة شكل معادلة متسلسلة متعددة الحدود من الدرجة الثالثة يناسب شكل الانتشار(الخط الأسود).

وعند النظر إلى تطور سوق البترول في الشكل أعلاه، يبدو أن سوق البترول كانت مستقرة خلال الفترة 1946-1970 وفي هذه لم يكن البترول يُعتبر أداة لتحقيق أغراض سياسية أو للمضاربة. وبدأ التقلب يدخل سوق البترول بعد سنة 1970 إذ نلاحظ خمس فترات لارتفاع أسعار النفط بين سنتي 1970 و1991 يعقبها استقرار الأسعار. ويمكن ملاحظة أن فترات الارتفاع في الفترة من 1972 إلى 1991 تتبع نمط الدورات الاقتصادية (تتكرر كل ستة سنوات أو نحو ذلك)، لكن النمط يتغير مع اقترابنا من الوقت الحاضر. ففي سنة 2006، بدأ التقلب يزداد بشدة ليصل إلى ذروته في سنة 2008 وكانت فترة الارتفاع في 2008 تمثل أكبر تقلب في أسعار البترول في السنوات الثلاثة والأربعين الماضية. وقد يكون السبب في ذلك صعوبة التنبؤ بأسعار العقود الآجلة وحقيقة أن أسعار البترول لا تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة فحسب، ولكن أيضا بحالة عدم اليقين في السوق، التغيرات في إقبال المستثمرين، وأحداث جيوسياسية واقتصادية معينة خلال هذه الفترة.

يتغير نمط بعد سنة 2008 مع اتجاه متصاعد في التواتر والسرعة في مؤشر التقلب. فخلال سنتي 2005 و2006 بلغ مؤشر التقلب في المتوسط نحو 4.3%، أما في سنة 2008 فقفز إلى 15.5% وظل معدل التقلب مرتفعا بعد ذلك لاسيما في الربع الأخير من عام 2014 وبقي في خانة العشرات، واستمر هذا الاتجاه حتى سنة 2015 وبلغ مؤشر التقلب ذروته في الربع الأول من سنة 2015 كما يتضح في القفزة الكبيرة في الشكل وصاحب هذا هبوط حاد في الأسعار الفورية. وبمقارنة فترتي الانخفاض في الأسعار، يظهر أن التقلب بعد سنة 2014 أعلى كثيرا من حيث التواتر والسرعة إذا ما قورن بهبوط أسعار البترول سنة 1986 حينما بلغ مؤشر التقلب في المتوسط 3.5% في سنة 1986.

وعليه سيتم تفسير أهم التقلبات البترولية التي هزت السوق البترولية العالمية حيث تميزت الفترة من 1973 إلى 2016 بكثرة التقلبات مما أدى إلى عدم استقرار أسعار البترول صعودا وهبوطا إلا أن من المناسب استعراض هذه التقلبات المهمة ومن بينها التقلب الحالي ضمن النقاط التالية:

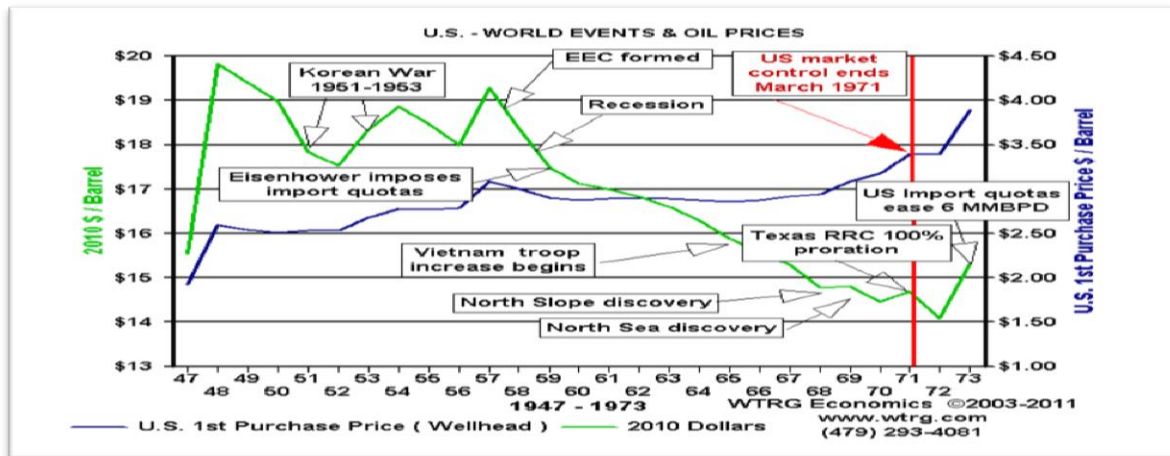
1- التقلبات البترولية خلال الفترة 1973-1986: ببداية العهد التي أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار، ومع الزيادة الملحوظة في الطلب العالمي على النفط في بداية السبعينات وتفاعلات حرب أكتوبر 1973، شهدت فترة السبعينات صدمتين بتروليتين حادتين تجلت في ارتفاع كبير في سعر البرميل، والتي عرفتا بصدمتي أسعار النفط الأولى والثانية، وقد كانت أوبك خلال فترة السبعينات هي المحددة لسياسات الإنتاج والتسعير، لكنه ومع بداية عام 1982 بدأ تأثير المنظمة في الانخفاض ليتحول

السوق العالمي للنفط إلى سوق مشتريين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر في أسعار ترتب عنه بروز أزمة نفطية معاكسة سنة 1986 تجلت في انخفاض حاد في أسعار النفط، ويمكن توضيح أكثر لأحداث لمتسببة في هذه التقلبات.

أ- **التقلب البترولي لسنة 1973:** هي أول صدمة بترولية إيجابية عرفها العالم، كما تعرف أيضا بأزمة "تصحيح الأسعار"، حيث تم تقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كنت متدنية إلى مستويات قياسية، نتيجة الاحتكار في التسعير التي قامت به الشركات البترولية العالمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت بداية ذلك مع حرب أكتوبر سنة 1973 حيث أدت هذه الأخيرة إلى اختفاء جزء كبير من بترول العراق والسعودية من السوق وعمت سوق البترول حالة من الذعر، في ظل هذه الظروف اجتمع في الكويت ممثلوا ستة دول هي العراق، السعودية، إيران الكويت وقرروا زيادة أسعار البترول الخام من جانب واحد بنسبة 70% عن الأسعار التي كانت سائدة في 15 أكتوبر 1973، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مسألة تحديد الأسعار في منظمة الأوبك عمل من أعمال السيدة الوطنية تمارسه دون الرجوع إلى الشركات البترولية، وتضمن أيضا قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة، هولندا) إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973، وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973 وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل الارتفاع في الطلب عليه فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاقة حقيقية.

إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تضافرت مجموعة من الأحداث والعوامل التي تسبب في حدوث أزمة 1973 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): الأحداث المتسببة في الصدمة البترولية لسنة 1973.



source: www.wtg.com :consulte le 25/06/2017

ويمكن تلخيص هذه الأحداث فيما يلي¹:

- انخفاض في قيمة الدولار: شهد الدولار الأمريكي انخفاضا سنة 1971 بـ 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.
 - المنافسة العالمية على الطاقة: إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص و الذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات النفطية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.
 - تضاعف قوة الأوبك: مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة: 7 دولة عربية دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر 10 مليون برميل ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.
- لقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار و ما له من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار و ذلك من خلال:
- **التخفيض من استهلاك الطاقة:** سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن سنة 1973 إلى 561 مليون طن سنة 1974.
 - **تكوين مخزون استراتيجي:** بسبب ما خلفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية و التي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي و الذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها، فقد تفتنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة 90 يوما لحماية لنفسها من الضغوط.
 - **تعويض النفط بمصادر طاوية بديلة:** أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم، و تشجيع عمليات البحث في هذا المصدر، فقد ارتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن سنة 1973 إلى 46 مليون طن سنة 1974.

¹ موري سمية، "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 74، 75.

■ **تشجيع الاستكشافات النفطية:** حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث و التنقيب من أجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف ، و قد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.

لقد نتج عن هذا التقلب تغير في موازين القوى و أهمها ما يلي¹:

- ارتفاع في العوائد البترولية لدول الأوبك: حيث تمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية والجدول بين الزيادة في مداخيل لدول الأوبك خلال الفترة 1973-1975.

الجدول رقم (09): العوائد البترولية لدول الأوبك خلال الفترة 1973-1975. الوحدة: مليون دولار.

السنة	1973	1974	1975
السعودية	4340	22574	22676
الكويت	1900	7000	7500
قطر	409	1600	1700
الجزائر	300	3700	3375
ليبيا	230	600	510
العراق	1843	5700	7500
الإمارات	900	5536	6000

Source: Abdelkader Sid Ahmed, « L'opep Passé présent et perspectives », Opu, 1980, p139.

- ظهور نظام جديد للأسعار (نظام أسعار أوبك): فبعد الحضر العربي ، انخفضت المخزونات النفطية في الدول المستهلكة ب 9 ٪ ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المعلنة ، فقامت دول الأوبك بتحديد السعر الرسمي للبخام المرجعي العربي الخفيف و الذي ثبت ب 11.65 دولار للبرميل.

- ظهور مشكل توازن الميزانيات و المبادلات العالمية: حصل تغير في موازين المدفوعات و العجز في النظام المالي، حيث اقتطعت نحو 125 مليار دولار من دخل الدول المستوردة للبتروال إلى الدول المنتجة.

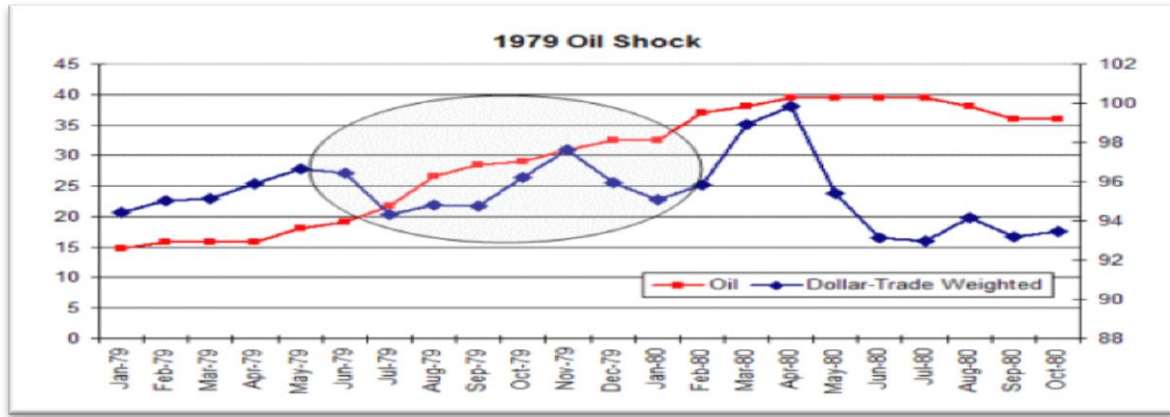
- ظهور منتجين جدد : بعد الأزمة بدأ الإنتاج خارج المنظمة يتزايد بوتيرة 1 مليون برميل في اليوم كل سنة و بذلك تطور إنتاج الدول خارج أوبك من 26.4 م ب /ي سنة 1973 إلى 33.5 م /برميل في اليوم سنة 1979.

ب- التقلب البترولي لسنة 1979: في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978 ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية

¹ قويدري قوشيح بوجعة، مرجع سبق ذكره، ص92.

سنة 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع¹، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و تقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، وفي ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار².

الشكل رقم (15): الصدمة البترولية الثانية لسنة 1979.



source:<http://www.kathylie.com/site/us-dollar/how-does-an-oil-crisis-impact-the-us-dollar> consulte 18/10/2017

و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 في النقاط الموالية:

- انخفاض الإنتاج الإيراني: أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلص إنتاجها النفطي من 5241.7 برميل يومي سنة 1978 إلى 3167.9 سنة 1979 وقد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران و بالتالي تأثر إنتاجه، و قد أدت هذه المنافسة إلى رفع الأسعار من 12.9 دولار للبرميل سنة 1978 إلى 29.2 دولار للبرميل سنة 1979.
- تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: إن تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها، بعد أن قام وزراء المالية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإلغاء اتفاقية (بروتن وودز)، أدى ذلك إلى ظهور عملات قوية

¹ ناصر سهيل، "النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار البترول وأثرها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول والغاز"، الكويت، 1977، ص31.

² Durousset, Mourice, "le marche du pétrole", Edition Ellipses, paris, P47.

منافسة للدولار الأمريكي مثل الفرنك الفرنسي، الين الياباني، المارك الألماني و التي أفقدت الثقة في الدولار الأمريكي فانخفض السعر الحقيقي للبتروول.

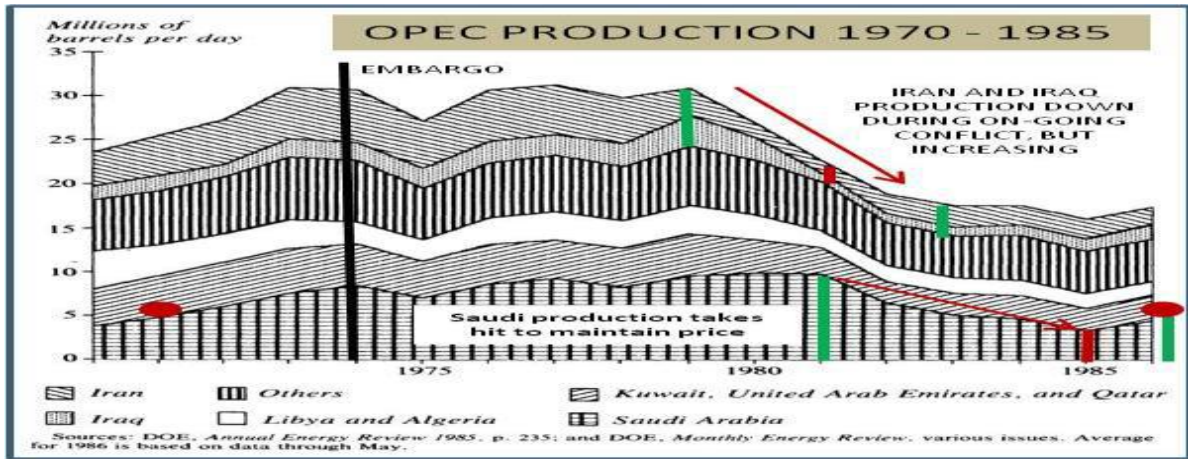
لقد كانت للتقلب البتروولي الثاني أثر قوي على دول أوبك، خاصة فيما يتعلق بحصتها في السوق النفطية حيث انخفضت من 49 % سنة 1980 إلى 39 % سنة 1981 وقد واصلت تقلصها حتى بلغت خلال السداسي الأول من سنة 1982 حوالي 33 % من الإنتاج العالمي إضافة إلى هذا هناك نتائج أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تطور الأسواق الفورية وذلك باتجاه الشركات النفطية إليها بدلا عن العقود الطويلة الأجل بغية الإسراع في استثماراتها.
- ارتفاع مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، حيث انتقلت من 52.4 مكافئ يوم من الاستهلاك النفطي إلى 112 مكافئ يوم من الاستهلاك بارتفاع قدره 113.9 % و ذلك بسبب التخوف من حدوث أزمة عجز الإمدادات النفطية.
- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير السياسة النقدية، وذلك بالرفع في أسعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، وقد استعملت هذه السياسة من أجل خفض من معدلات التضخم، و أدى ذلك إلى انخفاض أسعار الاستيراد وتقارب الأسعار الحقيقية للنفط مع الأسعار الاسمية.
- اضطراب الأسواق المالية العالمية بسبب ارتفاع أسعار الذهب 500 دولار للأوقية، نظرا للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران و المتعلق بتجميد أرصدها المالية.
- ت- **التقلب البتروولي العكسي لسنة 1986:** لقد كانت صدمة 1986 مغايرة عن سابقتها من الصدمات النفطية من حيث الأثر، فقد جاءت النتائج السلبية لهذه الأخيرة مضرّة بالدول المنتجة للنفط على عكس ما سبقها من أزمات نفطية والتي لحق أثرها بالدول المستهلكة للنفط، وعلى هذا الأساس شاع تسميتها بالصدمة العكسية. كما أطلق عليها أيضا بصدمة انهيار الأسعار، إذ أفادت دول الأوبك على واقعة انهيار أسعار وذلك نتيجة اختلال المطلوب النفطي وانخفاضه مقارنة بالمعروض من النفط.

في سنة 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من سنة 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل سنة 1983 ثم 27.5 دولار سنة النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل سنة 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985.

وبداية من سنة 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى. و تعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت ب 127 مليار دولار وكما تراجع أيضا العائدات البترولية لدول الأوبك حيث بلغت 134 مليار دولار، خلال الفترة (1982-1986). وكانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. والشكل يوضح أهم الأحداث المتسببة في حدوث الصدمة البترولية لسنة 1986.

الشكل رقم (16): الأحداث المتسببة في الصدمة البترولية لسنة 1986.



source :https://en.wikipedia.org/wiki/Peak_oil ;consulte le26/07/2017.

و لعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوعها يمكن تلخيصها في مايلي¹:

- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك: في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي و حددت سقف الإنتاج ب 17 مليون برميل يومي، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة و رفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصهما بزيادة قدرها برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب 1.25 مليون برميل في اليوم .
- المنافسة بين دول الأوبك و دول خارج الأوبك: إن ظهور دول جديدة منتجة للبتترول و بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا و النرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات و التنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل

¹ عبد العزيز عجمية، "فصول في الاقتصاد العربي"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988، ص 123.

ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.

- **التحفظ في استهلاك النفط:** يعني تخفيض الكميات المستهلكة من الطاقة بشكل عام ومن النفط بشكل خاص لكل وحدة سواء أكانت ذات نشاط إنتاجي أم استهلاكي، للدول الأعضاء في الطاقة الدولية (من 51% في سنة 1973 إلى 43% في سنة 1983 وانخفاض استهلاكها بشكل عام من 46% من إجمالي الطاقة في العالم سنة 1973 إلى 41% سنة 1982).

- **استخدام المخزون الاستراتيجي والتجاري من النفط لإضعاف السوق العالمي:** ذلك باستخدام المخزون النفطي لتأثير على أسعار النفط نحو الانخفاض، ولهذا لجأت الشركات والدول المستهلكة إلى تسريب كميات كبيرة من مخزونها إلى أسواق الاستهلاك، لزيادة العرض وانخفاض الطلب على نفط دول أوبك.

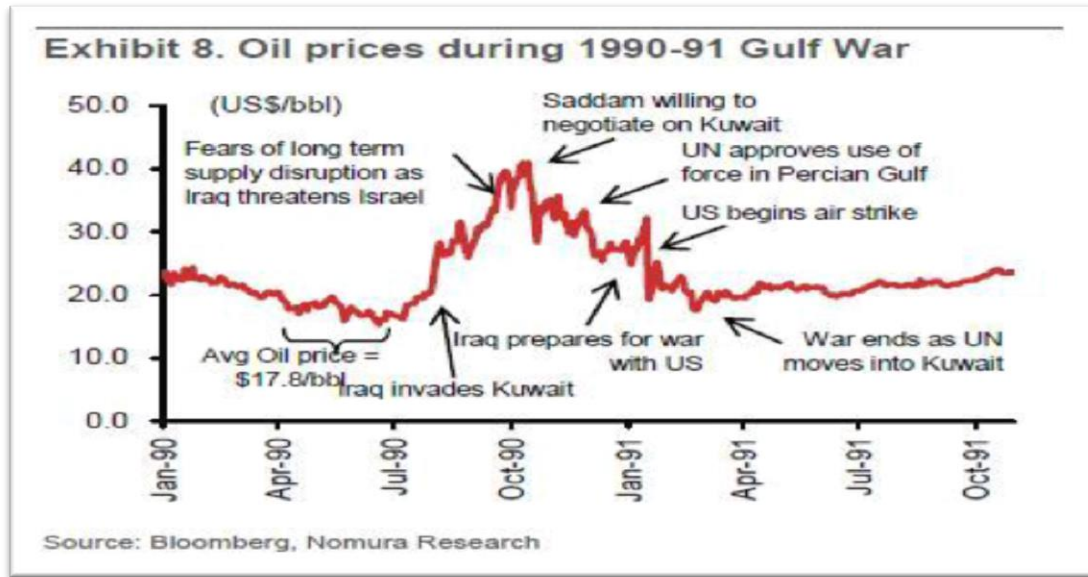
و قد كان من نتائج تقلب 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانينات كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14% عن مستواه سنة 1980 و شهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر ب 11.6 مليار دولار سنة 1986 و تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1987 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

تحلي دول الأوبك على سعر البيع الرسمي والاتجاه نحو سياسة أسعار السوق من بداية 1988 مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة، وتمثلت في نفط ألأسكا و البرنت في بحر الشمال، وخام دبي و عمان لمنطقة الخليج العربي.

2- **التقلبات البترولية خلال الفترة 1990-2000:** في ظل تسارع الأحداث والمتغيرات المؤثرة على العرض والطلب، وعدم وضوح الرؤية، سادت حالة الترقب الأوضاع النفطية خلال السنوات الأولى من التسعينات، فقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة مما أثر على قوى السوق النفطية العالمية وبالتالي على مقدار السعر النفطي. وقد كان من أبرز تلك التقلبات هي كالتالي:

أ- **الصدمة البترولية الخليجية لسنة 1990-1991:** سميت بحرب الخليج الأولى وهي الأسرع والأقل حدة بين التقلبات فقد دامت لستة أشهر فقط، وقد كانت نتيجة الحرب التي قامتها العراق على الكويت. ويمكن إيجاز ما حدث في تلك الفترة من الشكل الموالي.

الشكل(17): أسعار البترول خلال الحرب الخليج 1990-1991.



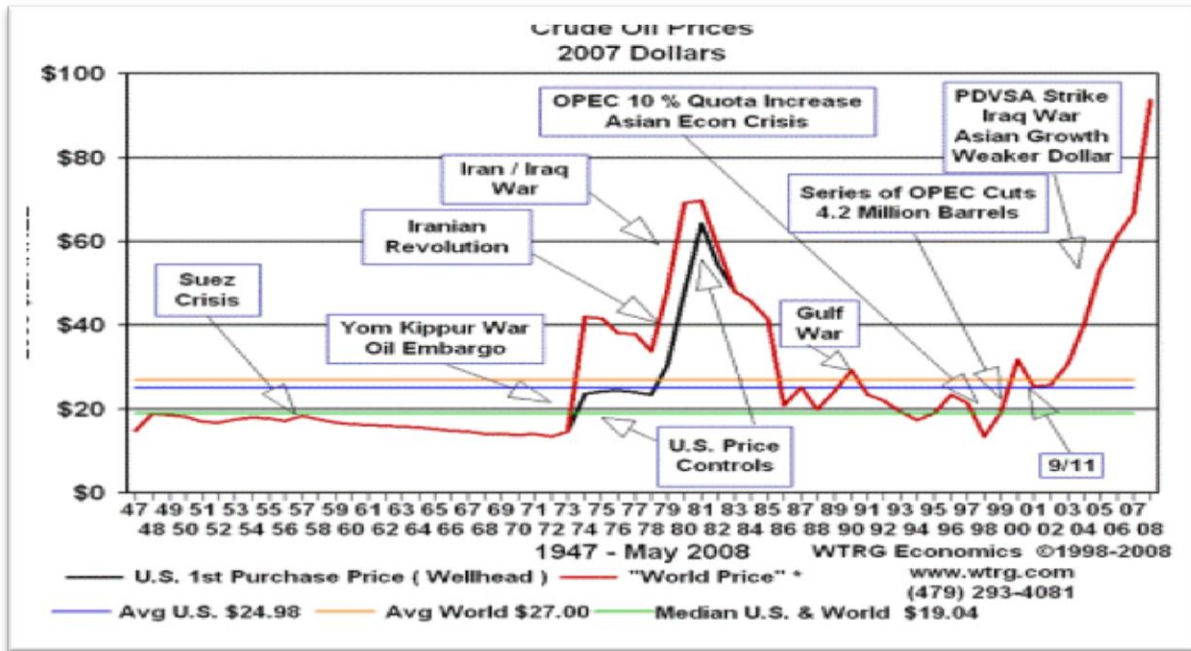
- اجتياز حصص الإنتاج المحدد من طرف منظمة الأوبك، مما أدى إلى انخفاض الأسعار و زيادة المخزون الاستراتيجي لدى الدول المستهلكة.
- السياسة النفطية المتبعة من طرف الكويت التي لم تحافظ على حصص الإنتاج المنسوبة إليها، والإخلال باتفاقية جويلية 1990 مما جعل العراق يتهم الكويت و الإمارات العربية المتحدة بالمسؤولية عن انخفاض الأسعار.
- الخلاف الدائر بين العراق و الكويت منذ 1936 حول أكبر حقل (حقل الرميلية) يقع بين الحدود العراقية الكويتية واتخاذ العراق ذلك سببا لضم الكويت إليه.
- ارتفاع الإنتاج العراقي مع نهاية الحرب الإيرانية العراقية بتكثيف كل طاقاته الإنتاجية،و ذلك بتطبيق برنامج يحتوي على 30 مشروع يجعل من العراق ثاني أكبر منتج في دول منظمة الأوبك بعد العربية السعودية مما يهدد إستراتيجية و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تثبيت الأسعار.

جاءت نتائج هذه الصدمة لتعزز الهيمنة الأمريكية على السوق النفطية حيث انخفضت الأسعار منذ اليوم الأول للتدخل العسكري الأمريكي إلى السعر الذي يتوافق مع المصالح الأمريكية و هو 20 دولار للبرميل ومن أهم نتائجها:

- ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية في الدول المنتجة و الدول النامية.
- ضعف الأوبك وذلك من خلال تجميد إنتاجها للتكيف و السوق النفطية في ظل الصدمة.
- الانخفاض المستمر للأسعار حيث وصل سعر سلة الأوبك في 1992 إلى 18.44 دولار للبرميل وفي سنة 1993 إلى 16.33 دولار للبرميل و في 1994 إلى 15.33 دولار للبرميل.

- عودة الشركات النفطية العالمية للنشاطات الإنتاجية في الدول المنتجة لعجز هذه الدول عن تمويل المشاريع النفطية، و تأمين المتطلبات التكنولوجية لصناعتها النفطية، في إطار عقود و أشكال قانونية مختلفة و من بين هذه الدول روسيا و الجزائر و بقية الدول النامية الأخرى.
- بعد نظام هيمنة الشركات و نظام الأوبك تم إنشاء نظام نفطي جديد بزعامة (الو.م.ا)، يمكنها من تحديد الأسعار عن طريق خلق آليات العرض و الطلب ، و ضمان الإمدادات النفطية لاقتصادها وللدول الصناعية الأخرى.
- ب- الأزمة البترولية الآسيوية 1998: في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب ، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب ، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27,5 مليون برميل يومي. أما عن الأسباب الداعية إلى هذا التراجع المخيف للبترول كما هو موضحا في الشكل يمكن تلخيصها فيما يلي:

الشكل (18): الأحداث المصاحبة للتقلب البترولي لسنة 1997-1998.



source:; consulte le 27/07/2017. <http://instituteeforenergyresearch.org>

- الانكماش الذي مس اقتصاديات دول النور الآسيوية :جاء الأزمة المالية و عدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها، خاصة ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية و المصرفية و تعثر

العديد منها مما أدى إلى إفلاسها فأخضع النمو الاقتصادي لليابان والنمو الآسيوية و انعكس ذلك على نقص في استهلاك الطاقة و خاصة النفط و بالتالي انخفاض الطلب.

- **زيادة إنتاج دول خارج الأوبك:** ومن بينها النرويج الذي بلغ إنتاجها في سنة 1997 ب 3280 ألف برميل يوميا . كل هذا المعروض لم يقابله طلب مماثل بسبب انخفاض استهلاك النفط من طرف دور شرق آسيا التي عانت من أزمة مالية كذلك أزمة روسيا الداخلية خلال تلك الفترة.

- **زيادة المخزون النفطي:** لقد أثرت الزيادة في المخزون النفطي على العرض النفطي العالمي عام 1998 بشكل كبير مما أثر على الأسعار فقد ابرز الأستاذ Robat Merla مدير معهد أكسفورد للدراسات الطاقة دور الفائض في المخزون النفطي عن مخزون النفط العالمي والذي يشير إلى زيادة هذا المخزون في بداية في الربع الثاني لسنة 1998 حيث قفز من 166 مليون برميل إلى 432 مليون برميل ثم ارتفع في الربع الثالث إلى 482 مليون برميل و من ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى 212 مليون برميل في الربع الثالث من سنة 1999 و في هذا الوقت انخفضت الأسعار بشكل كبير فلم يتعدى سعر برميل سلة أوبك 10 دولار. فهذا يدل على أهمية المخزون وتأثيره على العرض العالمي ومنه زيادة الفائض النفطي.

وقد نتج عن هذا التقلب انخفاض عائدات الدول المنتجة، انخفاض أرباح الشركات النفطية إلى حد كبير تماسك دول منظمة الأوبك و اتخاذ قرارات لخفض الإنتاج من أجل توقيف تراجع الأسعار، ظهور متغيرات في السوق النفطية نذكر منها:

- اندماج الشركات النفطية العالمية من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج .
- فتح الدول المنتجة أبوابها للشركات غير الوطنية.
- فتح السوق النفطية للمنافسة.

3- التقلبات البترولية خلال الفترة 2000-2016: مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة تمثلت في عودة منظمة أوبك باعتبارها لاعباً رئيسياً في السوق بعد فترة غياب طويلة جسدت تقلص قوتها، وذلك رغم كل الضغوط التي فُرضت عليها في تلك الفترة، لتستعيد أسعار النفط معها انتعاشها وتعرف تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل، وقد صحبت هذه الفترة 2000-2016 أحداث وتطورات هامة تمثلت أهمها في أحداث 11 سبتمبر على برجي التجارة العالمية في نيويورك، والحرب الأمريكية -البريطانية على العراق منذ مارس 2003 ، والأزمة المالية العالمية في سنة 2008 والتي أُلقت بظلالها على السوق النفطية وأسعار النفط. وسيتم التفصيل فيها:

أ- **ثورة أسعار البترول سنة 2001:** في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر

2001 وشهدت السوق النفطية سنة 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالاتهام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية سنة 2002 كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل. وفي سنة 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28,2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:

- **إعلان العراق وقف صادراتها النفطية:** في أعقاب الهبوط الذي تعرضت لها أسعار البترول بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي إستمرت لنحو ستة أشهر، بدأت دورة من الصعود القوي لأسعار البترول مع إعلان العراق وقف صادراتها لمدة شهر من سنة 2002، إحتجاجا على السيطرة الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية ومع الخروج المؤقت للنفط العراقي من العرض العالمي للبترول، هذا ما أدى إلى الإرتفاع السريع لأسعار البترول نحو 22.6 دولار للبرميل في شهر مارس إلى 24.7 دولار للبرميل في شهر أبريل سنة 2002¹.

- **التوترات الأمريكية - الفنزويلية:** بعد الحظر المؤقت للعراق لصادراتها النفطية، بدأت التوترات الأمريكية الفنزويلية ومحاوله واشنطن إسقاط الرئيس الفنزويلي المنتخب هوجو شافيز من خلال التنسيق مع حلفائها في فنزويلا لتعطيل العمل في قطاع البترول مما أثر على الإنتاج الصادرات الفنزويلية من النفط وأدى هذا إلى تراجع العرض العالمي للنفط خاصة في النصف الثاني من سنة 2002 إلى غاية سنة 2003، وهو ما ساهم بدوره في رفع الأسعار، وكان إنتاج فنزويلا من النفط قد تراجع من 2.792 مليون برميل يوميا في سنة 2001 إلى 2.432 مليون برميل يوميا في سنة 2002، إلى مليون برميل في سنة 2003².

- **التغير في موقف السعودية:** عملت السعودية دائما على جعل أسعار النفط معتدلة وملائمة لمتطلبات النمو الإقتصادي العالمي، لكن التدهور الذي حدث في أسعار البترول سنة 1998 والذي وضع السعودية في موقف حرج للغاية بعد أن تجاوز عجز ميزانيتها العامة نحو 12 مليار دولار³، فأصبحت مهددة بعجزها في توفير الخدمات العامة للمواطنين مما دفع السعودية إلى رفع أسعار البترول وقد ساهمت سياستها في سوق النفط في رفع الأسعار في سنتي 1999 و 2000.

- **التغير في الإستراتيجية الأمريكية:** تبدو الإستراتيجية النفطية الأمريكية الراهنة والتي لا تقدم خططا حقيقية لأسعار النفط، على عكس تماما مما كانت تفعله على مدى عقود ماضية، فالشركات النفطية تحقق مكاسب كبيرة من ارتفاع أسعار النفط، خاصة أن هذه الشركات تملك قسما مهما من احتياطات الدول التي أبرمت

¹ نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى، "تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده"، مجلة جامعة تشرين العلمية للدراسات والبحوث، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29، العدد 2007، ص 92.

² التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005.

³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص 18.

معها عقوداً للتتقيب والاستكشاف وتقاسم الإنتاج وهذا الأثر المزدوج لارتفاع أسعار النفط مكن الولايات المتحدة الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط بعد أن أصبح القطاع النفطي العراقي العملاق مفتوحاً أمامها¹.

- **الملف النووي الإيراني:** تحولت التوترات بشأن الملف النووي الإيراني إلى عامل رئيسي في التأثير على أسعار البترول وسبب هذا التأثير يرجع إلى وضع إيران كمنتج ومصدر للنفط والغاز وكدولة تمتلك احتياطات هائلة تضعها ضمن الدول التي ستظل المالكة لاحتياطات كبيرة بعد أن تستنفذ الاحتياطات النفطية و الغازية لغالبية بلدان العالم، ويشكل الإنتاج النفطي الإيراني نحو 5% من الإنتاج النفطي العالمي وهي نسبة يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها خاصة أن الغالبية الساحقة من الإنتاج النفطي الإيراني تذهب للتصدير وتشكل نحو 8.5% من الصادرات النفطية العالمية. حيث احتلت إيران المرتبة الثانية في امتلاكها لاحتياطات النفطية في العالم في سنة 2003، حيث بلغت 132.46 مليار برميل تشكل نحو 11.7% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي، مما جعلها تشكل ركن أساسي في استقرار الإمدادات النفطية العالمية².

- **إجراءات أوبك لرفع الأسعار:** تأثرت الدول المصدرة بانخفاض أسعار البترول سنة 1998، مما أدى إلى عجز كبير في ميزانيتها العامة، ولذلك تميز التعاون بين أعضاء أوبك بالجدية، ففي سنة 2000 بدأت أوبك في تطبيق آلية لضبط أسعار البترول، وأعلنت في جانفي 2001 الالتزام بزيادة الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا بقيت أسعار سلة خامات أوبك أعلى من 28 دولار للبرميل لمدة 20 يوم متواصلة وخفض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ظل السعر أقل من 22 دولار للبرميل لمدة 10 أيام متصلة³.

وقد لجأت دول الأوبك إلى إجراءات التقليدية لضبط السوق واستعادة زمام المبادرة فيه ورفع أسعار النفط الخام وقد تمثلت في تقليص الإنتاج والتأكيد على التزام دول الأوبك بمحصصها الإنتاجية دون أي تجاوز والتنسيق فيما بينها والدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة من أجل ضبط العرض العالمي والتحكم فيه بصورة ملائمة بهدف رفع الأسعار. وقد نجحت تلك الإجراءات في رفع سعر النفط بقوة في سنتي 1999 و 2000 حيث انتقلت من 17.5 نحو 27.6 دولار للبرميل⁴.

وشهدت في سنة 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل سنة 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير

¹ حبيب محمود، "انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 02، 2007، ص 70.

² أحمد السيد النجار، "الطفرة النفطية العربية الثالثة... دراسة لملاح وأساب واليات التوظيف"، دراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 2006، 165، ص 15.

³ المرجع السابق، ص 11.

⁴ www.opec.org.

لسنة 2004¹. حيث ساهمت عدة أحداث في ارتفاع الأسعار تمثلت في الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو % 10 سنة 2004 وكذا الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق، وإعصار إيفان في خليج المكسيك والاضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة أوبك وغيرها، وما يثيره تخوف من تخوف بين الحين والآخر حول انقطاع الإمدادات البترولية السبب الرئيسي في زيادة الطلب على البترول العالمي.

وقد نتج عن هذا التقلب البترولي لسنة 2001 انعكاسات إيجابية وسلبية على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام والاقتصاد العالمي يمكن تلخيصها كالتالي²:

(1) التأثيرات الإيجابية: تتمثل في:

- تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدول النفطية.
- تعزيز الاحتياطات الأجنبية مما يزيد من قدرة هذه الدول في معالجة ديونها الخارجية.
- زيادة الاستثمارات في الخارج سواء المباشرة أو في الأسواق المالية.
- تعزيز المدخرات بما يساعدها في تخفيض مديونية القطاع العام وخاصة الدين الداخلي.
- زيادة التحويلات العاملين في الدول النفطية إلى بلدانهم وزيادة التجارة بين الدول النفطية والدول الأخرى وتنشيط السياحة.

(2) التأثيرات السلبية: وتتلخص فيما يلي:

- ارتفاع مستوى الأسعار في الدول النفطية مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة وإضعاف القدرة التنافسية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية.
- تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي في الدول النفطية.
- عودة هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وتقليل دور القطاع الخاص

وبالنسبة لتأثيرات ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد العالمي، فإنه على الرغم من ارتفاع أسعار النفط بلغ مستويات قياسية إلا أن معدلات النمو في كل البلدان الهامة اقتصاديا لم تتأثر، ويمكن القول من أبرز عوامل عدم انعكاس أسعار البترول سلبا على معدلات النمو راجع إلى:

¹ ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 17-18.

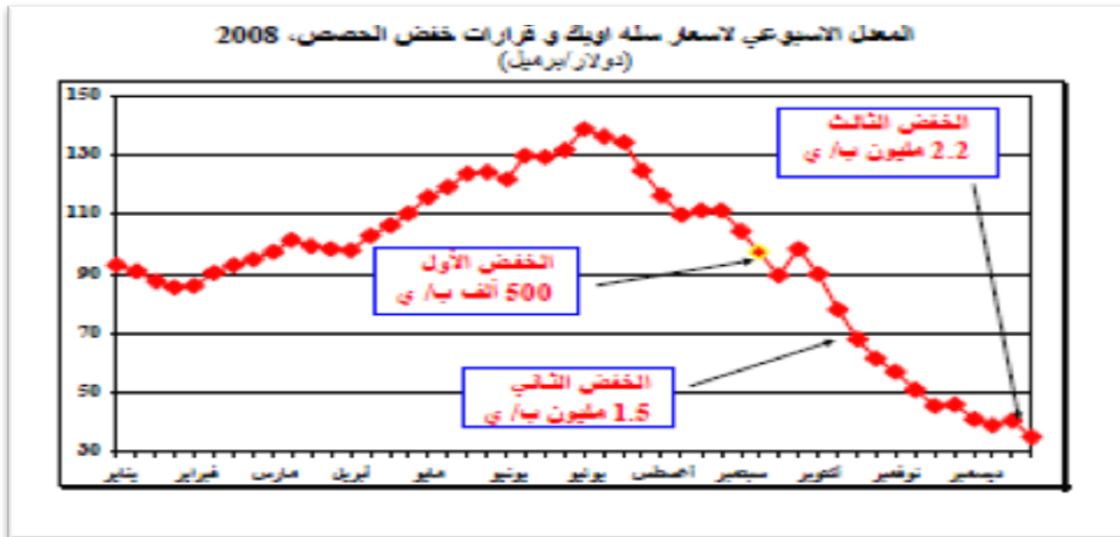
² صلاح الدين حامد، "أسباب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية وانعكاساتها الاقتصادية"، مقال منشور في جريدة الصباح السعودية على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.alsabaah.com/paper.php?source=Find&topic=24> تاريخ الإطلاع

- الأرباح التي تجنيها الدول المنتجة، وهي دول كثيرة تغطي القارات الخمس تقوي الطلب وبالتالي تعطل الآثار السلبية التي يمكن أن تنعكس على بعض القطاعات وفي بعض الدول، ذلك أن دخول مئات مليارات الدولارات على خزائن عشرات الدول يقود إلى نتائج إيجابية على مجمل الاقتصاد العالمي.
 - كل الدول المتقدمة المستهلكة الأساسية للنفط لديها شركات تنشط في مجال الطاقة، وعندما ترتفع الأسعار ترتفع أرباح هذه الشركات وينعكس ذلك إيجاباً على الأسواق المالية وعلى مجمل أداء الاقتصاد.
- ب- **الأزمة المالية العالمية 2008**: شهد سنة 2008 أسوأ أزمة مالية عرفها العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي وقد ازداد عمق هذه الأزمة في أوت 2007 مع انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصادي العالمي إذ انعكست تلك التطورات بشكل واضح على الطلب العالمي على النفط الذي أخذ في الانخفاض وعلى أسعار النفط الذي اتجهت إلى الانخفاض أيضاً لتصل إلى منعطف لم يسبق له مثيل. ولعل هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها وأهم هذه العوامل تتمثل في¹:
- **المضاربة**: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة. لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً في الاستثمار في السلع الأساسية أهمها البترول.
 - **الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط**: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والانعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط. والمعلوم أن هذه الأخيرة واستمرارها له تأثير مستقبلي.
 - **الكوارث الطبيعية وخصوصاً ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك**: حيث تؤدي الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والانعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية. ومن بين العوامل الطبيعية الزلزال الذي ضرب إقليم زشوان والذي أدى إلى زيادة كبيرة في استخدام مولدات الكهرباء (الديزل) والذي تسبب في زيادة فاتورة الأسعار.
 - **الطلب على النفط**: ذلك أن التغيير في الطلب بمعدلات تفوق التغيير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق البترولية وعموماً فإن أبرز ملامح سوق البترولية في ظل الأزمة تمثل في:

¹ مهداوي هند، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، المنعقد بسطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009، ص14.

شهدت الإمدادات النفطية لدول الأوبك انخفاضا ب 4.2 مليون برميل نتيجة تقلص الطلب العالمي على النفط الذي تراجع بمقدار 100 مليون برميل أي بمعدل سالب يقدر ب 0.1%، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي الذي بلغ 3.8% في سنة 2008 مقابل 5% في سنة 2007 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. بلغ متوسط أسعار سلة الأوبك ما قيمته 54.55 دولار للبرميل خلال الربع الأول لسنة 2007 لترتفع إلى 64,84 دولار للبرميل خلال الربع الثاني من نفس السنة ثم 85.19 دولار للبرميل خلال الربع الأخير من نفس السنة وواصلت الأسعار ارتفاعها سنة 2008 لتبلغ في متوسط الربع الثاني ما يعادل 117,6 دولار للبرميل لتهوي في شهر سبتمبر إلى حدود 96 دولار ثم إلى 38,6 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2008 وهي الشكل الموالي بين حركة أسعار سلة الأوبك.

الشكل(19): حركة أسعار سلة الأوبك و قرارات خفض الحصص سنة 2008



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008.

ت- التقلب الحالي من 2008-2016: يمكن تقسيم الفترة من نهاية 2008 إلى الوقت الحاضر، حسب

مصادر التغير في الإنتاج النفطي إلى:

(1) التقلب من 2008 حتى منتصف 2014: في الوقت الذي لم تساهم فيه مجموع دول الأوبك في الزيادة العالمية لإنتاج النفط بنسبة تذكر 2% فقط خلال هذه الفترة، ساهم الإنتاج الأمريكي بحوالي النفط الأمريكي قبل ذلك. ولا شك أن معظم الزيادة متأتية من النفط المحصور الذي ازداد إنتاجه بشكل سريع ليس فقط لتحقيق إضافة جديدة ولكن أيضاً للتعويض عن انخفاض الإنتاج من مناطق النفط التقليدية في الولايات المتحدة. إن الأثر الملموس على الأسعار العالمية لظهور وتسارع إنتاج النفط المحصور لم يظهر إلا بعد منتصف 2014 وهناك سببان رئيسيان لذلك. الأول تمثل في نمو الطلب العالمي (خاصة الآسيوي) بقوة بين 2008

ومنتصف 2014 والثاني حصول انقطاعات في العرض النفطي خاصة أثناء 2011-2012 من ليبيا وسوريا ونيجيريا وإيران (بعد تشديد العقوبات الدولية)¹. كما ساهم انخفاض الصادرات الروسية من النفط الخام في نقص العرض لذلك بعد انخفاضه إلى حوالي 42 دولار للبرميل في كانون أول 2008 أخذ سعر النفط (برنت) بالارتفاع تدريجي حتى تخطى حدود 100 دولار برميل خلال الفترة 2011 حتى منتصف 2014.

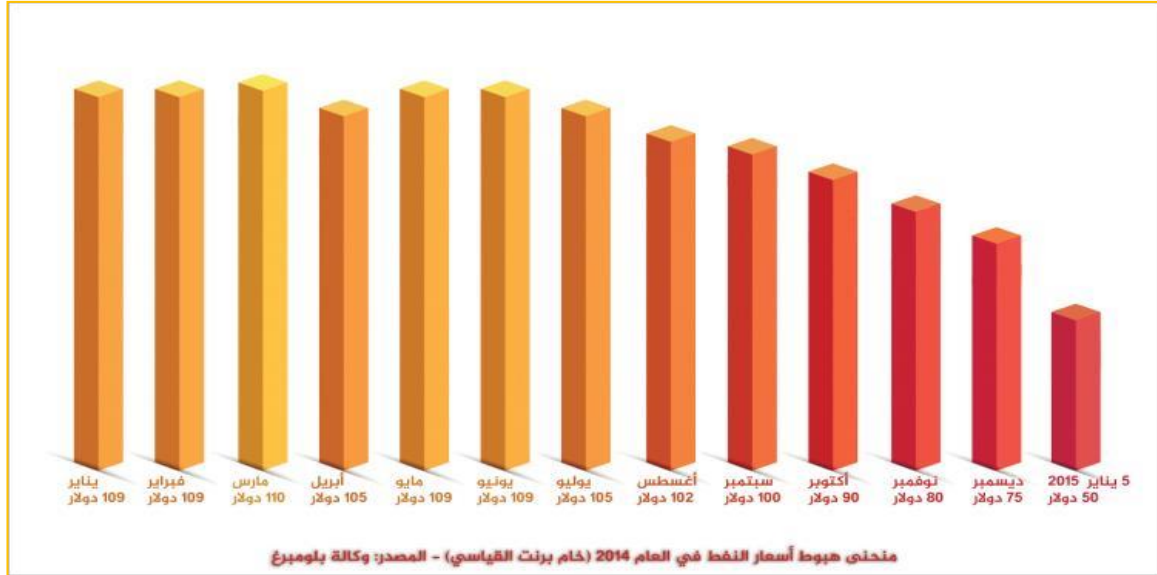
(2) **الصدمة البترولية لسنة 2014:** تعتبر أزمة انخفاض أسعار البترول أكبر صدمة عانى منها الاقتصاد العالم في سنة 2014 حيث شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 هبوطا مطردا، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولارات للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير سنة 2015 إلى ما دون 50 دولارا، (كما هو موضحا في الشكل أدناه) ويُعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق" متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لاسيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديد ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

وقد عزز هذا التراجع انتهاء آخر اجتماع لأوبك والذي كان من المتوقع أن ينتهي اتخاذ إجراءات التراجع في أسعار النفط، بإقرار عدم التدخل في السوق بخفض الإنتاج وترك السوق تحدد سعر النفط. كل هذه التطورات خلقت نوعا من عدم اليقين حول المستويات التي سيستقر عندها سعر النفط. وعلى الرغم من أن هذه الصدمة ليست الأولى من نوعها إلا أن معظم التحليلات تتوقع أن يكون لها عواقب وخيمة وطويلة الأمد سيعاني منها العديد من دول العالم وهو ما جعلها تستحوذ على اهتمام كافة الأوساط الاقتصادية وتكون محورا أساسيا في كافة الفعاليات والتي كان آخرها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس المنعقد في 21-22 جانفي وبالرغم من التأثير الكبير لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، إلا أن هناك بعض الدول المستفيدة من هذا الوضع وأغلبها من الدول التي تستهلك ك كبيراً من النفط وتعتمد على الاستيراد في الحصول عليه، وهو ما جعل المؤسسات الدولية تشير إلى أن التراجع في الأسعار قد يحفز النمو العالمي إذا ما استمر، مع بقاء الظروف الأخرى على ما هي عليه. وبالتأكيد فإن تراجع أسعار النفط هو سيف ذو حدين يلحق الضرر بالدول التي تعتمد حكوماتها بدرجة كبيرة في إنفاقها على عائداته مثل (دول الخليج ،

¹ علي مرزا، "أثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"، ملف ندوة: تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة، الدوحة 7، تشرين الثاني، نوفمبر 2015، ص03.

الكويت، الجزائر وغيرها من مصدري النفط حيث ستكون هذه الدول الخاسر الأكبر في هذه الأزمة، وستعتمد قدرة هذه الدول على تحطيم الأزمة على تكيفها مع الواقع الجديد الذي تفرضه أسعار النفط¹.

الشكل رقم (20): منحنى هبوط أسعار البترول في سنة 2014 (خام برنت القياسي)



Source <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage>: consulte 2017/09/11

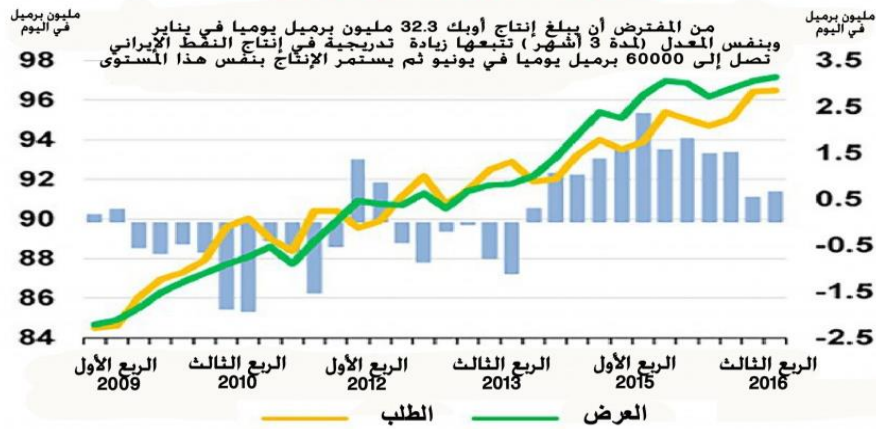
وربطت أسباب الانهيار بضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، فضلا عن زيادة الإنتاج، بالتزامن مع طفرة النفط الصخري الأميركي. إلا أن ثمة إجماعا على أن أسبابا أخرى تقف وراء الظاهرة الاقتصادية السياسية المركبة، وهناك دول - كإيران - تعتقد أن الهبوط لا يعود إلى اعتبارات اقتصادية، إنما هي سياسية صرفة. التغطية التالية تعرض الأزمة وتداعياتها. وفي هذا الإطار سيتم تحليل هذه الأسباب التي أدت إلى تراجع أسعار البترول المتمثلة كالآتي:

- **عوامل العرض والطلب:** يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، حيث أرجع تقرير لوكالة الطاقة الدولية الهبوط الشديد لأسعار النفط إلى قفزة في المعروض من خارج أوبك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق وانكماش النمو في الطلب، ويوضح المنحنى التالي تطور الطلب والعرض العالمي من النفط للفترة (2009-2015).

¹ أحمد الحساوي، "مخاطر تراجع سعر النفط"، مجلة المصارف، العدد 135، فبراير 2015، ص 06-07.

الشكل رقم (21): معدل العرض والطلب العالمي على النفط للفترة (2009-2016).

ميزان العرض والطلب إلى غاية الربع الرابع من 2016



Source: <https://islamonline.net/14882.consulte> le 30/10/2017.

من خلال المنحنى يتضح أن وصول سعر البرميل إلى مستويات مرتفعة في الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية الربع الرابع من عام 2013 كان كنتيجة لارتفاع مستوى الطلب والذي يفسره زيادة نمو الاقتصاد الصيني خلال تلك الفترة، وهو ما دفع إلى تنامي الاستثمارات في مجال النفط لتعزيز الأرباح خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن مع تطوير استخراج النفط و الغاز الصخريين، زاد المعروض من النفط في الأسواق خلال عام 2014، مقابل انخفاض الطلب العالمي عليه مع انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة¹.

■ انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم: بالرغم من التعافي الطفيف في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لم تنعكس تبعاته على النمو العالمي الذي سجل تباطؤ ضعيف وصل إلى حدود 2.6% في سنة 2014 وهذا لتأثره تراجع فيها معدل النمو من 7.7% في 2012 إلى 7.4% واليابان التي وصل فيها معدل النمو 0% في سنة 2014، ودول الاتحاد الأوروبي التي حققت نمو طفيف وصل إلى 0.9% في 2014 وهو ما انعكس على استهلاك النفط لهذه الدول، على سبيل المثال حيث بلغ متوسط إجمالي استهلاك النفط 15.3 مليون برميل يوميا في 2009، ثم أصبح 14.3 مليون برميل يوميا.² وهو ما يبينه الجدول التالي:

¹ جلالة علي، بن عمارة منصور، "رؤية تحليلية في أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، المنعقد بجامعة باجي مختار عنابة، يومي 14-15 أكتوبر 2017، ص 07

² شليحي الطاهر، "واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، المنعقد بجامعة باجي مختار عنابة، يومي 14-15 أكتوبر 2017، ص 06.

الجدول رقم(10):تباطؤ معدلات النمو في العالم خلال الفترة (2012-2014).

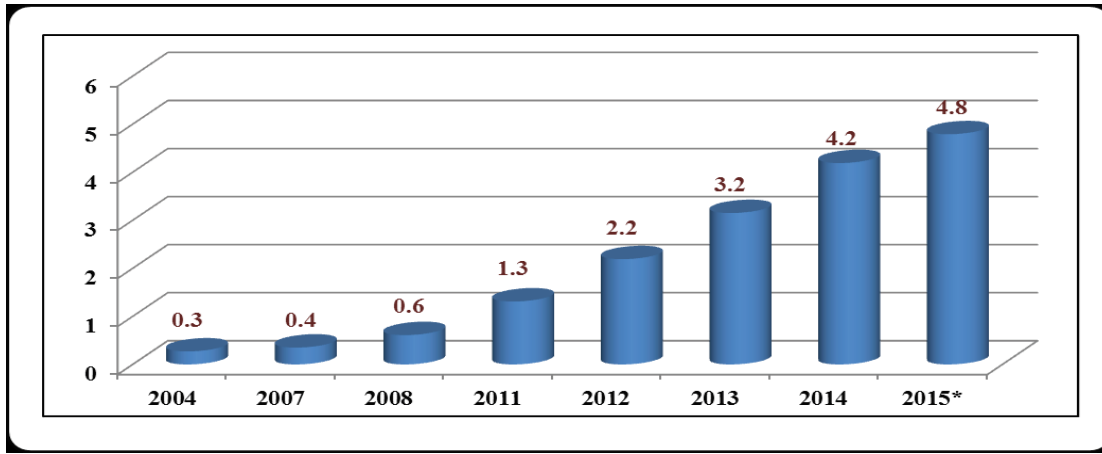
2014	2013	2012	المناطق/السنوات
%2.6	%2.5	%2.4	العالم
%2.4	%2.2	% 2.3	الولايات المتحدة الأمريكية
%0.9	%-0.4	%-0.7	منطقة اليورو
%0	%1.6	%1.7	اليابان
%7.4	%7.7	%7.7	الصين

المصدر: بريش أحمد، "تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار أسعار النفط، وحمية إيجاد حلول"، ملتقى دولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، جامعة المدينة، 2015، ص05.

- **تزايد إنتاج النفط الصخري:** بفضل إنتاج النفط الصخري تحولت الولايات المتحدة من واحد من أكبر مستهلكي النفط إلى واحد من أكبر منتجه، حيث أصبحت الولايات المتحدة تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية وروسيا من حيث حجم الإنتاج اليومي، نتيجة التطور الكبير في تقنيات استخراج النفط الصخري فضلا عن الأنواع الأخرى من النفط صعب الإنتاج، مثل نفط المياه العميقة، وهو ما مكن أكبر مستورد للنفط من إحلال النفط المحلي محل جانب كبير من النفط المستورد.¹ حيث تشير أحدث البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة إلى ارتفاع معدل إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2013 إلى 3.2 مليون ب/ي، وهو يمثل نحو 87% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الصخري مستحوذا على نحو 42.3% من إجمالي إمداداتها النفطية التي بلغت 7.44 مليون ب/ي، واستمر هذا الارتفاع ليصل معدل إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 4.8 مليون ب/ي سنة 2015 وهو ما يعادل 51.3% من إجمالي إمداداتها النفطية التي بلغت 9.33 مليون ب/ي وما يمثل نحو 85% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الصخري كما هو موضحا في الشكل الموالي.

¹ قروود علي، كزير نسرين، مرغاد سناء، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة -دراسة حالة السعودية والجزائر-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص222.

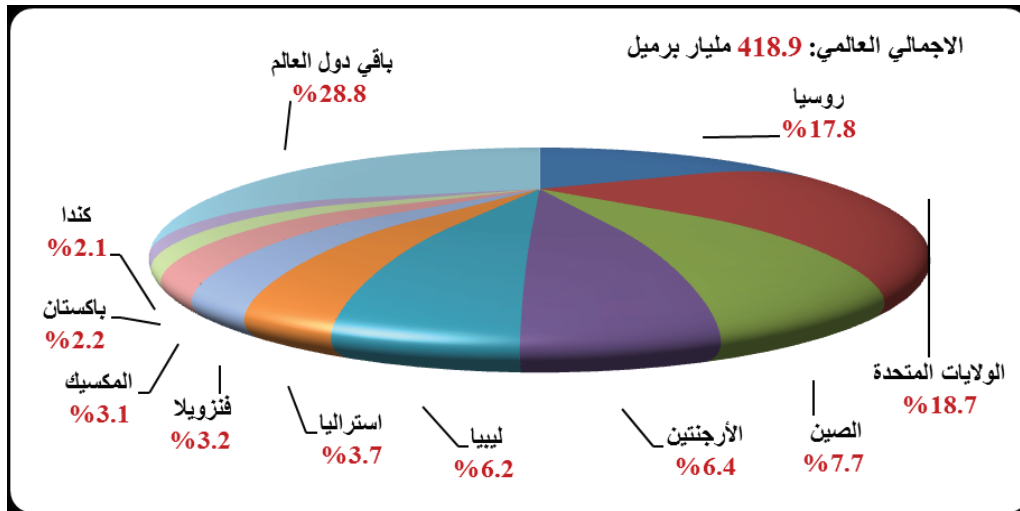
الشكل رقم(22) :تطور إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2004-2015) (مليون ب/ي)



Source: U.s Energy Information Administration EAI,Annual Energy Outlook,Various Issues.
*بيانات تقديرية.

أما بالنسبة للاحتياطيات النفط الصخري قدر بنحو 418.9 مليار برميل تستحوذ أكبر عشرة دول على أكثر من 71% من إجمالي الاحتياطي، تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بنحو (78.2 مليار برميل) تليها روسيا (74.6 مليار برميل)، الصين (32.3 مليار برميل) والأرجنتين (27 مليار برميل)، ليبيا (26.1 مليار برميل)، وأستراليا (15.6 مليار برميل)، فنزويلا (13.4 مليار برميل)، المكسيك (13.1 مليار برميل)، باكستان (9.1 مليار برميل)، كندا (8.8 مليار برميل). كما هو موضحا في الشكل:

الشكل رقم (23): توزيع الاحتياطي العالمي من النفط الصخري.



Source : U.s Energy Information Administration EAI, Technically Recoverable shale oil and Gas Resources,September2015. .

■ ارتفاع قيمة الدولار: أدى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات إلى حد ما إلى تراجع الطلب على النفط بالأسواق العالمية بالإضافة إلى العوامل الأخرى مثل انخفاض النمو الاقتصادي بدول الاتحاد الأوروبي ودول آسيا. فقد شهد الدولار الأمريكي ارتفاعا مقابل اليورو بنسبة 10% وسجّل 1.461 متوسط سنة

2.14 مقارنة بحوالي 1.461 متوسط سنة 2014 وارتفع أيضا مقابل الين الياباني بنسبة 8.5% سجل 97.9 متوسط سنة 2014 مقابل 105.9 خلال سنة 2013¹. بعد ارتفاع قيمة الدولار في السنوات الأخيرة نلاحظ انخفاض أسعار البترول؛ والسبب الرئيسي في ذلك هو مصادر الطاقة البديلة التي أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية حيث لم تعد تستورد الكميات التي كانت من قبل، وبالتالي أصبحت الدولارات الأمريكية لا تتاجر إلى دول أخرى، وهو ما أسهم في زيادة سعر صرف الدولار، كما أن سياسة التصدير والاكتفاء الذاتي أسهمت في إعادة الدولار داخل الحدود السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ صافي الواردات الأمريكية من البترول ومشتقاته في سنة 2014 نحو 5 ملايين برميل نفط يوميا مقارنة ب 12 مليوناً في سنة 2008 ما يمثل 27% فقط من البترول ومشتقاته في الولايات المتحدة الأمريكية².

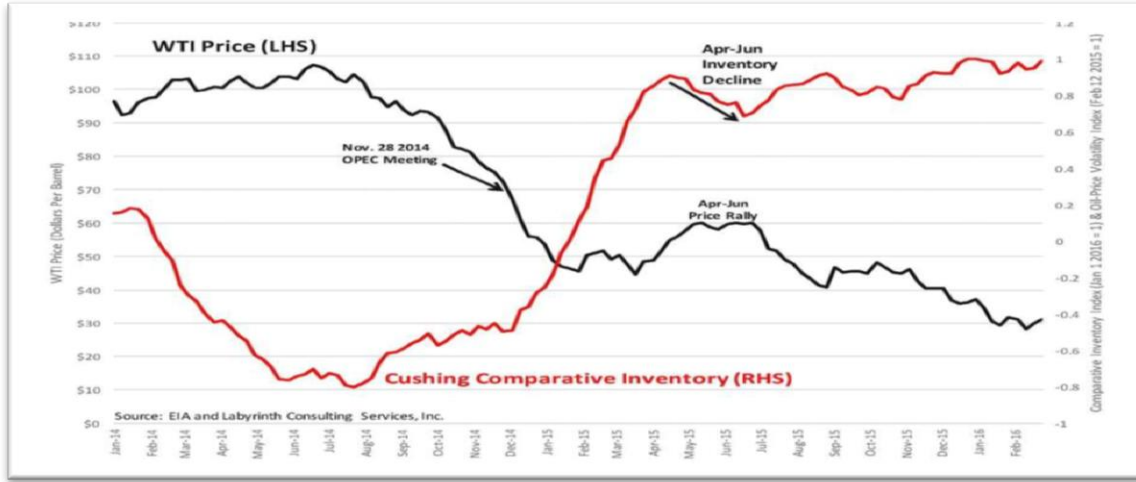
■ **مستوى المخزونات:** يبدو ببساطة أن اشتداد التقلب في السوق يزيد الطلب على المخزونات من أجل مواجهة احتمالات تعطل إمدادات المعروض. وأدى قرار منظمة أوبك في نوفمبر 2014 بعدم خفض الإنتاج إلى زيادة مفاجئة في التقلبات، وما أعقب ذلك من قفزات أخرى أفضت إلى زيادة حادة في مخزونات النفط في أبريل 2015 ومع أن المخزونات انخفضت ببطء في أبريل وجوان فإن الاتجاه نحو الارتفاع استمر حتى فبراير من ذلك السنة. وثمة علاقة ترابط بين التقلب و معدل الإنتاج ومستويات المخزونات. فالتقلب يؤثر على المخزونات والعكس صحيح. ويظهر الشكل (12) مخزونات النفط في مستودع كاشينج في أوكلاهوما³. تتحدد أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط - وأسعار خام غرب تكساس الوسيط في الفترة من جانفي إلى مارس 2016 فأسعار النفط ترتبط ارتباطا سلبيا بكميات النفط المخزنة في كاشينج. وفي الفترة من جانفي 2014 إلى أوت 2014، هبطت المخزونات بشدة وسجلت أسعار النفط أعلى مستويات لها، متخطية 100 دولار للبرميل ونظرا لأن الأسعار المرتفعة حفزت أنشطة الحفر زاد الإنتاج من منتجي النفط التقليدي والصخري الأمريكي كانت زيادة النفط الصخري أسرع.

¹ جمال قاسم حسن، "النفط والغاز الصخري وأثرهما على أسواق النفط العالمية"، صندوق النقد العربي، ص 21، متوفرة على الموقع الإلكتروني <http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?<http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?> تاريخ الإطلاع 2017/08/20>.

² إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

³ كاشينج في أوكلاهوما هو أكبر مستودع لتخزين النفط في العالم. وتبلغ سعته الاستيعابية 73 مليون برميل، أو نحو 13 في المائة من المخزونات الأمريكية. ويجري من خلاله تداول ما يربو على ثلاثة مليارات برميل من العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط أسبوعيا. والنذر اليسير من هذه التعاقدات ينجم عنه تسليم فعلي للنفط. وبدلا من ذلك، تبرم معظم التعاقدات على أساس التسليم الآجل. (المصدر Oilprice.com)

الشكل رقم(24):المخزون المقارن في كاشينج وأسعار البترول



المصدر: الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة ومؤسسة لايرينث للاستشارات.

لاشك أن تراجع أسعار البترول نجمت عنها تأثيرات على الدول المصدرة والدول المستوردة وتمثل هذه التأثيرات فيما يلي:

1. تداعيات انهيار أسعار النفط على الدول المنتجة للنفط: ستتطرق من خلال هذا العنصر إلى أثر انهيار أسعار النفط على الدول المنتجة للنفط وهي: المملكة العربية السعودية، إيران، روسيا، والجزائر.
- المملكة العربية السعودية: استنزف الهبوط الحاد لأسعار النفط في سنة 2014 مع ارتفاع مستوى الإنفاق في السنوات القليلة الماضية الموارد الحكومية. ويسهم النفط بأكثر من 80% من الإيرادات الحكومية، ومن أبرز تجليات تأثير الهبوط الشديد لأسعار النفط على السعودية تراجع إيراداتها النفطية وانعكاسات ذلك على موازنتها، وبالتالي حجم الإنفاق العام، حيث قدر العجز في الموازنة العامة السعودية 145 مليار ريال (36.61 مليار دولار) سنة 2015، بينما بلغت قيمة العجز 326.2 مليار ريال، ما يعادل حوالي 87 مليار دولار سنة 2016.¹ وانخفضت احتياطات النقد الأجنبي 20% (تبلغ 587 مليار دولار في مارس 2016). وبهذا المعدل ستتبدد الاحتياطات في غضون أربعة أعوام. واقترضت المملكة بكثافة، بما في ذلك 26 مليار دولار العام الماضي، وقرض بقيمة 10 مليارات دولار تم وضع لمساته النهائية في أبريل من هذه السنة، وتعتزم السلطات جمع 15 مليار دولار أخرى من خلال إصدار سندات. وسيضع هذا نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عند 26% في سنة 2017 بالمقارنة مع مستوياتها المتدنية سنة 2014. وارتفعت تكلفة الاقتراض في أعقاب خفض التصنيف الائتماني للسعودية من جانب وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية.

¹ السعودية تقر موازنتها لسنة 2016 بعجز قدره 78 مليار دولار، متوفر على الرابط <https://arabic.rt.com/news/805576>

وتُظهر تقديرات صندوق النقد الدولي أن تحقيق التوازن في موازنة السعودية يتطلب أن يكون سعر النفط 105.60 دولار، أي أكثر من ضعفي المستويات الحالية¹.

واتخذت الحكومة إجراءات تقشف في موازنة 2016 تتضمن خفض الإنفاق بنسبة 14% معظمها في الإنفاق العسكري ودعم الوقود، وزيادة العائدات النفطية عن طريق زيادة إنتاج النفط. وفضلا عن ذلك، تم تخفيض مخصصات الموازنة لخدمات الرعاية الصحية والتعليم والبلديات. وكانت أكبر زيادة في أسعار الوقود 133% للإيثان، و 79% للديزل المستخدم في قطاع النقل، و 67% لكل من الغاز الطبيعي والبنزين الأقل جودة وزادت أيضا أسعار الكهرباء والمياه ما يصل إلى 60% للشرائح العليا من الاستهلاك المنزلي وينسب متفاوتة للاستخدامات التجارية والصناعية. وتم تخفيض فاتورة الأجور إلى أقل من 15% من إجمالي الناتج المحلي، عن طريق تقليص زيادات الأجور في القطاع العام وإعادة التفاوض على كل العقود، إلى جانب تخفيضات في الإنفاق الرأسمالي. وتتسم الآثار العامة لهذه الإجراءات بأنها انكماشية، فقد أدت إلى انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى معدل متوقع قدره 1.9% سنة 2016 مقارنة بـ 3.5% سنة 2015 وقبل صدمة الانهيار النفطي، كان الاقتصاد ينمو في المتوسط بمعدل 5% سنويا.

وللخروج من مرحلة أسعار النفط المنخفضة، وافقت الحكومة السعودية على برنامج إصلاح شامل مبین في خطة التحول الوطني "رؤية السعودية 2030" التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط في غضون 15 سنة. وتدعو الخطة إلى استخدام أصول شركة النفط المملوكة للدولة (أرامكو) لتمويل استثمارات عامة في مجالات متنوعة. وتم تخطيط هذه الرؤية على أساس سعر 30 دولارا للبرميل، وهي تتركز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي:

- ✓ تسعى إلى زيادة العائدات غير النفطية ثلاثة أضعافها بنهاية العقد من خلال فرض ضرائب غير مباشرة ورسوم على الخدمات العامة، بما في ذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتنمية قطاعات غير نفطية مثل التعدين والسياحة والتعليم.
- ✓ تقضي الخطة بخفض الإنفاق العام من خلال الحد من الدعم، وتحويل الإنفاق على التسليح بعيدا عن الشركاء الأجانب، وترشيد الاستثمارات العامة. وإذا اقترن هذا بخفض فاتورة أجور القطاع العام 5%، فإن هذه الإصلاحات قد تحقق عائدات إضافية قدرها 53 مليار دولار بحلول سنة 2020.
- ✓ تهدف الخطة إلى تنويع مصادر الثروة الوطنية وتنويع حافظة الاستثمارات في الخارج. ومن الجوانب ذات الأهمية لتعبئة الموارد المالية خصخصة جزء من شركة النفط المملوكة للدولة أرامكو من خلال اكتتاب عام أولي، وتسهم الشركة بنسبة 90% من الإيرادات الحكومية.

¹ الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العدد 7 يوليو/تموز 2016، ص 27.

روسيا: أدى التأثير المشترك للعقوبات وانخفاض أسعار النفط إلى ضغط سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في روسيا فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.7% فقط في الربع الثالث من سنة 2014 وهكذا، على أساس متوسط سعر للنفط يبلغ 78 دولارا للبرميل في سنة 2015، يتوقع البنك الدولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لروسيا بنسبة 1.7%¹. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الروسي كبير بما يكفي لتحمل مثل هذه التطورات السلبية، ولديه ورقة رابحة تتمثل باحتياجات الطاقة للصين ودعمها المالي. وقعت الصين وروسيا بالفعل اتفاقات بقيمة ما يقارب التريليون دولار لتوريد النفط الخام والغاز الطبيعي من روسيا إلى الصين.²

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي فان تراجع أسعار النفط كان العامل الأبرز في تراجع نمو الاقتصاد الروسي بـ 0.02% سنة 2014، كما حذر البنك المركزي الروسي في ديسمبر 2014 من أن النقد سينكمش بنسبة 4.8% في 2015 في حال استمرار انخفاض أسعار النفط، وعقب قرار منظمة أوبك في نوفمبر 2015 بعدم خفض إنتاجها النفطي هبطت العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار كما سجلت مؤشرات أسواق المال الروسية تراجعاً في اليوم الموالي إلى ادني مستوياتها منذ سنة 2009 وارتفاع معدل التضخم إلى 11% بنهاية 2015 تحت وطأة هبوط أسعار النفط وتراجع سعر صرف العملة الروسية (الروبل).³ وفي سنة 2014، بلغ متوسط إنتاج النفط الروسي 10.71 مليون برميل يوميًا. وبلغت صادرات النفط الروسية 7.36 مليون برميل يوميًا تتكون من 5 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام و 2.3 مليون برميل يوميًا من المنتجات المكررة، تذهب بصورة رئيسة إلى أسواق أوروبا.⁴ كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (11): إنتاج النفط الخام الحالي والمتوقع في روسيا، الاستهلاك والصادرات (2013-2035).

الوحدة (مليون برميل يوميًا).

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2020	2025	2030	2035
الإنتاج	10.80	10.71	10.7	10.76	10.8	10.4	10	9.51	9
الاستهلاك	3.31	3.35	3.45	3.55	3.65	3.7	3.7	3.7	3.8
صافي الصادرات	7.48	7.36	7.28	7.21	7.13	6.67	6.3	5.81	5.2

Source: BP Statistical Review of World Energy, June 2014; OPEC World Oil Outlook 2014; Energy Information Administration (EIA); IEA Annual, Energy Outlook 2013.

¹ Elvin Mirzayev, "Sanctions & Oil Prices Bring the Russian Economy Near Collapse", January 21 2015, accessed on 2 February 2017, at :www.investopedia.com.

² Mamdouh G Salameh, "Turning the Gaze Towards Asia: Russia's Grand Strategy to Neutralize Western Sanctions", USAEE, Working Paper No: 14-168, (19 July, 2014).

³ نفين حسين، ندى الهاشمي، "انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي"، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، ص10.

⁴ ممدوح سلامة، "العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام"، ندوة: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 7 نوفمبر 2015، ص 40.

✚ إيران: أثر هبوط أسعار النفط بالاقتصاد الإيراني، لكن أثره كان أقل مما أصاب منتجي النفط الآخرين في المنطقة. والسبب هو أن الاقتصاد الإيراني أكثر تنوعا بالمقارنة بمنتجي النفط الآخرين، ولذلك فإنه أقل اعتمادا على العائدات النفطية، إذ يسهم النفط بنحو 30% من العائدات الحكومية. وقد بنت إيران توقعاتها في موازنتها المختلفة على سعر يتراوح بين 131 و 136 دولارا لبرميل النفط، من جهة أخرى تعاني إيران عقوبات اقتصادية قوية منذ سنوات، تركت أثارا سلبية على صناعة النفط وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد حددت الموازنة التي وضعت للسنة المالية التي تبدأ آذار 2015 سعر برميل النفط 72 دولارا في ظل تراجع أسعار البرميل إلى حوالي 50 دولارا.¹

ولابد من الإشارة إلى أن إيران تعاني منذ وقت طويل تراجعا في الإنتاج المحلي للنفط من 3.58 مليون برميل في اليوم في سنة 2009 إلى 3 مليون برميل في سنة 2014 (أنظر إلى الجدول أدناه) ، ويعود الأمر في ذلك إلى العقوبات القاسية وإلى النقص في الاستثمارات والصعوبة في الحصول على التجهيزات اللازمة لزيادة الإنتاج.

الجدول رقم(12): إنتاج النفط الخام الإيراني الحالي والمتوقع، الاستهلاك، الصادرات والقدرات المستدامة،
الوحدة مليون برميل يوميا (2009-2035)،

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2030	2035
الإنتاج	3.56	3.54	3.58	3.74	3.56	3	2.8	3.4	3.35
الاستهلاك	2.01	1.87	1.91	1.93	2	2.03	2.05	2.57	3.39
صافي الصادرات	1.55	1.67	1.67	1.81	1.56	0.97	0.75	0.83	0.04-

Source: IEA's World Energy Outlook 2014 / BP Statistical Review of World Energy, June 2014
OPEC Annual Statistical Bulletin 2014.

واتخذت إيران بعض التدابير للتخفيف من تأثيرات أسعار النفط المنخفضة على الموازنة ومنها زيادة الضرائب على المنظمات شبه الحكومية التي كانت معفاة من قبل.

✚ الجزائر: تصدر الجزائر 540 ألف برميل يوميا من إنتاجها الكلي البالغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا. غير أن إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي تراجع تدريجيا في السنوات الأخيرة، فيما يرجع أساسا إلى التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبة اجتذاب شركاء الاستثمار، وفجوات البنية التحتية، ومشكلات فنية. ويعتمد اقتصاد الجزائر اعتمادا كبيرا على المحروقات في صادراته إيراداته الحكومية التي تبلغ نسبتها 95% و 75% على الترتيب. وأضعفت صدمة هبوط أسعار النفط مالياته وميزانه التجاري واحتياطياته من النقد الأجنبي. فقد ارتفع عجز الموازنة من 1.4% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2013 إلى 15.75% من هذا الإجمالي

¹ حلموس الأمين، نسرين كزيب، "تداعيات انخفاض أسعار على الدول الفاعلة في السوق النفطية"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر -دراسة في السياسات البديلة- المنعقد بجامعة عمار تليجي بالأغواط يومي 10-11 أكتوبر 2017، ص 09.


في 2016. وهبطت الاحتياطات الإجمالية من 194 مليار دولار في 2013 إلى ما يقدر بنحو 108 مليارات دولار في 2016 ومن المتوقع أن تهبط أكثر إلى 60 مليار دولار في 2018. وأدى تدهور معدلات التبادل التجاري للجزائر إلى انخفاض قيمة الدينار بنسبة 20% منذ منتصف 2014 وارتفاع معدل التضخم إلى 4.8% في سنة 2015 .

وفي مواجهة التراجع المتواصل لعائدات النفط والغاز، وارتفاع فاتورة الواردات، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التصحيحية في إطار قانون الميزانية لسنة 2016. وتدعو موازنة سنة 2016 التي وضعت على أساس افتراض سعر النفط عند 35 دولارا للبرميل في المتوسط إلى تخفيض الإنفاق 9%-معظمه في النفقات الرأسمالية -وزيادة نسبتها 4% في إيرادات الضرائب. وتشتمل مجموعة إجراءات تعزيز الإيرادات على زيادة نسبتها 36% في أسعار الوقود، ورفع معدلات ضريبة القيمة المضافة على استهلاك الوقود والكهرباء، وزيادة الضرائب على تسجيل السيارات. وأعلنت السلطات عن تعديلات أخرى لرسوم الكهرباء وتراخيص الاستيراد الجديدة، لكن التفاصيل لم تتحدد بعد. وهذه الإجراءات هي الخطوات الأولى نحو إصلاح شامل محتمل لنظام الدعم التنزلي الباهظ التكلفة في الجزائر (تبلغ قيمة الدعم على الوقود وصنوف الدعم الأخرى أكثر من 12% من إجمالي الناتج المحلي). وتتيح الموازنة للحكومة أيضا اعتماد إجراءات تصحيحية أخرى إذا هبطت أسعار النفط دون 35 دولار للبرميل، واللجوء إلى الاقتراض الخارجي. وتشمل هذه الإجراءات تراخيص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

وتتضمن موازنة 2016 إجراءات للسماح بالاستثمارات الخاصة في المؤسسات المملوكة للدولة، وإنشاء مناطق صناعية جديدة، وتخفيف القيود على استثمار العوائد المتحصل عليها من الإعفاءات الضريبية. وأصدر البرلمان قانونا جديدا للاستثمار في جويلية وذلك بهدف تحسين قطاع الأعمال خلاف صناعة النفط.

2. تداعيات انهيار أسعار النفط على الدول المستهلكة للنفط: سنتطرق هنا إلى أثر انهيار أسعار النفط

عمى الدول المستهلكة للنفط، ونخص بذلك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

 **الولايات المتحدة الأمريكية:** إن تراجع أسعار النفط في الولايات المتحدة سيكون له آثار أكثر تنوعا، فكثير من الأفراد، سترى أن الأسعار المنخفضة دفعة اقتصادية لطيفة، فانخفاض أسعار النفط يعني انخفاض أسعار البنزين، وهو ما يعني السماح للأسر باستخدام تلك الأموال للإنفاق على أمور أخرى، لأنه سيوفر حوالي 75 مليار دولار من إنفاق الشعب الأمريكي على السلع الأخرى، بما يعادل 0.7% من إجمالي استهلاك الولايات المتحدة. وقد حققت أمريكا نمو اقتصاديا خلال الفترة الأخيرة، بسبب انخفاض أسعار الطاقة، إذ وصلت أسعار البنزين في أوائل يناير/كانون الثاني لأدنى مستوياتها منذ أكتوبر/تشرين

الأول 2010. إن التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي يُعزى جزء منه لانخفاض فاتورة الطاقة، إذ زاد الاقتصاد في الربع الثالث بنسبة 3.98% وفي الربع الثاني بنسبة 4.6%¹.

الصين: شكل الانخفاض الحاد في أسعار النفط فرصة ذهبية بالنسبة للصين، فقد سجلت وارداتها من النفط الخام خلال سنة 2014 أرقاما قياسية وصلت إلى 308 ملايين طن بقيمة 226 مليار دولار، وبزيادة وصلت نسبتها إلى نحو 10% عن سنة 2013، وفق إحصاءات الهيئة الصينية العامة للجمارك. إن انخفاض أسعار النفط العالمية قد يؤدي إلى تسريع جهود الصين في بناء مخزونها الإستراتيجي، لكنه لن يؤدي إلى تغيرات جذرية على السياسات النفطية للصين، باعتبار أن عقود استيراد النفط الكبيرة قد تم توقيعها في وقت سابق بأسعار محددة سلفا، كالاتفاقية التي وقعت مع روسيا للثلاثين عاما القادمة، أو الاتفاقيات الموقعة مع إيران.

وتطمح الصين في الانتهاء من مشروع زيادة حجم الاحتياطات من النفط؛ لدخوله حيز التنفيذ في ظل تهاوي أسعاره. وكانت الصين قد بدأت مشروعها لبناء مواقع لتخزين الاحتياطي الإستراتيجي منذ سنة 2003 في إطار خطة شاملة لحماية أمن الطاقة، ويهدف المشروع إلى جعل الاحتياطي الإستراتيجي يكفي الصين لمدة تسعين يوما، حيث يرى مراقبون أن أمن الطاقة لدى الصين وبالنظر إلى حجم استهلاكها الكبير يتطلب مخزونا يصل إلى 120 يوما، بينما الاحتياطي الفعلي لمخزون الطاقة في الصين 60 يوما. قد حلت الصين محل الولايات المتحدة سنة 2013 كأكبر مستورد للنفط في العالم، حيث استوردت نحو 282 مليون طن من النفط الخام، بقيمة 220 مليار دولار، شكمت حوالي 60% من احتياجاتها، وتتوقع منظمة الطاقة العالمية أن تصبح الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم سنة 2030. وقد أدى انخفاض سعر النفط إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 2.2% في أكتوبر 2014، وكل تراجع لأسعار النفط 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.15%.

نستنتج من خلال ما سبق أن انخفاض أسعار النفط ينتج عن انتقال للثروة من البلدان المنتجة إلى البلدان المستهلكة، حيث أن تراجع أسعار النفط سيؤدي إلى تحويل أموال بقيمة 1.5 ترليون دولار من الدول المنتجة للنفط إلى الدول المصدرة، وعلى رأسها الدول الصناعية في آسيا، في إشارة إلى الصين، كما أن ما ستكسبه الدول المستوردة جراء هبوط الأسعار سيرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 0.7%.

¹ اختيار أسعار النفط وتداعياته : متاح على الموقع <http://rawabetcenter.com/archives/3001> تاريخ الإطلاع 2017/11/18.

ثالثاً: قنوات انتقال تقلبات أسعار النفط لمتغيرات الاقتصاد الكلي.

إن التقلبات التي تلاحق الأسعار النفطية بسبب التغيرات المستمرة والمتعددة التي تمس محيط الاقتصاد العالمي، لها الأثر الكبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن تشل أو ترفع من أدائه والمتمثلة في معدلات النمو، والموازنة العمومية، وأسعار الصرف، ومعدلات التضخم، والدين الخارجي.

وذلك لوجود قنوات ناقلة لتلك التقلبات والتي تجعلها تصب في قنوات الاقتصاد من خلال التأثير في المتغيرات الكلية، ومن بين هذه الدراسات نجد¹ (Francois & Valérie،2009) و² (H.Günsel Dğrul, Ugur Soytaş،2010) ودراسة (Chuku, Effiong and Ndifreke،2010)³، بالإضافة إلى دراسة، (WeiQi Tang, Libo Wu، 2010) ودراسة (ZhongXiang Zhang)⁴، أين حاول دراسة اثر الصدمات النفطية على الأداء الاقتصادي وأحد الصين كعينة دراسة، فقد جاءت هذه الدراسة لملاً الفجوة إهمال دراسة الدول النامية ومدى تأثرها بالصدمة النفطية برغم الأدبيات الاقتصادية الكثيرة التي عاجلت الآثار الاقتصادية السلبية للصدمات أسعار النفط على الاقتصاديات المتقدمة، مركزاً على آليات انتقال الأسعار النفطية وكيفية انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي. والتي يمكن تلخيصها في المخطط التالي:

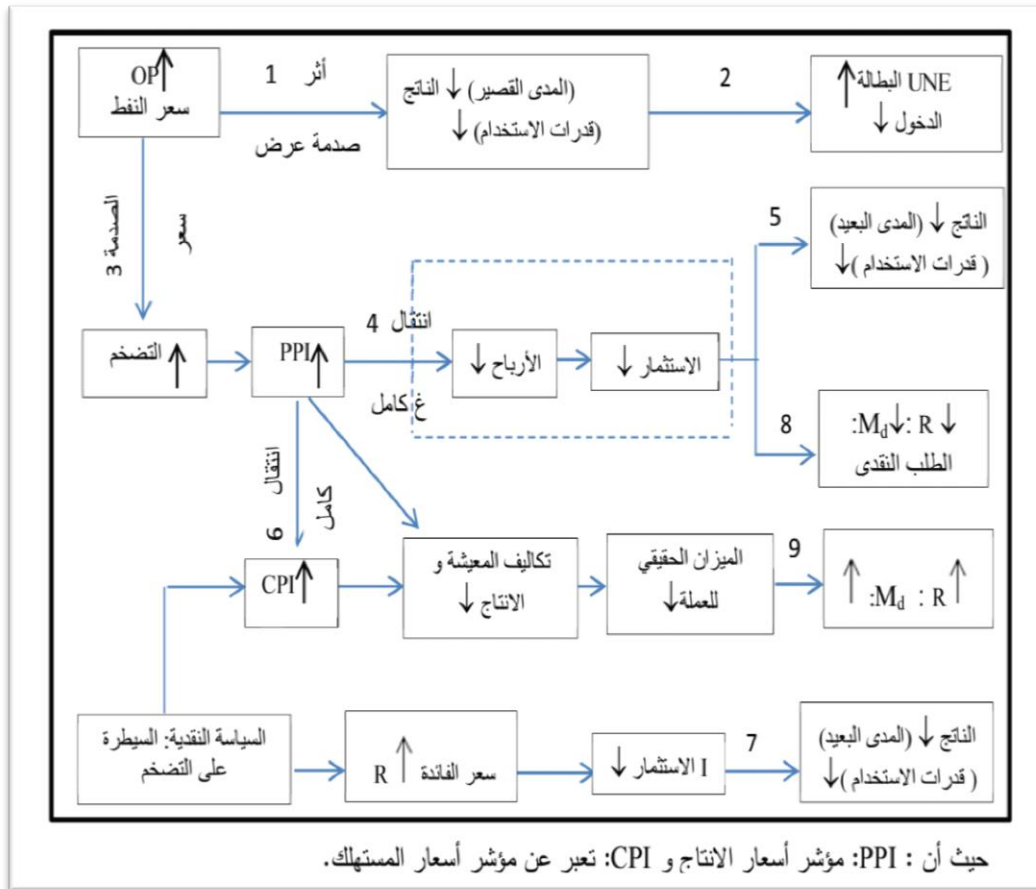
¹ Francois Lescaroux, Valérie Mignon, "On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and financial Variables", CEPPI: Centre D'etudes Prospective et d'Information Internationa Working Paper, N02008-05, P 11.

² H.Günsel Dğrul, Ugur Soytaş, "Relation Between Oil Price, Interest Rate, and Unemployment Evidence from Emerging Market ", ELSEVIER: Energy Economy, Vol 32, 2010, P 1523-1528.

³ Chuk.A.Chuk, Ekpeno L.Effiong, Ndifreke R.Sam, "Oil Price distortion and their Short and Long- Run Impact on Nigerian Economy", MPRA:Munich Personal RePEc A rchive, No 2443 , 15 August 2010

⁴ WeiQi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, "Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy", Energy Economics, N02008-05, P 11.

الشكل (25): قنوات انتقال الصدمات السعرية للنفط



source : (Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, opcite, 2010, P3.

ويمكن توضيح التغيرات في أسعار النفط التي تؤثر على أداء متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال قنوات الآتية :

- 1- من جانب العرض: إذ يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة إيرادات الدولة، والتي تنعكس في صورة زيادة في الاستثمارات العامة والإنفاق الجاري، والذي بدوره يقوم بتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وحصته، وكل هذا مجتمعا سيؤدي إلى زيادة العرض في الاقتصاد.
- 2- من جانب الطلب: الطفرة النفطية منطقيا ستؤدي إلى زيادة حجم السيولة (نتيجة انتقال الثروة) لدى الحكومة والقطاع الخاص والأفراد، ومن ثم فالطلب على السلع والخدمات سيرتفع هو الآخر، مما يؤدي الى بروز ظاهرة التضخم، والذي ينتج عنه انخفاض في المداخيل الحقيقية للاف ا رد والدخل المتاح المتصرف فيه من طرف العائلات والأفراد.
- 3- من جانب التجارة: تقترح النظرية الاقتصادية أن صدمات العرض والطلب المختلفة، تختلف في أثرها على الميزان التجاري النفطي والميزان التجاري الغير نفطي، في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط .حيث

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن في الوضع التجاري للبلدان المنتجة والمصدرة له دون شك، فهذا الارتفاع يؤدي إلى رفع قيمة الصادرات، ومن ثم إلى تحسين الميزان التجاري وموازن المدفوعات.

خاتمة الفصل:

يعبر تقلب الأسعار عن الضبابية التي تمس أسواق النفط باعتبارها أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط، كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها، وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما إما بالارتفاع أو الانخفاض. ضف إلى ذلك كل ما تشهده هذه الأسعار من عوامل عملت ولا تزال على جعلها غير مستقرة سريعة التقلبات، أهم ما يميزها عدم إمكانية التنبؤ بها على المدى المتوسط والطويل نتيجة وجود عدة عوامل جيوسياسية منها وبئية وغيرها كما تم ذكرها في الفصل بنوع من التفصيل، فعلى قدر الأهمية والدور الكبيرين الذي يلعبه هذا الذهب الأسود على قدر صعوبة التحكم في أسعاره، هذا ما يجعل تلك الدول رهينة لما يحدث في هذه السوق.

وكما تم التطرق في هذا الفصل أن التقلب السعري لهذه السلعة ناتجة عن تقلبات نفطية متكررة مما يوضح تأثير هذا الأخير على الأداء الاقتصادي والريعية والجزائر خاصة تعاني من خطر تقلبات أسعار النفط فهي تواجه صدمات نفطية تؤثر على مختلف سياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية وهذا راجع لارتباط مداخيلها بمصدر واحد مهدد بالنضوب والزوال. ليتبين في الأخير أن البوابة الأولى التي توضح مدى درجة إصابة الاقتصاد الجزائري بهذا المرض الذي فتك بها من خلال السياسة المالية المتبعة والتي تعد كمرآة وتوضح لما يحدث فعلا في الاقتصاد الجزائري . وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: دراسة

تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار

النفط على أدوات السياسة المالية

في الجزائر

مقدمة الفصل:

تنتقل تقلبات أسعار النفط العالمية إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية بواسطة عدة قنوات و من بين أهم هذه القنوات السياسة المالية، باعتبارها أقوى دعامة تركز عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة لتعكس التطورات الاقتصادية الكلية، ويظهر ذلك جليا وخصوصا في الدول الغنية بالموارد الطاقوية. والجزائر واحدة من الدول التي تتوفر على ثروة هامة من الموارد الطبيعية ممثلة خاصة في البترول و الغاز الطبيعي ساهم بدرجة كبيرة بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها و إيراداتها العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد. فخلال فترة السبعينات و الثمانينات اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية و ذلك بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية، و لكن مع حدوث الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986 تزعزع الاقتصاد الجزائري و ظهرت الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي مما استدعى القيام بإصلاحات و دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية وذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمقت آثارها على الاقتصاد الجزائري عقب 1989. وحتى أواخر التسعينات من القرن المنصرم قد أدى إلى إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية تميزت بالانكماش. وبعد أن اتضحت الرؤية الإيجابية لسوق النفط العالمي منذ سنة 2000 ووصولها لمستويات قياسية، تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الإنفاق العام والتي تجسدت بوجه الخصوص من خلال البرامج التنموية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) منفقة ما يعادل 525 مليون دينار جزائري ، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) منفقة ما يعادل 4,203 مليون دينار جزائري والذي ارتفع إلى 8,705 مليون دينار جزائري، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، أين تم تخصيص مبلغ يقدر 21.214 مليون دينار جزائري.

وعليه ووفقا مما سبق باعتبار النفط العمود الفقري للاقتصاد الكلي الجزائري، فإننا سنخصص هذا الفصل لتحليل وقياس وضعية السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط وذلك من خلال تناول العناصر التالية:

المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل وضعية السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط

المبحث الثالث: قياس اثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر.

يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري نظرا لما يحتله من مكانة هامة بسبب ما يؤديه من أدوار أساسية في الاقتصاد الكلي فهو عنصر أساسي في سياستها الطاقوية وكذا تحصيلاتها المالية بالإضافة إلى التراكم الذي يحققه هذا القطاع جراء عمليات التصدير إلى الخارج. وتظهر الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية عبر قطاع المحروقات ومدى تأثيرها على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني في كونه يساهم بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى حيث انه يمثل 98% من الصادرات الجزائرية ويساهم 43% في الناتج المحلي الإجمالي و75% من الميزانية، كما انه يعد من أهم القطاعات التي تحقق قيمة مضافة نظرا لدرجة مردوديته العالية.

وعليه سيتم من خلال هذا المبحث تقديم إعطاء لمحة حول تاريخ النفط في الاقتصاد الجزائري، وأهم ما مر به، بالإضافة إلى أهمية العوائد النفطية.

المطلب الأول: تطور الاكتشاف النفطي في الجزائر.

شهد القطاع النفطي في الجزائر بمراحل عديدة في تاريخ الجزائر المستقلة باعتباره العصب الأساسي للاقتصاد الوطني والبدية كانت باسترجاع السيادة الوطنية والتي انطلقت بإنشاء شركة سوناطراك سنة 1963، ثم التوصل إلى اتفاقيات مع فرنسا في جويلية 1965 والتي على إثرها أنشأت الجمعية التعاونية "AS.coop" وبتاريخ و1971/02/24 تم امتلاك سوناطراك لحصص الشركات الفرنسية والأجنبية، وأصبحت الجزائر تتحكم في أهم ثروتها النفطية وقد ساهمت هذه التطورات في رفع قدرات الجزائر في الاستثمار النفطي خاصة في مجال البحث والتنقيب، مما عزز من احتياطاتها المؤكدة ومن إمكانياتها الإنتاجية، هذا ما مكن الجزائر لأن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" أو في إطار السوق السوق النفطية .

أولا: لمحة حول تطور القطاع النفطي في الجزائر.

لقد كان اكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915، وواد قطرين جنوب سور الغزلان. هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب¹.

¹ بن عييزة دحو، "أسعار البترول وسعر الصرف"، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 09، 2017، ص59.

أما تاريخ إنتاج النفط، والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى سنة 1956، كان المحفز في ذلك هو انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية النفط خلال وبعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة من 1949 إلى 1956 كمية 308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية¹.

وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر. ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول (CFP) وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر، (SN REPAL). ثم إنشاء شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء (CREPS) سنة 1953.

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956²، وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. ثم توالى الاكتشافات و بدأ الإنتاج و التصدير و الذي تطور من 0.4 طن سنة 1969 ويقدر إنتاج الجزائر حاليا (سنة 2016) من البترول الخام 1146 ألف برميل /اليوم (1.45% من الإنتاج العالمي)، أما إنتاج الغاز الطبيعي المسوق فيقدر حاليا (لسنة 2016) 95 مليار متر مكعب أي بنسبة 2.58% من إجمالي الإنتاج العالمي³.

وبعد الاستقلال سعت الجزائر إلى وضع قاعدة نفطية متينة، في ظل الاحتكار الفرنسي للمورد و كان ذلك بإنشاء شركة "SONATRACH" بتاريخ 1962/12/31 وكان من أبرز مهامها القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق⁴. وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدءا بالنقل، ثم التنقيب والإنتاج لاحقا، وفي هذا الصدد فقد تم التوصل مع فرنسا إلى اتفاقيات في جويلية 1965 والتي على إثرها تم إنشاء الجمعية التعاونية التي حازت من خلالها سوناطراك على 50% من الشركات الفرنسية في مجال البحث البترولي وتقييم الإنتاج المحصل، كما تم شراء حقول بريتش بتروليوم "BP" وشركة "ESSO.MOPILOIL" في 24 أوت 1967، وشركة شل "SHELL" في ماي 1968، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، ويمكن ملاحظة تطور سوناطراك على القطاع النفطي في الجدول أدناه.

¹ مقلد عيسى، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 26.

² بلقاسم زباني، "دور المحروقات في تمويل التنمية: حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1994-1995، ص 169.

³ Annual Statistical Report, P28-36.

⁴ كتوش عاشور، "الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 106.

الجدول رقم(13) تطور سيطرة سونطراك على القطاع النفطي خلال الفترة 1966-1972 الوحدة %

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار حيث تتولى سونطراك تنفيذ الأعمال	12	21	51	65	92	100	100
إنتاج النفط	11.5	11.8	13.7	17.75	35	56	77
إحتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سونطراك	18	19.5	19.5	19.5	23.5	29	100
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
تكرير النفط	20.4	44	66	66	90	100	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100	100	100

المصدر: بلقاسم ماضي، "العوائد البترولية مشاكل وأفاق"، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2007، ص16.

أرست الجزائر بعد تأمين قطاع المحروقات وإلغاء نظام الامتياز سنة 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سونطراك الفاعل الأساسي في القطاع ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها بيسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سونطراك في نوع واحد، هو عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان*. ولقد أثبتت النتائج المحققة المتواضعة جدا، على طول الفترة بين 1971 و1985 محدودية قانون 1971 لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10% من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تحقق أعمال الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة، لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه، بما جعل مستويات الإحتياطي تتراجع بشكل حاد، وهو الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع.¹

بعد حدوث الأزمة النفطية لسنة 1986، سارعت الجزائر إلى إصلاحات اقتصادية، حيث تم صدور قانون المحروقات سنة 1986 الذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات، والذي تضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سونطراك والشركات النفطية الأجنبية، ثم صدر بعد ذلك في 30 نوفمبر 1991 قانونا آخر والذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق تضمن بعض التحسينات على نصه، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة، وقد تم بموجب ذلك

* هناك صنفان من هذه العقود، الصنف الأول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، أما الصنف الثاني فيعرف بعقود المساعدة التقنية.

¹ Omar KHELIF, *Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures*. (Alger: CREAD, 2005), p.109.

استقطاب عدد من الشركات العالمية مثل شركة "ANADARCO"، و"AGIP" و"PTRO CANADA"¹ وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة، قامت الجزائر في الفترة 1987-2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات، حيث بلغ عددها في نفس الفترة أكثر من 50 قامت في المجموع بإتفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده. وبفضل العقود الموقعة تحقق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، منها عدة حقول نفطية هامة، الأمر الذي أضاف إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو 10 مليار برميل مكافئ بترو.²

ثانيا: الإمكانيات النفطية للجزائر.

تحوز الجزائر على العديد من المقومات النفطية التي تمكنها أن تضمن لها مكانة ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" أو السوق النفطية العالمية، وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج والصادرات من النفط التي تساهم بها. وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي:

1- **الاحتياطات النفطية** : عند تقدير احتياطات أية دولة من المحروقات يتم التفاوضي عن الاحتياطات الممكنة والمحتملة، بحيث تؤخذ فقط الاحتياطات المؤكدة بعين الاعتبار. والجزائر تزخر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة "15" عالميا والمرتبة السابعة "7" عربيا من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة لسنة 2016، إذ تساهم 0.95% من إجمالي الاحتياطي للعالم (1278.2 مليار برميل) و1.70% من إجمالي الدول العربية (716 مليار برميل). ولقد شهد احتياطي النفط الخام المؤكد منذ السبعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب، كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف. و الجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلال الفترة الممتدة من (1970-2016).

¹ هاشم جمال، "السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص 186.

² بلقاسم سرايري، "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 108.

الجدول رقم (14): تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة 1970-2016.

الوحدة مليون برميل.

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
احتياطي النفط المؤكد	8098	9840	9750	7640	7700	7370	6800	6600	6300
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
احتياطي النفط المؤكد	8440	8200	8080	9440	9220	9000	8820	8800	8500
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
احتياطي النفط المؤكد	9200	9236	9200	9200	9200	9200	9979	9979	10800
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
احتياطي النفط المؤكد	11200	11314	11314	11314	11314	11314	11800	11350	12270
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
احتياطي النفط المؤكد	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200
السنوات	2015	2016							
احتياطي النفط المؤكد	12200	12200							

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة: 2005، ص16، 2007، ص17، 2017، ص10

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن حجم الاحتياطي النفطي المؤكد لم يتغير كثيرا في الفترة الممتدة من بداية 1970 إلى غاية 1985، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، بعد انسحاب بعض الشركات الأجنبية من القطاع وانحصر نشاط البعض الآخر في بداية تلك الفترة، حيث لم ينمو حجم الاحتياطات سوى خلال 8.92% . ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطي إلى عاملين هما¹:

- ✓ عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف.
- ✓ انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة

¹ بلقاسم سرايري، مرجع سبق ذكره، ص106.

لهذه الأسباب لم تتحقق اكتشافات هامة ترفع من حجم الاحتياطي، بل ولم يتم حتى تحديد الكميات المنتجة والمحافظة على مستوى احتياطي بداية السبعينيات، حيث تراجع هذا الأخير بشكل محسوس، وبلغ أدنى مستوى له في سنة 1978 بحجم 6300 مليون برميل فقط، بعدما كان يبلغ 8098 مليون برميل سنة 1970 ما يعني استنزافا صافيا 1798 مليون برميل في فترة قياسية. لذا اقتنعت الجزائر أنه لا بد من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الخبرات الأجنبية في هذا المجال وفعلا تمكنت من رفع مستوى الاحتياطي المؤكد من النفط من 8800 مليون برميل سنة 1986 إلى أن يستقر عند مستوى 12200 مليون برميل رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج، ويعود ذلك بدوره إلى حجم الاكتشافات التي سجلت بعد ذلك والتي بلغت 100 اكتشافا نفطيا خلال الفترة 2006-2016.

الجدول رقم(15): تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

السنوات	الاكتشافات النفطية	السنوات	الاكتشافات النفطية	السنوات	الاكتشافات النفطية
1995	4	2003	3	2011	10
1996	8	2004	3	2012	8
1997	5	2005	5	2013	12
1998	17	2006	12	2014	18
1999	3	2007	5	2015	10
2000	8	2008	2	2016	17
2001	3	2009	4		
2002	3	2010	14		

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، التقرير الإحصائي السنوي: أعداد مختلفة: 2001، ص 16، 2012، ص 20، 2017، ص 20.

ووقعت شركة سوناطراك على اتفاقية تعاون مع شركة "Total" لتعزيز الشراكة بين الطرفين مما قد يتجسد على هيئة مشاريع جديدة ضمن مجال الاستكشاف والإنتاج بما في ذلك الإطار التعاقدية الجديد لمشروع (تيميمون)، ومتابعة العمليات المشتركة في حقل "تين فويي تبنكورت" في إطار عقد جديد. وجاء في بيان لشركة سوناطراك نشرته على موقعها الرسمي أن الاتفاقية تهدف أيضا إلى توسيع التعاون في أنشطة أخرى، بما في ذلك الاستكشاف والبتروكيمياويات والطاقة الشمسية والتنمية الدولية. كما أعلنت سوناطراك عن خطة لرفع معدل إنتاجها من النفط بنسبة 14% خلال أربع سنوات، ومن المتوقع أن تنفق الشركة 9 مليار دولار بين عامي 2017 و 2021 على عمليات التنقيب عن احتياطيات جديدة من النفط والغاز في البلاد¹.

¹ منظمة الأقطار العربية للبترو "أوابك"، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون لسنة 2017، ص 109.

2- إنتاج النفط: تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي حسب بيانات منظمة أوبك المرتبة 16 عالميا والمرتبة "5" عربيا من حيث حجم الإنتاج النفطي لسنة 2016، حيث تساهم بنسبة 1.45% من حجم الإنتاج العالمي (78925.3 ألف برميل/اليوم)، وبنسبة 4.66% من إجمالي الدول العربية (24597.1 ألف برميل/اليوم).

الجدول رقم (16): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1971-2016).

الوحدة ألف برميل/اليوم

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
إنتاج النفط	785.4	1062.3	1097.3	1008.6	982.6	1075.1	1152.3	1161.2	1153.8
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
إنتاج النفط	1019.9	797.8	704.8	660.9	695.4	672.4	673.9	648.2	656.6
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
إنتاج النفط	727.3	789.9	803	756.6	747.3	752.5	752.5	805.7	846.1
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إنتاج النفط	827.3	749.6	796	796.6	729.9	942.4	1311.4	1352	1368.8
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاج النفط	1371.6	1356	1216	1189.8	1161.6	1203	1203	1193	1157
السنوات	2016								
إنتاج النفط	1146								

المصدر: منظمة الأقطار العربية للبترو، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة: 1999، ص42، 2007، ص21، 2017، ص28.

يبين الجدول أعلاه أن إنتاج النفط في الجزائر منذ تأمين المحروقات سنة 1971، شهد ارتفاعا حيث انتقل من مستوى 785.4 ألف ب/ي سنة 1971 إلى مستوى 1153.8 ألف ب/ي، وهذا في ظل ارتفاع أسعار النفط خلال فترة السبعينات (طفرتي أسعار النفط الأولى والثانية) والذي أدى إلى الاهتمام بزيادة حجم الإنتاج من خلال الاستثمارات الضخمة التي خصصت لهذا الشأن، والتي كانت ترصدها الدولة ضمن برامج التنمية لفترة السبعينات، حيث بلغت حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات ما قيمته 68.2 مليار دج خلال الفترة 1973-1979.

الجدول(17): تطور الاستثمار في مجال المحروقات بالجزائر خلال الفترة (1973-1979).

السنوات	1973-1977	1978	1979
حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات (مليار دج)	36	14.7	17.5
حصة المحروقات من إجمالي الاستثمارات (%)	30	28	31.9

Source: Mohamed Nasser Thabet, op.cit, p122.

مع بداية فترة الثمانينات التي تميزت بالتراجع الكبير في مستوى الإنتاج حيث انخفض حجم الإنتاج بين سنتي 1980 و1987 بنسبة 36.46%، ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى محدودية النتائج التي حققتها شركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية وكذا تدهور أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها (أزمة النفطية لسنة 1986). وخلال فترة التسعينات سجل معدل الإنتاج تحسن طفيف مقارنة بسنة الثمانينات غير أنه على العموم لم تتمكن الجزائر من تحقيق مستويات الإنتاج التي سجلتها خلال فترة السبعينات، حيث بقي معدل الإنتاج يتراوح تقريبا من 750 إلى 850 ألف ب/ي.

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة، ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، حيث بلغ اعلى مستوى له سنة 2007 بقيمة 1371.61 ألف ب/ي وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007 فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال سنة 2007 بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج (1356 ألف ب/ي) بسبب الأزمة المالية العالمية ليستمر الانخفاض حتى سنتي 2012، 2013 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا مقارنة بالسنوات الفارطة. ولا ريب أن تراجع أسعار النفط الذي بدأ منذ أواخر سنة 2014 إلى انخفاض معدل إنتاج النفط في العالم بنسبة لم تتجاوز 0.4% من 80.2 مليون ب/ي سنة 2016 إلى حوالي 79.9 مليون ب/ي في سنة 2017، وهذا ما تبعه من تراجع إنتاج زيت السجيل في الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا كان لدول أوبك دورها في تخفيض الإنتاج سعيا منها للوصول إلى أسعار عادلة. مما أدى إلى تراجع إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة من 23.6 مليون ب/ي سنة 2016، إلى 23.36 مليون ب/ي في سنة 2017، مثلت نحو 29.2% من إجمالي إنتاج العالم، حيث تراجع الإنتاج في الجزائر من 1146 ألف ب/ي سنة 2016 إلى 1061 ألف ب/ي سنة 2017 أي بنسبة 7.4%.

3- حجم الصادرات النفطية: تعد الصادرات النفطية للجزائر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والداعم الرئيسي لاحتياطات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانيتها. ولعل البيانات السنوية المتعلقة بقيمة الصادرات النفطية خلال الفترة 1970-2016 تعطي صورة أوضح لذلك.

الجدول رقم (18): تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2016). الوحدة ألف برميل /اليوم

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
صادرات النفط	974.3	687.6	996.8	993.2	895.0	877.5	944.4	1037.5	1002.8
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
صادرات النفط	960.4	715.5	521.8	228.9	260.4	181.6	272.0	255.0	240.0
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
صادرات النفط	244.0	280.5	280.6	344.7	279.4	308.0	329.2	332.8	390.8
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
صادرات النفط	373.1	549.4	414.6	461.1	414.5	566.2	741.0	893.2	970.3
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات النفط	947.2	1253	841	747	709	698	685.9	608.4	683.2
السنوات	2015	2016							
صادرات النفط	519.5	541.5							

المصدر: منظمة الأقطار العربية للبترو، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة: 2005، ص33، 2017، ص92.

إن تحليل البيانات الخاصة بتطور الصادرات الجزائرية من النفط الخام منذ بداية السبعينيات الواردة في الجدول أعلاه يكشف أن هذه الصادرات قد مرت بفترات رئيسية، فخلال فترة السبعينيات كان هيكل الصادرات النفطية يتكون أساسا من النفط الخام ولم تكن المشتقات النفطية تمثل في هذا الهيكل سوى نسبة متواضعة، وقد تراوح حجم الصادرات النفطية خلال سنتي 1975 و 1977 ما بين 877.5 ألف ب/ي، 1034.5 ألف ب/ي.

أما مع بداية الثمانينيات تميزت هذه الفترة ببروز صادرات المشتقات النفطية كمكون أساسي من هيكل الصادرات النفطية وذلك على حساب صادرات النفط الخام والتي تراجعت بشكل محسوس، لأن قسما هاما من الإنتاج النفطي كان يتم توجيهه نحو التكرير، حيث تم تسجيل أدنى مستوى لصادرات النفط الخام في سنة 1984 قيمة 181 ألف ب/ي، ولم يتجاوز سقف الصادرات من النفط الخام 400 ألف ب/ي على طول الفترة الممتدة من 1980-1989.

ففي فترة التسعينيات، لم يحدث تطور هام يمكن أن يذكر في حجم الصادرات ولم يتعد مستواها عن المستوى المسجل في نهاية الثمانينيات، ويعود ذلك أساسا لبلوغ وحدات التكرير طاقتها القصوى ولعدم بناء أي وحدة تكرير جديدة في هذا العقد، و بقي المستوى على العموم متذبذبا من سنة لأخرى، ما عدى سنة 1998 فشهدت الصادرات قفزة نوعية وبلغت حوالي 550 ألف ب/ي، وذلك بعد الشروع في استغلال بعض حقول الشراكة، توسيع قدرات إنتاج وحدات التكرير القائمة واشتغال هذه الوحدات بطاقتها القصوى لتكرير أقصى ما يمكن تكريره من الخام وتصديره في شكل مشتقات بعد نزول أسعار الخام إلى مستويات متدنية جد.

في مطلع الألفية الثالثة، ومع التحسن المسجل في الأسعار أولا، ثم ظهور اتجاه نحو تخفيض حجم كمية الخام الموجه للتكرير وتفضيل تصديره، خصوصا بعد أن أصبح القسم الأكبر الإنتاج يأتي من الآبار التي تشترك فيها سوناطراك مع الشركاء الأجانب، لأن هؤلاء الشركاء يفضلون تصدير كميات الخام التي تعود لهم في عقود تقاسم الإنتاج على حالها وعدم تكريرها في الوحدات المحلية. سجلت إبتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة 2007 صادرات النفط ما نسبته 54.81% من إجمالي الصادرات النفطية لسنة 2007 بعدما كانت لا تتعدى 32.32% خلال فترة التسعينيات. وترجع هذه الزيادة خلال سنة 2007 إلى الارتفاع في أسعار النفط ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة، وبعض العوامل التي ساهمت في الارتفاع والمتمثلة في: الطلب العالمي على النفط، والتوترات التي شهدتها بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، والاختناقات في طاقات التكرير، والمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط. أدى تراجع أسعار العالمية للنفط سنة 2008 إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية للجزائر بنسبة تتراوح 61.61% بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، لتعاود الارتفاع بعد تعافي وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي سنة 2012 (\$109.5/ب سجلت الصادرات النفطية 685.9 ألف ب/ي). وخلال النصف الثاني من سنة 2014 شهدت السوق النفطية تغيرا مفاجئا بحدوث انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية ليتراجع المعدل السنوي لسعر خام أوبك إلى \$96.2/ب مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية 683.2 ألف ب/ي وتستمر في الانخفاض (541.5 ألف ب/ي، \$40.7/ب). إلى غاية سنة 2016.

4- تكرير النفط: كانت طاقة التكرير في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2016 تتكون من 6 مصافي للتكرير، وبطاقة تكرير إجمالية في حدود 650 ألف بشركة سونطراك ولرفع وتطوير الطاقة التكريرية لمصفاة بالجزائر وقعت شركة سونطراك عقد إنجاز التصاميم الأولية لمشروع تطوير مصفاة "سكيكدة" لشركة "Tecnicas Reunidas" الإسبانية بقيمة 16.2 مليون دولار أمريكي، يتضمن مشروع التطوير إنشاء وحدة تكسير هيدروجيني طاقتها 100 ألف ب/ي، كما منحت شركة "Amec Foster Wheeler" عقد إنجاز التصاميم

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

الأولية لإنشاء ثلاث مصاف جديدة في "بيسكرة"، "غرداية" و"حاسي مسعود"، طاقة كل منها 100 ألف ب/ي¹.

الجدول رقم(19): تطور الطاقة التكريرية وإنتاج المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة(1980-2016)

. الوحدة ألف برميل /اليوم.

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الطاقة التكريرية	474.2	471.2	471.2	471.2	471.2	471.2	471.2	471.2	471.2	474.5
إنتاج المشتقات النفطية	217.4	283.7	400.2	386.2	407.9	390	433	431	433.3	433.6
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الطاقة التكريرية	474.5	474.5	474.5	474.5	468.6	462.2	464.2	464.2	464.2	464.2
إنتاج المشتقات النفطية	435.3	428.6	434.5	426.1	429.6	440.7	429.4	435.6	410.2	430.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الطاقة التكريرية	464.2	464.2	464.2	464.2	464.2	464.2	450	463	463	463
إنتاج المشتقات النفطية	441.4	456	469.6	447.9	446.6	451.9	412.7	417.7	438.5	470.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
الطاقة التكريرية	463	582.9	582.9	582.9	543	651	651			
إنتاج المشتقات النفطية	559	548.9	483.4	488.5	648.6	621.8	621			

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2016

إن تحليل تطور الطاقة التكريرية بالجزائر يبين أنها بقيت ثابتة تقريبا، منذ إتمام إنجاز آخر وحدة وهي مصفاة "سكيكدة" وشروعها في الإنتاج سنة 1980 ولم تتجاوز طاقة التكرير 471.2 ألف ب/ي، إلا في سنوات قليلة فقط، وكان أقصى مستوى بلغته هو 474.5 ألف ب/ي بينما انخفضت في معظم السنوات الأخرى إلى ما دون مستوى عام. وكان أدنى مستوى وصلته هو 462.2 ألف ب/ي. والتفسير الأساسي لهذا الجمود هو الغياب التام للاستثمار في بناء وحدات تكرير جديدة.

ويمكن إرجاع السبب الرئيسي وراء جمود طاقة التكرير بعد الثمانينيات معروفا، وهو غياب الاستثمار بشكل عام عن هذا الميدان، وإذا كانت أسباب انعدام الاستثمار المحلي مفهومة وواضحة أيضا، حيث أن الجزائر مرت منذ منتصف الثمانينيات بأزمة مالية عميقة ولم تعد قادرة على تمويل مثل هذه المشاريع المكلفة. فإن أسباب فشل

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون لسنة 2016 ص192.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

السياسات المحلية في جلب الاستثمار الأجنبي إلى ميدان التكرير تبقى مطروحة، حتى وإن كان ثمة من يفسر ذلك بكفاية طاقة التكرير المنصوبة في العالم، وبالتالي فإن الشركات النفطية لم تكن في حاجة لمثل هذا النوع من الاستثمار، ناهيك على أنها لم تكن متحمسة أصلا للاستثمار في هذا الميدان في البلدان النامية، وكانت تفضل استيراد الخام وتكريره في المصافي التي تملكها خارج البلدان النفطية، حتى لا تعطي البلدان المنتجة الفرصة للسيطرة على قطاع المصب كما سيطرت من قبل على قطاع المنبع. وقد فسح الغياب التام للاستثمار الأجنبي في قطاع المصب المجال أمام شركة نافتك، فرع الشركة الوطنية سوناطراك المتخصصة في ميدان التكرير، لتمارس احتكارا كاملا على أعمال الشركة الوطنية سوناطراك المتخصصة في ميدان التكرير، لتمارس احتكارا كاملا على أعمال التكرير في الجزائر إلى حدود نهاية سنة 2005، وهي الوضعية التي تغيرت مع مطلع سنة 2006 بعد شروع مصفاة "أدرار" في الإنتاج، وكانت أول مصفاة بشراكة أجنبية، حيث يملك الشريك الصيني فيها نسبة 70% ما يعتبر سابقة في هذا الميدان بالجزائر.

تشتغل مصافي التكرير في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة بطاقتها القصوى تقريبا، وهو ما يكشفه تطور إنتاج المشتقات النفطية، فعلى سبيل المثال عندما كانت الطاقة النظرية للإنتاج تساوي حوالي 471.2 ألف ب/ي في بداية الثمانينيات بعد تشغيل مصفاة "سكيكدة"، تراوح إنتاج المشتقات النفطية في تلك المرحلة بين 217.4 ألف ب/ي في السنة الأولى لتشغيل المصفاة، أي ما يمثل نسبة 46% من الطاقة النظرية، وبين 433.3 ألف ب/ي في حده الأقصى سنة 1988 وهو ما يمثل في سنوات التسعينيات، استقرار مستوى الإنتاج فوق سقف 400 ب/ي، أي بنسبة تزيد عن من الطاقة النظرية. وذلك رغم تراجع الطاقة النظرية للتكرير قليلا بعد عام 1994 غير أن ذلك لم يحدث ولم يساير الإنتاج تراجع الطاقة الإنتاجية في هذه المرة، بل وعكس ما كان منتظرا كان اتجاه المنحنى تصاعديا. حتى بلغت مصافي التكرير مع مطلع الألفية الجديدة طاقتها القصوى.

يغلب على إنتاج المشتقات النفطية بالجزائر الأنواع الخفيفة منها، وهي أساسا وقود السيارات بنوعيه الديزل والغازولين (البنزين)، ويعود ذلك إلى طبيعة الخام الجزائري الذي يعتبر من النوع الخفيف. ويتكون باقي الإنتاج من الأنواع الثقيلة كالناظا والزفت وغيرها، وعلى سبيل المثال فقد كان توزيع إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر في السنوات الأخيرة كما يلي:

الجدول رقم (20): تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية في الجزائر .

المشتقات	2012	2013	2014	2015	2016
غاز البترول المسال GPL	14.8	16.4	25.4	24.2	24.2
الغازولين Gasoline	15	14	17.5	19.1	18.2
الكيروسين Kerosene	26.3	35	42.7	35.4	35.2
زيت الغاز والديزل Diesel	133.9	135.3	178.6	174.7	175.7

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

124.3	121.8	120.6	93.4	93.4	زيت الوقود
191.9	204.1	212.5	155.8	163.2	مشتقات نفطية أخرى

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون لسنة 2016 ص222.

المطلب الثاني: العوائد النفطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

تعتبر العوائد المالية التي تحصل عليها الدولة بفعل تصدير ثروتها النفطية من مصدر أهم مصدر لتمويل التنمية فيها حيث ساهم النفط وعائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه خلال العقود الأربعة الأخيرة إذ تم استخدام عائدات النفط لتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، كما مكنتها من زيادة احتياطياتها الرسمية.

أولا: تطورات العائدات النفطية للجزائر.

لقد شهدت الجزائر نفس الظروف التي مرت بها الدول النفطية الأخرى من حيث نمو عائداتها المالية المتأتية من تصدير النفط، فلقد كان للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال المراحل التي مرت بها السوق النفطية وما لحقها من تداعيات على مستويات الإنتاج وحجم الصادرات النفطية انعكاسات واضحة على قيمة الصادرات النفطية الجزائرية. ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للجزائر تعطي صورة واضحة للعلاقة الطردية بينهما خلال مختلف المراحل التي مرت بها السوق النفطية.

الجدول رقم(21): تطور العائدات النفطية للجزائر خلال الفترة (1970-2016).

الوحدة: مليون دولار.

1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنوات
8746	6780	4971	4295	4267	1522	1030	614	681	عائدات النفط
1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	السنوات
6555	5161	9668	9778	9668	11149	13066	12971	12971	عائدات النفط
1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنوات
8826	6938	6335	6902	7885	8464	9588	6815	5725	عائدات النفط
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
32882	23050	16476	12370	11736	14204	8314	5691	8352	عائدات النفط
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
58361	63326	70583	71662	56121	44415	53706	44481	38342	عائدات النفط
							2016	2015	السنوات
							27917	33080	عائدات النفط

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2017

يتبين من خلال الجدول التطور الكبير الذي شهدته العائدات النفطية في فترة السبعينات، وذلك إبتداء من سنة 1973 إلى غاية 1979 حيث سجلت 1522 مليون \$، 12791 مليون \$ على التوالي، وسبب هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع أسعار النفط (3.1\$/ب سنة 1973، 29.2\$/ب سنة 1979)، وقد صاحب هذه الزيادة تطورا في الجباية البترولية من 880 مليون دج سنة 1967 إلى 4414 مليون دج سنة 1973 إلى 26516 مليون دج سنة 1979. ووصلت قيمة العائدات النفطية لأدنى مستوى لها خلال فترة الثمانينات وذلك في سنة 1986 حيث سجلت 5161 مليون \$، مقارنة بالسنوات المنصرمة، وهذا بسبب الأزمة النفطية مما أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى 13\$/ب، فيما عرفت الفترة الممتدة من 1987-1989 تقلبات مستمرة في قيمة العائدات النفطية ما بين الارتفاع والانخفاض والتي تزامنت مع التقلب وعدم الاستقرار التي شهدته أسعار النفط، ومع بداية فترة التسعينات شهدت ارتفاعا وصل إلى 9588 مليون \$ سنة 1990 لتشهد انخفاضا 8464 مليون \$، 7885 مليون \$ خلال سنتي 1991 و1992 بسبب الحرب العراقية الإيرانية مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط من 22.3\$/ب إلى 18.6\$/ب، 18.4\$/ب على التوالي، فيما عرفت سنة 1996 و 1998 تحسن وتراجع حيث سجلت 8826 مليون \$، بقيمة سعر النفط 20.3\$/ب و 5691 مليون \$، بقيمة سعر نفط 12.3\$/ب وترجع أسباب التراجع إلى الأزمة المالية الآسيوية التي كان لها أثر على انخفاض سعر النفط بسبب قلة الطلب وكثرة العرض وكذا فرض منظمة الأوبك لقانون نظام الحصص على أعضائها بما فيهم الجزائر مما سجلت سنة 1999 ارتفاع في السعر وقيمة العائدات بقيمة (17.5\$/ب، 8314 مليون \$) بسبب خفض الإنتاج من طرف دول الأوبك ودول من غير الأوبك.

ومع مطلع الألفية الثالثة ارتفعت العائدات النفطية في الجزائر محققة أعلى مستوى باستثناء 2001 التي عرفت بعض الانخفاض وهذا بسبب الاضطراب العام في صناعة النفط في فنزويلا والصعوبات في القطاع في نيجيريا، وكذا قرار الأوبك بخفض الإنتاج من المستوى الذي تحقق في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من السنة، وكذا الزيادة في الطلب العالمي على النفط في البلدان الصناعية، لتواصل في ارتفاعها لتحقق أعلى مستوى بقيمة 53706 مليون \$ في سنة 2008، وهذا راجع إلى العديد من العوامل وهي: ارتفاع أسعار النفط 94.4\$/ب، الانخفاض في المخزونات الأمريكية، تداعيات الأزمة العالمية، زيادة نمو الطلب الصيني، أما سنة 2009 تميزت بانخفاض أسعار النفط بنسبة 35.17% مقارنة بسنة 2008 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية، وكذا تراجع في قيمة العائدات النفطية بنحو 9291 مليون \$، أي بنسبة انخفاض قدرها 17.29% مقارنة بسنة 2008. وبعض التحسن الملحوظ للعائدات النفطية وذلك بتسجيلها لمتوسط معدل نمو سنوي يقدر 25.76% خلال فترة 2010-2012 وهذا راجع نتيجة التعافي للاقتصاد العالمي والذي نجم عنه تحسن ملحوظ في أسعار النفط نسبة 41.47% من نفس الفترة (77.4\$/ب سنة 2010 و 109.5\$/ب سنة 2012). ولكن الوضع لم يستمر طويلا فمع حدوث

الأزمة النفطية لسنة 2014 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط (96.2\$/ب) التي أدت بدورها إلى انخفاض العوائد النفطية إلى 27917 مليون \$ سنة 2016 أي بنسبة 52.16% مقارنة بسنة 2014.

وعليه يتبين أن عدم استقرار العائدات النفطية ينجم عنه عوائق تعترض عمل السياسة المالية في المدى القصير والطويل، مما يستدعي المزيد من العقلانية في إدارة الثروة النفطية، والتقلبات في حجم العائدات النفطية الناجم عن تقلبات أسعار النفط يمثل بحد ذاته مشكلة كبيرة تواجه واضعي السياسة المالية في غالبية الدول النفطية ومنها الجزائر، ولمواجهة التقلبات في أسعار النفط لابد الاعتماد على احد الاتجاهين أو كليهما :

✓ توجيه العائدات النفطية إلى تطوير الهياكل والبنى التحتية اللازمة لتطوير قطاعاتها الإنتاجية والخدمية، ووفق ما يتلائم مع ظروفها الخاصة.

✓ ادخار جزء من إيراداتها النفطية ثم إعادة استثمارها في الداخل أو الخارج، كبديل لمواجهة احتمالات نضوب النفط.

ثانيا: أثر العوائد النفطية على التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري.

تمثل المداحيل المالية المتأنية من تصدير النفط محركا أساسيا للتنمية في الجزائر، حيث تلعب العائدات النفطية دورا محوريا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذا في تمويل ميزانية الدولة، إضافة إلى دورها الحيوي في التجارة الخارجية وفي تكوين الاحتياطيات النقدية. وعلى هذا الأساس سيتم تحليل مدى تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة فيما يلي:

1- المديونية الخارجية: عانت الجزائر، كغيرها من الدول النامية من ضعف في القدرات الإنتاجية والادخارية الوطنية مما دفعها إلى اللجوء إلى الاستدانة كوسيلة للحصول على الأموال لتنفيذ برامجها التنموية، وقد أدى هذا الأسلوب إلى التزايد في حجم وخدمة الديون الخارجية، وهناك عدة أسباب ساهمت في تفاقم مشكلة المديونية منها ما له علاقة بانخفاض سعر النفط وانخفاض قيمة الدولار وكذا طريقة استخدام وإدارة هذه القروض، وفيما يلي سوف نقوم بتحليل تطور المديونية الخارجية للجزائر من خلال دراسة تطور رصيد الدين الخارجي.

الجدول رقم (22): تطور رصيد الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (1984-2016).

الوحدة مليار دج.

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
رصيد الدين الخارجي	15.8	18.2	22.6	24.4	26	27	28.1	27.5	26	25.7
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رصيد الدين الخارجي	29.5	31.5	33.6	31.2	30.5	28.3	25.3	22.6	22.6	23.5
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الدين الخارجي	21.8	17.1	5.6	4.8	5.9	5.6	5.3	4.4	3.6	3.3
السنوات	2014	2015	2016							
رصيد الدين الخارجي	3.73	3.02	3.84							

. المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

www.banquemonddiale.org (1984-1989) consulte le 20/07/2017.

-Banque d'Algérie, Rapport annuel 2001 -2002, Alger, pour la période 98 -2001.

-Banque d'Algérie, Rapport annuel 2003 et 2004.

-Banque d'Algérie, Rapport annuel 2007,2013,2016.

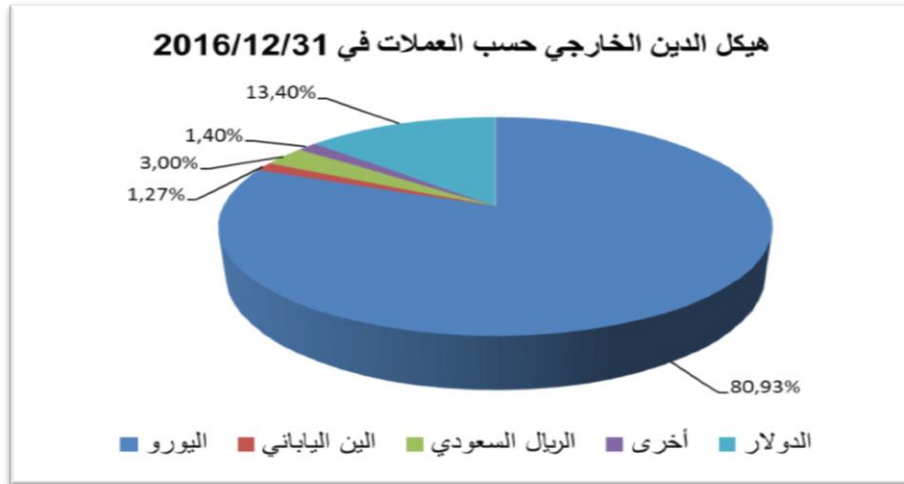
ارتفعت المديونية الخارجية للجزائر بصورة كبيرة منذ منتصف الثمانينات نتيجة الميل الكبير للقروض الخارجية التي وجهت لتمويل الاستهلاك والاستثمار في بعض المشاريع وقد تزامن هذه الظروف مع التغيرات التي حدثت في أسعار البترول، مما أدى إلى انخفاض العائدات المتأتية من تصدير النفط، وحدثت الجزائر نفسها عاجزة عن أداء التزامها الخاصة بالمديونية الخارجية، حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، مما اضطررت إلى اللجوء صندوق النقد الدولي سنة 1994 لفك الاختناق عن الخزينة العمومية، كما توجهت إلى جهات اقتراض أخرى على غرار نادي باريس وناي لندن، ليستمر رصيد الدين في الارتفاع إذ تجاوز 30 مليار \$ خلال الفترة 1995-1998.

وقد وصلت هذه الديون في الانخفاض لتصل في سنة 2000 إلى مستوى لم يتم تحقيقه طيلة عشرية التسعينات ليبلغ 25.3 مليار \$ محققا انخفاض قدره 3 مليار \$ من 1999 إلى 2000 وعرفت المديونية استقرارا نسبي بين سنتي 2001 و 2004 وذلك في حدود 23 مليار \$ وقد سمحت عمليات التسديد المسبق والمعتبر سنة 2006 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحسن الوضعية المالية للجزائر. لتعرف انخفاض ولو بوتيرة بطيئة إلى أن بلغت أدنى مستوى 3.02 مليار سنة 2015 وارتفعا طفيفا ليصل 3.85 مليار \$ في نهاية سنة 2016، كما بلغ الدين الخارجي المتوسط وطويل الأجل 1.86 مليار \$ في نهاية سنة 2016 مقابل 1.2 مليار \$ سنة 2015، ويرجع هذا الارتفاع الطفيف لمستوى الدين الخارجي إلى تعبئة 991 مليون \$ في سنة 2016 المكونة أساسا من الاستدانة

لدى البنك الإفريقي للتنمية، سداد أصل قدره 309 مليون و تأثير التقييم لصالح الجزائر (-16 مليون \$) على قائمة الديون في سنة 2015، بعد انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار في سنة 2016. أما قائمة الدين الخارجي قصير الأجل، الذي يتجاوز قائم الدين المتوسط وطويل الأجل للسنة الثالثة على التوالي، فقد ارتفع بشكل طفيف في سنة 2016 ليصل 1.99 مليار \$، مقابل 1.82 مليار في نهاية سنة 2015، تتكون هذه الديون قصيرة الأجل أساسا من القروض الممنوحة للعديد من الأعوان الاقتصاديين المقيمين لتمويل وارداتها من السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بهيكل الدين حسب العملات، فإنه يشير إلى انخفاض حصة الدولار إلى 13.40% سنة 2016 مقابل 30% في نهاية 2015، في حين ارتفعت حصة الأورو إلى 80.8% في نهاية سنة 2016، مقابل 59.1% في نهاية 2015. وتبقى الحصص النسبية للعملات الأخرى صغيرة جدا. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(26): هيكل الدين الخارجي حسب العملات في 2016/12/31



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 59.

نستنتج من خلال التحليل أن الجزائر حققت فعلا فوائض مالية خلال الفترة التي عرفت ارتفاع لأسعار النفط وزيادة العائدات النفطية التي ساهمت في تخفيض المديونية الخارجية لمستويات دنيا، إلا أن تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية لم يتم توظيفه في مشاريع تنموية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

2- التضخم: يعتبر هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والتحكم في معدلات التضخم من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ومن أجل ذلك سيتم إبراز معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1973-2016).

الجدول رقم(23): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1973-2016) الوحدة%

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
معدل نمو الكتلة النقدية	26.4	12.4	30.9	29.2	19.1	29.8	18.1	17.4	16.4	26.3
معدل التضخم	6.9	2.8	8.6	8.3	11	15.6	10.4	9.2	14.7	6.2
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
معدل نمو الكتلة النقدية	20.3	17.3	14.9	1.4	13.6	13.6	5.2	11.3	21.1	24.2
معدل التضخم	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3	17.9	25.9	31.7
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل نمو الكتلة النقدية	21.6	15.3	10.5	14.4	18.2	47.2	12.4	13	22.3	17.3
معدل التضخم	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.7	0.3	4.2	1.4
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل نمو الكتلة النقدية	15.6	11.4	10.9	19	21.5	16	3.1	15.4	19.9	10.9
معدل التضخم	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89
السنوات	2013	2014	2015	2016						
معدل نمو الكتلة النقدية	8.4	14.6	0.1	0.8						
معدل التضخم	3.26	2.92	4.78	6.40						

المصدر: من إعدادات الطالبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

شهدت معدلات التضخم خلال الفترة (1973-1979) تزايد مستمرا وذلك راجع للسياسة المتبعة في التنمية آنذاك، والقيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية. ومع بداية فترة التسعينات شرعت الجزائر بتطبيق برامج تمثلت في برنامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي خلال الفترة (1990-1994) حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعا حيث انتقلت من 17.9% سنة 1990 إلى سنة 29.2% سنة 1994 حيث بلغ متوسط هذه الزيادة 38.27% والسبب يعود في ذلك إلى أن برامج الاستقرار المطبقة انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض قيمة العملة بنسبة تزيد 60% والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة. أما برنامج الإصلاح الهيكلي الممتدة خلال الفترة (1995-1998) سجلت خلاله معدلات التضخم تراجع ملحوظا ومستمر انخفض من 29.8% سنة 1995 إلى معدل قياسي مسجل في الاقتصاد الجزائري 0.34% سنة 2000، وذلك نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي التي ألزمت السلطات بتخفيض الطلب الكلي من أجل التحكم، وقدرة السلطة النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض على إدارة السياسة النقدية. نتيجة تبني برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم من جديد بتسجيله لمعدل قدره 4.2% سنة 2001، أما خلال الفترة (2002-2007) سجل انخفاض تراوحت مابين 1.3% و3.6%، ويعبر هذا عن الجهود المبذولة لتحقيق

الاستقرار الاقتصادي، وفي سنة 2008 إلى غاية 2012 شهدت معدلات التضخم تزايدا من 4.86% إلى 8.89%، ويعود الدفع التضخمي القوي في جزء كبير منه إلى الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية، والزيادة في أسعار المنتجات الغذائية وخصوصا أسعار السلع الغذائية الصناعية.

بعدها عرف ارتفاعا قويا في سنة 2012 بأعلى معدل خلال العشرية، سجل التضخم في سنة 2013 تراجعاً بنسبة 3.26% ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة، التي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 4.02% مقابل 21.4% سنة 2012، وتمكن محددات التضخم لسنة 2013 أساسا في أثر التطور النقدي وسعر الصرف الاسمي أكثر اعتبار وذلك بالرغم من تواضع وتيرة التوسع النقدي (8.4%). بعد سنتين متاليتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013، 2014) تسارع متوسط وتيرة السنوية للتضخم في سنة 2015 واستمر هذا التسارع في سنة 2016، ليبلغ 5.8% بينما التوسع النقدي جد منخفض بنسبة 0.8% كما كان عليه في سنة 2015 (0.1%)، انخفاض الأسعار العالمية للعديد من المواد الزراعية المستوردة وكذا الانخفاض المعتدل في سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار، لذا يبدو أن السبب الرئيسي في ارتفاع التضخم إلى ضعف التنافس ضمن العديد من أسواق السلع والخدمات.

المبحث الثاني: تحليل وضعية السياسة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

من خلال ترصد وضعية الاقتصاد الجزائري، نجد أن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات العجز الموازي كان دائما مرهونا إلى حد بعيد بالإيرادات العامة والتي تعتبر الوجه الأخر للنفقات العامة، حيث أن نمو الإنفاق العام يواجه بالحاجة إلى توليد إيرادات مماثلة، وباعتبار أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط، فمن شأن ذلك أن يغير الكثير من الفرضيات السائدة في أدبيات المالية العامة وأن يجعل القدرة على صياغة السياسة المالية و تحمل العجز الموازي مرهونة بتقلبات أسعار النفط. ووفقا لهذا المنطلق سوف نخصص هذا المبحث للتطرق في البداية إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة والنفقات العامة، ورصيد الموازنة، وفي الأخير نشير إجراءات الدولة في احتواء آثار تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية.

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة للجزائر.

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق الإيرادات النفطية هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل رئيسي بأسعار النفط التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار، ومن هنا فإننا سنشير في هذا المطلب إلى أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة، ثم نبين تأثير تطور الجباية البترولية المرتبطة بأسعار النفط على تطور مجمل الإيرادات العامة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

أولاً: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1970-1991): يمكن تحليل تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 1970-1991 من خلال تقسيمها إلى ثلاثة فترات جزئية كما يلي:

الجدول (24): تطور العلاقة ما بين الإيرادات العامة للجزائر وأسعار النفط خلال الفترة (1970-1991)

الوحدة مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات البترولية	الإيرادات العادية	الإيرادات	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات العامة	أسعار النفط (دولار للبرميل)
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	
1970	6.306	5.456	1.350	4.106	0.850	24.74	75.26	1.21
1971	6.919	5.982	1.648	4.334	0.937	27.55	72.45	1.7
1972	9.178	8.434	3.278	5.156	744.0	38.87	61.13	1.82
1973	11.067	9.956	4.114	5.842	1.111	41.32	58.68	2.7
1974	23.438	21.399	13.399	8.000	2.039	62.62	37.38	11
1975	25.052	23.194	13.462	9.732	1.858	58.04	41.96	10.43
1976	26.215	24.976	14.237	10.739	1.239	57.00	43.00	11.6
1977	33.479	31.279	18.019	13.260	2.200	57.61	42.39	12.5
1978	36.782	35.379	17.365	18.014	1.403	49.08	50.92	12.79
1979	46.429	44.844	26.516	18.328	1.585	59.13	40.87	29.19
1980	59.594	58.020	37.658	20.362	1.574	64.91	35.09	35.52
1981	79.384	76.714	50.954	25.760	2.670	66.42	33.58	37.10
1982	74.246	69.448	41.458	27.990	4.798	59.70	40.30	32.38
1983	80.957	75.165	37.711	37.454	5.792	50.17	49.83	29.04
1984	101.365	90.809	43.841	46.968	10.556	48.28	51.72	28.2
1985	105.850	93.778	46.487	46.991	12.072	49.89	50.11	27.01
1986	89.690	74.095	21.439	52.656	15.595	28.93	71.07	13.53
1987	92.984	78.694	20.479	58.215	14.290	26.02	73.98	17.73
1988	93.500	82.200	24.100	58.100	11.300	29.32	70.68	14.24
1989	116.400	110.000	45.500	64.500	6.400	41.36	58.64	17.31
1990	152.500	147.300	76.200	71.100	5.200	51.73	48.27	22.26
1991	248.900	244.200	61.500	82.700	4.700	66.13	33.87	18.62

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (http://www.ons.dz/);(2018/09/20) تاريخ الإطلاع

- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2012-2016.

- OPEC, <https://www.statista.com/statistics/.../change-in-opec-crude-oil-price>

1- الفترة 1970-1981: عرفت هذه الفترة ارتفاعاً في الإيرادات العامة والتي انتقلت من 26.26% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1970 إلى 41.48 سنة 1981، هذا نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية من 24.74 من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1970 إلى 66.42% سنة 1981، وذلك نظراً لارتفاع أسعار النفط ابتداءً من سنة 1974 من \$11 للبرميل إلى \$34 للبرميل سنة 1981. وفي المقابل عرفت الجباية العادية نوعاً من الانخفاض، حيث انتقلت من 75.26% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1970 إلى 33.58% سنة 1981، ويرجع ذلك إلى الإصلاحات التي شهدتها قوانين المالية، حيث تم إنشاء القانون العام للضريبة المباشرة و الرسوم المتماثلة تبعا للمرسوم رقم 101-76 بتاريخ 9 ديسمبر 1976، وكذا قانون الضرائب غير المباشرة تبعا للمرسوم رقم 104-76 حيث يمثلان كلاهما ضرائب مستقلة عن بعضهما البعض.¹ البعض¹ بالنسبة لقانون الضرائب غير المباشرة، اتخذت عدة تعديلات مست معدلات الرسم الإجمالي على الإنتاج والتعريفية الجمركية و ذلك برفع معدلات بعض المواد من أجل التقليل من الاستهلاك و بالتالي تشجيع الادخار الموجه نحو التنمية، وعلى العكس من ذلك بقيت معدلات المواد الاستهلاكية الأساسية منخفضة، إلا أنه في الحقيقة لم تحقق هذه الإجراءات الهدف المنشود و أدى انخفاض الضريبة إلى ارتفاع ملحوظ في الاستهلاك.

أما فيما يخص الضرائب المباشرة فقد تم إجراء عدة تعديلات كما هي موضحة في التالي:

الجدول (25): أهم التعديلات الضريبية خلال الفترة 1971-1979.

السنة	التعديل
1971	- إحدات تقنية جديدة للرقابة الضريبية على الأرباح غير التجارية، إلا أن هذه التقنية ألغت سنة 1972 لعدم فعاليتها.
1974	- تعويض الضريبة السابقة للقطاع الفلاحي بضريبة جديدة تدعى الرسم الإحصائي على مداخيل الأرض
1975	- إخضاع وحدات المؤسسة للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (BIC) عوض المؤسسة الأم. - إعفاء القطاع الفلاحي من الضريبة حيث ألغي الرسم الإحصائي على مداخيل الأرض.
1977	- إنشاء ضريبة المساهمة الإجمالية الوحيدة والتي ألغيت سنة 1984. - تعديل سلم الضريبة التكميلية على مجموع الدخل (CUG)، وبذلك ألغي السلم الذي نص عليه قانون الضرائب المباشرة لسنة 1976.
1979	- إنشاء جدول جديد لحساب الضريبة على الرواتب والأجور (ITS).

المصدر: ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003"، منشورات بغدادي، الرويبة، الجزائر، 2003، ص 24-25.

¹ عاشور ثاني يامنة، "تحليل السياسة الضريبية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2001-2002، ص 138.

- 2- الفترة 1982-1988: تميزت هذه الفترة بانخفاض أسعار النفط خلال سنة 1982 (\$32.34 للبرميل) مما أدى إلى تراجع في نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية حيث انتقلت (من 66.42% سنة 1981 إلى 59.70% سنة 1982) أي بنسبة انخفاض 6.7%، قد استمرت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الانخفاض حيث وصلت إلى 49.89% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1985، ومع ظهور أزمة النفطية لسنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى (\$13.53 للبرميل) أدى إلى انخفاض في الإيرادات الجبائية البترولية حيث انتقلت من (49.89% من سنة 1985 إلى 28.93% سنة 1986) أي بنسبة انخفاض بحوالي 21%، وهذا ما نجم عنه انخفاض في إجمالي الإيرادات العامة والتي انخفضت من 36.34% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1985 إلى 29.95% من هذا الناتج سنة 1986 ثم إلى 26.75% سنة 1988، وهذا على الرغم من أن الجباية العادية قد شهدت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 1982 حيث انتقلت حصتها من إجمالي الإيرادات الجبائية من 40.30% سنة 1982 إلى 70.68% سنة 1988. وذلك لأن تدهور المداحيل البترولية خلال هذه الفترة طرح مشاكل جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني واتجهت الأنظار نحو الجباية العادية بإبراز الدور الذي يجب أن تلعبه هذه الأخيرة في توازن ميزانية الدولة، حيث أخذت من بين الأولويات ضرورة التوازن بين أعباء الدولة المتزايدة و إيرادات الجباية العادية مع الاحتفاظ بنتائج الجباية البترولية لتمويل التنمية الوطنية، و في نفس الوقت نجد أن الدولة قد أخذت السياسة الضريبية كوسيلة لتوجيه الأشخاص الطبيعيين نحو النشاطات المنتجة و من ثم انتعاش النشاط الاقتصادي الذي يصحبه توسيع الوعاء الضريبي و بالتالي مردودية أكبر للجباية العادية، و قد تمثلت أهم الإجراءات و التعديلات الضريبية خلال الفترة 1982-1986 فيما يلي¹:
- تخفيض معدل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية (BIC) من 60 إلى 50% و قد تم وضع معدل مخفض يقدر بـ 20% للأرباح المعاد استثمارها.
 - تخفيض معدل الضريبة التكميلية على الدخل (ICR) بحيث خفض معدل الحد الأقصى من 80% إلى 60%.
 - إنشاء الضريبة الوحيدة الفلاحية (CUA) بعدما كان القطاع الفلاحي معفي من أي ضريبة منذ سنة 1974.
 - تعديل معدل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية (IREEC) بحيث حدد ذلك المعدل 6% بعدما كان 4% من قبل.
 - وضع جدول جديد للضريبة على الرواتب والأجور.
 - إنشاء ضريبة جديدة على العقار وهي ضريبة على دخل ترقية العقار (IRPI) حدد المعدل العادي لهذه الضريبة بـ 25% أما المعدل المخفض فيقدر بـ 15%.

¹ ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

3- الفترة 1989-1991: تميزت هذه الفترة بعودة ارتفاع نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي حيث انتقلت من 27.50% سنة 1989 إلى 29.47% سنة 1991، وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية حيث انتقلت نسبتها من إجمالي الإيرادات الجبائية من 41.36% سنة 1989 إلى 66.13% سنة 1991 وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة التي وصلت \$22.26 للبرميل سنة 1990، وفي نفس الفترة تم تسجيل انخفاض في نسبة مساهمة الجباية العادية في مجموع الإيرادات الجبائية، والتي انتقلت من 58.64% سنة 1989 إلى 33.87% سنة 1991، والجدول الموالي يوضح أهم التعديلات الضريبية التي شهدتها خلال الفترة (1989-1991).

الجدول رقم (26): أهم التعديلات الضريبية خلال الفترة 1989-1991.

السنة	التعديل
1989	- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 50%. - عدم إخضاع التنازلات الداخلية للرسم على النشاط الصناعي والتجاري. - إعفاء الأنشطة في القطاع السياحي لمدة 6 سنوات من تاريخ إنشاء المؤسسة من الضريبة على الربح، ولمدة 10 سنوات بالنسبة للضرائب الأخرى. - إعفاء من الدفع الجزافي لمدة 3 الأولى لتشغيل العامل وتخفيض الضمان الاجتماعي من 27% إلى 7%
1990	- تعديل سلم الاقتطاع بالنسبة للضريبة على الدخل التكميلي. - تأسيس ضريبة جديدة على الأجراء الذين يتقاضون مداخيل أخرى ناتجة عن نشاطات أخرى والتي تسمى الضريبة على الدخل الإضافي. - تأسيس ضريبة سنوية على ملكية العقارية على العقارات ذات الاستخدام التجاري تتحدد أوعيتها على أساس القيمة الحقيقية. - إعفاء النشاطات المعلن عن أولويتها في إطار المخططات الوطنية من الدفع الجزافي.
1991	- إعفاء المؤسسات التي تمارس نشاط تربية الأسماك إعفاء كلي من الضريبة على الربح لمدة 10 سنوات ابتداء من دخولها حيز الاستغلال. - تعديل جدول الاقتطاع بالنسبة للضريبة على الدخل الإضافي. - الإعفاء من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصراف عندما لا يتجاوز قيمة فوب مبلغ 22.000 دج من التخليص الجمركي.

المصدر: ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

ثانيا: تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 1992-2016: إن الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986 و تراجع معدلات النمو، وتزايد في حجم المديونية الخارجية، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لاتخاذ القرار و مراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد¹. ففي سنة 1987

¹ ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 02/2003، ص 24.

قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي التي قدمت سنة 1987 تقريرا مفصلا حول الإصلاح الضريبي في الجزائر الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992¹.

- 1- الإصلاح الضريبي في الجزائر سنة 1992: قامت الجزائر في إصلاح نظامها الجبائي ابتداء من سنة 1992 وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر إلى عدم استقرار الأولى وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة التي عرفتتها السوق النفطية سنة 1986. وتمحورت الأهداف المتوخات من هذا الإصلاح عموما فيما يلي²:
 - تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار و توجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة و ارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.
 - خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، لكون هذه الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.
 - إعادة توزيع المداحيل بشكل عادل و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.
 - المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية و الاقتصادية للبلاد، إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، و تباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق و جهات البلاد.
 - تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته، و مكوناته بشكل يسهل التحكم فيه، بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.
 - تقليص تبعية الموازنة العامة لمتغيرات السوق الدولية للنفط، وذلك بزيادة الأهمية النسبية للجباية العادية على حساب الجباية النفطية.
- 2- تقييم سياسة الإيرادات العامة بعد تطبيق الإصلاحات: كان من بين الأهداف الأساسية التي كان يطمح إليها الإصلاح الضريبي هو السعي إلى تحسين مردودية الجباية العادية وفك الارتباط المفرط للموازنة العامة بالجباية البترولية التي تتميز بعدم الاستقرار. ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف، سيتم عرض تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2016) حسب الجدول الموالي.

¹ ناصر مراد، "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية - المجلد 25، العدد الثاني، دمشق، 2009، ص 181.

² عبد المجيد قدي، "النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سعد دحلب بالبلدية يومي 21-22 ماي، 2002، ص 02.

الجدول رقم(27): تطور الإيرادات العامة تبعا لتطورا أسعار النفط(1992-2016).

الوحدة مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية	الإيرادات الجبائية	الإيرادات العادية الجبائية	الإيرادات غير الجبائية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	الجبائية البترولية	الإيرادات العامة الإجمالية	الإيرادات الجبائية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	أسعار النفط (دولار للبرميل)
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	
1992	311.864	302.664	193.800	108.864	9.200	64.03	35.97	1048.200	29.75	18.44	29.75	18,44
1993	313.949	300.687	179.218	121.469	13.262	59.60	40.40	1166.00	26.93	16,33	26.93	16,33
1994	477.181	398.350	222.176	176.174	78.831	55.77	44.23	1491.500	31.99	15,53	31.99	15,53
1995	611.731	578.140	336.148	241.992	33.591	58.14	41.86	1990.600	30.73	16,86	30.73	16,86
1996	836.996	798.439	507.836	290.603	38.577	63.60	36.40	25700.000	32.57	20,29	32.57	20,29
1997	932.668	884.778	570.765	314.013	47.890	64.51	35.49	2780.200	33.55	18,86	33.55	18,86
1998	774.670	708.543	378.715	329.828	66.127	53.45	46.55	2830.500	27.37	12,28	27.37	12,28
1999	950.496	874.888	560.121	314.767	75.608	64.02	35.98	3238.200	29.35	17,44	29.35	17,44
2000	1578.161	1522.739	1173.237	349.502	55.422	77.05	22.95	4123.500	38.27	27,6	38.27	27,6
2001	1505.526	1354.627	956.389	398.238	150.899	70.60	29.40	4227.113	35.62	23,12	35.62	23,12
2002	1603.188	1425.800	942.904	482.896	177.388	66.13	33.87	4522.773	35.45	24,36	35.45	24,36
2003	1974.466	1809.900	1284.975	524.925	164.566	71.00	29.00	5252.321	37.59	28,1	37.59	28,1
2004	2229.899	2066.110	1485.699	580.411	163.789	71.91	28.09	6149.117	36.26	36,05	36.26	36,05
2005	3082.828	2908.308	2267.836	640.472	174.520	77.98	22.02	7561.984	40.77	50,59	40.77	50,59
2006	3639.925	3434.884	2714.000	720.884	205.041	79.01	20.99	8501.636	42.81	61	42.81	61
2007	3687.900	3478.600	2711.850	766.750	209.300	77.96	22.04	9352.886	39.43	69,04	39.43	69,04
2008	5190.608	4968.849	4003.560	965.289	221.759	80.57	19.43	11043.704	47.00	94,1	47.00	94,1
2009	3676.036	3474.286	2327.674	1146.61	201.750	67.00	33.00	9968.025	36.88	60,86	36.88	60,86
2010	4392.954	4117.954	2820.010	1297.94	275.000	68.48	31.52	11991.564	36.63	77,38	36.63	77,38
2011	3403.06	2978.298	1529.400	1448.898	424.810	51.35	48.65	14519.808	23.33	107,46	23.33	107,46
2012	3804.500	3503.340	1519.040	1984.300	301.160	43.36	56.64	16209.6	23.47	109,45	23.47	109,45
2013	5957.5	5709.1	3678.1	2031	248.4	64.43	35.57	16647.9	35.79	105,87	35.79	105,87
2014	5738.4	5479.4	3388.4	2091	258.5	61.84	38.16	17228.6	22.80	96,29	22.80	96,29
2015	5103.1	4728.2	2373.5	2354.7	374.9	50.20	49.80	16702.1	30.55	49,49	30.55	49,49
2016	5042.2	4204	1781.1	2422.9	838.2	42.37	57.63	17406.8	28.97	40,68	28.97	40,68

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

تاريخ الإطلاع (2018/09/20): (http://www.ons.dz/); " Rétrospective Statistique 1962-2011 " -ONS;

- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2012-2016.

- OPEC, <https://www.statista.com/statistics/.../change-in-opec-crude-oil-price>

يتبين من خلال الجدول أعلاه ارتفاع الإيرادات الجبائية من 302.66 مليار دج سنة 1992 إلى 3478.6 مليار دج سنة 2007، ومن جهة هيمنة الجبائية البترولية في الهيكل الضريبي إذ انتقلت من 64.03% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1992 إلى 77.96% من هذا المجموع سنة 2007، أي بزيادة قدرها حوالي 14%، في حين عرفت الجبائية العادية ارتفاعا ملحوظا بعد الإصلاحات حيث سجلت معدل نمو سنوي قدره 20.29%

خلال الفترة 1992-1998 والذي فاق المعدل السنوي لنمو الجباية البترولية الذي سجل معدل نمو سنوي قدره 11.80% مما نجم عنه ارتفاع في نسبة الجباية العادية ضمن هيكل الإيرادات العامة من 34.9% سنة 1992 إلى 42.5% سنة 1998 وعلى الرغم من ارتفاع قيمة إيرادات الجباية العادية خلال الفترة 2000-2008 إلا أنها سجلت تراجع واضحا في نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات حيث سجلت أدنى نسبة لها على الإطلاق في سنة 2008 بنسبة 19.43%، ويرجع سبب ذلك إلى نمو قيمة الجباية البترولية بمعدلات تفوق معدلات نمو الجباية العادية، حيث سجلت هذه الأخيرة معدل نمو سنوي قدره 13.53% خلال الفترة 2000-2008، في مقابل معدل النمو السنوي للجباية البترولية قدره 16.40% خلال نفس الفترة.

وفي سنة 2010، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 19.50% حيث انتقلت من 3676.04 مليار دج سنة 2009 إلى 4392.95 مليار دج سنة 2010، بينما انخفضت بقوة في سنة 2009 (-29.18%) وترجع هذه الزيادة إلى مساهمة إيرادات المحروقات وخارج المحروقات بحوالي 70% و 29.5%، في حين ارتفعت إيرادات الجباية البترولية بنسبة 21.15% منتقلة من 2327.67 مليار دج سنة 2009 إلى 2820.01 مليار دج سنة 2010، وهي تشكل نسبة 64.19% من إجمالي الإيرادات العامة (63.32% في سنة 2009)، وتغطي 64.4% من نفقات الميزانية العامة (56.8% في سنة 2009)، بينما ارتفعت إيرادات الجباية العادية التي تمثل 82.51% من إيرادات خارج قطاع المحروقات في سنة 2010 مقابل 85.04% في سنة 2009، بنسبة 13.20% لتبلغ 1297.94 مليار دج سنة 2010. سجلت الارتفاعات الأكثر أهمية في هذا المجال تلك المتعلقة بالضرائب على المدخيل وعلى السلع والخدمات التي تغطي 83% من الإيرادات الضريبية في سنة 2010 مقابل 82% لسنة 2009، في حين بقيت الحقوق الجمركية والتسجيلات والطوابع مستقرة نسبيا. وفيما يخص الإيرادات غير الجبائية التي لا تمثل سوى 17.48% من الإيرادات خارج المحروقات لسنة 2010 مقابل 14.96% في سنة 2009، فقد عرفت ارتفاعا قويا بنسبة 36.31% منتقلة من 201.75 مليار دج سنة 2009 إلى 275 مليار دج سنة 2010، تحت تأثير الارتفاع القوي للنتائج المحول من طرف بنك الجزائر والانخفاض الطفيف في النواتج المتنوعة لميزانية الدولة.¹

وفي سنة 2012 بلغت الإيرادات العامة 3804.5 مليار دج مقابل 3403.11 مليار دج سنة 2011، أي ارتفعت بنسبة 11.79%، في حين انخفضت إيرادات الجباية البترولية في سنة 2012 بنسبة 0.68% مقابل انخفاضها بنسبة 45.77% في سنة 2011، وتغطي هذه الإيرادات نسبة 58.4% من إجمالي نفقات الميزانية في سنة 2012، كما أنها لا تمثل سوى 84.4% من النفقات الجارية، وهذا يشير إلى تدهور واضح لتغطية النفقات من طرف إيرادات المحروقات، وفي المقابل ارتفعت إيرادات الجباية العادية بنسبة 36.95% في سنة 2012 لتبلغ

¹ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2010: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2011، ص 78-80.

1984.3 مليار دج مقابل ارتفاع قدره 11.63% في سنة 2011، وترجع هذه الزيادات بشكل كبير إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية اللذان ساهما بحوالي (44%، 53.7% في سنة 2011) و (29%، 17.7% في سنة 2012) على التوالي في زيادة الإيرادات الضريبية، في حين بقيت مساهمة الضرائب على السلع والخدمات في زيادة الإيرادات غير الجبائية فقد انخفضت في سنة 2012 إلى 301.16 مليار دج (424.81 مليار دج في سنة 2011) لتمثل سوى 10.9% من الإيرادات خارج المحروقات تحت تأثير الانخفاضات للأرباح المدفوعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية خارج المحروقات.¹

وفي سنة 2016، بلغت الإيرادات العامة 5042.2 مليار دج مقابل 5103.1 مليار دج في سنة 2015، أي انخفاض قدره 60.9% مليار دج على الرغم من الانخفاض في إيرادات المحروقات (-592.4 مليا دج، أي -25.0%)، أما بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، تراجمت الإيرادات الكلية بقليل في سنة 2016 لتبلغ 29% من التدفق السنوي للثروة المنتجة، مقابل 30.6% في سنة 2015 و33.33% سنة 2014، في ظرف يتسم بارتفاع في قيمة إجمالي الناتج الداخلي.

في حين بلغت الإيرادات الضريبية 2422.9 مليار دج سنة 2016، مقابل 2354.7 مليار دج في سنة 2015، أي ارتفاع بنسبة 2.3% فقط، مقابل 12.6% في سنة 2015، نتج هذا التباطؤ النسبي في نمو الإيرادات الضريبية بشكل أساسي، عن الارتفاع الضعيف في الضرائب على المداحيل والأرباح (69.3 مليار دج) والضرائب على السلع والخدمات (32.9 مليار دج)، والانخفاض في الإيرادات الجمركية (-43.6 مليار دج). بينما عرفت الضريبة المباشرة ارتفاعا بشكل أسرع في المتوسط مقارنة بالضريبة غير المباشرة، مؤدية بذلك إلى انعكاس في هيكل الإيرادات الضريبية في سنة 2016 بلغت الضرائب على المداحيل والأرباح 45.6%، بعدما كانت تمثل سوى 23.2% من الإيرادات الضريبية في سنة 2002، أي في ارتفاع قدره 1.6 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015 بالمقابل تمثل نسبة الضريبة على السلع والخدمات 35.4%، مقابل 35% في سنة 2015، علما أنها بلغت 46.3% في سنة 2002 وسجلت نسبة الحقوق الجمركية تراجعاً 2.3 نقطة إلى 15.2% في سنة 2015، مقابل 26.6% في سنة 2002. والجدول الموالي يوضح ذلك.

¹ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2012: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2013، ص 97-99.

الجدول رقم(28): تطور هيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات (%)

السنوات	2002	2007	2012	2013	2014	2015	2016
الضرائب على المداخيل والأرباح	23,2	33,7	45,2	40,5	42,1	43,9	45,6
الضرائب على السلع والخدمات	46,3	45,3	34,2	36,5	36,7	35,0	35,4
الحقوق الجمركية	26,6	17,4	17,7	19,9	17,7	17,5	15,2

المصدر: بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي، ص71.

يبين الجدول أعلاه تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح وهيكل الضرائب على السلع والخدمات نقائص في تحصيل الضريبة المباشرة خارج الأجور والضريبة غير المباشرة على الأنشطة الداخلية. وعلى الرغم من سنتي 2015 و2016 لا تؤكدان التوجهات القوية التي سجلت خلال الفترة 2002-2014 ارتفاعا في وزن الضرائب على الأجور في الضرائب المباشرة تزامنا مع انخفاض وزن الضرائب على أرباح الشركات، وحصص الضريبة على القيمة المضافة والاقطاعات من الواردات التي تزامنت مع انخفاض وزن الضريبة على القيمة المضافة على النشاطات الداخلية، إلا أن تطور هيكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة يتعرض بقوة مع التوجه نحو الارتفاع:

- فيما يخص حصة صافي فوائض الاستغلال في القيمة المضافة الصافية الخاصة بالنشاطات الاقتصادية خارج المحروقات والفلاحة.
- وفيما يخص القيمة المضافة في الاقتصاد الحقيقي.

وفيما يخص الإيرادات الغير الضريبية، فقد سجلت في سنة 2016 ارتفاعا قويا قيمته 123.6% منتقلة من 374.9 مليار دج في سنة 2015 إلى 838.2 مليار دج في سنة 2016، بعد الارتفاع بنسبة 45% سنة 2015. نتج هذا الارتفاع المعتبر في الإيرادات غير الضريبية في سنة 2016 عن الارتفاع الاستثنائي في الأرباح الموزعة للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر مما أدى إلى رفع حصة الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات خارج المحروقات من 13.7% في 2015 إلى 25.7% في 2016.

نستنتج من خلال التحليل أن غياب التنسيق والتدرج والمتابعة في الإصلاح يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية تنعكس فيما بعد على مستوى الإيرادات العامة وهذا ما حصل بالفعل حيث أنه لم يحقق إلا نسبيا تغيير في هيكل الإيرادات، ولم يسجل زيادة معتبرة في حصة الجباية العادية بالنسبة المرجوة، ولم يستطع الرفع من مردودية الجباية العادية بالمستوى الذي يمكن فك الارتباط المفرط للموازنة العامة بالجباية البترولية وضمن استقرارها. مما يؤكد أن عدم الجدوية في معالجة القصور في الجهاز الضريبي، يعني المزيد من الضعف فيه من الناحية الفنية والكفاءة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

على حد سواء، والأمر الذي سيتحقق معه في الغالب انخفاض في حصيلة الإيرادات الضريبية، إذ أن تراكم العوائد النفطية بحد ذاته سيقبل من الحافز نحو التعبئة الداخلية للموارد عن طريق الضرائب ويضعف الميل للدخار ويؤدي ذلك بطبيعته إلى ازدياد الاعتماد على عائدات النفط، مما يعني عدم الاستفادة من الضرائب كمورد مستقبلي، على الأقل لممارسة الدور الاسنادي للإيرادات النفطية.

ومن أجل توسيع القاعدة الضريبية فبالإمكان خلق أدوات جديدة لتشمل فرض أنواع جديدة من الضرائب مثل الضرائب البيئية والتي يكون الغرض الأساسي منها حماية البيئة أو فرض ضرائب على أنشطة القطاعات المختلفة وباعتماد مؤشرات خاصة تظهر نوع النشاط. على أن يقترن ذلك بتحسين كفاءة الإدارة الضريبية لوجود علاقة قوية فيما بينهما (القاعدة الضريبية ومستوى الإدارة الضريبية)، مع توافر الإرادة السياسية لإخضاع شرائح المجتمع المشمولة بدفع الضرائب جميعا، بعيدا عن اعتبارات الوزن السياسي أو النفوذ أو الثروة.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

تمثل النفقات العامة دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى الآن، وما يبرر هذا الدور هو توسع مجال تدخل الدول وزيادة نفوذها في الاقتصاد من خلال توجهاتها الإنفاقية التي عكستها خططها التنموية طيلة الفترة 1970-2016 سعيا منها لتنمية الاقتصاد الوطني. لكن اعتماد الجزائر شبه الكامل في تمويل نفقاتها العامة على الإيرادات المالية النفطية، جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، ولمعرفة مسار هذه النفقات سنقوم بتحليل العلاقة ما بين تطور هيكل النفقات العامة وأسعار النفط وهو ما يبينه الجدول:

الجدول رقم (29): تطور النفقات العامة للجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة (1970-2016)

الوحدة مليار دج.

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة			النفقات العامة الإجمالية	أسعار النفط (\$ للبرميل)
				النفقات التسيير	النفقات التجهيز	النفقات الإجمالية		
				(%)	(%)	(%)		
1970	5.876	4.253	1.623	72.38	27.62	24.47	1.21	
1971	6.941	4.687	2.254	67.53	32.47	27.83	1,7	
1972	8.197	5.365	2.832	65.45	34.55	27.04	1.82	
1973	9.989	6.270	3.719	62.77	37.23	28.95	2,7	
1974	13.408	9.406	4.002	70.15	29.85	24.28	11	

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

10,43	8.81	22.22	31.03	28.38	71.62	5.142	13.656	19.068	1975
11,6	9.41	17.84	27.25	34.54	65.46	6.978	13.170	20.118	1976
12,5	11.72	17.57	29.29	40.01	59.99	10.091	15.282	25.473	1977
12,79	11.98	16.81	28.79	41.62	58.38	12.531	17.575	30.106	1978
29,19	10.48	15.68	26.16	40.06	59.94	13.425	20.090	35.515	1979
35,52	10.60	16.49	27.09	39.14	60.86	17.227	26.789	44.016	1980
34	12.25	17.87	30.12	40.67	59.33	23.450	34.205	57.655	1981
32,38	16.59	18.30	34.90	47.55	52.45	34.449	37.996	72.445	1982
29,04	17.30	18.99	36.30	47.67	52.33	40.434	44.391	84.825	1983
28,2	15.44	18.79	34.23	45.12	54.88	41.326	50.272	91.598	1984
27,01	15.51	18.76	34.27	45.25	54.75	45.181	54.660	99.841	1985
13,53	13.58	20.42	34.00	39.94	60.06	40.663	61.154	101.816	1986
17,73	12.42	19.70	32.12	38.68	61.32	40.216	63.761	103.977	1987
14,24	12.45	21.80	34.25	36.34	63.66	43.500	76.200	119.700	1988
17,31	10.47	18.95	29.41	35.58	64.42	44.300	80.200	124.500	1989
22,26	8.58	15.98	24.56	34.95	65.05	47.700	88.800	136.500	1990
18,62	6.90	18.21	25.12	27.49	72.51	58.300	153.800	212.100	1991
18,44	13.74	26.34	40.08	34.28	65.72	144.000	276.131	420.131	1992
16,33	15.88	24.99	40.88	38.86	61.14	185.210	291.417	476.627	1993
15,53	15.82	22.15	37.97	41.66	58.34	235.926	330.403	566.329	1994
16,86	14.36	23.80	38.16	37.64	62.36	285.923	473.694	759.617	1995
20,29	6.77	21.42	28.19	24.01	75.99	174.013	550.596	724.609	1996
18,86	7.25	23.15	30.40	23.86	76.14	201.641	643.555	845.196	1997
12,28	7.49	23.45	30.94	24.19	75.81	211.884	663.855	875.739	1998
17,44	5.77	23.92	29.70	19.44	80.56	186.987	774.695	961.682	1999
27,6	7.81	20.76	28.57	27.33	72.67	321.929	856.193	1178.122	2000
23,12	8.45	22.80	31.25	27.05	72.95	357.395	963.633	1321.028	2001
24,36	10.01	24.27	34.29	29.21	70.79	452.930	1097.716	1550.646	2002
28,1	9.83	21.38	31.21	31.51	68.49	516.504	1122.761	1639.265	2003
36,05	10.38	20.34	30.72	33.78	66.22	638.036	1250.894	1888.930	2004
50,59	10.67	16.47	27.14	39.32	60.68	806.905	1245.132	2052.037	2005
61	11.94	16.91	28.85	41.38	58.62	1015.144	1437.870	2453.014	2006
69,04	15.34	17.90	33.24	46.15	53.85	1434.368	1674.031	3108.669	2007
94,1	17.87	20.08	37.95	47.08	52.92	1973.278	2217.775	4191.053	2008
60,86	19.53	23.07	42.60	45.84	54.16	1946.311	2300.023	4246.334	2009
77,38	15.08	22.17	37.25	40.47	59.53	1807.862	2659.078	4466.940	2010
107,46	13.32	26.15	39.48	33.75	66.25	1934.500	3797.252	5731.752	2011
109,45	32.24	29.50	43.54	37.77	67.76	2275.5	4782.6	7058.1	2012
105,87	11.37	24.82	36.19	31.42	68.58	1892.6	4131.5	6024.1	2013
96,29	14.52	26.09	40.61	35.76	64.24	2501.4	4494.3	6995.7	2014
49,49	18.20	27.64	45.84	39.70	61.10	3039.3	4617.0	7656.3	2015
40,68	16.04	26.38	42.42	37.82	62.18	2792.2	4591.4	7383.6	2016

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011 "; (<http://www.ons.dz/>):(2018/09/20) تاريخ الإطلاع
- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2012-2016.
- OPEC, <https://www.statista.com/statistics/.../change-in-opeccrude-oil-price>

أولاً: تطور النفقات العامة خلال الفترة (1970-1989): تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر النظام الاشتراكي ابتداءً من سنة 1971 والذي اعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية، وهذا ما استدعى تدخلاً قوياً للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع حجم النفقات العامة خلال هذه الفترة، حيث انتقلت حصتها من إجمالي الناتج الداخلي من 24.47% سنة 1970 إلى 29.3% سنة 1977، ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع نفقات التجهيز خلال هذه الفترة بنسبة 12.4% إذ انتقلت نسبتها من إجمالي النفقات العامة من 27.62% سنة 1970 إلى 40.01% سنة 1977، بينما شهدت نفقات التسيير انخفاضاً منتقلاً من 72.38% إلى 60% خلال نفس الفترة، وترجع سبب زيادة نفقات التجهيز إلى إتباع الجزائر إستراتيجية الصناعة المصنعة والتي تهدف إلى التخلص بأسرع ما يمكن من التبعية للدول الصناعية، من خلال تشجيع ودفع تنمية الصناعات الثقيلة (صناعة الحديد و الصلب والصناعة البتروكيمياوية) وكذا تنمية قطاع إنتاج أدوات الإنتاج، فضلاً عن إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، خاصة وقد شهدت هذه الحقبة تأميم النفط في سنة 1971/01/24.

وخلال الفترة 1977-1979 التي تمثل مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، بلغت نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي حوالي 28.08% وقد تميزت هذه الفترة بالتكوين السريع لرأس المال، حيث بلغت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة حوالي 40.56% كما بلغ معدل الاستثمار الإجمالي 41% من إجمالي الناتج المحلي، بينما قدرت نسبة نفقات التسيير على إجمالي النفقات العامة بحوالي 59.43% خلال هذه الفترة.

أما فترة (1980-1985) عرفت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً إذ انتقلت حصتها من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 27.09% سنة 1980 إلى 34.27% سنة 1985 أي تقدر نسبة الارتفاع 7.18%، وتمثل هذه الفترة مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي مثل مرحلة انطلاق نحو التخطيط للإنتاج، وكذا الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) كما شهدت هذه المرحلة كذلك اتجاه التنظيم نحو إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والمزارع، وشهدت في هذه المرحلة كذلك ارتفاعاً في نفقات التجهيز التي انتقلت نسبتها من إجمالي النفقات العامة من 39.14% سنة 1980 إلى 45.25% سنة 1985، في حين عرفت نفقات التسيير نوعاً من الانخفاض من 60.86% من إجمالي النفقات العامة سنة 1980 إلى 54.75% سنة 1985، كما تميزت هذه الفترة باتخاذ عدة إجراءات للحد من حجم الواردات والتبعية الاقتصادية والديون الخارجية، كما تم توجيه الاهتمام نحو القطاعات الاجتماعية ومنها السكن، مع تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية الأساسية لمحاولة تغيير النموذج التنموي وذلك بتخفيض حصة الصناعة والاهتمام بالقطاع الزراعي بعد مواجهة ندرة المواد الاستهلاكية.¹

وفي سنة 1986 شهدت أسعار النفط تراجعاً حاداً بالإضافة إلى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار الأمريكي حيث انخفضت الإيرادات النفطية 50%، وهو ما أظهر ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت هذه الأزمة عن هشاشة نظام التراكم في القطاع

¹ محمد بالرابح، "آفاق التنمية في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بهران، 2007، ص 64-65.

الصناعي العام، حيث انخفضت النفقات العامة من 34.27% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1985 إلى 32.12% من هذا المجموع سنة 1987، في حين ارتفعت حصة نفقات التسيير في إجمالي النفقات العامة من 45.25% سنة 1985 إلى 38.68% سنة 1987، في حين عرفت حصة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة من 54.75% إلى 61.32%. وإبتداء من سنة 1988 عرفت أسعار النفط ارتفاعا في الأسواق العالمية حيث ارتفعت من \$14.60 للبرميل سنة 1988 إلى \$18.07 للبرميل سنة 1989 ثم إلى \$21.73 للبرميل سنة 1989 إلا أن ذلك شهدت نسبة النفقات العامة من إجمالي الناتج الداخلي انخفاضاً من 34.25% سنة 1988 إلى 29.41% في سنة 1989، وقد مس هذا الانخفاض كلا من نفقات التسيير من 21.80% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1988 إلى 18.95% في سنة 1989، وكذلك نفقات التجهيز والتي انخفضت من 12.45% إلى 10.47% من إجمالي الناتج الداخلي، ويرجع سبب هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى تحلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التحلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار.¹

ثانياً: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999: تميزت هذه الفترة بتزايد حجم النفقات العامة حيث انتقلت من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 916.7 مليار دج سنة 1999 وبمك تقسيم هذه الفترة إلى فترتين أساسيتين وهما كالتالي:

1- الفترة الأولى (1990-1995): تتمثل في مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث عرفت النفقات العامة تزايداً خلال هذه المرحلة بمقدار 623.1 مليار دج إذ انتقل من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 759.6 مليار دج سنة 1995 ويرجع ذلك أساساً إلى تزايد حجم الإنفاق على الرواتب والأجور والذي ارتفع من 114.9 مليار دج سنة 1993 إلى 179.5 مليار دج سنة 1995، وكذلك تسديد المديونية العامة.

وخلال هذه الفترة شهدت نفقات التجهيز تزايداً ملحوظاً حيث انتقلت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 27.49% سنة 1991 إلى 41.66% سنة 1994، في حين انخفضت حصة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة من 72.51% سنة 1991 إلى 58.34% سنة 1994، كما عرفت الأهمية النسبية للإنفاق العام بالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً إذ انتقل من 24.56% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1990 إلى 38.16% سنة 1995 (أي ارتفع بنسبة 13.6%).

ويتبين من خلال هذه المرحلة أن الأهمية النسبية لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز قد ارتبطت بصفة كبيرة مع الأهمية النسبية للنفقات العامة الإجمالية، حيث بلغت حصة نفقات التسيير الوسيطة من إجمالي

¹ شيبى عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 333.

الناتج الداخلي خلال الفترة 1990-1995 نسبة 21.91%، أما نفقات التجهيز فساهمت 12.55% من هذا الناتج.

2- **الفترة الثانية (1995-1999):** تتمثل في فترة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص النفقات العامة ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، وهذا ما يبرز الانخفاض الملحوظ للإنفاق العام بنسبة 8.46% إذ انتقل من 38.16% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1995 إلى 29.70% من هذا الناتج. فخلال هذه الفترة عرفت حصة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة تزايداً، حيث انتقلت من 62.36% سنة 1995 إلى 76.14% سنة 1997 ثم إلى 80.56% سنة 1999، وفي المقابل انخفضت نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة إذ انتقلت من 37.64% سنة 1995 إلى 23.86% سنة 1997 ثم إلى 19.44% سنة 1999، وهذا راجع أساساً إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض مشروطة تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر. وعموماً تميزت هذه المرحلة بانخفاض في نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي حيث سجلت نسبة وسطية قدرها 8.33% أما نفقات التسيير تم تسجيل نسبة وسطية 23.15% من إجمالي الناتج الداخلي و يرجع هذا أساساً إلى سعي الدولة إلى تقليص تطور النفقات العامة بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي والسماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتطهير البنوك.

ثالثاً: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016): تمثل هذه الفترة مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وكذا الشروع في تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسية (2010-2014)، وخلال هذه الفترة عرفت النفقات العامة تزايداً ملحوظاً ففي سنة 2001 ارتفعت نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2.7% تقريباً (إذ انتقلت من 28.57% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2000 إلى 31.25% في سنة 2001) وهذا راجع إلى ارتفاع كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، بالنسبة لنفقات التسيير فقد ارتفعت نسبتها من إجمالي الناتج الداخلي إلى 22.80% (أي ارتفعت بنسبة 2.04% مقارنة بسنة 2000) وذلك نتيجة لارتفاع الأجور والرواتب والمعاشات من جراء رفع الأجر القاعدي، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد ارتفعت كذلك إلى حوالي 8.45% من إجمالي الناتج الداخلي (أي ارتفعت بنسبة 0.64% مقارنة بسنة 2000)، ويرجع ذلك إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 2001.¹

وفي سنة 2003، سجلت النفقات العامة للميزانية 1639.27 مليار دج وهي تمثل زيادة قدرها 5.7% مقارنة بسنة 2002، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة النفقات الرأسمالية بنسبة 14% نفقات الموظفين بنسبة 15% والخدمات العامة

¹ شبيبي عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 236-237.

بنسبة 17.3%، وفي نفس الوقت عرفت نفقات التسيير زيادة قدرها 2.3% مقارنة بمستواها في سنة 2002، حيث سجلت 1122.76 مليار دج، وتمثل هذه النفقات نسبة 21.38% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2003 مقابل 24.27% في سنة 2002، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة الرواتب والأجور بمقدار 52.9 مليار دج سنة 2003، وهي تمثل معدل زيادة بمقدار 15.6% مقارنة بسنة 2002، وذلك نتيجة زيادة الأجور والرواتب في بعض قطاعات الإدارة العامة، وتمثل زيادة الأجور كذلك نسبة 0.68% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2003 مقابل 0.55% في سنة 2001، كما بلغت الفوائد على الدين العام (الداخلي والخارجي) 114 مليار دج في سنة 2003 (2.3% من الناتج الداخلي الإجمالي) مقابل 137.2 مليار دج في سنة 2002 (3.1% من الناتج الداخلي الإجمالي). ومن جهة أخرى، سجلت نفقات التجهيز مقدار 516.50 مليار دج في سنة 2003، أي بزيادة قدرها 14% مقارنة بسنة 2002، حيث تمثل هذه النفقات نسبة 9.83% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2003، وتعكس الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال في 21 ماي 2003¹.

أما في سنة 2005، سجلت النفقات العامة زيادة بنسبة 8.6% مقارنة بسنة 2004 حيث بلغت مقدار 2052.04 مليار دج، وخلال هذه السنة انخفضت نفقات التسيير بنسبة 0.46%، في حين سجلت نفقات التجهيز ارتفاعا بنسبة 26.5%، وتشكل هذه الزيادة بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، ويعود تراجع نفقات التسيير في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 أساسا إلى انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16% (إذ انتقلت من 85.2 مليار دج سنة 2004 إلى 332.7 مليار دج سنة 2005) وكذا انخفاض الفوائد على الدين العام بنسبة 14.08% (إذ انتقلت من 85.2 مليار دج سنة 2004 إلى 73.2 مليار دج سنة 2005)، أما فيما يخص الرواتب والأجور فقد ارتفعت بنسبة 10.8% حيث انتقلت من 442.3 مليار دج سنة 2004 إلى 490.1 مليار دج سنة 2005. وفي المقابل ارتفعت نفقات التجهيز بنسبة 26.5% في سنة 2005 مقابل 23.5% في سنة 2004، فالنفقات التي سجلت زيادة ملحوظة تتعلق بقطاعات البنية التحتية الاقتصادية، الري، والموارد المائية، الزراعة والصيد البحري، التربية والتعليم، في حين ان الإنفاق العام على قطاع الصناعة والطاقة شهد انخفاضا مقارنة بسنة 2004، ومن جهة أخرى لم يسجل الإنفاق على السكن والبنية التحتية الاجتماعية والإدارية إضافة إلى التهيئة العمرانية ارتفاعا كبيرا مقارنة بسنة 2004².

وفي سنة 2008، سجلت النفقات العامة 4175.07 مليار دج مقابل 3108.67 مليار دج سنة 2007، أي بزيادة قدرها 34.8% مقابل 26.7%، حيث ارتفعت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ

¹ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2003: التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر"، 2003، ص 6-7

² بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2005: التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر"، أبريل 2006، ص 80-81.

20.03% في سنة 2008 مقابل 18% سنة 2007، وذلك بفضل الارتفاع الهام في نفقات التسيير والذي نجم أساسا عن الارتفاع في التحويلات الجارية التي ساهمت فيها بنسبة 75.7%، من بينها نفقات مصالحي الإدارة (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، التي ساهمت بنسبة 14.9% كما ساهمت نفقات المستخدمين في ذلك (رواتب، أجور، المنح) بنسبة 30%، وفي المقابل عرفت نفقات التجهيز نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي مرة أخرى في سنة 2008، حيث انتقلت من 10.38% في سنة 2004 إلى 15.34% في سنة 2007 ثم إلى 17.87% في سنة 2008، وقد نجمت هذه الزيادة عن الارتفاع في مبلغ ميزانية التجهيز وتحسن معدل الامتصاص على حد سواء، حيث ارتفعت نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية، التي تعتبر بشكل كبير أهم النفقات، والتي تمثل نسبة 37.6% من مجموع نفقات التجهيز في سنة 2008، في حين انخفضت النفقات لفائدة قطاع الصناعة والطاقة والتهيئة العمرانية، كما أن بعض النفقات بقيت ثابتة تقريبا على غرار نفقات السكن، التربية والتعليم، والبنية التحتية الاجتماعية.¹

وأخيرا في سنة 2016، بلغت النفقات العامة الإجمالية 7383.6 مليار دج، 7656.3 مليار دج في سنة 2015، أي انخفاض قدره 3.6%، عقب الزيادات المتتالية في سنة 2014 و 2015 المقدرة بـ 16.1% و 9.4% على التوالي. أما نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي انخفضت من 43.4% مقابل 45.8%، في حين عرفت النفقات الجارية شبه استقرار في سنة 2016، لتبلغ 4591.4 مليار دج مقابل 4617 مليار دج في سنة 2015 (-0.5%)، حيث ارتفعت نفقات المستخدمين 5%، لتبلغ 2279.5 مليار دج، بينما سجلت البنود الأخرى من النفقات الجارية خصوصا التحويلات الجارية التي تراجعت شيئا ما لتصل 1929.3 مليار دج، مقابل 2000.8 مليار دج في 2015 (-3.6%).²

أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز بعدما شهدت ارتفاعات معتبرة في 2014 و 2015 حيث بلغت 3039.3 مليار دج في سنة 2013، أي ارتفاع نسبته 60.6% في ظرف سنتين، فقد بلغت 2792.2 مليار دج في سنة 2016، أي انخفاض قدره 8.1% مقارنة بسنة 2015، حيث مس هذا الانخفاض أهم القطاعات من بينها: قطاع الطاقة والمناجم -76.5%، الفلاحة والموارد المائية -33.6%، البنية التحتية الاقتصادية والإدارية -12.8%، التربية والتكوين -24.3%، السكن -28.7%، البنية التحتية الاجتماعية والثقافية -11.9%. وبالتالي فإن جهود التعديل والتعزيز الميزاني في مجال نفقات التجهيز قد تم توزيعه على كل قطاعات النشاط تقريبا والجدول الموالي يبين توزيع وتطوير نفقات التجهيز الأساسية:

¹ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2008"، مرجع سبق ذكره، ص 107-110.

² بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2016"، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الجدول رقم (30): هيكل نفقات التجهيز (%)

السنوات	2013	2014	2015	2016
المناجم والطاقات	0,15	4,5	3,8	0,97
كهرباء وتوزيع الغاز	0,15	4,5	3,8	0,97
الفلحة - الموارد المائية	14,4	11,6	10,0	7,2
البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	37,2	32,7	34,0	32,2
التربية والتكوين	10,8	7,7	7,5	6,2
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	6,1	4,5	4,5	4,3
السكن	13,5	17,1	20,3	15,7
نفقات أخرى	10,9	16,3	13,1	27,2

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص76.

نستنتج من خلال تحليل تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر أنها ترتبط بشكل مباشر بمستويات أسعار النفط التي تتحدد في السوق النفطية، مما سمح ذلك بتبني سياسة إنفاقية توسعية منذ بداية السبعينات وحتى نهاية النصف الأول من عقد الثمانينات، كما انتهجت سياسة إنفاقية انكماشية وذلك تزامنا مع انخفاض أسعار النفط ابتداء من النصف الأول من عقد الثمانينات وحتى فترة السبعينات، ومع تحسن الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة نتيجة للإنفراج المالي الناتج بفضل ارتفاع أسعار النفط سمح بتحول توجهات السياسة المالية نحو توسيع الإنفاق بهدف تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية للخروج من التبعات السلبية لأزمة شح الموارد المالية التي مرت بها الجزائر منذ بداية النصف الثاني من فترة الثمانينات وإلى غاية عقد التسعينات، والتي تجسدت في كل من برنامج مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، بالإضافة إلى برامج وإعتمادات مالية أخرى. يمكن الإشارة في الأخير أن تكرار الجزائر لنفس السياسة التوسعية المعتمدة خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات وارتباطها الشديد بالإيرادات النفطية في ظل الاعتقاد بأن أزمة انحسار الموارد لن تتكرر نتيجة استمرار المستويات المرتفعة للأسعار النفطية، أمر سينجم عنه تأثيرات وخيمة على الاقتصاد الجزائري مستقبلا حيث أن توقع عدم تراجع أسعار النفط أو انهيار أسعاره بسبب حدوث اضطرابات سياسية أو أزمة اقتصادية عالمية هو ليس أمر محتمل فقط، بل وارد جدا وهو ما حدث فعلا خلال الأزمة النفطية لسنة 2014 الأخيرة، مما يجعل الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات رهنا لمستقبل الأجيال القادمة وتكرار نفس السيناريوهات القديمة عسى ولعل النهوض والخروج من تبعيته في إيجاد طاقات بديلة وهذا احتمال وارد أيضا.

المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط وأثرها على سياسة العجز الموازي.

إن تطور الموازنة العامة يتطور تبعا لتطور الإيرادات العامة والتي تشكل الإيرادات البترولية الجزء الأعظم فيها، وهذا ما يظهر أثر العامل الخارجي في الموازنة العامة، حيث يسجل رصيد الموازنة فائضا عندما ترتفع أسعار النفط وتزداد الإيرادات النفطية في حين تكون الموازنة في حالة عجز عند انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة وحجم الجباية النفطية، وهذا ما يبين الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في تمويل الميزانية العامة في الجزائر والتي بدورها تستعمل برامج الميزانية العامة في توليد الدخل لتحريك عملية التنمية. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(31): تطور العلاقة ما بين أسعار النفط ورصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة(1970-2016)

الوحدة(مليار دج).

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة	رصيد الميزانية العامة الناتج الداخلي الإجمالي (%)	أسعار النفط \$) للميل
1970	6.306	5.876	0.430	1.79	1,21
1971	6.919	6.941	-0.222	-0.09	1,7
1972	9.178	8.197	0.981	3.24	1,82
1973	11.067	9.989	1.078	3.12	2,7
1974	23.438	13.408	10.030	18.16	11
1975	25.052	19.068	5.984	9.74	10,43
1976	26.215	20.118	6.097	8.26	11,6
1977	33.479	25.473	8.006	9.21	12,5
1978	36.782	30.106	6.676	6.38	12,79
1979	46.429	35.515	12.914	10.08	29,19
1980	59.594	44.016	15.578	9.59	35,52
1981	79.384	57.655	21.729	11.35	34
1982	74.246	72.445	1.801	0.87	32,38
1983	80.957	84.825	-3.868	-1.66	29,04
1984	101.365	91.598	9.767	3.65	28,2
1985	105.850	99.841	6.009	2.06	27,01
1986	89.690	101.816	-12.127	-4.05	13,53
1987	92.984	103.977	10.993	-3.40	17,73
1988	93.500	119.700	-26.200	-7.50	14,24
1989	116.400	124.500	-8.100	-1.91	17,31
1990	152.500	136.500	16.000	2.88	22,26
1991	248.900	212.100	36.800	4.36	18,62
1992	311.864	420.131	-108.267	-12.27	18,44
1993	313.949	476.627	-162.678	-16.54	16,33
1994	477.181	566.329	-89.148	-8.50	15,53
1995	611.731	759.617	-147.8886	-9.44	16,86
1996	836.996	724.609	112.387	3.39	20,29
1997	932.668	845.196	87.472	2.59	18,86

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

12,28	-3.82	-101.069	875.739	774.670	1998
17,44	-0.51	-11.186	961.682	950.496	1999
27,6	9.67	400.039	1178.122	1578.161	2000
23,12	4.05	184.498	1321.028	1505.526	2001
24,36	0.23	52.542	1550.646	1603.188	2002
28,1	9.32	335.201	1639.265	1974.466	2003
36,05	7.14	340.969	1888.930	2229.899	2004
50,59	11.86	1030.791	2052.037	3082.828	2005
61	13.54	1186.911	2453.014	3639.925	2006
69,04	4.48	579.231	3108.669	3687.900	2007
94,1	7.65	999.555	4191.053	5190.608	2008
60,86	-7.07	-570.298	4246.334	3676.036	2009
77,38	-2.06	-73.986	4466.940	4392.954	2010
107,46	-17.09	-2328.644	5731.752	3403.06	2011
109,45	-4.43	-718.8	7058.1	6339.3	2012
105,87	-0.40	-66.6	6024.1	5957.5	2013
96,29	-7.29	-1257.3	6995.7	5738.4	2014
49,49	-15.29	-2553.2	7656.3	5103.1	2015
40,68	-13.45	-2341.4	7383.6	5042.1	2016

المصدر: اعتمادا على الجدولين (24)، (27)

أولاً: تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1989): يتبين من خلال الجدول أن رصيد الميزانية في سنة 1970 حقق فائض قدره 0.43 مليار دج أي بنسبة 1.79% من إجمالي الناتج الداخلي حيث بلغ تدفق الادخار العمومي خلال السنة (الإيرادات الإجمالية ناقص نفقات التسيير) قيمة 2.05 مليار دج ويمثل نسبة 32.56% من إجمالي الإيرادات العامة، ولكن في سنة 1971 تحول رصيد الميزانية إلى عجز وهذا راجع تبني الجزائر للنظام الاشتراكي في هذه السنة، وقيمة هذا العجز قدرت حوالي 0.022 مليار دج (أي 22 مليون دج) ويمثل نسبة 0.09% من إجمالي الناتج الداخلي، ويعود ذلك إلى ارتفاع النفقات العامة بمعدل أسرع من معدل الزيادة في الإيرادات العامة خلال هذه السنة، حيث ارتفعت النفقات العامة بنسبة 18.12% سنة 1971 في حين ارتفعت الإيرادات العامة فقط بنسبة 9.72% خلال هذه السنة، ففي سنة 1971 اعتمدت إصلاحات جديدة لتسهيل تمويل المخطط الرباعي الأول، وقد كان لهذه الإصلاحات أثرها على مبدأ توازن الميزانية العامة وخاصة الإجراءات المتعلقة باستثمارات المؤسسات العمومية وهي:

- فصل الاستثمارات الميزانية العامة عن الاستثمارات المخططية للمؤسسات العمومية .
- تجديد إجراءات تمويل استثمارات المؤسسات العمومية.

والهدف من هذه الإصلاحات الاقتصادية والمالية لسنة 1971 هو إخراج مجموع نفقات الاستثمار من الميزانية العامة، مما نتج عن ذلك تخفيف مالي على الخزينة، وعودة توازن الميزانية العامة، وتحول العجز إلى فائض، حيث سجل رصيد الميزانية في سنة 1972 فائض بمقدار 0.981 مليار دج، بنسبة 3.24% من إجمالي الناتج الداخلي، وذلك

نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بنسبة 98.9% خلال سنة 1972، حيث بلغ تدفق الادخار العمومي خلال السنة 3.81 مليار دج، بنسبة 41.54% من إجمالي الإيرادات العامة، مما سمح بتغطية كافة نفقات الاستثمار.

واستمر رصيد الميزانية العامة في تسجيل فوائض خلال سنة 1973 إلى غاية 1982، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الذي مكن من تغطية العجز نتيجة زيادة مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية، حيث تم تسجيل أعلى فائض في سنة 1981 بمقدار 21.73 مليار دج بنسبة 11.35% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد بلغ تدفق الادخار العمومي خلال السنة بمقدار 45.18 مليار دج، بنسبة 56.91% من إجمالي الإيرادات العامة.

بينما في سنة 1983 سجل رصيد الميزانية عجز قيمته 3.87 مليار دج، بنسبة 1.66% من إجمالي الناتج الداخلي، وسبب هذا العجز نتيجة انخفاض إيرادات الجباية البترولية بنسبة 9.04% سنة 1983 (سعر النفط \$29.31 للبرميل). وفي سنتي 1984 و 1985 سجل رصيد الميزانية فائض بمقدار 9.77 مليار دج، أي بنسبة 3.65% من إجمالي الناتج الداخلي و 6.01 مليار دج، بنسبة 2.06% من إجمالي الناتج الداخلي على التوالي.

وإبتداء من سنة 1986 مع حدوث تراجع في أسعار النفط (\$13.35 للبرميل)، سجل رصيد الميزانية عجز بقيمة 12.13 مليار دج بنسبة 4.05% من إجمالي الناتج الداخلي وذلك نتيجة انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 15.27%، ليستمر هذا العجز إلى غاية سنة 1988 حيث قدر حوالي 26.20 مليار دج أي بنسبة 7.50% من إجمالي الناتج الداخلي، وذلك نتيجة ارتفاع النفقات العامة بنسبة 15.12% خلال هذه مقابل الارتفاع الطفيف لإيرادات العامة بنسبة 0.55%، وقد قدر تدفق الادخار العمومي 17.30 مليار دج سنة 1988 أي بنسبة 18.50% من إجمالي الإيرادات العامة مقابل 31.43% سنة 1987.

ومع بداية سنة 1988 شهدت عدة إصلاحات اقتصادية والتي تضمنت التشريعات الجديدة وهي تعديل القانون المتعلق بقوانين المالية، والمتمثلة في قانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والقانون المتعلق بالتخطيط، ونتيجة لذلك فقد تم إلغاء الجدول "د" الملحق بقوانين المالية و الذي يحدد التوزيع بين القطاعات للإعتمادات المفتوحة لرخص تمويل الاستثمارات المخطط لمؤسسات القطاع العمومي من المخطط السنوي، ويهدف هذا الإجراء للتقليل من نفقات الميزانية العامة إلى أنه لم يساهم في تغطية جزء من عجز الميزانية، في حين تقلص العجز في سنة 1989 ليصل إلى 8.1 مليار دج أي بنسبة 1.91% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 7.50% سنة 1988، وهذا نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 24.49% خلال سنة 1989، حيث بلغ الإدخار العمومي مقدار 36.2 مليار دج وهو يشكل نسبة 31.10% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 1989 مقابل 18.50% سنة 1988.

ثانيا: تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1990-1999): مع بداية التسعينات تحول رصيد الميزانية إلى فائض وذلك نتيجة الإصلاحات التي طبقتها الدولة خلال هذه الفترة، حيث بلغ هذا الفائض 16.00 مليار دج خلال سنة 1990، ويمثل نسبة 2.88% من إجمالي الناتج الداخلي وهذا راجع إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة بنسبة 31.01% خلال هذه السنة نتيجة زيادة الإيرادات الجبائية بنسبة 33.91%، وقد بلغ تدفق الادخار العمومي خلال سنة 1990 قيمة 63.7% مليار دج أي بنسبة 41.77 من الإيرادات الكلية مقابل 31.10% في سنة 1989.

وفي سنة 1991 سجل فائض في رصيد الميزانية بقيمة 36.80 مليار دج، أي بنسبة 4.36% من الناتج الإجمالي مقابل 2.88% سنة 1990، ويعود ذلك أساسا إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية والتي انتقلت من 76.2 مليار دج سنة 1990 إلى 161.5 مليار دج سنة 1991، أي بنسبة ارتفاع تقدر 111.94%، وقد بلغ تدفق الادخار العمومي خلال هذه السنة 95.1 مليار دج، ما يمثل نسبة 38.21% من الإيرادات الكلية. ولكن هذا الفائض لم يستمر حيث ظهر العجز مرة أخرى ابتداء من سنة 1992 بمقدار 108.27 مليار دج ويمثل نسبة 10.33% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد تفاقم هذا العجز سنة 1993 حيث بلغ 162.68 مليار دج أي بنسبة 13.95% من إجمالي الناتج الداخلي، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية نتيجة تراجع أسعار النفط إلى 16.33 \$ للبرميل سنة 1993 مقابل 22.26 \$ للبرميل سنة 1990، إضافة إلى ارتفاع النفقات العامة بنسبة 13.44% في سنة 1993 وبنسبة 98.08% سنة 1992، وقد بلغ تدفق الادخار العمومي خلال سنة 1993 قيمة 22.53 مليار دج مقابل 35.73 مليار دج في سنة 1992 و 95.1 مليار دج سنة 1991، وقد مثل هذا التدفق في الادخار العمومي نسبة 7.18% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 1993 وبنسبة 98.08% سنة 1992، وقد بلغ تدفق الادخار العمومي خلال سنة 1993 مقابل 11.46% سنة 1992 و 38.21% سنة 1991، ولم يسمح هذا التدفق في الادخار العمومي بتمويل كافة نفقات الاستثمار للدولة مما أدى إلى ظهور حاجة للتمويل من طرف الخزينة العمومية 192.88 مليار دج سنة 1993 مقابل 128.57 مليار دج سنة 1992. وفي سنة 1994 تقلص العجز إلى 89.15 مليار دج ما يعادل نسبة 8.50% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 16.5% سنة 1993، ويرجع إلى الإجراءات المنتهجة من طرف للدولة والمتثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، إلا أن هذا سرعان ما تفاقم في سنة 1995 حيث سجل 147.89 مليار دج أي بنسبة 7.43% من إجمالي الناتج الداخلي وذلك بسبب تزايد حجم النفقات بوتيرة أسرع من تزايد الإيرادات العامة، حيث ارتفعت النفقات العامة بنسبة 34.13% سنة 1995، بينما زادت الإيرادات العامة بنسبة 28.20%. ومع عودة ارتفاع أسعار النفط إلى 20.29 \$ للبرميل سجل رصيد الموازنة فائض بقيمة 112.39 مليار دج في سنة 1996، لكن سرعان ما شهدت أسعار النفط انخفاضا في سنة 1998 والتي قدرت (12.28 \$ للبرميل)، انعكس على إيرادات الجباية البترولية والتي انخفضت بنسبة 33.65%، مما حول رصيد الميزانية من فائض يقدر 87.47 مليار دج سنة 1997 إلى عجز يساوي 101.07

مليار دج والذي يمثل نسبة 2.59% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 1988، وقد بلغ تدفق الادخار العمومي من نفس السنة مقدار مليار دج 110.81 حيث يمثل نسبة 14.30% من إجمالي الإيرادات العامة، ولكن هذا التدفق في العمومي لم يسمح بتمويل كافة نفقات الاستثمار للدولة مما أدى إلى ظهور احتياج للتمويل من طرف الخزينة العمومية 108.07 مليار دج.

إن تراجع أسعار النفط لسنة 1998 استمر أثره إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 1999 حيث سجلت أسعار النفط تحسنا إذ ارتفعت من 17.44 \$ للبرميل مما سمح بارتفاع إيرادات الجباية البترولية بنسبة 47.90% سنة 1999، وبالتالي تقلص عجز الموازنة إلى 11.2 مليار دج أي ما يقارب نسبة 0.51% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد بلغ تدفق الادخار العمومي خلال سنة 1999 مقدار 175.80 مليار دج بنسبة 18.50% من إجمالي الإيرادات العامة، وهذا التدفق في الادخار العمومي لم يسمح بتمويل كافة نفقات الاستثمار للدولة مما أدى إلى ظهور احتياج للتمويل من طرف الخزينة العمومية 16.5 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 0.51% من إجمالي الناتج الداخلي، وهكذا عرفت توازنات الميزانية مع نهاية عشرية التسعينات تطورا ملحوظا تبعا لتغيرات أسعار النفط.

ثالثا: تطور رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة (2000-2016): تمثل سنة 2000 تحسنا كبيرا ومهما في أوضاع المالية العامة الجزائرية، حيث تم تسجيل فائض في الرصيد الإجمالي للخزينة بمقدار 398.84 مليار دج والذي يمثل نسبة 9.7% من إجمالي الناتج الداخلي، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 109.5% مقارنة مع سنة 1999، وبالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة إلى 1578.16 مليار دج، إضافة على الارتفاع الطفيف لنفقات التسيير بنسبة 10.52%، وقد ترجم الارتفاع في الإيرادات الإجمالية بواسطة تدفق في الادخار العمومي يساوي 721.97 مليار دج أي بنسبة 45.75% من الإيرادات الإجمالية مقابل 18.50% في سنة 1999.

وفي سنة 2003، ارتفع الفائض في الخزينة العمومية إلى 489.70 مليار، وقد مثل هذا الفائض نسبة 9.32% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث سجل عودة في الاستقرار المالي الكلي في سنة 2000 وتعزيزه في سنتي 2001 و2002. واستمر هذا الفائض في رصيد الإجمالي للخزينة في سنة 2005 حيث سجل 896.59 مليار دج وهو يؤكد كذلك على التحسن الجيد لسنتي 2004 (439.1 مليار دج) و2003 (489.70 مليار دج) وتعزيز القدرة التمويلية للخزينة حيث مثل هذا الفائض نسبة 11.86% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2005 مقابل 7.14% في سنة 2004. بعد التراخي المسجل في سنة 2007 ليصل إلى 579.231 مليار دج، جدد فائض الرصيد الإجمالي للخزينة في سنة 2008 العهد مع الزيادات التي عرفتتها سنتا 2005 و2006 ليلعب 999.555 مليار دج، أي 7.65% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 4.48% في سنة 2007.

بعد تسجيل فوائض المتتالية منذ سنة 2000، شهدت سنة 2009 عجزا في الرصيد الإجمالي للخزينة يصل إلى 7.07% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد نتج هذا العجز أساسا عن الانخفاض الحاد في إيرادات الجباية البترولية في إطار شبه المحافظة على مستوى النفقات العامة، وقد قدر تدفق الادخار العام حوالي 1376.01 مليار دج في سنة 2009 وهو لا يمثل سوى 37.43% من الإيرادات الإجمالية و 29.8% من الادخار الكلي في سنة 2009 مقابل 57.27% و 47.2% على التوالي في سنة 2008. حيث لم يسمح الادخار العام بتمويل إجمالي نفقات الاستثمار ونتيجة فأن الاستثمار العام قد تجاوز الادخار العام بحوالي 704.5 مليار دج، وهذا ما أدى إلى ظهور احتياج إلى التمويل في سنة 2009.¹

وفي سنة 2013 بلغ العجز الميزاني 66.6 مليار دج، وهو عجز أقل من ذلك المسجل في سنة 2009 (سنة الصدمة الخارجية) وعن ذلك المسجل في سنة 2012 مما يؤكد على وضعية عجز للسنة الخامسة، لكن عجز سنة 2012، 2011، 2010، ونجم عجز سنة 2013 عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية وارتباطها بذلك وانخفاض الإيرادات الكلية من الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية ورأس المال. في حين بلغ تدفق الادخار العمومي 1736.6 مليار دج في سنة 2012، نتيجة لذلك، يمثل الادخار العمومي 29.2% من الإيرادات الكلية مقابل 24.6% في سنة 2012. وحيث تم تمويل المبلغ الادخار العمومي لنفقات الاستثمار للدولة لسنة 2013 حوالي 92% مقابل 68.5% سنة 2012. لكن لم تنخفض قدرة التمويل للخزينة العمومية (248.2 مليار دج قيمة احتياج التمويل). إجمالا تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الموارد، فإن تمويل عجز سنة 2013 رغم ضعفه (أقل من 1% من إجمالي الناتج الداخلي) حيث تم اقتطاع قدره 70.2 مليار دج من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة.²

وأخيرا في سنة 2016، تم تسجيل رصيد الميزانية عجز بقيمة 2341.4 مليار دج (13.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل عجز قياسي 2553.2 مليار دج في سنة 2015 (15.3% من إجمالي الناتج الداخلي)، في حين بلغ (0.4% في سنة 2013، 7.3% سنة 2014 من إجمالي الناتج الداخلي). ويرجع سبب التراجع الطفيف في مجمله إلى انخفاض نفقات التجهيز العمومية. كما بلغ تدفق الادخار العمومي 450.8 مليار دج مقابل 486.1 مليار دج في سنة 2015 وبعيدة عن تلك التي سجلت في سنة

¹ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2009: التطور النقدي والاقتصادي للجزائر"، جويلية 2010، ص 93-94.

² بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2013: التطور النقدي والاقتصادي للجزائر"، نوفمبر 2014، ص 94.

2014 (21.7%)¹. وفي سنة 2016، تم تمويل نفقات الاستثمار من خلال مبلغ الادخار العمومي بواقع 16.1% (مثل سنة 2015)، مقابل 49.7% في سنة 2014، و96.5% في سنة 2013، مما أدى إلى احتياج الخزينة العمومية للتمويل بقيمة 2387.2 مليار دج. نتيجة لذلك، انخفضت قدرة التمويل للخزينة العمومية، المعبر عنها بصندوق ضبط الإيرادات بقيمة 1387.9 مليار دج، ليبلغ قيمة 740 مليار دج، مقابل 2073.8 مليار دج في نهاية سنة 2015. تآكلت قدرة التمويل هذه، التي أصبحت لا تمثل سوى 4.3% من إجمالي الناتج الداخلي، بما يعادل 4900 مليار دج في ظرف ثلاث سنوات (2014-2016). بعدما كانت هذه السنة تقارب 93.7% في سنة 2013.

عموما تم تمويل عجوزات الميزانية المعتبرة لسنتي 2015، 2014، أساسا باقتطاعات من صندوق ضبط الموارد، أما سنة 2016 تم اقتطاع قدره 1387.9 مليار دج، في حين لجأت الخزينة العمومية إلى مصادر أخرى للتمويل، من بينها القرض الوطني.

يتبين من خلال العجوزات المسجلة والمرتفعة في الميزانية، وبالأخص خلال السنوات 2015، 2014، 2016 عن هشاشة كبيرة في السياسة المالية، وإذ نرجع هذه العجوزات إلى الانخفاض في الضريبة البترولية، ولكنها أيضا تعكس وعلى حد سواء ضعف الضريبة العادية، بالنظر إلى المجال الكامل للتحصيل، والوزن الكبير بل المفرط للنفقات العمومية ضمن إجمالي النفقات الداخلية. وعليه في غضون نفاذ صافي الادخار المالي للدولة وأمام أفق ضعف مستوى أسعار النفط خلال السنوات القادمة، ولضمان استدامة السياسة المالية على المدى المتوسط، يصبح إلزاميا تحسين تحصيل الضريبة العادية، وخصوصا الضريبة المباشرة على أرباح الشركات والضريبة غير المباشرة الداخلية، ترشيد مختلف الإعفاءات الجبائية والجمركية بغية توسيع الوعاء الضريبي وتخفيف الاستثمار المنتج من جهة ولإسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية وأيضا حتمية تنوع اقتصادنا يتطلبان وضع أدوات تعديل تكميلية وكذا إصلاحات هيكلية، تهدف إلى تعزيز التنظيم الاقتصادي من خلال السوق، الذي يعد شرطا ضروريا لضمان توزيع أكثر توازنا للموارد. هذا ما يسمح بدفع أقوى للاستثمار المنتج والمسوق وتحرير المجال الكامن للنمو خارج المحروقات للاقتصاد الوطني، تشهد التجارب الأخيرة العديد من الاقتصاديات الناشئة في مجال النمو والتنوع على أهمية هذه الإستراتيجية.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص 77.

المطلب الرابع: إجراءات الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية.

إن الميزة الأساسية للسياسة المالية في الجزائر هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، لأن الجباية البترولية التي تمثل المورد الرئيسي لميزانية الحكومة ترتبط ارتباطا قويا بسعر النفط، فأى ارتفاع في سعر برميل البترول يؤدي أوتوماتيكيا إلى ارتفاع في إيرادات الميزانية، أما انخفاض السعر فيخفض آليا من نمو هذه الإيرادات إن هذا الأثر المباشر لتقلبات أسعار المحروقات على الميزانية يجعل مستوى إيرادات تصدير المحروقات هي التي تحدد قدرات البلد فيما يتعلق بالاستيراد وسياسة الإنفاق العام. هذا ما دفع بالجزائر إلى السعي نحو تنوع مصادر إيرادات الموازنة وفك ارتباطها المفرط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، هو إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات، ومحاولة تنوع اقتصادها وبهدف تقييم مدى نجاح هذا الإجراء سنتطرق إليه ما يلي:

أولا: ماهية صندوق ضبط الموارد: تأسس صندوق ضبط الموارد بموجب القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بالقانون المالية التكميلي لسنة 2000، في المادة رقم 10 والتي نصت على ما يلي بفتح حساب تخصيص رقم 103-203 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"¹، وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الميزانية العامة، أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ وإعداد وتنفيذ الميزانية العامة، كما أنها لا تخضع للرقابة البرلمانية. ويتم تمويل مصادره من فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق. ومن الدوافع التي حفزت الجزائر على إنشاء هذا الصندوق تمثلت فيما يلي:

1- الدوافع الداخلية: إن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل مباشر بأداء قطاع المحروقات مما يعني أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال النصف الثاني الثمانينات وفترة التسعينات من القرن العشرين ترجع أساسا إلى تدني أداء قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية. ويمكن توضيح ذلك من خلال تتبع تأثير قطاع المحروقات في كل من معدلات النمو الاقتصادي والموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى ميزان المدفوعات والجدول الموالي يوضح ذلك الفترة التي سبقت إنشاء صندوق ضبط الموارد:

الجدول رقم(32): تطور كل من نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات والصادرات النفطية إلى الناتج المحلي والصادرات النفطية إلى الصادرات.

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات	26.95	27.36	20.27	24.38	38.47
نسبة الإيرادات والصادرات النفطية إلى الناتج المحلي	54.74	54.64	52.15	51.22	60.47
نسبة والصادرات النفطية إلى الصادرات	68.05	66.69	48.61	55.91	93.36

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1996-2000.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 37، المادة 10، بتاريخ 28 جوان 2000، ص 04.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

ومن هذا الأساس فإن الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات تتمثل أساسا في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة، وثم الحفاظ على استقرار الميزانية العامة. مما يمكنها من تنفيذ مختلف سياستها الاقتصادية، وكذا التقليل من حدة آثار الصدمات الخارجية والمتمثلة في انخفاض أسعار النفط.

وفي نفس الوقت فإنه لا يمكن فصل الدوافع الداخلية عن الدوافع الخارجية بالنظر إلى أن أداء قطاع المحروقات يرتبط أساسا بمستويات أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق العالمية بالإضافة إلى أن الجزائر باعتبارها بلدا نفطيا لا يمكن لها أن تتجاهل مختلف السياسات التي تنفذها البلدان النفطية والمهادفة إلى استغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية.

2- الدوافع الخارجية: تتمثل في دافعين أساسيين، أولها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والناجئة عن أسباب خارجية قائمة أساسا على العرض والطلب بالإضافة إلى عوامل أخرى تم الإشارة إليها سابقا، أما الدافع الثاني فتمثل في محاولة الاستفادة من تجارب الدول النفطية، والتي قامت بإنشاء الصناديق السيادية، وتعد الجزائر الأحداث في هذا المجال مقارنة ببعض تجارب الدول النفطية التي جسدت هذه الفكرة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (33): الدول النفطية المؤسسة للصناديق السيادية.

سنة التأسيس	التسمية الرسمية للصندوق	البلد	سنة التأسيس	التسمية الرسمية للصندوق	البلد
2000	صندوق ضبط الموارد	الجزائر	1953	هيئة الاستثمار الكويتية	الكويت
2000	صندوق الإحياط للمعاشات	فرنسا	1974	تيماسك	سنغافورة
2000	الصندوق الوطني لاحتياط المعاشات	ايرلندا	1976	صندوق ألاسكا الدائم	الو.م.أ
2001	الصندوق الوطني للاستقرار لتايوان	تايوان	1976	هيئة الاستثمار أبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة
2002	شركة مبادرة للتنمية الدولية	الإمارات العربية المتحدة	1981	شركة الاستثمار الحكومية لسنغافورة	سنغافورة
2003	صندوق الاستقرار	روسيا	غ محدد	شركة قابضة عمومية	المملكة العربية السعودية
2004	الصندوق الحكومي المستقبلي	أستراليا	1983	وكالة الاستثمار لبروناي	سلطنة بروناي
2005	صندوق التنمية الوطني	فتزويلا	1990	صندوق المعاشات الحكومي	النرويج

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

2005	شركة الاستثمار الحكومية لسنغافورة	كوريا الجنوبية	1993	Khazanah National BHD	ماليزيا
2006	هيئة استثمار دبي	دبي	1997	SAFE	الصين
2007	صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	الشيلي	2000	هيئة الاستثمار القطرية	قطر
2007	صندوق احتياط النفط	ليبيا	2000	هيئة الاستثمار النفطي	إيران
2007	شركة استثمار الصين	الصين	2000	الصندوق الوطني لكازخستان	كازخستان

المصدر: قدي عبد المجيد، "الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2009، ص 06، ص 12.

يتبين من خلال الجدول أن هناك عديد من الدول التي سبقت الجزائر في مجال إنشاء صناديق النفط على غرار الكويت، والإمارات العربية المتحدة، النرويج، ماليزيا، ومنه يمكن القول أن فكرة تأسيس الجزائر لصندوق ضبط الموارد هو نتيجة حتمية لانتشار رواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما أن تعدد تجارب مختلف هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال على غرار تجربي النرويج والكويت. والهدف من تأسيس الدول النفطية للصناديق السيادية هو لا يعني بالضرورة لوجود نموذج موحد لهذه الصناديق، إذ يلاحظ وجود اختلاف بين تجارب الدول تشمل على وجه الخصوص أهداف وهيكل وآليات عمل وحتى التسميات الرسمية المعتمدة لهذه الصناديق، إلا أن العامل المشترك بينها هو مصدر تمويلها الذي يتمثل أساسا في الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط أو المبادلات التجارية على المستوى العالمي.¹

ويهدف عمل الصندوق ضبط الموارد للجزائر أساسا إلى :

- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية.
- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتو عن انخفاض الإيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.
- تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

وفي حين عرف هذا الصندوق مجموعة من التعديلات خلال سنة 2004 أين أضاف قانون المالية لمهامه السابقة، تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتيسير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل

¹ خالد منه، "دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 03، الجزائر، 2014-2015، ص 253.

الصندوق¹. حيث توافق هذا التعديل مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية خلال نفس السنة، حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من بنك الجزائر إلى الصندوق. وعدل في قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج²، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذا التعديل إلى قسمين:

- تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية مهما كان سبب هذا العجز.
- ألا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الميزانية العامة على المدى البعيد.

ويمكن إرجاع سبب التعديلات التي أدخلت على الصندوق خلال سنة 2006 إلى الفوائض المالية التي حققتها الجزائر من العقد الأول من القرن الحالي شجعت الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقتها سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي والاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية تمثلت في:

- أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق خلال الفترة (2001-2004): خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا³.

وقد وجه هذا البرنامج أساسا للعمليات ومشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، وقد تزامنت هذا العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 83، وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، والمتضمن لقانون المالية لسنة 2004، ص 28.

² بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، الملتقى الدولي الثاني حول "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بجامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 07.

³ محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

المؤسسية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية¹، ويتوزع برنامج الإنعاش الاقتصادي على أربع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(34): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

الوحدة مليار دج

النسبة(%)	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات	القطاع
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7		الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8		التنمية المحلية والبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6		دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15.0	30.0		دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4		المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87.

يتبين من خلال الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خصص له أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بما يفوق نسبة 40%، ثم قطاع التنمية المحلية و البشرية بما يقارب 39%، ثم قطاع الفلاحة و لصيد البحري بحوالي 12.5%، و أخيرا دعم الإصلاحات 8.6%. أما بالنسبة لتوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003، بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.9 مليار دج على التوالي أي تقدر بنسب 39.12%، 35.4%، 21.69%، على التوالي من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين سنة 2004 قدرت بقيمة 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين و التي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

¹ نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 09، 2013، ص46.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009): جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود38.5\$ للبرميل.

تعترم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- ✓ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- ✓ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية.
- ✓ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة ولسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتمكلة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

كما خصص لهذا البرنامج ميزانية ابتدائية قدرت حوالي 4203 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار) مع موارد مالية إضافية المصادق عليها بمقدار 1191 مليار دج، الموارد التكميلية المحولة كمخصصات لحسابات الخزينة الخاصة 1140 مليار دج، الموارد المتبقية من برنامج الاستثمار السابق 1071 مليار دج، برنامج تطوير المنطقة الجنوبية 432 مليار دج، والبرنامج الخاص لتنمية منطقة الهضاب العليا بمقدار 668 مليار دج.

وبصفة عامة، قدرت في نهاية شهر جوان 2006 التكلفة للبرنامج التكميلي لدعم النمو بحوالي 8705 مليار دج أي ما يعادل (114 مليار دولار)، لقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية تمثل خمس قطاعات رئيسية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(35): التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009). الوحدة: مليار دج.

النسب(%)	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير الهياكل القاعدية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.2	50	تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005، ص 6-7.

ت- برنامج توطيد النمو الاقتصادي " برنامج التنمية الخماسي " للفترة (2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن خطة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 حسب المواد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الخطة ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعمه هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب. يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات حوالي 21214 مليار دج أي (ما يعادل 286 مليار دولار) والذي يشمل استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9680 مليار دج (أي ما يعادل 130 مليار دولار) وكذا إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي (155 مليار دولار).¹

و يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية²:

- ✓ القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- ✓ دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة و ضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- ✓ ترقية اقتصاد المعرفة و هو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و دعم تطوير البحث العلمي.
- ✓ تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
- ✓ مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الأمن الغذائي.

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص 2.

² بوعشة مبارك، " الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية -"، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد بجامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013، ص 16-17.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

✓ تـمـيـن القـدـرات السـيـاحـيـة و الصـنـاعـة التـقـلـيـديـة.

✓ تـمـيـن المـوـاد الطـاقـويـة و المـنـجـمـية.

كما يتضمن هذا البرنامج ستة محاور رئيسية كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم(36):مضمون برنامج التنمية الخماسي(2010-2014). الوحدة مليار دج

النسب (%)	المبالغ	المحاور
49.6	10122	التنمية البشرية
31.6	6448	المنشآت العمومية
8.1	1666	تحسين الخدمة العمومية
7.7	1566	التنمية الإقتصادية
1.8	360	مكافحة البطالة
1.2	350	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال
100	20412	المجموع

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، قوام برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالنسبة للفترة من 2010-2014..

إن المبلغ الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق و الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام و تعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية و الوقاية منها، وتتمثل في¹:

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي دراسته و ما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج، يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين ضرورة، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية لخصبة.
- السهر على تسريع إجراءات الصفقات و كذا على احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
- تعزيز أدوات الدراسة و الإنجاز، حيث تم التشجيع على الاستثمار في هذين المجالين في نفس الوقت الذي أكد فيه تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 39-40.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

وفيما يخص التمويل، فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية و تستبعد كل استئانة خارجية وبالتالي، لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد، و لا على استقلاليته المالية إزاء الخارج في المستقبل. إن توفر الخزينة العمومية على ادخار هام و الذي يقدر بأكثر من 400 مليار دج، كان ثمرة للقرار المتخذ من قبل رئيس الدولة في مطلع هذه العشرية، و الذي يقضي بإقامة صندوق لضبط الإيرادات، و الذي سيساهم وفقا لما ينص عليه القانون في تمويل البرنامج الخماسي مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 مليار دولار.

و عموما، رغم أن تنفيذ البرامج الاستثمارية (2001-2014) قد أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظريفي لارتباطه بعوامل خارجية و بالأخص تقلبات أسعار المحروقات.

الجدول رقم (37): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2014).

السنة	الدين الخارجي	التضخم	رصيد الميزانية إلى الناتج	السنة	الدين الخارجي	التضخم	رصيد الميزانية إلى الناتج
2000	30	0.34	0.015	2008	3.96	4.44	-2.119
2001	25	4.23	-0.048	2009	2.7	5.74	-2.295
2002	24.7	1.42	-0.048	2010	5.41	2.73	-0.4
2003	21.6	2.58	-0.335	2011	4.14	4.92	-0.4
2004	22.71	73.5	-0.392	2012	4.7	8.9	-4.1
2005	21.9	1.64	-0.067	2013	5.94	2.92	-0.9
2006	19.45	2.53	-1.872	2014	5.28	4.78	-4.5
2007	5	3.52	-2.115				

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

ثانيا: تقييم أداء وتطور الصندوق: إن تقييم أداء وتطور سيقترن على مدى نجاح الصندوق في تحقيق الأهداف المحددة له والمتمثلة في تمويل عجز الخزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية، مع الاحتفاظ برصيد ادنى للصندوق لا يقل عن 740 مليار دج (37 \$ للبرميل)، بالإضافة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية.

1- تطور وضعية الصندوق: باعتبار صندوق ضبط الموارد يعمل على امتصاص فائض الجباية البترولية الناتجة عن الفارق بين السعر الفعلي والمرجعي، فإن تطور وضعية هذا الصندوق قد ارتبطت بتطور فائض الجباية البترولية والتي يبينها الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

الجدول رقم (38): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2016: الوحدة مليون دج

السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
رصيد السنة السابقة	3215530	2931045	1842686	721688	320892	27978	171534	232137	0
فائض الجباية البترولية	2288159	1738848	1798000	1368836	623499	448914	26504	123864	453237
تسيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	-	-	-	-
مجموع الموارد	5503690	4669893	3640686	2090524	944391	476092	198038	356001	453237
سداد الدين العمومي	465437	314455	618111	247838	222703	156000	170060	184467	221100
تمويل عجز الخزينة	758180	531952	91530	0	0	0	0	0	0
سداد تسيقات بنك الجزائر	0	607956	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الاستخدامات	1223617	1454363	709641	247838	222703	156000	170060	184467	221100
رصيد الصندوق	4280073	3215530	2931045	1842686	721688	320892	27978	171534	232137
السنوات	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
رصيد السنة السابقة	2073846	4408159	5663511	5633751	5381702	4842837	4316466	4280073	
فائض الجباية البترولية	98550	552192	1810320	2062231	2535309	2300320	1318310	400675	
تسيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	
مجموع الموارد	2172396	4960351	7373831	7695982	7917011	7143157	5634776	4680748	
سداد الدين العمومي	0	0	0	0	0	0	0	0	
تمويل عجز الخزينة	1387938	2886505	2965672	2132471	2283259	1761455	791939	364282	
سداد تسيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	
مجموع	1387938	2886505	2965672	2132471	6022832	1761455	791939	364282	

الإستخدامات							
ت							
784458	2073846	4408159	5563511	5156337	5381702	4842837	4316466
رصيد الصندوق							

Source: ministre des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour(2016)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن وضعية صندوق ضبط الموارد قد عرفت تطورا هاما منذ إنشائه، حيث انتقلت قيمة رصيده من مستوى 232.137 مليار دج سنة 2000، إلى مستوى 784.458 مليار دج، وبنسبتي تعتبر فوائض الجباية البترولية المساهم الوحيد في تمويل الصندوق. حيث سجلت سنتي 2001 و 2002 تراجع في رصيد الصندوق بنسبتي 26.10% و 83.68% على التوالي والذي ترافق مع انخفاض فائض الجباية البترولية بنسبتي 72.67% و 78.60% خلال نفس السنتي على الترتيب، ليشهد رصيد الصندوق بعد ذلك ارتفاعا مستمرا بانتقاله من 320.892 مليار دج سنة 2003 إلى مستوى 5381.702 مليار دج سنة 2011 أي بمتوسط معدل سنوي قدره 42.25% ويرجع ذلك إلى الارتفاع في قيمة فائض الجباية البترولية التي انتقلت من مستوى 448.914 مليار دج سنة 2003، إلى مستوى 2288.159 مليار دج سنة 2008، وعلى الرغم من تراجع فائض الجباية البترولية لسنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية على أسعار النفط، إلا أن الصندوق قد عرف ارتفاعا ملحوظا بسبب اقتصار استخدامه على تمويل عجز الميزانية، بدون تسجيل أي عملية لتسديد الدين خلال هذه السنة، لتعاود قيمتها في الارتفاع خلال الفترة 2010-2016. ومع حدوث تراجع في أسعار النفط لسنة 2014 يتبين لنا أن الجزائر قد لجأت إلى هذا الصندوق في سبيل مواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض موارده بشكل حاد. إذ انخفض فائض قيمة الجباية البترولية بـ 94,56% (98,55 مليار دينار سنة 2016 مقابل 1.810,32 مليار دينار سنة 2014)، وتم تمويل عجز الخزينة العمومية بقيمة 7.240,12 مليار دينار خلال الفترة (2014-2016)، وبهذا فقد تراجع رصيد صندوق ضبط الموارد إلى 784,45 مليار دينار سنة 2016 مقابل 4.408,16 مليار دينار سنة 2014 أي بانخفاض قدره 82,20%.

تجدر الإشارة إلى أن الرصيد الأدنى النظامي المرخص من طرف القانون لهذا الصندوق بلغ في نهاية جوان 2016 ولأول مرة منذ إنشائه 740 مليار دينار وهذا تبعا للاقتطاعات الموجهة لتغطية عجز الميزانية خلال السداسي الأول من سنة 2016. ومن أجل السماح بتغطية باقي العجز في الميزانية الذي قدر بأزيد من 2.450 مليار دينار لمجمل سنة 2016، فقد تم إلغاء الحد الأدنى لصندوق الاحتياط العمومي -في قانون المالية لسنة 2017- (السعر المرجعي \$50 للبرميل) وهذا للتمكن من السحب من كل ما هو متوفر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

ومن المتوقع أن يبلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات - بعد إلغاء العتبة القانونية له - 100,9 مليار دينار في سنة 2017 لينعدم في سنة 2018، وهذا تحت تأثير الاقتصاعات المقدرة بـ 941,7 مليار دينار، 318,5 مليار دينار و 485,9 مليار دينار في 2017، 2018 و 2019 على التوالي.

أما دراسة صندوق النقد الدولي FMI فتشير إلى إفلاس الصندوق أيضا لكن في سنة 2018، والجدول التالي يوضح توقعات صندوق ضبط الموارد وعجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(39):توقعات FMI لرصيد الصندوق و عجز الموازنة العامة كنسبة من PIB .

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
رصيد صندوق ضبط الإيرادات مليار دج	785	0	0	0	0	0
عجز الميزانية كنسبة من PIB	21.2	25.9	29.3	31.2	31.7	31

Source: Greg Auclair, Andrew Jewell, Moez Souissi (all MCD), and Racheeda Boukezia (FAD), Algeria selected Issues, report n° 17/142, IMF, May15, 2017, P 16.

2- تقييم مدى نجاح الصندوق في تحقيق استقرار الموازنة العامة:سيتم من خلال هذا العنصر التأكيد على دور صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله وهو تحقيق الاستقرار للموازنة العامة دور للدولة من خلال تمويل عجز الخزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي وبغية الوقوف على هذا الهدف لا بد من تحديد وضعية الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2016 وذلك وفقا لمعطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (40): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2016). الوحدة مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة للدولة دون فائض إيرادات الجباية البترولية	1124.9	1381.6	1576.7	1525.5	1606.2	1713.8	1841.8	1949	2902.3
النفقات العامة	1178.1	1321	1550.6	1690.2	1891.8	2052	2453	3108.5	4191
رصيد الموازنة العامة من دون فائض قيمة الجباية البترولية	53.2-	60.6	26.1	164.7-	285.6-	338.2-	611.2-	1159.5-	1288.7-
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

الإيرادات العامة للدولة دون فائض إيرادات الجباية البترولية	3272.3	3074.59	3489.78	3803.99	3895.27	3928.08	4550.91	4943.65
النفقات العامة	4246.3	4466.9	5853.6	7085.1	6 024,1	6995.7	7656.3	7383.6
رصيد الموازنة العامة من دون فائض قيمة الجباية البترولية	947-	1392.31-	2363.82-	-3281.11	-2128.83	3067.62-	-3105.40	2439.95

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على بيانات مأخوذة عن وضعية الخزينة العمومية لتقارير بنك الجزائر للسنوات 2005-2016.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن رصيد الموازنة دون فائض الجباية البترولية قد حقق عجزا في معظم السنوات الدراسية باستثناء سنتي 2001 و2002، وقد سجل هذا العجز بشكل مستمر وذلك ابتداء من سنة 2003 ليسجل 164.7 مليار دج ليصل إلى مستوى 1288.7 مليار دج سنة 2008، ولكن على الرغم من انخفاضه إلى 947 مليار دج سنة 2009، إلا أنه شهد بعد ذلك ارتفاعا ليصل إلى مستوى قياسي قدره 2439.45 مليار دج سنة 2016، ويرجع سبب الارتفاع في العجز إلى سببين رئيسيين يتمثل الأول في السياسة المتحفظة للدولة في اعتماد على أسعار النفط المرجعية المنخفضة في تقدير الإيرادات وذلك تفاديا للصدمات العكسية لأسعار النفط التي تهدد استقرار الموازنة العامة، أما السبب الثاني فيتمثل في الزيادة الكبيرة للنفقات العامة التي نمت بمعدلات نمو الإيرادات العامة دون فائض الجباية البترولية والذي يدخل ضمن إطار السياسة التوسعية التي اعتمدها الدولة من خلال برامج التنمية التي اعتمدها الدولة خلال هذه الفترة بهدف تحفيز الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص كيفية تمويل العجز فإنه يمكن التمييز بين فترتين وبالتالي طريقتين مختلفتين لتمويل الصندوق للعجز وهما:

أ- الفترة الأولى (2000-2005): لم تشهد هذه الفترة أية اقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز وهو ما ينسجم مع القواعد المحددة لأهداف الصندوق، التي تفسر استعمال موارد الصندوق فقط لتمويل أي عجز يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي 19 دولار أمريكي. وقد تباينت سياسة التمويل العجز المتبعة من طرف الحكومة بين الاعتماد على القرض العام الداخلي "التمويل الغير البنكي" أو "الإصدار البنكي"¹ إلا أن هناك أفضلية نسبية للقرض العام الداخلي على حساب الإصدار النقدي، وذلك

¹ بوفليخ نبيل، مرجع سبق ذكره، ص248.

وذلك بهدف التحكم في معدلات التضخم من خلال التحكم في زيادة الطلب الكلي الناتجة عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة، وفي المقابل امتنعت الحكومة عن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي وهنا يظهر دور صندوق ضبط الموارد من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المسطرة له، وبالتالي فإن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازي، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(41): دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض تسديد الدين الداخلي خلال الفترة(2000-2005).
الوحدة مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدين العمومي الداخلي	1022.9	999.4	980.5	982.2	1000.0	1094
تحويلات الصندوق لسداد الدين العمومي	221.100	184.467	170.060	156.000	222.703	247.83

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2003-2005.

من خلال الجدول أعلاه يوضح أن تحويلات الصندوق لتسديد الديون العمومية الداخلية خلال الفترة 2000-2005 فقد سجلت ما قيمته 1202.160 مليار دج. حيث انخفض الدين العام الداخلي خلال سنة 2001 من 999.4 مليار دج ليسجل ارتفاعا في سنة 2005 بقيمة 1094.3 مليار دج، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بلجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل العجز، كما يؤكد تفضيل الدولة على استخدام موارد الصندوق لسداد الدين العمومي الخارجي على حساب الدين العمومي الداخلي .

ب- الفترة الثانية (2006-2016): خلال سنة 2006 تم اقتطاع الحكومة 91.53 مليار دج من موارد الصندوق لتمويل العجز، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق خلال هذه السنة، والتي تسعى إلى توسيع مصادر التمويل ليشمل صندوق ضبط الموارد مع التقليل قدر المستطاع من الاعتماد على الدين العام الداخلي في تمويل هذا العجز، بالإضافة إلى أن رصيد الصندوق يجب ألا يقل عن 740 مليار دج. وفي هذا الصدد فقد بلغت حجم التخصيصات المتعلقة بتمويل العجز من طرف الصندوق خلال الفترة 2006-2016 ما قيمته 15955.1830 مليار دج، وقد تم تمويل الجزء الآخر من العجز عن القرض العام الداخلي "التمويل الغير البنكي"، و قد تم تسديد الدين الداخلي عن طريق الصندوق وهو ما يعكس مرة أخرى دور الصندوق في تمويل العجز بطريقة غير مباشرة أيضا وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (42): دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض تسديد الدين الداخلي خلال الفترة (2006-2016).

الوحدة مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدين العمومي الداخلي	1847.3	1103.9	734	816.3	1107.4	1214.8
تحويلات الصندوق لسداد الدين العمومي	618.111	314.455	465.437	0	0	0
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	
الدين العمومي الداخلي	1312.1	1176.6	1238.0	2493.0	3410.0	
تحويلات الصندوق لسداد الدين العمومي	0	0	0	0	0	

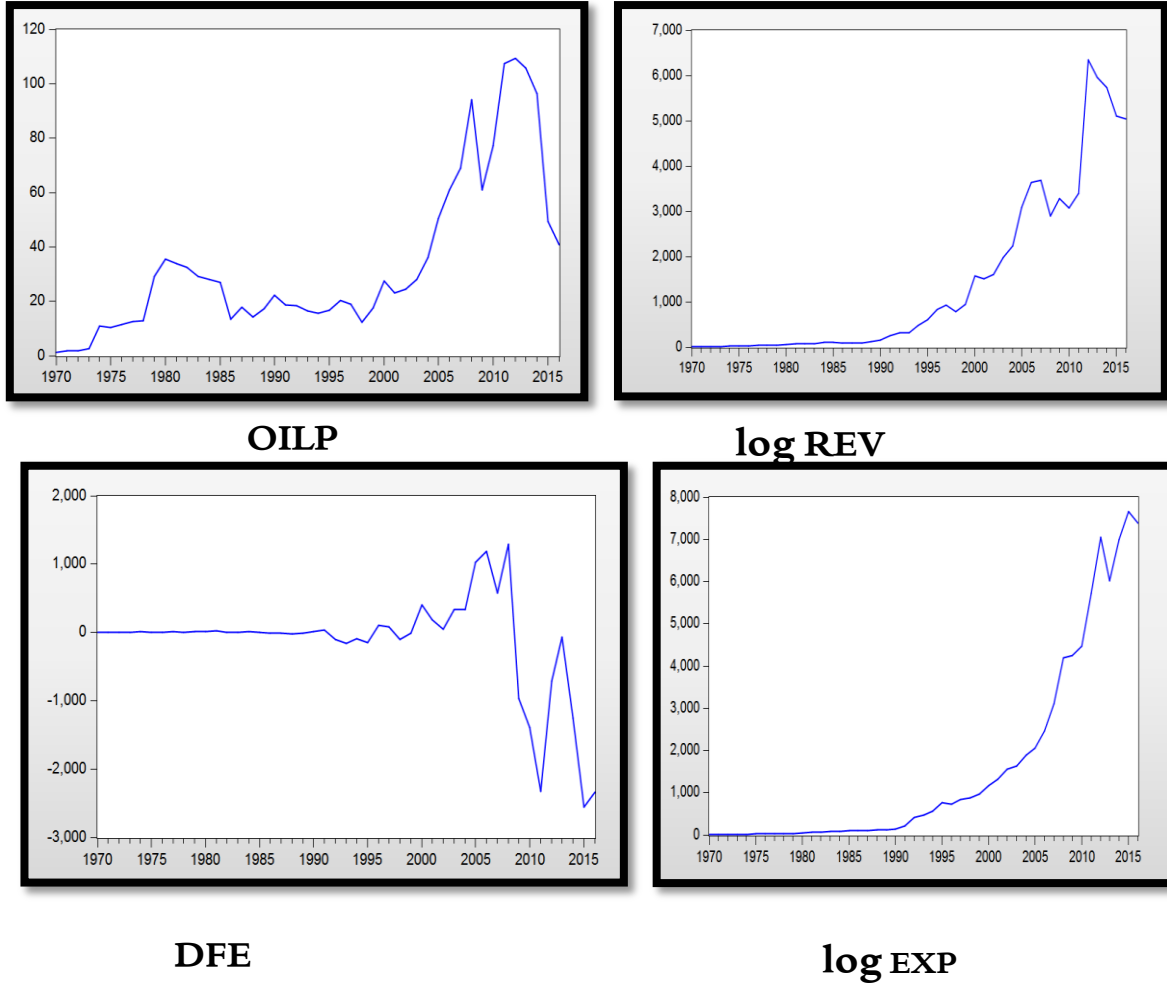
المصدر: تقارير بنك الجزائر من 2006-2016.

من خلال الجدول يبين أن تحويلات لسداد الدين العمومي خلال الفترة 2006-2008 فقد سجلت ما قيمته 1398.0 مليار دج وقد فاقت هذه القيمة نظيرتها المسجلة في المرحلة السابقة، كما ان قيمة الدين الداخلي قد عرفت تراجعاً واضحاً بتسجيلها لأدنى قيمة لها سنة 2008 منذ إنشاء الصندوق والمقدرة 734 مليار دج، وهو ما يعكس دور الصندوق في تسديد الدين بعد تقليص المديونية الخارجية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق منذ سنة 2006، كما يعكس تقليص دور القرض الداخلي في تمويل عجز الموازنة بعد اعتماد التخصيص المباشر من صندوق ضبط الموارد لتمويل العجز، ثم ليشهد ارتفاعاً بعد ذلك في سنة 2016 ليسجل مستوى 3410.0 مليار دج، ويرجع سبب الارتفاع الناتج عن اعتماد الدولة على الدين العام في تمويل العجز الكبير الذي سجل في هذه الفترة من جهة، وعدم القيام بأي تسديد للدين العمومي من طرف الصندوق خلال نفس الفترة من جهة أخرى.

المبحث الثالث: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية.

بعد عرض كل من أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر سيتم من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل استجابة أدوات السياسة المالية لتقلبات سعر النفط في الجزائر، ولأجل ذلك سوف نستخدم المتغيرات المتمثلة في لوغاريتم الإنفاق الحكومي ($\log(\text{EXP})$)، ولوغاريتم الإيرادات العامة ($\log(\text{REV})$)، ورصيد العجز الموازي (DFE) وسعر النفط OILP . وتعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني (ONS)، بالإضافة إلى تقارير البنك الجزائري، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، و تعبر هذه المتغيرات على سلسلة بيانات سنوية شملت الفترة الممتدة من 1970 إلى 2016.

الشكل رقم (27): المتغيرات المستعملة في الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الأول: الطرق المستخدمة في الدراسة القياسية.

أولا: إستقرارية السلاسل الزمنية.

- 1- مفهوم الإستقرارية: قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة **Stationary Time Series**، وسلاسل زمنية غير مستقرة **Non Stationary Time Series** أي ذات اتجاه.

كون السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المناسبة، وهناك حتى من يُصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة أو غير مستقرة). وعليه يمكن التمييز بين السلسلة الزمنية المستقرة والسلسلة الزمنية الغير المستقرة كالتالي:

أ- السلسلة الزمنية المستقرة: هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان.¹ وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا ما توفرت فيها الخصائص التالية²:

$$\checkmark \text{ تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن: } E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

✓ ثبات التباين عبر الزمن:

$$\text{var}(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = \text{var}(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty, \forall t$$

✓ أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \text{cov}(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

إذا تحققت هذه الشروط الثلاثة، نقول أن السلسلة الزمنية Y_t هي ذات استقرار ضعيف "Weak Stationary" أو ذات تباين مشترك مستقر "Covariance Stationary" أو أنها ذات معنى واسع للاستقرار "Wide Sense"³

باختصار، إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة، فإن كل من وسطها الحسابي، تباينها، و تباينها المشترك يبقى ثابت عبر الزمن، وهذا يعني أن السلسلة المستقرة لا تحتوي على اتجاه عام أو موسمية، و بعبارة أخرى فهي لا تضم أي عامل يتطور مع الزمن.

انطلاقاً من هذه الخصائص، فإن سيروية الخطأ أو التشويش الأبيض ε_t حيث تكون الأخطاء العشوائية ε_t مستقلة و ذات توزيع متماثل $(N(0, \sigma_\varepsilon^2))$ ، تعتبر مستقرة.⁴

ب- السلسلة الغير المستقرة: هي المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، وهذا تمثيل بياني لسلسلة زمنية غير مستقلة. وبالتالي يمكن الحكم على سيروية عشوائية بعدم الاستقرار، إذا فقدت أحد الشروط السابقة، إما بتغير الوسط الحسابي عبر الزمن وتحدث هنا عن السلسلة "Tandance Stationaire" من التي تبرز عدم إستقرارية تحديدية "deterministic"، أو بتغير التباين عبر الزمن وتحدث

¹ محمد شيخي، "طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات -"، دار الحامد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 200.

² تومي صالح، "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، الجزائر، 1999، ص 173.

³ Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics ", 4th ed. ,The McGraw-Hill Companies , U.S.A , 2004,P798.

⁴ Régis Bourbonnais ; " Économétrie : Manuel et exercices corrigés " , 8ème éd, Dunod , Paris , 2011, P238.

هنا عن السلاسل من التي تبرز عدم إستقرارية عشوائية "Stochastic" ويمكن التمييز بن نوعين السلاسل غير المستقرة :

✓ سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع TS: "Tendance Stationnaire": هذه السلاسل غير مستقرة وتبرز عدم إستقرارية تحديدية، وهي غير مستقرة كون الوسط الحسابي مرتبط بالزمن وتأخذ الدالة شكل

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

حيث أن $f(t)$ كثير حدود في الزمن و ε_t خطأ أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى كما يلي $y_t = a_0 + a_1t + \hat{a}_t$ ولجعلها مستقرة نستعين بالطريقة الانحدارية فنقوم بتقدير المعالم a_0 و a_1 بطريقة MCO ونطرح القيمة $\hat{a}_0 + \hat{a}_1t$ من y_t وتكون بذلك سلسلة البواقي \hat{a}_t سلسلة خالية من الاتجاه العام، كما أنه في حالة تعرض لصدمة عشوائية في لحظة زمنية معينة يكون مفعولها عابرا أي أنه يختفي بمرور الزمن وتسمى هذه الميزة بعدم إصرار الصدمات **Propriété de non Persistance des chocs** وهذا يعني أن بأن المسار طويل المدى للسلسلة لا يتأثر بالتحويلات الظرفية..

✓ سلاسل زمنية غير من النوع DS: "Différence Stationnaire" هذه السلاسل أيضا غير مستقرة، وتبرز عدم استقرار عشوائي وتسمى كذلك بسلاسل السير العشوائي إذ تكون علاقة الاتجاه العام غير واضحة وذلك لعدم تبات التباين عبر الزمن، وتكتب بالصيغة التالية: $y_t = y_{t-1} + \hat{a} + \hat{a}_t$ ولإرجاع هذه السلسلة مستقرة نستعمل طريقة الفروق كما يلي:

$(1 - D)y_t = \hat{a} + \hat{a}_t$ حيث أن D تمثل معامل التأخر و d تعبر عن رتبة الفروق، ونستعمل طريقة الفروق من الرتبة الأولى للتوضيح $d=1$:

$$(1 - D)y_t = \hat{a} + \hat{a}_t \Leftrightarrow y_t = y_{t-1} + \hat{a} + \hat{a}_t$$

- إذا كان $B=0$ يسمى نموذج DS بدون مشتقة $y_t = y_{t-1} + \hat{a}_t$ وهذا النموذج كثير الاستعمال في دراسة كفاءة الأسواق المالية ويسمى بنموذج المشي العشوائي **Random Walk Model** ولإرجاعه مستقرا يكفي تطبيق الفرق من الدرجة الأولى.
- إذا كان $B \neq 0$ يسمى النموذج DS مع مشتقة، ويكتب وفق الشكل:

$y_t = \beta y_{t-1} + \hat{a} + \hat{a}_t$ ولإرجاعه مستقرا نطبق الفرق من الدرجة الأولى كذلك. وفي هذه النماذج فإن صدمة في وقت معين تؤثر في مسار الاتجاه المستقبلي للسلسلة الزمنية وتسمى هذه الخاصية بخاصية إصرار الصدمات وتعني أن المسار لا يعود لحالته الأولى بسبب الصدمة، كما أن أغلبية سلاسل **Macroéconomiques** هي من النوع DS.

2- اختبارات الإستقرارية (اختبارات الجذور الوحيدة): تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن لأن غيابها كما سبق وذكرنا يتسبب في العديد من المشاكل القياسية وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية بالإضافة إلى معرفة نوع عدم الاستقرارية.

وتعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، وهناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية وهي الاختبارات الكمية اختبارات أكثر دقة في تحديد استقرارية السلسلة الزمنية، ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار **ADF** ديكي فولر الموسع، **PP** فيليبس بيرون، اختبار **KPSS** وهي موضحة كالآتي:

أ- إختبار ديكي فولار: تعمل اختبارات ديكي- فولار¹ (Dickey- Fuller, 1979) على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (Deterministic) أو عشوائية (Stochastic)، لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (AR(1)، والذي يكتب على الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \hat{a}_t$$

حيث \hat{a}_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يُفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الواحد الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات. لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \hat{a}_t$ ، واتضح أن $\phi = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار. وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساو للوحدة (كما ذكرنا أعلاه) بسلسلة السير العشوائي (Random Walk Series) وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \hat{a}_t$ نتحصل على الصيغة التالية:

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \hat{a}_t$$

$$\nabla Y_t = \hat{e} Y_{t-1} + \hat{a}_t, \quad \phi - 1 = \hat{e}$$

- حيث: $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، والآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$H_0: \hat{e} = 0$$

¹ David A. Dickey, Wayne A. Fuller ; " Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root "; Journal of the American Statistical Association ; Vol. 74 ; No. 366 ; 1979 ; pp. 427-431.

$$H_1: \quad \ddot{e} \neq 0$$

ويلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن $\lambda = 0$ ، فإن $\nabla Y_t = \hat{a}_t$ ، وعندئذ يُقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى **Integrated 1 of Order**، ونرمز لها بـ **I(1)**. أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية (الفروقات الأولى للفروقات الأولى)، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي **I(2)**، وهكذا.. وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنّها متكاملة من الرتبة صفر أي **I(0)**.

ولاختبار مدى استقرار السلسلة تتبع الخطوات التالية:

1-1: نقوم بحساب ما يسمى بـ τ . بعد تقدير الصيغة $Y_t = \phi \nabla Y_{t-1} + \nabla_t$ ، بقسمة $\hat{\phi}$ على الخطأ المعياري لها، أي: $\hat{\phi} = \frac{\hat{\phi}}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}$.

2-1: لا نستطيع مقارنة $\hat{\phi}$ المحسوبة بقيم t الجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة **Dickey & Fuller**، ولذا يُعرف هذا الاختبار باختبار **Dickey- Fuller Test (DF- Test)**.

3-1: القرار:

- إذا كانت $\hat{\phi}_c < \hat{\phi}_t$ المحسوبة: نرفض فرضية العدم $H_0: \phi = 1$ أو $\ddot{e} = 0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1: \phi \neq 1$ (أو $\ddot{e} \neq 0$)، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة
- إذا كانت $\hat{\phi}_c > \hat{\phi}_t$ المحسوبة: نقبل فرضية العدم $H_0: \phi = 1$ ونرفض الفرضية البديلة $H_1: \phi \neq 1$ ، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار **Dickey- Fuller** باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في¹:

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \hat{a}_t$$

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + c + \hat{a}_t$$

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + c + bt + \hat{a}_t$$

وإذا وضعنا $\ddot{e} = \phi - 1$ تصبح:

$$\Delta Y_t = \ddot{e}Y_{t-1} + \hat{a}_t \quad \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \ddot{e}Y_{t-1} + c + \hat{a}_t \quad \dots \dots \dots (2)$$

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 623.

$$\Delta Y_t = \alpha Y_{t-1} + c + bt + \hat{a}_t \quad \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن اختبار الفرضية $H_0: \hat{e} = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0: \phi = 1$. مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت c في الصيغة (2)، وإدخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3).

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل:

$$H_0: \hat{e} = 0 \quad (\phi = 1)$$

$$H_1: \hat{e} \neq 0 \quad (\phi \neq 1)$$

إن مبدأ هذا الاختبار بسيط هو:

- إذا تحققت الفرضية $H_0: \phi = 1$ ($H_0: \hat{e} = 0$) في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة.
- في النموذج (3)، قبلنا الفرضية البديلة ($H_1: \phi \neq 1$)، وكانت b معنوياً مختلف عن الصفر، فإن النموذج من النوع TS ويرجع مستقراً بطريقة الانحدار كما بينها سابقاً.
- حسب الفرضية H_0 ، فإن القواعد الإحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من أجل الاختبار. لذلك عمد ديكي وفولار إلى دراسة التوزيع التقاربي للمقدر $\hat{\phi}$ ، وذلك بمساعدة محاكاة مونتني- كارلو Monte-Carlo Simulation، حيث جدولوا القيم الحرجة من أجل عينات ذات أطوال مختلفة، هذه الجداول شبيهة بجدول ستودنت. وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي \hat{a}_t فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار المطور.

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي- فولار البسيط، إن النموذج \hat{a}_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضاً، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي وفولار (1981) اختباراً يسمى باختبار ديكي فولار المطور Augmented Dickey- Fuller (ADF) Test¹.

إن اختبارات ADF تركز على الفرضية $H_0: |\phi| < 1$ ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى²

$$\nabla Y_t = \hat{e} Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \hat{a}_t \quad \dots \dots \dots (4)$$

$$\nabla \hat{a}_t = \hat{e} Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \hat{a}_t \quad \dots \dots \dots (5)$$

¹ David A. Dickey, Wayne A. Fuller ; " Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root " ; Econometrica ; Vol. 49 ; No. 4 ; 1981 ; pp. 1057-107

² Régis Bourbonnais. , "Econométrie , Manuel et Exercices Corrigés" , 5me édition, Dunod , Paris 2003, P234

$$\nabla Y_t = \epsilon Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + bt + \hat{a}_t \quad \dots \dots \dots (6)$$

يمكن تحديد طول فترة التأخر (p) حسب معيار *Akaike* أو معيار *Schwarz*.

➤ معيار *Akaike* (AIC)¹: تقوم هذه الطريقة على الاحتفاظ بقيمة p التي تحقق أدنى قيمة لدالة *Akaike* و

$$AIC(p) = \text{Ln} \left(\frac{SCR_p}{n} \right) + \frac{2P}{n}$$

التي تعطى كما يلي:

SCR_p : مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساوي p .

n : عدد المشاهدات المتاحة (كل تأخر يعني فقدان مشاهدة أو ملاحظة).

➤ معيار *Schwarz* (SC)²: هذه الطريقة هي قريبة جدا من الطريقة السابقة، حيث تعمل على أخذ القيمة

$$SC(p) = \text{Ln} \left(\frac{SCR_p}{n} \right) + \frac{p \text{Ln} n}{n}$$

التي تقوم بتدنية دالة *Schwarz* :

إن اختبار *ADF* يحمل نفس خصائص اختبار *DF*، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية

حيث $\nabla Y_{t-j+1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، إلخ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي³.

ب- اختبار فيليبس وبيرون (1988) *Phillips and Perron*⁴:

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعلا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح

بالغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد (1988) *Philips and Perron*

نفس التوزيعات المحدودة لاختباري *DF* و *ADF*. ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل⁵:

1-2: تقدير بواسطة *OLS* النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار *Dickey-Fuller*، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

$$2-2: \text{تقدير التباين قصير المدى: } \hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{a}_t^2, \text{ حيث } \hat{a}_t \text{ تمثل البواقي.}$$

3-2: تقدير المعامل المصحح S_1^2 ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

¹Hirotsugu Akaike ; " A New Look at the Statistical Model Identification " ; IEEE Transactions on Automatic Control ; Vol. 19 ; 1974 ; pp. 716-723

²Gideon Schwarz ; " Estimating the Dimension of a Model " ; The Annals of Statistics ; Vol. 6 ; No. 2 ; 1978 ; Control ; Vol. 19 ; 1974 ; pp. 716-723

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 623.

⁴ Peter C.B. Phillips, Pierre Perron ; " Testing for a Unit Root in Time Series Regression " ; Biometrika ; Vol. 75 ; No. 2 ; 1988 ; pp. 335-346

⁵ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 248.

$$s_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{a}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{a}_t \hat{a}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات l *Newey – West*، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T ، على النحو التالي: $l \approx 4 \left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$

4-2: حساب إحصائية فيليبس وبيرون: $t_{\hat{\theta}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\theta}-1)}{\hat{\theta}} + \frac{T(k-1)\hat{\theta}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\theta}^2}{s_1^2}$ ، والذي يساوي -1 في الحالة التقريبية (Asymptotic) - عندما تكون $\hat{\theta}$ تشويشا أبيض، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون **Mackinnon**.

ت- اختبار (KPSS Test , 1992 KPSS)¹: اقترح **Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin** استخدام اختبار مضاعف لاغرانج LM ، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرار للسلسلة. ويكون اختبار **KPSS** على المراحل التالية²:

1-3: فبعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي: $S_t = \sum_{i=1}^t \hat{a}_i$

2-3: نقدر التباين الطويل الأجل S_1^2 بنفس طريقة اختبار فيليبس وبيرون.

3-3: نسب إحصائية اختبار $KPSS$ من العلاقة: $LM = \frac{1}{s_1^2} \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{T^2}$

- نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف **Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, and Shin (1992)**.
- نقبل بفرضية الاستقرار: إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

ثانيا: اختبار التكامل المتزامن: غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات، حتى لو ابتعدت هذه القيم عن قيمها التوازنية، فإنها توجد قواها تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل. إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في معظم السلاسل الزمنية (خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية) غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدرا، صحيح أن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية، ولكنها في هذه الحالة تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى

¹ D. Kwiatkowski, P. Phillips, P. Schmidt, Y. Shin ; " Testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root? "; Journal of Econometrics ; Vol. 54 ; 1992 ; pp. 159-178.

² محمد شيخي، "مراجع سبق ذكره، ص 213.

الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجا إذا كان اهتمامنا محصورا بالعلاقة في المدى الطويل. في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المتزامن أو المشترك الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن تظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة.

1- مفهوم التكامل المتزامن: ظهرت تقنية التكامل المشترك في أوسط الثمانينات على يد (Granger 1983) و (Engle 1987)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية "بوكس- جينكينز والتقارب الحركي (الديناميكي)" لنماذج تصحيح الخطأ، ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.¹

يشير التكامل المتزامن "Co-integration" إلى ترافق سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، و على الرغم من أن السلاسل نفسها قد تحتوي على اتجاهات عشوائية (أي قد تكون غير مستقرة) إذا أخذت كل على حدى، إلا أنها ستتحرك معا بشكل وثيق عبر الزمن.

ومن خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية وشروط التكامل المشترك والتي تتمثل فيما يلي:

✓ تكون سلسلة زمنية معينة متكاملة من الدرجة d ، $X_t \rightarrow I(d)$ ، إذا تم حساب الفروقات d مرة من أجل جعل السلسلة مستقرة.

لتكن سلسلة زمنية X_{1t} مستقرة وسلسلة أخرى X_{2t} متكاملة من الدرجة 1:

$$X_{1t} \rightarrow I(0)$$

$$X \sim I(1)$$

✓ تعتبر السلسلة $Y_t = X_{1t} + X_{2t}$ غير مستقرة لأننا قمنا بجمع سلسلتين الأولى مستقرة والثانية غير مستقرة تحتوي على اتجاه عام.

¹محمد شيخي، "مرجع سبق ذكره، ص 289.

إذا كانت لدينا سلسلتان X_{1t} و X_{2t} متكاملتان من الدرجة d فما هي إذن درجة تكامل $X_{1t} + X_{2t}$ ؟ وما هي درجة تكامل $aX_{1t} + \hat{a}X_{2t}$ ؟ فالنتيجة تتوقف على معرفة إشارات المعاملين \hat{a} و \hat{a} وترتبط بوجود ديناميكية غير مستقرة مشتركة.

نقول أن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين Y_t و X_t " **The Two Series are Cointegrated** " إذا تضمنتا اتجاهها عاما عشوائيا بنفس درجة التكامل d وتوليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

ليكن:

$$X_t \rightarrow I(d)$$

$$Y_t \rightarrow I(d)$$

بحيث $\hat{a}_1 X_t + \hat{a}_2 Y_t \rightarrow I(d - b)$ مع $d \geq b \geq 0$. نمرز بـ $X_t, Y_t \rightarrow CI(d, b)$ حيث $[\hat{a}_1 \hat{a}_2]$ يسمى بشعاع التكامل المشترك.

في الحالة العامة، إذا كان لدينا k متغير، فإن:

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(d)$$

$$\dots$$

$$X_{kt} \rightarrow I(d)$$

$$X_t = [X_{1t} \ X_{2t} \ \dots \ X_{kt}]$$
 نضع:

إذا وجد شعاع تكامل مشترك $[\hat{a}_1 \ \hat{a}_2 \ \dots \ \hat{a}_k]$ $\hat{a} =$ ذو بعد $(k,1)$ بحيث $\hat{a}X_t \rightarrow I(d - b)$

فإن المتغيرات التي عددها k تحمل خاصية التكامل المشترك وشعاع التكامل المشترك هو \hat{a} نضع:

$$X_t \rightarrow CI(d, b) \text{ مع } b > 0.$$

2- اختبار التكامل المتزامن متعدد المتغيرات لـ Johansen :

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح (1988) Johansen اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها بإتباع الخطوتين التاليتين¹:

➤ الخطوة الأولى: حساب البواقي \hat{v}_t ; انطلاقا من النموذجين التاليين:

¹ Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 308.

$$\nabla Y_t = \hat{O}_0 + \hat{O}_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{O}_2 \nabla Y_{t-2} + \dots + \hat{O}_p \nabla Y_{t-p} + u_t$$

$$Y_{t-1} = \hat{O}_0 + \hat{O}_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{O}_2 \nabla Y_{t-2} + \dots + \hat{O}_p \nabla Y_{t-p} + v_t$$

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \vdots \\ Y_{k,t} \end{pmatrix} \text{ مع}$$

u_t و v_t هي مصفوفات البواقي ذات بعد (k, T) حيث k هو عدد المتغيرات و T عدد المشاهدات.

➤ الخطوة الثانية: حساب مصفوفات التباين-التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية

نقوم بحساب أربع مصفوفات ذات بعد (k, k) انطلاقا من بواقي التقدير \hat{u}_t و \hat{v}_t :

$$\hat{O}_{uu} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T u_t u_t$$

$$\hat{O}_{vv} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T v_t v_t$$

$$\hat{O}_{uv} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T u_t v_t$$

$$\hat{O}_{vu} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T v_t u_t$$

ثم يتم الحصول على k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات بعد (k, k) المحسوبة كما يلي:

$$\hat{O}_{vv}^{-1} \hat{O}_{vu} \hat{O}_{uu}^{-1} \hat{O}_{uv}$$

انطلاقا من هذه القيم الذاتية، نقوم بحساب الإحصائية \hat{e}_i مع $\hat{e}_{\text{trace}} = -T \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \hat{e}_i)$ القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة M ، k عدد المتغيرات و T رتبة المصفوفة.

تتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع χ^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها **Johansen and Juselius(1990)**.¹ . ويستخدم هذا الاختبار كالأتي²:

- رتبة المصفوفة \tilde{O} تساوي الصفر ($r=0$)، أي $H_0: r=0$ ضد الفرضية $H_0: r > 0$ ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ **Johansen and Juselius**، فإننا نرفض H_0).
- رتبة المصفوفة \tilde{O} تساوي 1 ($r=1$)، أي $H_0: r=1$ ضد الفرضية $H_1: r > 1$ ، إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ **Johansen and Juselius**، فإننا نرفض H_0).
- رتبة المصفوفة \tilde{O} تساوي 2 ($r=2$)، أي $H_0: r=2$ ضد الفرضية $H_1: r > 2$ ، إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ **Johansen and Juselius**، فإننا نرفض H_0) وهكذا.

إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف واختبرنا بعدها الفرضية $H_0: r = k - 1$ ضد $H_1: r = k$ وقمن برفض H_0 ، فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$ وفي هذه الحالة لا يوجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$.

يعطى الاختبار الثاني اختبار القيمة الذاتية العظمى الذي اقترحه Johansen بواسطة الإحصائية :

$$\hat{\epsilon}_{\max} = -n \ln(1 - \hat{\epsilon}_{r+1}) \quad r = 0, 1, 2, \dots$$

يسمح هذا الاختبار بالتأكد من صحة الفرضية العدمية H_0 ، التي تفيد بأن هناك r شعاع تكامل متزامن مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بأن هناك $(r+1)$ شعاع تكامل متزامن.³

يتم إجراء اختبار القيمة الذاتية العظمى بنفس طريقة إجراء الاختبار السابق (اختبار الأثر).

قدم **Johansen** و **Juselius**(1990) جدولا للقيم الحرجة لكلا الإحصائيتين، كما قدم كذلك **Osterwald-Lenum** (1992) مجموعة أكثر اتساعا من القيم الحرجة لاختبار.

و بصفة عامة، إذا كانت قيمة إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة المأخوذة من جداول **Johansen** فإنه يتم فرض الفرضية العدمية التي تنص على أن هناك r شعاع تكامل متزامن لصالح الفرضية البديلة التي تفيد بأن هناك $(r+1)$ شعاع تكامل متزامن (من أجل $\hat{\epsilon}_{\max}$) أو أكثر من r شعاع تكامل متزامن (من أجل $\hat{\epsilon}_{\text{trace}}$).¹

¹ Søren Johansen, Katarina Juselius ; " **Maximum Likelihood estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for money** " ; Oxford Bulletin of Economics and Statistics ; Vol. 52 ; 1990 ; pp. 169-210.

² Régis Bourbonnais ; op.cit ; p.309.

³ Peijie Wang ; " **Financial Econometrics** " ; 2nd ed. ; Routledge ; London and New York ; 2009 ; p. 51

$$i = 1, 2, \dots, p, \quad \hat{a}_t = \begin{pmatrix} \hat{a}_{1t} \\ \hat{a}_{2t} \\ \vdots \\ \hat{a}_{kt} \end{pmatrix}$$

نسمي $\Sigma \hat{a}_t = E(\hat{a}_t \hat{a}_t')$ مصفوفة التباين- التباين المشترك للأخطاء وهي ذات بعد (k, k) . يمكن أيضا كتابة النموذج بدلالة معامل التأخير حيث:

$$(I - \hat{\alpha}_1 L - \hat{\alpha}_2 L^2 - \dots - \hat{\alpha}_p L^p) Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{a}_t$$

$$\hat{\alpha}(L) Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{a}_t \quad \text{أو} :$$

المتغيرات $Y_{1,t}, \dots, Y_{k,t}$ تعتبر كسلاسل مستقرة والأخطاء $\hat{a}_{1t}, \dots, \hat{a}_{kt}$ ذات تشويش أبيض مستقلة ذاتيا وذات تباينات ثابتة $\hat{\alpha}_{\hat{a}_1}^2, \dots, \hat{\alpha}_{\hat{a}_k}^2$.

تكون السيرورة AR مستقرة إذا وفقط إذا تحققت الفرضيات الكلاسيكية الثلاثة:

$$\begin{aligned} E(Y_t) &= \hat{\alpha}, \forall t & - \\ \text{var}(Y_t) &< \infty & - \\ \text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) &= E[(Y_t - \hat{\alpha})(Y_{t+k} - \hat{\alpha})] = \hat{A}(k), \forall t & - \end{aligned}$$

بصفة عامة، تكون السيرورة VAR مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة $|I - \hat{\alpha}_1 L - \hat{\alpha}_2 L^2 - \dots - \hat{\alpha}_p L^p| = 0$ يحتوي على جذور خارج الدائرة الوحدة.

2- تحديد وتقدير نموذج VAR:

في حالة النموذج VAR ، يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولية العظمى. يتم تقدير كل معادلة على حدة، النموذج $VAR(p)$ المقدر يكتب على الشكل التالي¹:

$$\hat{Y}_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 Y_{t-1} + \hat{\alpha}_2 Y_{t-2} + \dots + \hat{\alpha}_p Y_{t-p}$$

نسمي $\Sigma \hat{Y}_t$ مصفوفة التباين- التباين المشترك لبواقي التقدير.

¹ محمد شيخي، "مراجع سبق ذكره، ص 272، 273.

لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقاً من سلاسل غير مستقرة، إذن يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه العام إلى صيغة النموذج VAR في حالة اتجاه عام ثابت، أيضاً، يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية.

لتحديد درجة النموذج VAR ، نستخدم معايير المعلومات، فطريقة اختيار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من أجل أي رتبة (درجة) من 0 إلى P (P هو العدد الأقصى المقبول من طرف النظرية الاقتصادية)، نستعمل مثلا المعايير الثلاثة $Schwarz$ و $Hannan - Quin$ و $Akaike$ المعرفة كما يلي:

$$AIC = \ln|\hat{O}_{\hat{a}}| + \frac{2k^2p}{T}$$

$$HQ = \ln|\hat{O}_{\hat{a}}| + \frac{2 \log \log T}{T} K^2 P$$

$$SC = \ln|\hat{O}_{\hat{a}}| + \frac{k^2 p \ln(T)}{T}$$

مع k عدد متغيرات النظام، T عدد المشاهدات، p عدد الفجوات الزمنية، $\hat{O}_{\hat{a}}$ مصفوفة التباين-التباين المشترك للبواقي.

نختار التباطؤ الأمثل وذلك بتصغير المعايير الثلاثة، يمكن أيضا استخدام نسبة المعقولة لهذا الغرض انطلاقاً من تقدير تباين البواقي، إذا كان $\Sigma_{\hat{a}}^1$ تباين بواقي النموذج المقيد و $\Sigma_{\hat{a}}^0$ تباين النموذج الأول (غير المقيد)، فإن إحصائية نسبة المعقولة $(\ln|\hat{O}_{\hat{a}}^1| - \ln|\hat{O}_{\hat{a}}^0|)$ تتوزع توزيع $2 \div$ بدرجة حرية تساوي عدد القيود.

3- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة Impulse Analysis: نموذج VAR يُنمذج العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة، إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام، لنأخذ النموذج المقدر التالي:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\vartheta}_1^0 \\ \hat{\vartheta}_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\vartheta}_{11}^1 & \hat{\vartheta}_{11}^2 \\ \hat{\vartheta}_{21}^1 & \hat{\vartheta}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{a}_{1t} \\ \hat{a}_{2t} \end{pmatrix}$$

تغير في \hat{a}_1 خلال فترة زمنية معينة له نتيجة على Y_{1t} و Y_{1t+1} ثم على Y_{2t+1} ، فإذا حدثت صدمة في اللحظة t على \hat{a}_{1t} تساوي 1 فإن أثرها يكون كالتالي:

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t} \\ \nabla Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} \quad \text{في الفترة } t:$$

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\vartheta}_{11}^1 & \hat{\vartheta}_{11}^2 \\ \hat{\vartheta}_{21}^1 & \hat{\vartheta}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} \quad \text{في الفترة } t+1:$$

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+2} \\ \nabla Y_{2t+2} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\theta}_{11}^1 & \hat{\theta}_{11}^2 \\ \hat{\theta}_{21}^1 & \hat{\theta}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix} \quad \text{في الفترة: } t + 2$$

تشكل هذه القيم المحسوبة دالة الاستجابة، تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات، في هذه الحالة، نفترض أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة، لأن في الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية، إذا كان هناك ارتباط قوي بين صدمتين \hat{a}_{1t} و \hat{a}_{2t} ، فإن صدمة ما على \hat{a}_{1t} حتما ستكون متبوعة بصدمة على \hat{a}_{2t} . في هذه الحالة معامل الارتباط سيؤكد على الصلة المشتركة بين البواقي \hat{a}_{1t} و \hat{a}_{2t} ولكن لا تشير إلى اتجاه السببية.

إن مشكل الارتباط المشترك للأخطاء وأثر صدمة على متغير ما قد يعالج بالبحث عن تمثيل الأخطاء بصفة شاقولية **Orthogonal** (مستقلة فيما بينها)، لنعتبر تقسيم Σ :

$$\hat{\Sigma} = PP'$$

يتعلق الأمر هنا بتقسيم **Choleski** حيث P تعبر عن مصفوفة مثلثية في الأعلى مع عناصرها القطرية موجبة، يمكن كتابة الصيغة $VMA(\infty)$ على الشكل التالي:

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} C_i P P^{-1} \hat{a}_{t-i} = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i v_{t-1}$$

$$\text{مع: } v_t = P^{-1} \hat{a}_t \text{ و } M_i = C_i P$$

من السهل التأكد من أن للأخطاء v_t مصفوفة تباين - تباين مشترك تساوي المصفوفة الأحادية، أعمدة M_i تمثل استجابة النظام بالنسبة لصدمة مستقلة وطبيعية على خطأ متغير ما بعد t فترة زمنية.

وكمثال على ذلك، نأخذ نموذج **VAR** لمتغيرين:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \phi_{11}^1 & \phi_{11}^2 \\ \phi_{21}^1 & \phi_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{a}_{1t} \\ \hat{a}_{2t} \end{pmatrix}$$

$$\text{مع: } cov(\hat{a}_{1t}, \hat{a}_{2t}) = k \neq 0, \text{ و } var(\hat{a}_{1t}) = \sigma_{a_1}^2, \text{ و } var(\hat{a}_{2t}) = \sigma_{a_2}^2$$

بحساب $Y_{1t} - (\sigma_{a_1}^2/k)Y_{2t}$ نحصل على:

$$Y_{2t} = (k/\phi_{a_1}^2)Y_{1t} + (\phi_{21}^1 - \phi_{11}^1 \times k/\phi_{a_1}^2)Y_{1t-1} + (\phi_{21}^2 - \phi_{11}^2 \times k/\phi_{a_1}^2)Y_{2t-1} + \hat{a}_{2t} - (k/\phi_{a_1}^2)\hat{a}_{1t}$$

. لدينا: $\hat{v}_t = \hat{a}_{2t} - (k/\phi_{a_1}^2)\hat{a}_{1t}$ نضع:

$$cov(\hat{a}_{1t}, \hat{v}_t) = E(\hat{a}_{1t}\hat{v}_t) = cov(\hat{a}_{1t}, \hat{a}_{2t}) - k/\phi_{a_1}^2 E(\hat{a}_{1t}^2) = k - k = 0$$

أصبحت الأخطاء غير مرتبطة (شاقولية) ويمكن تحليل الصدمات على المعادلتين التاليتين:

$$Y_{1t} = \phi_{11}^1 Y_{1t-1} + \phi_{11}^2 Y_{2t-1} + \hat{a}_{1t}$$

$$Y_{2t} = (k/\phi_{a_1}^2)Y_{1t} + (\phi_{21}^1 - \phi_{11}^1 \times k/\phi_{a_1}^2)Y_{1t-1} + (\phi_{21}^2 - \phi_{11}^2 \times k/\phi_{a_1}^2)Y_{2t-1} + \hat{a}_{2t} - (k/\phi_{a_1}^2)\hat{a}_{1t}$$

-4 تحليل التباين Variance Decomposition:

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ، رياضياً، نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي.

بعدها تصبح الصدمات طبيعية وشاقولية، يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج:

$$Y_t = \lambda + \sum_{i=0}^{\infty} M_i v_{t-i}$$

خطأ التنبؤ في الأفق h يعطى بالعلاقة التالية:

$$Y_{t+h} - E(Y_{t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} M_i v_{t+h-i}$$

نقوم بتقسيم خطأ التنبؤ من أجل كل مركبة Y_t التي نرسم إليها Y_{jt} . لدينا:

$$Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} (m_{j1,i} v_{1,t+h-i} + m_{j2,i} v_{2,t+h-i} + \dots + m_{jm,i} v_{m,t+h-i})$$

حيث $Y_{j1,i}$ يعبر عن العنصر $(j, 1)$ الخاص بالمصفوفة M_i . يمكن التعبير عنه بطريقة مختلفة:

$$Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}) = \sum_{k=1}^n (m_{jk,1} v_{k,t+h} + \dots + m_{jk,h-1} v_{k,t+1})$$

بما أن الأخطاء v لا تشكل أي ارتباط وذات تباين يساوي 1، يسهل علينا حساب تباين خطأ التنبؤ:

$$E(Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}))^2 = \sum_{k=1}^n (m_{jk,1}^2 + \dots + m_{jk,h-1}^2)$$

$$m_{jk,1}^2 + \dots + m_{jk,h-1}^2 = \sum_{i=0}^{h-1} (e_j' M_i e_k)^2 \quad \text{مع :}$$

حيث e_i يمثل العمود رقم i للمصفوفة الأحادية والتي نعبر عن مساهمة خطأ المتغير k في تباين خطأ التنبؤ في الأفق h للمتغير j . للحصول على التحليل The Decomposition بالنسبة المئوية، نجعل العبارة على الشكل:

$$\sum_{k=1}^n \sum_{i=0}^{h-1} m_{jk,i}^2$$

لنأخذ ثانية النموذج (1) VAR لمتغيرين، تباين خطأ التنبؤ ل Y_{1t+h} يكتب كما يلي:

$$\begin{aligned} \sigma_{Y_1}^2(h) &= \sigma_{Y_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] \\ &+ \sigma_{Y_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)] \end{aligned}$$

حيث m_{ii} هي عناصر المصفوفة M .

في الأفق h ، تحليل تباين الأخطاء Y_{1t} على Y_{2t} ، بالنسبة المئوية (على الترتيب Y_{1t} على Y_{2t}) يعطى بالصيغة:

$$\begin{aligned} &\frac{\sigma_{Y_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{Y_1}^2(h)} \\ &\frac{\sigma_{Y_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{Y_1}^2(h)} \end{aligned}$$

إذا كانت صدمة معينة على \hat{a}_{1t} لا تؤثر على تباين خطأ Y_{1t} مهما تكن h ، فمن المحتمل أن Y_{2t} متغير خارجي باعتبار أن Y_{2t} و \hat{a}_{1t} مستقلان، وعكس ذلك، إذا كانت لصدمة معينة على \hat{a}_{1t} أثر كبير على تباين خطأ Y_{2t} فإن هذا الأخير متغير داخلي.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية.

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة سنقوم باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برنامج **EViews10**، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

1- دراسة الإستقرارية: كما جرت العادة عند استعمال السلاسل الزمنية فإن أول مرحلة هي دراسة الإستقرارية للسلاسل المختلفة، وقد اعتمدنا على ثلاثة اختبارات لكشف الجذور الوحدوية والتي تمثلت في كل من اختبار

الجذور الحدودية العليا **Augmented Dickey-Fuller ADF** واختبار الجذور الحدودية **Philips- Perron PP**، واختبار الجذور الحدودية **Kwiatkowski-Phillips- Schmidt-Shin (KPSS)**، وقد تم حساب عدد التأخرات بناء على أصغر قيمة يأخذها المعامل **Akcaike** و **Schwarz** وقد بينت نتائج الاختبارات الثلاثة أن كل من المتغيرات التالية: **log (EXP)**، **log (REV)**، **OILP**، **DEF**، غير مستقرة في المستوى بالنسبة للاختبارات الثلاثة عند مستوى معنوية 5% ومستقرة في التفاضل الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى **I(1)**.

الجدول رقم (43): اختبار الجذور الوحيدة العليا **Augmented Dickey-Fuller unit root test: ADF**

النتيجة	التفاضل		المستوى		المتغيرات
	القيمة الحرجة عند 5%	t-ADF	القيمة الحرجة عند 5%	t-ADF	
I(1)	-2.928142	-5.230586	-2.926622	-1.878283	log (EXP)
I(1)	-2.928142	-6.073574	-2.926622	-1.860386	log (REV)
I(1)	-2.928142	-4.43901	-2.926622	-1.981979	DEF
I(1)	-2.926622	-5.905137	-2.926622	-1.601377	OILP

الجدول رقم (44): اختبار الجذور الوحيدة **Philips-Perron unit root test: PP**

النتيجة	التفاضل		المستوى		المتغيرات
	القيمة الحرجة عند 5%	t- PP	القيمة الحرجة عند 5%	t- PP	
I(1)	-2.928142	-5.183328	-2.926622	-1.797202	log (EXP)
I(1)	-2.928142	-6.054574	-2.926622	-2.097883	log (REV)
I(1)	-2.928142	-8.516629	-2.926622	-1.918997	DEF
I(1)	-2.926622	-5.891612	-2.926622	-1.687528	OILP

الجدول رقم (45): اختبار الجذور الوحيدة **Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin unit root: KPSS**

النتيجة	التفاضل		المستوى		المتغيرات
	t- KPSS	القيمة الحرجة عند %5	t- KPSS	القيمة الحرجة عند %5	
1(I)	0.4643000	0.241005	0.4643000	0.887887	log(EXP)
1(I)	0.4643000	0.267427	0.4643000	0.886317	(REV log)
1(I)	0.4643000	0.287718	0.4643000	0.500000	DEF
1(I)	0.4643000	0.091032	0.4643000	0.580268	OILP

المصدر: اعتمادا على مخرجات 10 EViews

2- اختبار التكامل المتزامن: يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة وبما أن كل من سعر النفط وأدوات السياسة المالية متكاملة من نفس الدرجة (كما بينها اختبار الجذور الوحيدة) فهناك إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بينها، بمعنى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مع معرفة عدد متجهات هذا التكامل. ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(46): نتائج اختبار التكامل المتزامن.

Hypothesis No. Of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Max-Eigen Statistic	Critical Value 0.05
None	0.397354	43.47018	47.85613	22.78915	27.58434
At most 1	0.221806	20.68102	29.79707	11.28508	21.13162
At most 2	0.143372	9.395945	15.49471	6.963825	14.26460
At most 3	0.052613	2.432120	3.841466	2.432120	3.841466

Trace test indicates; no cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 EView

تبين نتائج اختبار التكامل المتزامن عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التي قيد الدراسة حيث أن الإحصائيات الجدولية كلها أكبر من المحسوبة مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بمعنى أن

السلاسل قيد الدراسة لا تسلك سلوكا متشابها في المدى الطويل وتبتعد عن بعضها البعض وهذا لا يسمح بتطبيق نموذج **vecm** للتقدير، عوضا عنه نلجأ إلى دراسة السببية بين المتغيرات مستعملين منهجية (تودا ياماموتو) وهي منهجية جديدة التي تعد من أحد الاختبارات السببية البديلة التي تعتمد على معادلة **Granger** السببية وتم تطويرها بإضافة الفترات المتباطئة للمعادلة.

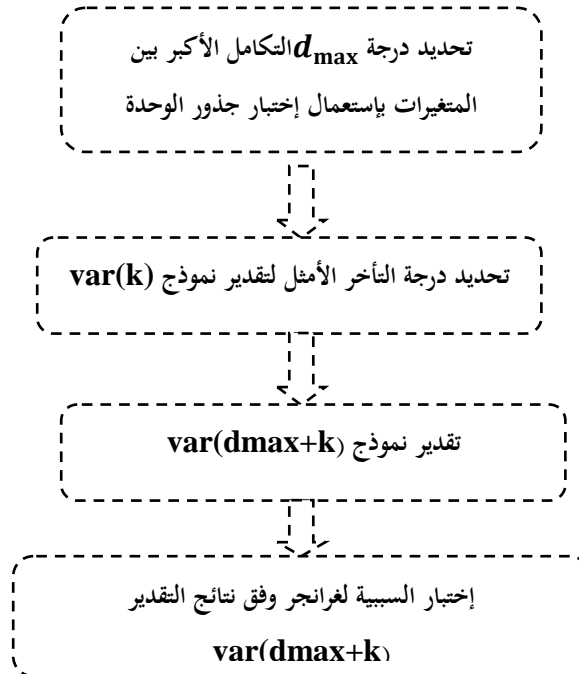
استخدمت دراسة **Toda and Yamamoto (1995)** طريقة مطورة **MWALD** لاختبار **WALD test** على قيود نموذج **var(k)** حيث يمثل **k** طول المتباطئات، لهذا يستخدم معيار والد على أساس **(F)** و (χ^2) من أجل الحكم على فرضية العدم. ولقد أثبتت دراسة **Rambaldi and Doran (1996)** أن طريقة **MWALD** لاختبار سببية جرانجر **Causality** **Granger** من الممكن تقديرها باستخدام نموذج **VAR** أي يتم تقدير **var(dmax+k)** وتمثل **dmax** أعلى مستوى من درجة تجانس يتوقع إيجادها وتكتب على النحو التالي¹:

$$X_t = \hat{a}_0 + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \hat{a}_{1i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \hat{a}_{2i} Y_{t-i} + \hat{a}_t \dots \dots \dots (1)$$

$$Y_t = \hat{a}_0 + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \hat{a}_{1i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \hat{a}_{2i} X_{t-i} + \hat{a}_t \dots \dots \dots (2)$$

ويمكن تلخيص منهجية **Toda and Yamamoto** وفق الشكل البياني الآتي:

الشكل (28): منهجية **Toda and Yamamoto** لسببية جرانجر:



¹ دحماني محمد إدرويش، "إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية: فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 242.

المصدر: عياد هيشام، "العلاقة السببية بين الفقر، اللامساواة والنمو الإقتصادي بإستعمال منهجية "Toda and Yamamoto"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والإقتصادية، المجلد (7)، 2017، ص 268.

- 3- تقدير نموذج VAR لمتغيرات الدراسة: بعدما أثبتت نتائج الدراسة أنه لا يوجد تكامل مشترك بين أدوات السياسة المالية وتقلبات أسعار النفط، ارتقيا أن نختبر العلاقة الديناميكية للآثار المتوقعة لتقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية عن طريق نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR . .
- أ- تحديد فترات الإبطاء المثلى: يتم اختيار عدد فترات التأخر الملائمة والتي تقوم بتدنية مؤشرات (HQ) (SC)، (AIC) باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR)، ولقد أظهرت النتائج نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول أدناه أن عدد فترات التباطؤ المثلى هي "6".
- الجدول رقم (47): نتائج اختبار تحديد فترات التباطؤ في النموذج (VAR).

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	33222101	28.67019	28.840481	28.73141
1	263.4657	32724.48	21.74171	22.59482	22.04780
2	27.03793	31048.70	21.66096	23.19656	22.04780
3	*35.63149	19253.43	21.11103	23.32911	21.90686
4	25.10478	16138.56	20.79042	23.69099	21.83112
5	20.28650	15376.46	20.48390	24.06696	21.76947
6	22.09546	11223.41	19.72617	23.99171	21.25661

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 10

- ب- تقدير نموذج (VAR): سوف نعتمد على دراستنا هذه على تقنية النموذج (VAR) ونظرا لتحديد درجة التأخير $p=6$ ، $d_{max}=1$ وبالتالي سيتم تقدير النموذج (7)var وعليه كانت نتائج التقدير كالتالي :

الجدول رقم (48): نتائج تقدير نموذج VAR

	DEF	EXX	OILP	REVV
--	-----	-----	------	------

C	5920.730 (3340.84) [1.77223]	-2.116858 (2.07265) [-1.02133]	120.6510 (127.176) [0.94869]	-2.159304 (1.58222) [-1.36473]
DEF(7)	0.286440 (0.25522) [1.12113]	-6.78E-07 (0.00016) [-0.00428]	0.004067 (0.00972) [0.41857]	-0.000303 (1.58222) [2.50422]
log EX (7)	-1558.784 (788.984) [-1.97568]	-0.432585 (0.48948) [0.88376]	-45.04837 (30.0344) [-1.49989]	0.898142 (0.37366) [2.40362]
OILP (7)	25.47840 (9.11910) [2.79396]	-0.009154 (0.00566) [-1.61808]	0.305122 (0.34714) [0.87896]	0.002526 (0.00432) [0.58498]
log REV (7)	-447.0037 (743.593) [[-0.60114]	0.307705 (0.46132) [0.66700]	5.077269 (28.3065) [0.17937]	- 0.213886 (0.35216) [0.60735]
R-squared	0.956862 (95.68%)			
Adj. R-squared	0.715291 (71.52%)			
F-statistic	3.960992			
F-statistic	116			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 10

ت- اختبار سببية Granger المطورة Toda and Yamamoto: لاختبار طبيعة العلاقة السببية Granger بين المتغيرات الذي يعتمد أساسا على MWALD، مع تقدير $\text{var}(7)$ حيث $k=6$ و $\text{dmax}=1$ أي $\text{var}(\text{dmax}+k)=7$ تم التوصل إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية ونتائج الاختبار مدونة في الجدول الآتي :
الجدول رقم(49):نتائج اختبار السببية.

Dependent variable: DEF			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
log EX	6.615457	6	0.0079
OP	10.05640	6	0.1223
log REV	15.05211	6	0.0199
All	24.72139	18	0.1328
Dependent variable: log EX			

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DEF	1.663685	6	0.9479
OILP	3.469297	6	0.7480
REVV	4.489889	6	0.6107
All	23.35769	18	0.1772
Dependent variable: OILP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DEF	7.335007	6	0.2910
log EX	2.985881	6	0.8106
log REV	8.258716	6	0.2198
All	22.47881	18	0.2114
Dependent variable: log REV			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DEF	18.40270	6	0.0053
log EX	16.07188	6	0.0134
OILP	32.41077	6	0.0000
All	65.50950	18	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 EVIEW

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك في بعض الحالات عدم وجود سببية نظرا لتجاوز معظم الاحتمالات 5% والأخرى لها علاقة سببية وهي 5 حالة وهي :

- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى رصيد العجز الموازي.
- وجود علاقة سببية في الاتجاهين من الإيرادات إلى رصيد العجز الموازي.
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر النفط إلى الإيرادات العامة .
- وجود علاقة سببية من الإنفاق العام إلى الإيرادات العام.

من خلال هذه النتائج، أكدت نتائج اختبار السببية على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر النفط إلى الإيرادات العامة على المدى الطويل وهذا ما يؤكد على أن الإيرادات الكلية للاقتصاد الجزائري ترتبط ارتباطا وخضوعا إن صح القول إلى التقلبات السعرية للنفط، إذ يشكل هذا الأخير العنصر الفيصلي لتحديد المشاريع والإنجازات المرجوة مما يجعلها عرضة لأي تقلب.

وفي ظل هذا السيناريو لن تنجح السياسة المالية في استخدام الفوائض المالية التي يكونها الربيع النفطي بشكل امثل، وعلى نحو يخدم الاقتصاد والمجتمع، طالما بقيت تلك الفوائض غير موجهة عن طريق النفقات العامة نحو إقامة الاستثمارات الإنتاجية الجديدة، بل خلافا على ذلك سيستمر تدعيم الاستثمارات غير الإنتاجية هدفها فقط استمرارية النمو عند معدلات تسير على نسق واحد. دون السعي والطموح إلى الرفع منها. إنما يعزز هذا الأمر هو الاستمرار في تراجع أداء النظام الضريبي، الذي سيستمر في عدم فاعليته في الحد من أوجه التبيد في الربيع النفطي، أو على الأقل المساهمة في ذلك. وسيعزز من تراجع السياسة المالية في هذا المجال، وهو عدم قدرة السياسة الإنفاقية على استخدام الفوائض المتحصلة من الربيع بطريقة مثلى، وبكفاءة عالية وعلى نحو يتجاوز الاستثمار الإنتاجي إلى إمكانية الإنفاق على التنمية.

وضمن هذا التوجه ستكون السياسة المالية غير فاعلة في تعبئة الفوائض الاقتصادي المتولد من القطاع النفطي، مما يجعلها أكثر بعدا عن تحقيق التنمية في البلد، إذ أنها حتما ستفشل في تكوين موارد مالية حالية ومستقبلية تضمن تحقيق التنمية.

4- اختبار دوال الاستجابة الدفعية: إن تحليل الصدمات أو دوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام. وقد تم إجراء اختبار استجابة ردة الفعل للسعر النفطي على باقي المتغيرات الاقتصادية المدرجة في الدراسة والمتمثلة في لوغارتم الإنفاق الحكومي $\log REV$ ، ولوغارتم الإيرادات $\log EX$ ، ورصيد الموازنة DEF ، لانحراف معياري واحد في أسعار النفط $OILP$ وذلك لمدة 10 فترات زمنية. وقد تم الحصول على النتائج التالية:

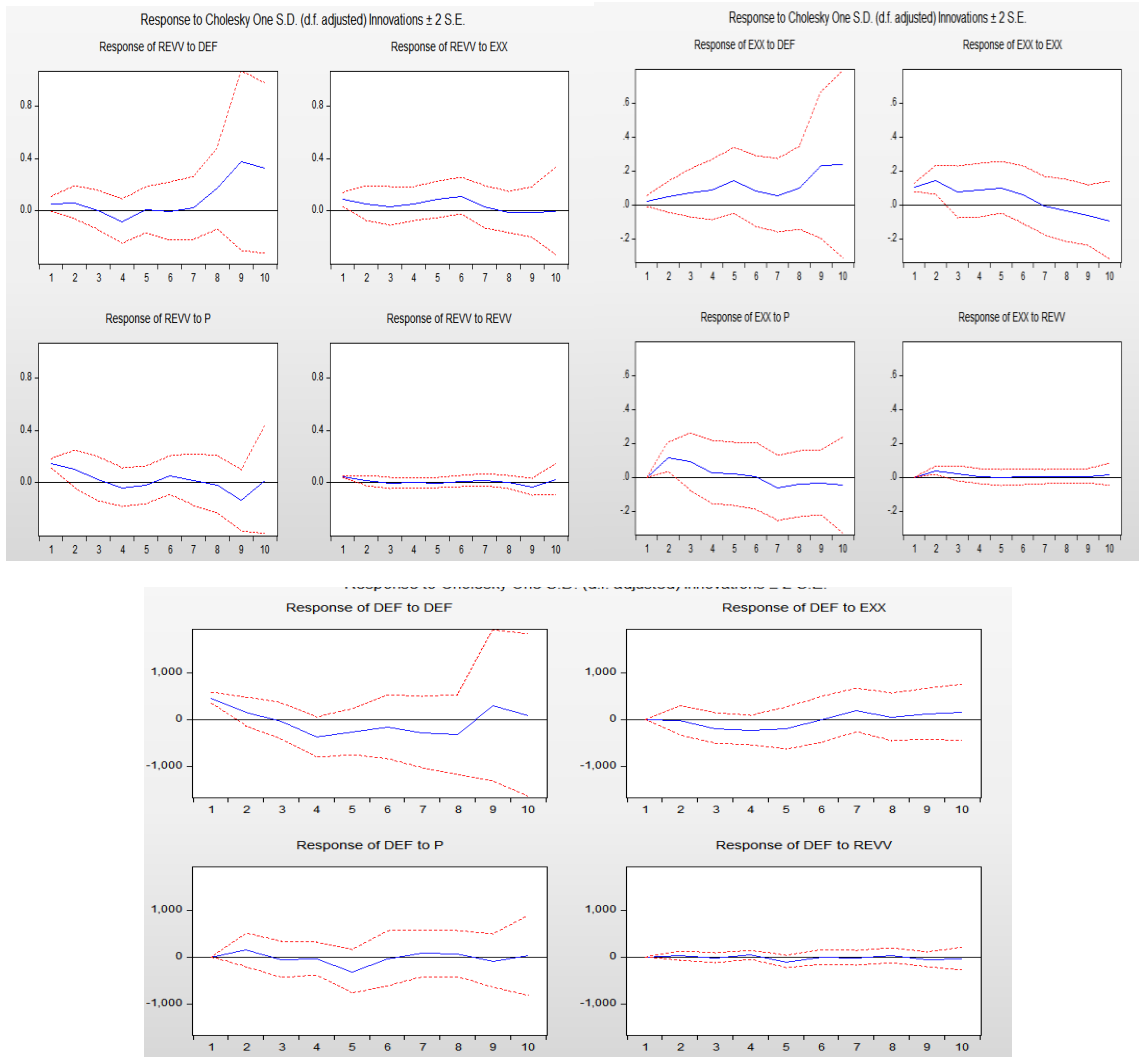
حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل أدناه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في السعر النفطي مقدرة بانحراف معياري واحد أو بدولار واحد سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الإيرادات الحكومية على طول فترة الاستجابة يصل كحد أقصى إلى 0.14793% في السنة الرابعة، ولتتحول إلى أثر سلبي خلال الفترة الخامسة والمقدرة -0.001543%، لتشهد مرة أخرى تأثير إيجابي في الفترة السابعة 0.000233%، لكن لم يستمر التأثير الإيجابي لتسجل أثر سلبي مجدّد كحد أقصى في السنة العاشرة -0.142286%.

سيكون للصدمة السعرية للنفط تأثير إيجابي على الإنفاق الحكومي خلال المدى القصير والمتوسط من فترة الاستجابة حيث سيصل تأثيره إلى 0.037176% كحد أقصى في السنة السادسة من حدوث الصدمة، لتتحول إلى أثر سلبي ابتداء من السنة السابعة -0.002324% إلى حد أقصى في السنة العاشرة -0.105341%.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر

أما فيما يخص تأثير الصدمة على رصيد الموازنة فسيكون لها أثر إيجابي خلال المدى القصير أي من بداية الفترة الثانية بنسبة 19.45258%، ليتغير بعد ذلك متحولاً إلى أثر سلبي خلال الفترة الثالثة بنسبة -38.58731%، ليصل إلى إحدى أقصى في السنة السادسة بنسبة -142.8101%، ويسجل تأثير إيجابي في السنة الثامنة كأحد أقصى بنسبة 144.5698% لكن لم يستمر ليشهد تأثير في السنة العاشرة -57.27052%.

الشكل رقم(29): استجابة المتغيرات لصدمة في السعر النفطي.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 EVIEW

واستنادا إلى النتائج المتوصل إليها والموضحة في الشكل يتبين أن السياسة المالية يمكن أن تكون مستدامة في المدى القصير ولكنها تواجه تحديات كبيرة في المدى المتوسط والطويل، لذا أصبح من الضروري التفكير في إيجاد طرق

جديدة لتمويل الميزانية بخلاف الجباية النفطية التي يجب الاعتماد عليها في إطار شفاف يسمح بالحفاظ على الثروة خاصة الأجيال القادمة.

5- تحليل مكونات التباين: يشير تحليل التباين إلى معرفة نسبة التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير نفسه و المتغيرات الأخرى ، و في دراستنا لتحليل التباين في هذه الحالة سوف نحاول معرفة نسبة التغيرات المستقبلية في متغيرات السياسة المالية التي تفسر بتقلب سعر النفط OILP ونتائج تحليل التباين تظهر في الجدول التالي.

الجدول رقم(50):نتائج تحليل التباين.

OILP	log REV	S.E.	OILP	log EX	S.E.	الفترة
0.000000	49.40951	472.7357	0.000000	96.30254	472.7357	1
53.30955	44.58963	836.0588	20.32764	47.16051	836.0588	5
14.76982	43.94595	1053.085	11.95307	26.34839	1053.085	10
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEW 10			CSD	DEF	S.E.	الفترة
			0.000000	100.0000	472.7357	1
			17.40213	64.74976	836.0588	5
			12.98981	67.35009	1053.085	10

يتضح من خلال جدول تحليل التباين أن تأثير تقلب سعر النفط لا يبدو أن لها أي تأثير في المدى القصير في تفسير تقلبات رصيد الموازنة، والإنفاق الحكومي والإيرادات، فتقلبات هذه المتغيرات في المدى القصير ترتبط بصدمة في المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة جدا قدرت في السنة الأولى بحوالي 100%، 96.30%، 49.40% غير انه في المدى الطويل تفسر تأثير تقلب في سعر البترول حوالي 11.95%، 14.76%، 12.98% من تقلبات المستقبلية في رصيد الموازنة والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لتشهد انخفاضات متتالية والشديد لتقلبات أسعار البترول، وللمحافظة على ضبط السياسة المالية في المدى المتوسط والطويل وضمان الإنصاف بين الأجيال القادمة ودعم الاستقرار الخارجي، يتطلب عملية إصلاح لتغيير المسار للسياسة المالية. جوهر التغيير الجذري لكافة المسارات العشوائية وغير المدروسة التي لم تعتمد هذه السياسة عن اعتمادها ومنذ أجل بعيد، قد يعود إلى تاريخ نشؤها، والغاية من هذا التغيير خلق أنظمة مالية سليمة ومؤثرة في الأداء العام للاقتصاد، غايتها تعزيز الاستقرار الاقتصادي على صعيد الاقتصاد الكلي وتسجيل معدلات نمو قابلة للاستدامة وتمكين الاقتصاد المحلي من التكيف مع الصدمات الخارجية. وتستند هذه الرؤية برمتها إتباع سلسلة من التغيرات تشمل بمجملها، إصلاح السياسة الإنفاقية وتنويع الإيرادات العامة وإصلاح النظام الضريبي.

وبالتالي هذه الرؤية تحدد الإجراءات التصحيحية التي تستهدف إبعاد الاقتصاد الجزائري عن التقلبات الحاصلة في العائدات النفطية، من خلال العمل على فك الارتباط بين الإنفاق الجاري والعائدات النفطية، وتوجيه تلك العائدات نحو الإنفاق الاستثماري، ورفع معدل الادخار المحلي بشقيه الخاص والعام، وتحصيل الموجودات من النقد الأجنبي بحيث تكون كافية لمواجهة الأزمات خصوصا وأن الجزائر من بين الدول لم تستطع كبح التوسع في الإنفاق العام في أوقات الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وزيادة العوائد النفطية، مما ينجم عنه صعوبة التراجع وتقليل الإنفاق أثناء الانخفاض في أسعار النفط العالمية، وتراجع حجم العائدات النفطية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العجز وتفشي الضغوط التضخمية، الأمر الذي قد يجبر متخذي القرار في بعض الأحيان إلى إلغاء أو تأجيل بعض المشاريع الاستثمارية، بدافع ضغط حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي، وانخفاض معدلات النمو وتراجع مستوى التشغيل. لذلك فإن الطريقة الأنسب تتمثل في اتخاذ القرار المناسب قبل وقوع الأزمات من خلال العمل على ضمان تراكم الموجودات المالية خلال الفترات الزمنية التي تتحقق فيها الوفرة النفطية، وذلك لضمان السياسة المالية لمهامها خلال مرحلة الأزمة. وبالتالي فإن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، يعد خطوة ضرورية للنجاح في إدارة العملية التنموية في البلد، من خلال التوجيه الصحيح للبرامج والمشاريع التي تخدم العملية برمتها.

وتحمل هذه الرؤية بين طياتها جوانب إيجابية، من خلال تأمينها للدور الذي عجزت السياسة المالية عن القيام به ولسنوات عدة ومضت، وهي إمكانية تأمين المصادر التي تساهم في تنوع الجانب الإيرادي من خلال التوجه نحو تنمية وتشجيع الأنشطة الإنتاجية المختلفة، وكذا الرفع من المقدرة الضريبية لشريحة جديدة من المكلفين بها، والتوجيه المنظم والعقلاني للنفقات العامة، والقضاء على حالة العجز الميزاني. كما تمتد هذه فائدتها لتشمل عموما الاقتصاد ككل من خلال الحد والتخفيف من حدة البطالة، وتنويع هيكل الصادرات، مما يشكل مستقبلا سببا لمواجهة العجزات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين شرائح المجتمع.

خاتمة الفصل:

تطرقنا ضمن هذا الفصل في دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية للجزائر، حيث تم تقديم مخلص عن تاريخ النفط للاقتصاد الجزائري وأهم ما مر به، بالإضافة إلى الإمكانيات الجزائرية النفطية وما قامت به من الأجل الارتقاء بالصناعة النفطية، أما الجانب التحليلي تم التوصل أن أدوات السياسة المالية تتميز بعدم الاستقرار من خلال الفترة 1970-2016 وهذا نتيجة تأثير المباشر لتقلبات أسعار النفط مما جعل السياسة المالية للجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا راجع إلى أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الحماية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الآخر لها، هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط حيث أدت المداحيل النفطية الضخمة خلال طفرتي أسعار النفط الأولى والثانية إلى تنفيذ الجزائر لبرامج إنفاقية ضخمة وباهظة التكلفة تجسدت من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الحقبة، إلا أن انحسار أسعار النفط ومن ثم العائدات المتأتية منه منذ سنة 1986 وحتى أواخر التسعينات من القرن المنصرم قد أدى إلى إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية تميزت بالانكماش، ومع عودة أسعار النفط للارتفاع مع بداية الألفية ووصولها لمستويات قياسية، تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الإنفاق العام والتي تجسدت بوجه الخصوص من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن النفقات العامة كانت تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات إذ ينظر إلى أسعار النفط الموازية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل الأمر الذي قاد إلى مستويات من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حينما ظهر أن الطفرة لم تكن إلا حالة مؤقتة، وهو ما أدى في المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة، حيث تزامنت حالات العجز في أغلب الفترات مع المستويات المنخفضة لإيرادات الحماية البترولية، بينما ترافقت حالات الفائض مع الحالات المرتفعة لها. وبالتالي التراوح من سياسة مالية انكماشية إلى سياسة مالية توسعية يؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص والاستثمار في المدى الطويل ويعتبر من بين أسباب انخفاض معدل النمو الاقتصادي والتنوع القليل في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بنسبة 97% ومنذ الاستقلال

لم تستطع الجزائر تطوير قطاع مصدر غير النفط. لكن بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل الحد من دورية السياسة المالية وجعلها بمنأى تقلبات أسعار النفط اتخذت العديد من التدابير والإجراءات ومن بينها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا إنشاءها لصندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر كأداة لامتنعاص فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الموازنة من جهة أخرى، ومحاولة تنويع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الغير النفطية التي تعتبر المصدر الأساسي لتطوير إيرادات الجباية العادية، إلا أن القدرة على صياغة السياسة المالية و تحمل العجز الموازني ما زالت مرهونة بتقلبات أسعار النفط. أما الجانب القياسي باستخدام منهجية (تودا ياماموتو) وهي منهجية جديدة التي تعد من أحد الاختبارات السببية البديلة التي تعتمد على معادلة **Granger** حيث أكدت نتائج اختبار السببية على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر النفط إلى الإيرادات العامة على المدى الطويل وهذا ما يؤكد على أن الإيرادات الكلية للاقتصاد الجزائري ترتبط ارتباطا وخضوعا إن صح القول إلى التقلبات السعرية للنفط، إذ يشكل هذا الأخير العنصر الفيصلي لتحديد المشاريع والإنجازات المرجوة مما يجعلها عرضة لأي تقلب. أما اختبار تحليل الصدمات أو دوال الاستجابة تبين أن السياسة المالية يمكن أن تكون مستدامة في المدى القصير ولكنها تواجه تحديات كبيرة في المدى المتوسط والطويل، لذا أصبح من الضروري التفكير في إيجاد طرق جديدة لتمويل الميزانية بخلاف الجباية النفطية التي يجب الاعتماد عليها في إطار شفاف يسمح بالحفاظ على الثروة خاصة الأجيال القادمة.

خاتمة عامة

تحتل الجزائر موقعا خاصا وأهمية متميزة في سوق النفط العالمية، الأمر الذي مهد لأن يكون للنفط دورا هاما حيث تعتبر إيراداته المالية أهم مصدر لتمويل السياسة المالية، لذلك فإن معالجة موضوع التقلبات في أسعار النفط وما يشكله من أثر على أدوات السياسة المالية خلال الفترة 1970-2016 التي تميزت بعدم استقرارها وهذا نتيجة التأثير المباشر لتقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات النفط وإيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر، وأصبحت بذلك السياسة المالية في الجزائر أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار النفط للاقتصاد الجزائري.

ضمن هذا السياق تمحورت دراستنا على أهم متغيرين هما السياسة المالية التي تعد أداة هامة لدى صانعي القرار على اعتبار أنها مكون رئيسي لتوزيع الثروة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية ومن جهة تقلبات خطر سعر النفط الذي لم يعد مفهوما ضيقا أو محصورا ضمن تقلبات موسمية أو تكون مبنية على طلب مفاجئ أو عرض إضافي، أو حدث سياسي غير متوقع، أو غيرها من الأسباب التي تؤثر في سلوك الأسعار، وإنما تتداخل فيه العديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والبيئية. التي جعلت من هذا الخطر خطرا مركبا يعرض في ظاهره سعر نفطيا متقلبا وللوصول لهذه الغاية تم ربط هذه المتغيرين ودراستهما على حالة الجزائر الذي أصبح يشكل النفط مصدر ضعف بالنسبة للسياسة المالية وتم تقسيم خطة بحثنا إلى ثلاث فصول التي تم من خلالها الوصول والخروج بالعديد من النتائج والإجابة على الفرضيات المقترحة، وتقديم جملة من التوصيات.

1- نتائج الدراسة: تمثل أهم النتائج المستوحاة من الفصول إلى ما يلي:

- إن تسعير النفط يعتبر من أكثر المواضيع إحاطة بالغموض، إذ أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أمر من الصعب فهمه، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات

المؤثرة عليه، ويبقى العامل الرئيسي هو الطلب والعرض النفطي. والتأكيد على (صحة الفرضية الأولى) من خلال تناولنا ضمن الفصل الثاني حول المحددات والعوامل المؤثرة في السوق النفطية التي تتكون من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبترول، والدول المستوردة له، ونتيجة للتغيرات المتلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار وتشابك العوامل مؤثرة عليها وتضارب المصالح بين المنتجين الساعين لتعظيم عوائدهم والمستهلكين الذين يسعون إلى الحصول على النفط بأرخص الأسعار الأمر الذي أضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار.

- تعتمد الجزائر في تمويل نفقاتها العامة بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية، هذا ما يجعل نمو النفقات العامة مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة، مما يدعم هذا النمو هو ناجم عن الارتباط المرهون بتقلبات أسعار النفط لا بكفاءة السياسة المالية. وهذا ما يؤكد (صحة الفرضية الثانية) من خلال ما توصلت إليه نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من سعر النفط نحو الإيرادات العامة من جهة والعلاقة بين النفقات العامة التي ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط، حيث أدت المداخل النفطية الضخمة خلال طريقي أسعار النفط الأولى والثانية إلى تنفيذ الجزائر لبرامج إنفاقية ضخمة وباهظة التكلفة تجسدت من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الحقبة إلا أن انحسار أسعار النفط ومن ثم العائدات المتأتية منه منذ سنة 1986 وحتى أواخر التسعينات من القرن المنصرم قد أدى إلى إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية تميزت بالانكماش ومع عودة أسعار النفط للارتفاع مع بداية القرن الحالي ووصولها لمستويات قياسية، تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الإنفاق العام والتي تجسدت بوجه الخصوص من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة. وعليه تواجه السياسة المالية للجزائر العديد من التحديات وبالخصوص في الأجل الطويل المتمثل في مدى الحكمة من استخدام الثروة النفطية بدون تبديد الإيرادات النفطية القابلة للنفاد، وبالتالي تقدير الإجراء الذي يتم من خلاله تخصيص ثروة الأجيال المستقبلية ويمكن التصدي لهذا التحدي من خلال إتباع إستراتيجية مالية تهدف إلى كسر استجابة الإنفاق المسائر لالتجاهات الدورية لأسعار النفط المتقلبة، وإتباع منهج يتسم بالشفافية في تحسين إيرادات موارد النفط الذي من شأنه أن تعزز كفاءة استخدام الأموال والحد من المخاطر السياسية الاقتصادية الكلية غير المستقرة وزيادة الثقة في عملية إعداد الموازنة.

- على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي المالية وفك ارتباطها المفرط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وكذا إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر كأداة لامتنصاص

فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الموازنة من جهة أخرى، ومحاولة تنويع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الغير النفطية التي تعتبر المصدر الأساسي لتطوير إيرادات الجباية العادية إلا أن القدرة على صياغة السياسة المالية وتحمل العجز الموازني ما زالت مرهونة بتقلبات أسعار النفط. (وهذا تأكيد صحة الفرضية الثالثة). مما تقتضي الظروف الحالية إلى البحث عن الإستراتيجيات الداعمة لموضوع تنويع الإنتاج وتحديد وتحديث النسيج الاقتصادي الإنتاجي الوطني فهو بحاجة أكثر مما يؤدي إلى تفعيله وتنويعه وإكسابه الميزة النسبية.

- يمثل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسية في سبيل تجنب آثار ظاهرة المرض الهولندي ولعنة الموارد، من خلال خفض الإنفاق الجاري وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي وتوحي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية، وكذا تنسيق السياسة النقدية المتصلة بسعر الصرف وإتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يوفر الأساس السليم لتأمين الدعم العام لاختيارات الحكومة الصعبة المعنية بالإنفاق.

- إن السياسة المالية شأنها شأن أي سياسة أخرى، قد كانت رهينة لأمرين: تمثل في الأولى القرارات الارتجالية للنخب السياسية التي تحكم البلاد، والثانية السير تحت مظلة العائدات النفطية التي كانت تهيئ سبل الأمان والنجدة في أسوأ الظروف.

- لن تنجح السياسة المالية في استخدام الفوائض المالية التي يكونها الربيع النفطي بشكل أمثل، وعلى نحو يخدم الاقتصاد والمجتمع طالما بقيت تلك الفوائض غير موجهة عن طريق النفقات العامة نحو إقامة استثمارات الإنتاجية. وبالتالي النجاح في تحقيق ذلك يعد خطوة ضرورية في إدارة العملية التنموية للبلد، من خلال التوجيه الصحيح للبرامج والمشاريع التي تخدم العملية بروتها.

- لقد تبين أن السياسة المالية يمكنها أن تكون مستدامة على المدى القصير لكنها تواجه تحديات كبيرة على المدى المتوسط والطويل، لذا يصبح من الضروري التفكير في وضع إطار ميزاني موائم بحماية الميزانية من تقلبات الدورة الاقتصادية، على هذا الأساس يعتبر اعتماد طريقة جديدة لتمويل الميزانية بخلاف الجباية النفطية التي يجب الاعتماد عليها في إطار شفاف بالحفاظ على الثروة خاصة الأجيال القادمة.

- إن عدم الجدية في معالجة القصور في الجهاز الضريبي، يعني المزيد من الضعف فيه من الناحية الفنية والكفاءة على حد سواء، مما سينجم عنه انخفاض في حصيلة الإيرادات الضريبية، إذ أن تراكم العوائد النفطية بحد ذاته سيقفل من الحافز نحو التعبئة الداخلية للموارد عن طريق الضرائب ويضعف الميل للدخار ويؤدي بطبيعته إلى ازدياد الاعتماد على عائدات النفط، مما يعني عدم الاستفادة من الضرائب كمورد مستقبلي، على الأقل ممارسة الدور الإسنادي للإيرادات النفطية.

- إن بلوغ الاستخدام الكامل للموارد مع الارتباط الوثيق للسياسة المالية لن يكون مجددا، طالما أنها غير قادرة على الإسهام الفاعل في زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالتالي سيبقى جانب العرض الكلي في وضوح لا يتيح له دائما بلوغ الطلب الكلي، ويدعم هذا الرأي أن الدولة الريفية (الجزائر)، غير جادة في بحثها عن السبل البديلة لتعويض العجز الذي يعترض الموازنة العامة، والذي لا يمكن مواجهته بالإيرادات النفطية فقط.
- إن عدم التنسيق مع بقية السياسات سيبقى قائم، مما يجعل السياسة المالية بعيدة كل البعد عن المساهمة في معالجة غالبية المشاكل الاقتصادية الكلية، خصوصا المتعلقة بالتضخم، البطالة، التفاوت في توزيع الدخل والحد من ظاهرة الفقر.... إلخ مما يعني غياب التوجه الجاد نحو تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع الجزائري.
- إن عدم إستقرارية العائدات النفطية ينجم عنه عوائق تعترض عمل السياسة المالية في الأمدن القصير والطويل، مما يلزم المزيد من العقلانية في إدارة الثروة النفطية، فالتقلبات في حجم العائدات النفطية الناجم عن تقلبات أسعار النفط يمثل بحد ذاته مشكلة عويصة تواجه واضعي السياسة المالية في غالبية الدولة النفطية وبالأخص الجزائر.
- إن الدعوة إلى الإصلاح إلى النظام الضريبي في الجزائر تستدعي إلى إعادة النظر إلى النظام الضريبي كافة، إذ أن غياب التنسيق والتدرج والمتابعة في الإصلاح يمكن أن يؤدي إلى أثار سلبية تنعكس فيما بعد على مستوى الإيرادات العامة والكفاءة، إذ أن من شأن النظام الضريبي أن يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي ويحفز الاستثمار المحلي.
- لم تحقق الجزائر نجاحات مميزة في توجيه الربح النفطي، وعلى النحو الذي يحقق فائدة كبيرة منه، إلا بحدود ضيقة، لا تتعدى في الأهم الغالب، بناء البنى التحتية وانتشال الاقتصاد من مخاطر الانهيار التام، وترجع الأسباب إلى سوء التوجيه الناجم عن تبني السياسات الاقتصادية والإستراتيجيات التنموية الصائبة فكانت كلها سببا وراء امتصاص الربح النفطي.
- إن حالة اقتران بين مهام السياسة المالية وولادة الربح النفطي في الجزائر، جعل آلية عمل السياسة المالية مقترنة بالمؤثرات الخارجية، التي كانت بطبيعتها في كثير من الأحيان تساهم في إعاقته عن الأداء الصحيح لمهامها الأساسية، مما جعلها تعاني من حالة متناقضة لم تتمكنها من توحيد مسارها نحو تحقيق أهداف أساسية، المتمثلة في الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية، الأمر الذي أضعف من فاعليتها وكفاءتها من جهة، ولم تستطع بلوغ مستوى الذي ستناسب فيه عملية توزيع عائدات النفط عبر الموازنة العامة مع تحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشرائح مجتمع الجزائري .

- إن التنسيق اللامتكافئ بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية خلال المسار التطور للاقتصاد الجزائري، قد ولد مشاكل عويصة واجهت السياسة المالية فيه، دعمها في ذلك التوجيه غير السليم للموارد المتاحة عبر القنوات الإنفاقية المختلفة، مع الإصرار على الاستنزاف الدائم للريع النفطي بهدف سد الثغرات في الهيكل الإيرادي، دون أن تكون هذه العملية مصحوبة بمعالجة حقيقية لهذا الواقع الخطير.

التوصيات: على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

- ضرورة تبني استراتيجيات مالية فاعلة مختلفة الأجل، يتم تعزيزها بالقدرات المؤسسية، مع التركيز على تطوير أنشطتها الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، ودعم دورها لتكون أكثر فاعلية في تنظيم الاقتصاد على المستوى الكلي وضمن هذه المهمة لا بد من تعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال إقامة مشروعات مشتركة، وخلق بيئة تنظيمية تشجع القطاع الخاص على التوسع في استثماراته.
- تفعيل دور السياسة المالية ليتوافق عملها مع الشروط التي تلتحم فيها مع السياسات الأخرى لا سيما النقدية منها، وعلى نحو يحقق الانسجام في عملها جميعا صوب تفعيل الانتقال الشامل إلى السوق الحر الموجه المتجانس.
- ترشيد النفقات العامة بينودها كافة، ومحاصرة مسببات الهدر والضياع المالي، عن طريق اعتماد الوسائل الرقابية و التنظيمية المتاحة. وهذا الإجراء يتطلب تبني جملة من الإجراءات طريق اعتماد الوسائل الرقابية والتنظيمية المتاحة مثل رفع أسعار الخدمات الحكومية، وبالشكل الذي ينسجم مع تكاليفها النهائية و في خطوة مصاحبة أو تالية يتم توجيه الموارد المالية المتاحة نحو دعم القطاعات الأخرى غير النفطية بغية رفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، و بما يضمن و من خلالها الاستمرار بتوفير التخصيصات المطلوبة لدعم الإيرادات العامة.
- ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الاستدامة المالية، تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات وتحسين بيئة أعمالها.
- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة، وتهيئة البيئة التشريعية المشجعة على الإستثمار، وإقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة وتعمل على تحسين أنظمة الحكم ومحاربة الفساد.
- يجب على النظام الإداري للجزائر أن يكون ملما بمعطيات التغيير وضروراته، من حيث ثقافة نظام السوق، وتغيرات البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية المعاصرة، وتوجهات الإصلاح والتغيير على الأصعدة

الدولية والأنظمة الاقتصادية كافة، مع ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة للدول النفطية التي استطاعت عبر سياستها المالية توظيف مواردها النفطية لخدمة شعوبها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب

- 1- إبراهيم متولي حسن المغربي، "الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014.
- 2- أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 3- أحمد حسين الهيبي، "اقتصاديات النفط"، دار الكتاب للطباعة والنشر، الطبعة، الطبعة الأولى، العراق، 2000.
- 4- أحمد شفيق الخطيب، "معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية"، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، الطبعة الجديدة، 1990.
- 5- أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2012.
- 6- أسامة بشير الدباغ، "المقدمة العامة في الإقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، التوزيع، الأردن، 2013.

- 7- إياد عبد الفتاح النسور، "أساسيات الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- 8- تومي صالح، "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، الجزائر، 1999.
- 9- جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، دار أحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.
- 10- حافظ البرجاس، "الصراع الدولي على البترول العربي"، بيسان للنشر، الطبعة الأولى، 2000.
- 11- حامد عبد المجيد دراز، "السياسة المالية" الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2002.
- 12- حسين القاضي، سمير الريشاني، "محاسبة البترول"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 13- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 14- حسين عبد الله، "البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، 2003.
- 15- حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 16- خالد شحاذة الخطيب وأحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2007.
- 17- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق" داروائل للنشر، الطبعة السابعة، عمان، 2005.
- 18- سارة حنين منيمنة، "جغرافية الموارد والإنتاج"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
- 19- سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999.
- 20- سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999.
- 21- سعيد الحضري، "السياسة المالية"، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- 22- سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2000.
- 23- السيد عطية عبد الواحد، "مبادئ اقتصاديات المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 24- السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

- 25- ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 26- طارق لحاج، "المالية العامة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
- 27- عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 28- عباس كاضم الدعيمي، "السياسات المالية والنقدية وأداء الأسواق المالية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 29- عبد العزيز عجمية، "فصول في الاقتصاد العربي"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988.
- 30- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 31- عبد الله خبابة، "أساسيات في الاقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009.
- 32- عبد المجيد عبد المطب، "أساسيات الاقتصاد على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية، مصر، القاهرة، 2003.
- 33- عبد المجيد قدي، "السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 34- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 35- عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.
- 36- عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
- 37- علي خليل، سليمان اللوزي، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة، الأردن، 2013.
- 38- علي لطفي، "التنمية والطاقة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010.
- 39- فتحي أحمد الخولي، "اقتصاديات النفط"، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، جدة، 1992.
- 40- كمال حشيش، "أصول المالية العامة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
- 41- لبيب شقير، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، 1986.
- 42- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

- 43- محمد ازهر السماك، عبد الحميد باشا، "اقتصاديات النفط و السياسة النفطية، المكتبة الوطنية"، الموصل - العراق، الطبعة الأولى، 1979.
- 44- محمد الدويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، منشورات الجبلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2000.
- 45- محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 46- محمد بالرابح، " آفاق التنمية في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران، 2007.
- 47- محمد شبحي، "طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.
- 48- محمد طاقة وهدى العزاوي، "اقتصاديات المالية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- 49- محمد عباس محززي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، لطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- 50- محمود الأفندي، "النظرية الاقتصادية الكلية"، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014.
- 51- محمود حسين الوادي وآخرون، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 52- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الجزئي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 53- محمود فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 54- محمود حسين الوادي، عزام أحمد زكرياء، "مبادئ المالية العامة" دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- 55- مصطفى حسين مصطفى، "تطور نظرية الربيع"، جامعة المنوفية، الطبعة الأولى، مصر، 1990.
- 56- نبيل جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، دار أحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
- 57- نزار سعد الدين العيسى، "الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات -"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- 58- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد، 1992.
- 59- هشام حريز، "دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة"، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014.

- 60- هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية-بين النظام المالي الإسلامي والمعاصر-"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 61- هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأولى، عمان، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
- 62- وحيد مهدي عامر، "السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010.
- 63- وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية-"، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

II. الرسائل والأطروحات:

- 1- أبو الشعور شريفة ، "اثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1980 إلى 2011"، رسالة ماجستير في كلية إدارة المال و الأعمال قسم اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012.
- 2- أشرف حمدان يوسف، "اثر المنظمات ووكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر"، أطروحة دكتوراة في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004.
- 3- بلقاسم زباني، " دور المحروقات في تمويل التنمية :حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1994-1995.
- 4- بلقاسم سرايري، "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007-2008.
- 5- بلقاسم ماضي، "العوائد البترولية مشاكل وأفاق"، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2007.
- 6- بلقة إبراهيم، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص:نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014-2015.

- 7- بملول لطيفة، "نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2012.
- 8- بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق حالة الجزائر"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
- 9- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012/2013،
- 10- خالد منه، "دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014-2015.
- 11- داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012.
- 12- دهماني محمد إدريش، "إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
- 13- سي محمد فايزة، "اختلال سعر الصرف الحقيقي -فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي بنكي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2014-2015.
- 14- شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- 15- شبيبي عبد الرحيم، "الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام : حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

- 16- ضالع دليلة، "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط _ حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008-2009.
- 17- عاشور ثاني يامنة، "تحليل السياسة الضريبية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2001-2002.
- 18- قويدري قوشيح بوجمة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009.
- 19- كتوش عاشور، "الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني"، أطروحة دكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 20- مسعود درواسي، "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2005.
- 21- مشدن وهيبة، "اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود مالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 22- مقلد عيسى، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.
- 23- موري سمية، "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010.
- 24- هاشم جمال،، "السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997.

III. المجلات والملتقيات:

- 1- أحمد الحساوي، "مخاطر تراجع سعر النفط"، مجلة المصارف، العدد 135، فبراير 2015.
- 2- أحمد السيد النجار، "الطفرة النفطية العربية الثالثة...دراسة لملامح وأسباب واليات التوظيف"، دراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 2006، 165.
- 3- براهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

- 4- بريش أحمد، "تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعيات بين مخاطر انهيار أسعار النفط، وحثمية إيجاد حلول"، ملتقى دولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، جامعة المدية، 2015.
- 5- بن دحمان أمينة، ركراك مونية، عمراني فاطمة، "اثر صدمات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر -دراسة قياسية 1970-2014"، المجلة الجزائرية لاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017.
- 6- بن رمضان أنيسة، "تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة الجزائر"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، جويلية 2015.
- 7- بن عييزة دحو، "أسعار البترول وسعر الصرف"، المجلة الجزائرية لاقتصاد والإدارة، العدد 09، 2017.
- 8- بوعشة مبارك، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية-"، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد بجامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.
- 9- بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، الملتقى الدولي الثاني حول "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بجامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 10- جلابة علي، بن عمارة منصور، "رؤية تحليلية في أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، المنعقد بجامعة باجي مختار عنابة، يومي 14-15 أكتوبر 2017.
- 11- جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، "اثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 2015، 71.
- 12- حبيب محمود، "انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 02، 2007.
- 13- حلموس الأمين، نسرين كزيز، "تداعيات انخفاض أسعار على الدول الفاعلة في السوق النفطية"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول: أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر -دراسة في السياسات البديلة- المنعقد بجامعة عمار ثليجي بالأغواط يومي 10-11 أكتوبر 2017.
- 14- خالد منه، "انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الربيعية الجزائر مثلا"، مجلة عمران، العدد 18، 2016.

- 15- زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، "أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2015.
- 16- زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري-دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014"، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.
- 17- زياد عربية، "ارتفاع أسعار النفط (السياب، التدايعيات)"، مجلة الشؤون العربية، الملف الاقتصادي، العدد 134، جامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 2008.
- 18- سهام حسين، سميرة فوزي، "مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية -دراسة تحليلية-"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 2013، 36.
- 19- شليحي الطاهر، "واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، المنعقد بجامعة باجي مختار عنابة، يومي 14-15 أكتوبر 2017.
- 20- صالح ياسر، "ورقة سياسات: النظام الربيعي والبناء الديمقراطي: الثنائية المستحيلة حالة العراق"، مؤسسة فريديش إيربرت، بغداد، العراق، 2013.
- 21- صباح نعوش، "إلى أين أسعار النفط"، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000.
- 22- الطاهر الزيتوني، "الأفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته"، مجلة عربية تهتم بدراسة دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية والتعاون العربي، العدد 2012، 139.
- 23- عبد الفتاح دندني "الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 2012، 140.
- 24- عبد القادر دربال، دقيش مختار، "العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2011، 11.
- 25- عبد الله، "أزمة النفط الحالية، تداعياتها ومستقبلها"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 المجلد 41، مصر، أبريل 2006.

- 26- علي مرزا، "أثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"، ملف ندوة: تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة، الدوحة 7، تشرين الثاني، نوفمبر 2015.
- 27- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 2013، 01.
- 28- عياد هيشام، "العلاقة السببية بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية " Toda and Yamamoto"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد (7)، 2017.
- 29- الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام، دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثرها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- 30- قدي عبد المجيد، "الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2009، 06.
- 31- قرود علي، كزيز نسرين، مرغاد سناء، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة - دراسة حالة السعودية والجزائر -"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2017.
- 32- كريستوف آسوب ويسام فتوح، "تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية (1-2)"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 135، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، حريف 2010.
- 33- ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبترو (أوبك)"، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 41، السنة 14، شتاء 2008.
- 34- ماجد عبد الله، "تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقة أسواقه، ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي لجمعية اقتصاد السعودية، الرياض يومي 7، 9، 2015.
- 35- مايج شبيب أشمري، "تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 15، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2010.
- 36- محمد بن بوزيان، عبد الحميد الحديمي، "أثر تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013، 02.

- 37- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10 ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
- 38- ممدوح سلامة، "العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام"، ندوة: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 7 نوفمبر 2015 .
- 39- مهداوي هند، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، المنعقد بسطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009.
- 40- ناصر سهيل، "النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار البترول وأثرها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول والغاز"، الكويت، 1977.
- 41- نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 2013.
- 42- نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، "العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببته" جامعة القادسية.
- 43- نفين حسين، ندى الهاشمي، "انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي"، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.
- 44- نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى، "تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده"، مجلة جامعة تشرين العلمية للدراسات والبحوث، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29، العدد 2007، 01.
- 45- هند مصطفى علي، "أزمة انهيار أسعار النفط واقتصاديات مجلس التعاون الخليجي"، دراسات إستراتيجية خليجية، العدد 10، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1998.
- 46- وصاف سعيدي وبنونة فاتح، "سياسة امن الإمدادات النفطية وإنعكساتها"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 7-8 افريل، 2008.
- 47- يوسف علي عبد، ميثم عبد الحميد، "تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 40، 2014.
- IV. تشريعات، تقارير.

1- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

2- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2010: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2011.

- 3- بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2012:التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2013.
- 4- بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2005:التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر"، أبريل 2006.
- 5- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2003:التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر"، 2003.
- 6- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2009:التطور النقدي والاقتصادي للجزائر"، جويلية 2010.
- 7- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2013:التطور النقدي والاقتصادي للجزائر"، نوفمبر 2014.
- 8- بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
- 9- التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005.
- 10- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008.
- 11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010،
قوام برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالنسبة للفترة من 2010-2014.
- 12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 37 ، المادة 10 ، بتاريخ 28 جوان 2000.
- 13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 83 ،وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في
28 ديسمبر 2003، والمتضمن لقانون المالية لسنة 2004.
- 14- رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005.
- 15- سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي " اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد"، مجموعة
سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، أبريل، 2010.
- 16- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص 18.
- 17- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة
الإسكو 2006-2007 الأمم المتحدة، نيويورك، 2007
- 18- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال
السداسي الثاني من سنة 2001.
- 19- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون لسنة 2016.
- 20- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- 21- منظمة الأقطار العربية للبترو "أوابك"، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون لسنة 2017.
- 22- الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العدد 7 يوليو/تموز 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I. Books:

- 1- Abdelkader Sid Ahmed, « **L’opec Passé présent et perspectives** » ,Opu, 1980.
- 2- Ammar BELHIMER , "**La dette extérieure de l’Algérie**", casba Edition , Alger,1998.
- 3- Antoine, "**Pétrole : marché et stratégie économique**", Edition Economica,..1987
- 4- Chris Brooks ; "**Introductory Econometrics for Finance** " ; 2nd ed. ; Cambridge University; Press ; New York; U.S.A.
- 5- Claude Jessua, Christian Labrousse, Daniel Vitry : “ **Dictionnaire des sciences économiques**”, P.U.F, Paris, 2001.
- 6- Damodar N. Gujarati ; "**Basic Econometrics** " , 4th ed. ,The McGraw-Hill Companies , U.S.A , .2004
- 7- Durosset,Mourice,"**le marche du pétrole**",Edition Ellipses, paris.
- 8- **ENCYCLOPÉDIE ÉCONOMIQUE, Tendances Actuelles, Economica, PARIS, 1984.**
- 9- Jean Bile," **Marche a terme et gestion de l’économie pétrolière**", economica, paris.
- 10- N. Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, "**Economics**", Thomson Learning, UK, 2006.
- 11- Peijie Wang ; "**Financial Econometrics** "; 2nd ed. ; Routledge ; London and New York ; 2009.
- 12- Régis Bourbonnais ; "**Économétrie : Manuel et exercices corrigés** " , 8ème éd, Dunod , Paris , 2011.
- 13- Régis Bourbonnais. , "**Econométrie , Manuel et Exercices Corrigés**" , 5me édition, Dunod , Paris 2003
- 14- Steven T.Call and William L.Holahan," **Micro economics**",Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, second edition, united states of America, 1983.

II. Articles:

- 1- .Günsel Dğrul, Ugur Soytaş, "**Relation Between Oil Price, Interest Rate and Unemployment Evidence from Emerging Market** ", ELSEVIER: Energy Economy, Vol 32, 2010.
- 2- Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, "**The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria**", The Economic Research Forum, Working Paper No 845, October 2014.
- 3- Alesina ,and Ardagna, “**Fiscal adjustment Why they can be expansionary**” , Economic Policy,1998.

- 4- Alesina, Perotti, and Ardagna, "Fiscal Policy, Profits and investment", American Economic Review, Vol. 92, 2002, N. 3.
- 5- Amany A. El Anshasy, "Oil Prices and Economic Growth in Oil-Exporting Countries" Journal of Applied Business and Economics, vol 12(4), 2011.
- 6- c. Leite & J. Weidmann, Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption And Economic Growth, IMF working paper 99/85, July 1999.
- 7- Carol Alexander; "Market Risk Analysis: Practical Financial Econometrics"; Vol. II; John Wiley & Sons Ltd.; England; 2008.
- 8- Catao Luis and Marco Terrones, "Fiscal deficit and inflation", Journal of Monetary Economics, vol. 52, 2005.
- 9- Chuk. A. Chuk, Ekpeno L. Effiong, Ndifreke R. Sam, "Oil Price distortion and their Short and Long-Run Impact on Nigerian Economy", MPRA: Munich Personal RePEc Archive, No 2443, 15 August 2010
- 10- Corden, M., "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation", Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, Nov. 1984.
- 11- Crude Oil Price Volatility, a Deeper Look into Interesting Trends in Energy Security Data. Institute for 21st Century Energy, Metric of The month: May 2012.
- 12- D. Kwiatkowski, P. Phillips, P. Schmidt, Y. Shin; "Testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root?"; Journal of Econometrics; Vol. 54; 1992.
- 13- Daniel James, "Hedging government oil risk price", International Monetary Fund, 2001.
- 14- David A. Dickey, Wayne A. Fuller; "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root"; Journal of the American Statistical Association; Vol. 74; No. 366; 1979.
- 15- David A. Dickey, Wayne A. Fuller; "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root"; Econometrica; Vol. 49; No. 4; 1981.
- 16- Elvin Mirzayev, "Sanctions & Oil Prices Bring the Russian Economy Near Collapse", January 21- 2015.
- 17- Francois Lescaroux, Valérie Mignon, "On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and financial Variables", CEPPI: Centre D'études Prospective et d'Information International Working Paper, N02008-05.
- 18- GAIE, ORSZAG, "Economic effects of sustained budget deficit", National Tax Journal, vol. 56, 2003.

- 19- Gideon Schwarz ; " **Estimating the Dimension of a Model** " ; The Annals of Statistics ; Vol. 6 ; No. 2 ; 1978 ; Control ; Vol. 19 ; 1974.
- 20- Gregory,R..G," **Some implication of the growth mineral sector** " , Australian Journal of the Agricultural Economics 20 Aout 1976.
- 21- Halvor Mehlum,"**Institutions and the Resource curse**",Economic Journal ,vol 116;n508,2006.
- 22- **J.P.Angelier** : Réflexions sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures. Conférence donnée à la faculté des sciences économiques et des sciences de gestion de l'université Mentouri /Constantine2004 ,
- 23- koranchelian Taline., "**The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience**," IMF ,Working Paper 05/135, International Monetary Fund.,2005.
- 24- Lisa Anderson ,"**The State in the Middle East and North Africa**",
- 25- Long.J and r.C Plosser,"**Real Business Cycles**",Journal of Political Economy,Vol.91.N.1,1983.
- 26- Mamdouh G Salameh, "**Turning the Gaze Towards Asia: Russia's Grand Strategy to Neutralize Western Sanctions**", USAEE , Working Paper No: 14-168, (19 July, 2014).
- 27- Nese Erbil, "**Is Fiscal Policy Procyclical in Developing Oil-Producing Countries?** " , **IMF**. Working Paper, July 2011.
- 28- Peter C.B. Phillips, Pierre Perron ; " **Testing for a Unit Root in Time Series Regression** " ; Biometrika ; Vol. 75 ; No. 2 ; 1988 ; pp. 335-346
- 29- Peter C.B. Phillips, Pierre Perron ; " **Testing for a Unit Root in Time Series Regression** " ; Biometrika ; Vol. 75 ; No. 2 ; 1988.
- 30- R.Arezki & M.Brückner, Oil Rents, Corruption And State Stability : Evidence From Panel Date RegressionsIMF working paper 09/267, december 2009.
- 31- Ragnar Torvik,"**Learning by doing and the Dutch** ",European Economic Review,n45,2001.
- 32- Robert.T.Deacon & Ashwin Robe, Rent Seeking And The Resource Curse, paper prepared for edited volume on rent seeking.
- 33- Sajjad Faraji Dizaji, "The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran (as a developing oil-export based economy) " , **International Institute of Studies**, Working Paper No 540, 2012.
- 34- Søren Johansen, Katarina Juselius ; " **Maximum Likelihood estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for money** " ; Oxford Bulletin of Economics and Statistics ; Vol. 52 ; 1990.
- 35- Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, "**Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy**", Energy Economics, N02008-05

III. **Thèses:**

- 1- Fatiha Talahite , "**Réformes et transformtions économiques en Algérie**",Rapport en vue de lobtention du diplôme d'habitation à diriger des recherches, Universite Paris 13-Nord,UFR de Sciences économiques et de gestion,2010 ;P59.
- 2- Haoua Kahinam , "**L'impact des Fluctuations du Prix du Pétrolé sur Les Indicateurs Economiques en Algérie**", Mémoire en Vue de l'OBTENTION DU Diplôme de Magister Option Monnaie Finance Banque, Université Mouloud Mammeri, Tisi Ouzou, Alger.
- 3- Hossein Mahdavy, «**Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,**» in : M. A. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London New York: Oxford University Press, 1970), .
- 4- Marc-antoine adam, "**la maladie hollandaise: une étude empirique appliquée a des pays en développement exportateurs de pétrole**", université de montréal.
- 5- Sid Ahmed, Abdelkader, "**Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques**", Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman, ORSTOM, Paris.

IV. **Rapport:**

- 1- : OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2017
- 2- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2001 -2002, Alger, pour la période 1998 -2001.
- 3- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2003 et 2004.
- 4- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2007,2013,2016.
- 5- BP Statistical Review of World Energy, June 2014.
- 6- BP Statistical review of world energy, June 2015.
- 7- IMF, "Algeria: Algeria: Selected Issues",IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International Monetary Fund Washington, D.C.
- 8- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2012-2016.
- 9- ministre des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour(2016).
- 10- ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011
- 11- OPEC Annual Statistical Bulletin 2014.
- 12- OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2016.
- 13- U.s Energy Information Administration EAI, Technically Recoverable shale oil and Gas Resources,September2015. .

V. Web site:

- 1- www.opec.org.
- 2- <http://www.iea.org>
- 3- <http://www.worldbank.org>
- 4- <https://www.statista.com/statistics/.../change-in-opec-crude-oil-price>
- 5- <http://www.ons.dz>
- 6- www.moenr.gov.a
- 7- www.dollarpricetoday.com/algeria/
- 8- <http://iqtissad.blogspot.com/p/oil-price.html>
- 9- <http://inflationdata.com.consulte>
- 10- www.wtg.com
- 11- <http://www.kathylien.com/site/us-dollar/how-does-an-oil-crisis-impact-the-us-dolla>.
- 12- https://en.wikipedia.org/wiki/Peak_oil.
- 13- <http://instituteeforenergyresearch.org>.
- 14- <http://www.alsabaah.com/paper.php?source=Find&topic=24>.
- 15- [ttps://islamonline.net/14882](https://islamonline.net/14882).
- 16- [http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html?](http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html)
- 17- <https://arabic.rt.com/news/805576>
- 18- www.investopedia.com.
- 19- <http://rawabetcenter.com/archives/3001>

قائمة الملاحق

الملحق (1): اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة.

Log(EX)

Null Hypothesis: EXX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.878238	0.3394
Test critical values:		
1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

Difference1.

Null Hypothesis: D(EXX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.230586	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.584743	
5% level	-2.928142	
10% level	-2.602225	

Log(REV)

Null Hypothesis: REVW has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.860386	0.3476
Test critical values: 1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

Difference1.

Null Hypothesis: D(REVW) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.073574	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.584743	
5% level	-2.928142	
10% level	-2.602225	

DEF

Null Hypothesis: DEF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.439031	0.0011
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

OILP

Null Hypothesis: P has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.601377	0.4738
Test critical values: 1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

Difference1

Null Hypothesis: D(P) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.905137	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.584743	
5% level	-2.928142	
10% level	-2.602225	

الملحق رقم (02): اختبار فليبس بيرون .pp

Log(EX)

Null Hypothesis: EXX has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.797207	0.3773
Test critical values: 1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

Null Hypothesis: D(EXX) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.183328	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.584743	
5% level	-2.928142	
10% level	-2.602225	

Log(REV)

Null Hypothesis: REW has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.097883	0.2465
Test critical values:		
1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

Null Hypothesis: D(REW) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.054574	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.584743	
5% level	-2.928142	
10% level	-2.602225	

DEF

Null Hypothesis: DEF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.918997	0.3210
Test critical values:		
1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

Null Hypothesis: D(DEF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 44 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.516629	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.584743	
5% level	-2.928142	
10% level	-2.602225	

OILP

Null Hypothesis: P has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.687528	0.4307
Test critical values: 1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

Null Hypothesis: D(P) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.891612	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.584743	
5% level	-2.928142	
10% level	-2.602225	

Log(EX)

الملحق رقم (03): إختبار KPSS .

Null Hypothesis: EXX is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.887887
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

Null Hypothesis: D(EXX) is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.241005
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

Log(REV)

Null Hypothesis: REV is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.886317
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

Null Hypothesis: D(REV) is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.267427
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

DEV

Null Hypothesis: DEF is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.287718
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

Null Hypothesis: D(DEF) is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 45 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.500000
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

OILP

Null Hypothesis: P has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.687528	0.4307
Test critical values:		
1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

Null Hypothesis: D(P) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.891612	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.584743	
5% level	-2.928142	
10% level	-2.602225	

الملحق رقم (04): إختبار التكامل المشترك المتزامن .

Date: 10/03/18 Time: 15:29
 Sample (adjusted): 1972 2016
 Included observations: 45 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: DEF EXX P REW
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.397354	43.47018	47.85613	0.1215
At most 1	0.221806	20.68102	29.79707	0.3778
At most 2	0.143372	9.395945	15.49471	0.3300
At most 3	0.052613	2.432120	3.841466	0.1189

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.397354	22.78915	27.58434	0.1826
At most 1	0.221806	11.28508	21.13162	0.6189
At most 2	0.143372	6.963825	14.26460	0.4934
At most 3	0.052613	2.432120	3.841466	0.1189

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (05): تقدير نموذج VAR:

Vector Autoregression Estimates
 Date: 10/03/18 Time: 15:33
 Sample (adjusted): 1976 2009
 Included observations: 34 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

	DEF	EXX	OILP	REVV
DEF(-1)	-3.847777 (1.61325) [-2.38511]	4.34E-05 (0.00100) [0.04335]	-0.066646 (0.06141) [-1.08524]	-0.001867 (0.00076) [-2.44300]
DEF(-2)	3.561832 (1.40645) [2.53250]	-0.000340 (0.00087) [-0.39012]	0.081988 (0.05354) [1.53135]	0.000505 (0.00067) [0.75792]
DEF(-3)	0.373018 (0.67588) [0.55190]	-0.000349 (0.00042) [-0.83209]	0.014016 (0.02573) [0.54474]	-0.000597 (0.00032) [-1.86499]
DEF(-4)	3.561023 (2.26574) [1.57168]	-7.26E-05 (0.00141) [-0.05163]	0.083524 (0.08625) [0.96839]	0.001606 (0.00107) [1.49660]
DEF(-5)	2.397685 (1.08642) [2.20696]	-0.000245 (0.00067) [-0.36399]	0.034923 (0.04136) [0.84442]	-0.001106 (0.00051) [-2.14929]
DEF(-6)	6.454321 (3.13514) [2.05870]	-0.000347 (0.00195) [-0.17829]	0.096140 (0.11935) [0.80556]	0.002548 (0.00148) [1.71612]
EXX(-1)	-1775.862 (1101.36) [-1.61242]	0.224522 (0.68328) [0.32859]	-36.89131 (41.9257) [-0.87992]	-1.131478 (0.52160) [-2.16923]
EXX(-2)	2924.062 (1297.35) [2.25387]	-0.381930 (0.80487) [-0.47452]	71.48630 (49.3865) [1.44749]	0.796345 (0.61442) [1.29609]
EXX(-3)	-1041.171 (974.013) [-1.06895]	-0.088284 (0.60428) [-0.14610]	-44.10278 (37.0779) [-1.18946]	-0.137318 (0.46129) [-0.29768]
EXX(-4)	1473.319 (1140.31) [1.29204]	-0.215952 (0.70744) [-0.30526]	36.94320 (43.4082) [0.85106]	0.805796 (0.54005) [1.49208]
EXX(-5)	1337.930 (1090.43) [1.22697]	-0.451962 (0.67650) [-0.66809]	5.959712 (41.5096) [0.14357]	-0.877901 (0.51643) [-1.69995]
EXX(-6)	1479.510 (963.931) [1.53487]	-0.099087 (0.59802) [-0.16569]	15.02424 (36.6941) [0.40945]	-0.562002 (0.45652) [-1.23107]
OILP(-1)	-37.01273	0.003377	-0.353048	0.017703

	(21.8719)	(0.01357)	(0.83260)	(0.01036)
	[-1.69225]	[0.24888]	[-0.42403]	[1.70901]
OILP(-2)	-2.899098	0.008802	-0.123289	0.016346
	(19.8246)	(0.01230)	(0.75467)	(0.00939)
	[-0.14624]	[0.71563]	[-0.16337]	[1.74097]
OILP(-3)	-18.77880	-0.001451	-0.373328	-0.008777
	(16.2192)	(0.01006)	(0.61742)	(0.00768)
	[-1.15781]	[-0.14425]	[-0.60466]	[-1.14258]
OILP(-4)	46.77246	0.009943	0.627423	0.017134
	(18.9136)	(0.01173)	(0.71999)	(0.00896)
	[2.47295]	[0.84734]	[0.87144]	[1.91285]
OILP(-5)	2.341015	-0.017538	0.259212	-0.024330
	(18.9058)	(0.01173)	(0.71969)	(0.00895)
	[0.12383]	[-1.49529]	[0.36017]	[-2.71728]
OILP(-6)	28.91842	-0.010250	0.291449	-0.038514
	(22.9636)	(0.01425)	(0.87416)	(0.01088)
	[1.25932]	[-0.71944]	[0.33341]	[-3.54138]
REVV(-1)	3332.969	0.687210	69.42636	0.732026
	(1099.75)	(0.68228)	(41.8642)	(0.52084)
	[3.03067]	[1.00722]	[1.65837]	[1.40548]
REVV(-2)	-2999.331	-0.086616	-64.45402	-0.370162
	(1131.07)	(0.70172)	(43.0568)	(0.53568)
	[-2.65175]	[-0.12343]	[-1.49695]	[-0.69102]
REVV(-3)	-341.5842	0.507611	-6.652349	0.041261
	(694.006)	(0.43056)	(26.4188)	(0.32868)
	[-0.49219]	[1.17895]	[-0.25180]	[0.12554]
REVV(-4)	-924.2307	-0.157853	-5.981131	-0.405500
	(706.321)	(0.43820)	(26.8876)	(0.33451)
	[-1.30851]	[-0.36023]	[-0.22245]	[-1.21221]
REVV(-5)	-1043.788	0.433269	-11.18588	0.525459
	(935.007)	(0.58008)	(35.5931)	(0.44282)
	[-1.11634]	[0.74692]	[-0.31427]	[1.18663]
REVV(-6)	-1141.006	0.194571	1.067979	0.711535
	(836.340)	(0.51886)	(31.8371)	(0.39609)
	[-1.36428]	[0.37499]	[0.03355]	[1.79640]
C	5920.730	-2.116858	120.6510	-2.159304
	(3340.84)	(2.07265)	(127.176)	(1.58222)
	[1.77223]	[-1.02133]	[0.94869]	[-1.36473]
DEF(7)	0.286140	-6.78E-07	0.004067	0.000303
	(0.25522)	(0.00016)	(0.00972)	(0.00012)
	[1.12113]	[-0.00428]	[0.41857]	[2.50422]
EXX(7)	-1558.784	0.432585	-45.04837	0.898142
	(788.984)	(0.48948)	(30.0344)	(0.37366)
	[-1.97568]	[0.88376]	[-1.49989]	[2.40362]
OILP(7)	25.47840	-0.009154	0.305122	0.002526
	(9.11910)	(0.00566)	(0.34714)	(0.00432)

	[2.79396]	[-1.61808]	[0.87896]	[0.58498]
REVV(7)	-447.0037 (743.593) [-0.60114]	0.307705 (0.46132) [0.66700]	5.077269 (28.3065) [0.17937]	0.213886 (0.35216) [0.60735]
R-squared	0.956862	0.998961	0.970215	0.999370
Adj. R-squared	0.715291	0.993143	0.803417	0.995845
Sum sq. resids	234979.9	0.090442	340.5117	0.052705
S.E. equation	216.7856	0.134493	8.252414	0.102669
F-statistic	3.960992	171.6880	5.816715	283.4762
Log likelihood	-198.5391	52.55592	-87.41342	61.73600
Akaike AIC	13.38465	-1.385643	6.847848	-1.925647
Schwarz SC	14.68655	-0.083747	8.149744	-0.623752
Mean dependent	119.7006	5.789859	28.43441	5.839195
S.D. dependent	406.2839	1.624123	18.61264	1.592787
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.567275		
Determinant resid covariance		0.002136		
Log likelihood		-88.44649		
Akaike information criterion		12.02626		
Schwarz criterion		17.23385		
F-statistic		116		

الملحق رقم (07): جدول مكونات التباين للنفقات العامة.

Period	S.E.	DEF	EXX	OILP	REVV
1	472.7357	3.697457	96.30254	0.000000	0.000000
2	528.8946	5.236612	63.55308	28.11808	3.092228
3	560.8131	10.64490	53.96920	32.55534	2.830557
4	707.2423	17.75092	52.47715	27.45645	2.315485
5	836.0588	30.81250	47.16051	20.32764	1.699354
6	849.6991	33.48816	46.17197	18.76453	1.575346
7	918.7099	33.89015	43.75650	20.85567	1.497686
8	976.2041	37.71240	40.67979	20.22018	1.387622
9	1034.896	53.19986	30.89626	14.89544	1.008447
10	1053.085	60.87676	26.34839	11.95307	0.821783

Cholesky Ordering: DEF EXX P REVV

الملحق رقم (08): جدول مكونات التباين للإيرادات العامة.

Period	S.E.	DEF	EXX	OILP	REVV
1	472.7357	8.154770	22.01652	63.70279	6.125913
2	528.8946	12.79266	20.51229	62.10628	4.588766
3	560.8131	12.36310	21.91595	61.26714	4.453814
4	707.2423	20.10879	22.85673	53.30955	3.724928
5	836.0588	18.03691	30.69647	47.93757	3.329044
6	849.6991	14.77165	39.58761	42.75374	2.886993
7	918.7099	14.99416	39.60029	42.13914	3.266419

8	976.2041	35.70314	29.89691	31.93462	2.465337
9	1034.896	65.59652	12.88481	20.10687	1.411807
10	1053.085	74.60866	9.402509	14.76982	1.219010

Cholesky Ordering: DEF EXX P REVV

الملحق رقم (09): جدول مكونات التباين رصيد العجز الموازي.

Period	S.E.	DEF	EXX	OILP	REVV
1	472.7357	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	528.8946	90.14668	0.036788	9.266709	0.549819
3	560.8131	80.37382	10.29655	8.797349	0.532281
4	707.2423	77.25939	16.18637	5.638860	0.915384
5	836.0588	64.74976	16.05662	17.40213	1.791483
6	849.6991	65.78812	15.55048	16.91855	1.742846
7	918.7099	64.71143	18.37683	15.40178	1.509962
8	976.2041	67.47411	16.68541	14.34927	1.491221
9	1034.896	68.83172	16.36709	13.25922	1.541975
10	1053.085	67.35009	18.11335	12.98981	1.546748

Cholesky Ordering: DEF EXX P REVV

الملخص:

تعد السياسة المالية القناة الأولى الناقلة لأثر التقلب السعري النفطي في الاقتصاد الكلي للجزائر، لذا تهدف الدراسة إلى إيجاد اتجاه العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وأدوات السياسة المالية باستخدام منهجية **Toda and Yamamoto** التي تعتمد على نموذج متجه الانحدار الذاتي (var) خلال الفترة 1970-2016. خلصت هذه الدراسة أن هناك سببية ذات أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى الإيرادات العامة على المدى الطويل، وهذا ما يؤكد على أن السياسة المالية للجزائر تتميز بالدورية وارتباطها شبه الكلي للإيرادات النفطية، أي أن التقلبات السعرية للنفط تشكل العنصر الفيصل لتحديد المشاريع والإنجازات المرجوة مما يجعلها عرضة لأي هزة.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، أدوات السياسة المالية، منهجية Toda and Yamamoto، نموذج متجه الانحدار الذاتي .var

Résumé :

La politique financière est le canal en aval traduisant l'impact de la volatilité des prix du pétrole sur la situation macroéconomique algérienne. L'objectif principal de cette étude est de déterminer le lien entre les fluctuations des prix du pétrole et les instruments de politique financière en utilisant la méthodologie de Toda et Yamamoto, qui est basé sur le modèle var pour la période 1970-2016. La conclusion conclut qu'il existe une causalité à sens unique des prix du pétrole sur les revenus publics à long terme. En d'autres termes, la volatilité des prix du pétrole est l'élément clé de l'identification des projets et des réalisations souhaitées, ce qui les rend vulnérables à toute crise.

Mots-clés: prix du pétrole, outils de politique fiscale, méthodologie de Toda et Yamamoto, modèle vectoriel variant (var).

Abstract:

Financial policy is the downstream or first channel conveying the impact of oil price volatility in Algeria's macroeconomic, for this the main objective of this study is to find the relationship trend between oil price fluctuations and financial policy instruments using the methodology of Toda and Yamamoto, which is based on the var model for the period 1970-2016 . The finding concludes that there is a one-way causality of oil prices to public revenues over the long term. In other words, oil price volatility is the key element in identifying projects and the desired achievements, making them vulnerable to any crisis.

Keywords: oil price, fiscal policy tools, Toda and Yamamoto methodology, variant vector model (var)